

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف 2

قسم: علم الاجتماع

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: socio/cl/11/02/17



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في فرع علم الاجتماع  
تخصص: علم اجتماع التنظيم و العمل  
بعنوان:

براديغم العمل لدى النساء المنتخبات.  
بحث في الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية

إعداد الطالب:

برقوث عبد الرزاق

لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة سطيف 02	أستاذ	الرزقي كتاف
مشرفا ومقررا	جامعة خميس مليانة	أستاذ	عبد المالك بلالي
عضوا ممتحنا	جامعة سطيف 02	أستاذ	نجوى فلكاوي
عضوا ممتحنا	جامعة جيجل	أستاذ	صبرينة حديدان
عضوا ممتحنا	جامعة أم البواقي	أستاذ	لطفي دنبري

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف 2

قسم: علم الاجتماع

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الرقم التسلسلي: .....  
رقم التسجيل: socio/cl/11/02/17



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في فرع علم الاجتماع  
تخصص: علم اجتماع التنظيم و العمل  
بعنوان:

براديغم العمل لدى النساء المنتخبات.  
بحث في الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية

إعداد الطالب:  
برقوث عبد الرزاق

لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة سطيف 02	أستاذ	الرزقي كتاف
مشرفا ومقررا	جامعة خميس مليانة	أستاذ	عبد المالك بلالي
عضوا ممتحنا	جامعة سطيف 02	أستاذ	نجوى فلكاوي
عضوا ممتحنا	جامعة جيجل	أستاذ	صبرينة حديدان
عضوا ممتحنا	جامعة أم البواقي	أستاذ	لطفي دنبري

السنة الجامعية: 2025/2024



# الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة.

إلى من ربّني وأنارت دربي وغمرتني بعطفها وحبها، جدتي حنانة.

"رحمهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جناته"

إلى من عمل بكدي في سبيلي راحتي والدي الكريم

"أطال الله في عمره"

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى رفيقة دربي زوجتي.

إلى الأصدقاء إلى الزملاء.

اهدي هذا العمل المتواضع.

# شكر و عرفان

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأولئك الأخيار الذين ارشدوني سبل  
النجاح.

إلى الأستاذ عبد المالك بلالي  
خير المرافق والمشرف و الذي ألهم حرصه حرصي لاستكمال مشروع  
محتشي.

ولا أنسى فضل والأخ الصديق الأستاذ عماد الدين خيواني.

جزاه خالقي عنا كل خير.

كما أتقدم بشكري لأساتذة قسم علم الاجتماع جامعة سطيف 02

دون استثناء.

وإلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	الإهداء.
III	كلمة شكر.
III	فهرس المحتويات.
III	فهرس الجداول.
III	فهرس الأشكال.
أ، ب، ج، د، هـ	مقدمة

## الفصل الأول: البناء النظري للدراسة.

08	1. أسباب اختيار الموضوع .....
09	2. أهمية الدراسة .....
10	3. أهداف الدراسة .....
12	4. إشكالية الدراسة .....
18	5. فرضيات الدراسة .....
19	6. تحديد المفاهيم .....
30	7. المقاربة النظرية للدراسة .....
34	8. استعراض الأدبيات ذات الصلة .....
34	1.8. النسق التراكمي لموضوعات الدراسة .....
53	2.8. موقع دراستنا من الدراسات السابقة .....

## الباب الأول: الجانب النظري للدراسة

### الفصل الثاني: المرأة والسياسية؛ البعد الأنطولوجي.

59	تمهيد .....
60	أولاً. براديجمات تفسيرية لأدوار المرأة .....
60	1. الاتجاه الوظيفي .....
62	2. الاتجاه الماركسي .....
63	3. الاتجاه النسوي .....
69	4. نظرية النوع الاجتماعي .....
72	5. المرأة العربية والحركة النسوية .....
73	ثانياً. سؤال النوع الاجتماعي والممارسة السياسية .....
73	1. النوع الاجتماعي والتقسيم الجنسي للعمل .....
75	2. المرأة والعمل السياسي .....
78	3. الأبعاد الاجتماعية والعمل السياسي للمرأة .....
81	ثالثاً. المرأة والآليات الدولية في تفعيل المشاركة السياسية .....
81	1. الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية .....
88	2. المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة .....
90	خلاصة الفصل .....

### الفصل الثالث: مسارات تأنيث العمل السياسي.

83	تمهيد .....
84	أولاً. الأبعاد الثقافية والاجتماعية للنوع الاجتماعي والعمل السياسي ..
84	1. التنشئة الاجتماعية والنوع الاجتماعي .....

96	..... المرأة والتنشئة السياسية
98	..... المرأة والثقافة السياسية
101	..... ثانيا. المؤسسات الاجتماعية وتأييد العمل السياسي
102	..... 1. الأسرة
103	..... 2. التعليم
107	..... 3. وسائل الإعلام والاتصال
108	..... 4. جماعة الرفاق
110	..... ثالثا. حواجز تأييد العمل السياسي
110	..... 1. البناء الثقافي وهيمنة الذكر
112	..... 2. الهندسة الاجتماعية للعمل السياسي
116	..... 3. التحيز الجندري وشرعية المشاركة السياسية
118	..... خلاصة الفصل

## الفصل الرابع: العمل الجمعي؛ الأدوار الاجتماعية للوظيفة

### الجمعية،

121	..... تمهيد
122	..... أولا: العمل الجمعي
122	..... 1. المجتمع المدني المجال الحاضر
126	..... 2. العمل الجمعي المفهوم والوظائف
132	..... 3. الأحزاب السياسية
136	..... 4. العمل الجمعي والاستقطاب السياسي للنساء
138	..... ثانيا: العمل الجمعي في الجزائر
138	..... 1. كرونولوجيا تطور العمل الجمعي في الجزائر

140	.....	2. الاطار القانوني للعمل الجمعي في الجزائر
147	.....	3. الأحزاب السياسية قراءة في التشريع الجزائري
151	.....	خلاصة الفصل

## الفصل الخامس: نساء السياسة والبنية الاجتماعية للمجتمع

### الجزائري.

154	.....	تمهيد
155	.....	أولا. المرأة والبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري
155	.....	1. المرأة والأسرة الجزائرية
158	.....	2. المرأة الجزائرية والتعليم
161	.....	3. المرأة الجزائرية والعمل
165	.....	ثانيا. واقع التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية
165	.....	1. المرتكزات القانونية للتمكين السياسي للمرأة في الجزائر
171	.....	2. المؤسسة التشريعية الجزائرية
175	.....	3. المرأة الجزائرية على مستوى السلطة التشريعية في ظل التعددية
181	.....	4. النساء المنتخبات ومحددات تمثّل البراديغم
183	.....	خلاصة الفصل

## الباب الثاني : الجانب الميداني

### الفصل السادس : الإجراءات المنهجية للدراسة

186	.....	تمهيد
187	.....	1. مجالات الدراسة الميدانية
187	.....	1.1. المجال الجغرافي والبشري للدراسة
190	.....	2.1. المجال الزمني للدراسة

191	.....2. المنهج المتبع
194	.....3. أداة جمع البيانات
196	.....4. صدق وثبات أداة جمع البيانات
197	.....5. مجتمع البحث
199	.....6. العينة وكيفية اختيارها
200	.....7. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
201	.....8. خصائص العينة
210	..... خلاصة الفصل

## الفصل السابع: النسق الاجتماعي المحلي إطارا مرجعيا لبراديجم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات.

### أولاً. العمل السياسي والمساواة الجندرية في مؤسسات التنشئة

213	.....اجتماعية
213	.....1. التوزيع الجندري للأدوار داخل الأسرة
218	.....2. دعم الأسرة في المشاركة السياسية
225	.....3. جماعة الرفاق وتعزيز المشاركة السياسية
231	.....4. أثر التعليم والمعرفة على المشاركة السياسية
236	.....5. العمل والدعم المؤسسي للنساء نحو المشاركة السياسية
239	.....6. تأثير وسائل الإعلام على مشاركة النساء السياسية
243	.....ثانياً. الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية
244	.....1. المساواة الجندرية داخل الحزب السياسي
248	.....2. تعزيز الوعي السياسي للنساء
254	.....3. التمكين السياسي

259	.....4. تعزيز التواصل.....
	ثالثا. النسق الثقافي وتوطين براديفم العمل السياسي لدى النساء
264	.....المنتخبات.....
265	.....1. هامش الحرية المتاح في النسق الثقافي.....
269	.....2. العمل السياسي و تحديات النوع الاجتماعي.....
273	.....3. استقلالية النساء المنتخبات.....
278	.....4. الدعم والتأييد الاجتماعي للنساء المنتخبات.....

### الفصل الثامن: تحليل و مناقشة نتائج الدراسة.

285	.....أولا. مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة.....
285	.....1. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى.....
291	.....2. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية.....
296	.....3. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الثالثة.....
303	.....ثانيا. خلاصة نتائج الفرضية العامة للدراسة.....
308	.....ثالثا. مناقشة النتائج على ضوء الدراسات المشابهة.....
314	.....خاتمة واستنتاج.....
318	.....قائمة المراجع.....
336	.....الملاحق.....

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
159	تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة (6-14 سنة) خلال الفترة (1966-2008).	01
162	تطور نسبة الطلبة حسب الجنس خلال الفترة (1972-2018).	02
177	يبين تمثيل النساء في المجلس الشعبي الوطني للفترة بين (1997-2021).	03
179	يبين تمثيل النساء في المجلس الشعبي الولائي للفترة بين (1997-2021).	04
180	يبين تمثيل النساء في المجلس الشعبي البلدي للفترة بين (1997-2021).	05
200	يبين درجة المناظرة للعبارات وفق مقياس لكارث.	06
201	يبين الميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارث الخماسي.	07
201	يبين توزيع عينة الدراسة حسب فئات السن.	08
203	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية.	09
204	يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	10
206	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الأصل الاجتماعي.	11
207	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية المهنية.	12
208	يبين توزيع عينة الدراسة حسب عمر الانتماء الحزبي.	13
213	يبين التوزيع الجندري للأدوار في الأسرة.	14
218	يبين دعم الأسرة للنساء نحو المشاركة السياسية.	15
220	يبين العلاقة بين عمر المبحوثات وتقييم الحوارات والنقاشات السياسية.	16
225	يبين مدى تأثير جماعة الرفاق على تعزيز المشاركة السياسية.	17
231	يبين مدى تأثير التعليم والمعرفة على المشاركة السياسية.	18
236	يبين مدى تأثير العمل على مشاركة للنساء السياسية.	19
239	يبين تأثير التوازن الجنسي في سائل الإعلام على مشاركة النساء السياسية.	20
244	يبين قيم المساواة الجندرية في الحزب السياسي.	21
248	يبين دور الحزب السياسي في التنشئة السياسية للنساء.	22

255	يبين تأثير الحزب السياسي على التمكين السياسي للنساء.	23
259	يبين دور الحزب السياسي في تعزيز التواصل والوساطة.	24
265	يبين هامش الحرية المتاح في النسق الثقافي	25
269	يبين العمل السياسي ومستوى تحديات النوع الاجتماعي.	26
273	يبين مدى استقلالية النساء المنتخبات.	27
278	يبين الدعم والتأييد الاجتماعي للنساء المنتخبات.	28
285	يبين مخرجات (كا التربيعي) لحسن المطابقة لعبارات الفرض الأول.	29
287	يبين مخرجات المتوسط المرجح والانحراف المعياري لمحور الفرض الأول.	30
291	يبين مخرجات (كا التربيعي) لحسن المطابقة لعبارات الفرض الثاني.	31
293	يبين مخرجات المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثاني.	32
296	يبين مخرجات (كا التربيعي) لحسن المطابقة لعبارات الفرض الثالث.	33
298	يبين مخرجات المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثالث.	34

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
188	موقع ولاية الجلفة في دولة الجزائر.	01
215	يمثل مدى تحديد الأدوار التقليدية للنساء في الأسرة .	02
217	يمثل مدى تشجيع الأسرة النساء على تحقيق الأهداف.	03
222	يمثل مدى دعم أفراد الأسرة لمشاركة النساء السياسية.	04
223	يمثل مدى تأثر النساء بالنشاط السياسي لأحد أفراد الأسرة .	05
227	يمثل مدى امتلاك النساء أصدقاء يهتمون بالعمل السياسي.	06
228	يمثل مدى تشجيع الأصدقاء على المشاركة السياسية.	07
230	يمثل مدى مشاركة النساء في المناقشات السياسية مع أصدقائهن.	08
233	يمثل العلاقة بين المؤهلات العلمية والمشاركة السياسية.	09
235	يمثل مدى تأثير المستوى العلمي على المشاركة في العمل السياسي.	10
238	يمثل مدى تأثير دعم زملاء العمل على المشاركة في الأنشطة السياسية.	11
241	يمثل مدى استخدام النساء الأنترنت للتواصل مع المجتمع السياسي.	12
246	يمثل اتجاه النساء حول تساوي فرص القيادة للجنسين في الحزب السياسي.	13
247	يمثل مدى تبني الأحزاب سياسات دعم للنساء.	14
251	يمثل مدى مشاركة النساء في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب.	15
252	يمثل مدى مساهمة أعضاء الحزب في توجيه النساء نحو الترشح السياسي.	16
254	يمثل مدى تطور مهارات النساء في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب.	17

256	يمثل مدى ترشيح الحزب السياسي للنساء في الانتخابات النيابية.	18
258	يمثل مدى دعم الحزب السياسي للنساء في الانتخابات النيابية.	19
260	يمثل مدى تواصل النساء مع الناخبين داخل الحزب.	20
262	يمثل مستوى خبرة النساء في النقاشات السياسية مع الناخبين.	21
263	يمثل اتجاه النساء حول امتلاكهن شبكات اجتماعية سياسية.	22
267	يمثل مدى تدخل الذكور من الأسرة في تحديد قرارات النساء المهنية.	23
268	يمثل مدى تعارض نشاط النساء السياسي مع دورهن في الأسرة.	24
271	يمثل اتجاه النساء حول مدى تعرضهن لتعليقات مهينة أو ازدراء نحو دوهن السياسي.	25
272	يمثل اتجاه النساء حول مدى شعورهن بالحرج أثناء تعاملهم مع الذكور في المجال السياسي.	26
275	يمثل مدى تعرض النساء لضغوط وعراقيل اجتماعية تعيق تطلعاتهن السياسية.	27
277	يمثل مدى قدرة النساء على التنقل والسفر بحسب متطلبات العمل السياسي.	28
280	يمثل مدى شعور النساء برفض التعامل معهن بصفتهن مترشحات.	29
281	يمثل اتجاه النساء حول تأثير نجاحهن السياسي على علاقتهن الاجتماعية.	30

---

# مقدمة

---

### مقدمة:

تصاعد الاهتمام بمسألة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتمثيل السياسي، و أضحى قضية حضور النساء في المشهد السياسي تلعب دورا أساسيا في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ يسعى المجتمع الدولي بجديّة عبر المعاهدات الدولية إلى ترقية حقوق النساء وتعزيزها في جميع المجالات لاسيما في المجال السياسي، اذا يعتبر العمل السياسي أداة حيوية لتشكيل السياسات والممارسات الحكومية وتحقيق التغيير في المجتمع، كما أن الساحة السياسية واحدة من أهم المجالات التي تؤثر بشكل كبير في حياة الأفراد وتوجه مسار التنمية واتخاذ القرارات الحكومية، بذلك تعمل الدول الديمقراطية على رفع مستوى المساواة بين الجنسين وتعزيز دور النساء وتنشيط قدراتهن للمساهمة في المجتمع في مجموعة مختلفة من المجالات الاجتماعية، وذلك بتوطين مشاركتها بالتساوي مع الرجل في عمليات التنمية من خلال التشريعات والاتفاقيات والقوانين الدولية، وتعتمد هذه الجهود على تبني سياسة التمييز الإيجابي لتعزيز المساواة بين الجنسين والارتقاء بمكانة المرأة للمستوى المطلوب من جهة والاستثمار في فئة النساء للمساهمة في عملية التنمية من جهة أخرى، ويعتبر تمكين النساء في المجال السياسي من أهم القضايا الراهنة التي سعت موجات التغيير الاجتماعي التي تؤطرها الحكومات والنخب إلى تحقيقها لتدفع بالنساء من أجل تحصيل حقوقهن السياسية والمساهمة في صناعة السياسات التي تخدم المصلحة العامة، و أثمرت تلك المساعي في العديد من الدول التي تبنت جملة الإصلاحات التي أسهمت في رفع حظوظهن من اجل التواجد مع الرجال في مختلف الميادين السياسية.

و الجزائر، كباقي الدول، تسعى بجديّة إلى زيادة مشاركة النساء في المجال السياسي، على الرغم من التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجههن، وتدعم القوانين الجزائرية حق النساء في الحصول على نفس الامتيازات المدنية والسياسية دون تمييز بين النوع الاجتماعي، وتدفع النساء إلى المشاركة الفاعلة في العملية السياسية، حيث كرست الجزائر كافة الحقوق السياسية لهن وهو ما تنص عليه في كل دساتيرها، إن الجهود المستمرة لزيادة المساواة بين النوع الاجتماعي وزيادة تمثيل النساء في المؤسسات السياسية، تعكس توجه الدولة في توطين حق النساء في العمل السياسي وامتلاكهن مختلف الحقوق التي تعبر عن مشروعية أدوارهن في المجال السياسي وتضمن حقهن كمواطنات تجسيدا لتحقيق التنمية الشاملة.

و النوع الاجتماعي، بارتباطه بالعمل السياسي موضوع ذو أهمية كبيرة في عالم السياسة والمجتمع، حيث يعكس هذا الارتباط تفاعل بالغ التعقيد بين العوامل الثقافية والاجتماعية و تباين حضور النساء والرجال في

السياسية، ويسلط الضوء على دور جنس محدد كمكون أساسي في تحديد مسارات وسياقات العمل السياسي و في توجيه القرارات السياسية وتشكيل الحكومات والمجتمعات، كما يعكس ارتباط النوع الاجتماعي بالسياسية تأثير مشاركة النساء مع الرجال في العمل السياسي على التوجهات والقرارات السياسية بصفتهم يمثلن مجموعة كبيرة من المجتمع، مع ذلك، فإن مشاركة النساء في العمل السياسي لا تزال تتعرض لعدة تحديات، تشمل هذه التحديات العوائق الثقافية والاجتماعية التي تعيق قدرة النساء على الوصول إلى المناصب القيادية والمشاركة الفعالة في السياسة، يتضمن ذلك التمييز الجنسي في الوصول إلى نفس الموارد وفرص العمل السياسي.

و العمل السياسي، ليس مجرد مسألة مناصب وسلطة، بل هو جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية والثقافية في أي مجتمع، يتفاعل العمل السياسي على مستوى عميق من الأبعاد والاجتماعية الثقافة حيث تلعب القيم الثقافية والمعتقدات الاجتماعية دورًا حاسمًا في تحديد و توجيه سلوك الفاعلين السياسيين التي تشكل تأثيرهم وتوجهاتهم السياسية وتشكيل تفضيلات الناخبين، و تتجلى أهمية العمل السياسي في صياغة وتشكيل السياسات والقوانين التي تؤثر بدورها على حياة الأفراد، والتي يمكنها أن تؤدي إلى تغييرات في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، لذلك، يجب أن يُفهم العمل السياسي في سياقه الثقافي والاجتماعي، في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لاستكشاف موضوع براديفم السياسة لدى النساء كممثلات سياسيات على المستوى المحلي، و كشف العلاقة بين النوع الاجتماعي والعمل السياسي بالنظر إلى كيفية تأثير شيوع النوع الاجتماعي على زيادة فرص النساء في الساحة السياسية، وكيف يمكن تحقيق المزيد من المساواة في هذا السياق، ونحاول تقديم مساهمة جادة في معالجة و تحليل براديفم السياسة لديهم الذي يوجه نشاطهم في المشهد السياسي وفق دراسة ميدانية لرصد تأثير الأبعاد الثقافية والاجتماعية وتفسير واقعهن الاجتماعي والثقافي وعلاقته بتواجههن السياسي، ومدى تحقق مساعي الدولة و مختلف النخب في تكريس مفهوم النوع الاجتماعي في المجالين الاجتماعي والثقافي ضمن خطاطة التغيير الاجتماعي، الرامية إلى إقامة أسس تسمح بزيادة المشاركة السياسية وتفاعل النساء في المجال السياسي، بهدف دمجهن بشكل فعال في الساحة السياسية والاقتصادية وزيادة إسهامهن في تعزيز التنمية.

بغية تحقيق المتطلبات العلمية والمنهجية والمعرفية في هذه الأطروحة، استند الباحث في إحكام الدراسة على أسس منهجية دقيقة، بعد استيعاب عدد كبير من الشواهد التي تم جمعها في مراحل البحث الميداني، ناتجة

عن مراقبة مستمرة للظواهر والممارسات في سياق الدراسة، تم توجيه هذا الجهد البحثي والميداني بواسطة الخبرات التي يمتلكها الباحث في مجال الدراسة، و استنباط المزيد من الفهم والتحليل انطلاقا من مراجعة الأدبيات ذات الصلة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة، و تكييف المستخلص من الأدبيات ذات الصلة بالموضوع مع الواقع الجزائري وبشكل خاص المجتمع المحلي لولاية الجلفة، من ثم، تم تنظيم وترتيب هذه المعلومات والمكتسبات بطريقة منهجية وعلمية، و باستخدام أدوات سوسولوجية مناسبة لتحليل هذه البيانات وفق منهجيات كمية ونوعية، و اعتمادا على هذا النهج الاستقرائي والتحليلي يهدف الباحث إلى تقديم رؤية عميقة وشاملة للكشف عن الأبعاد المختلفة لتأثير استيعاب الجندر في النسق الاجتماعي والثقافي على تأنيث العمل السياسي في السياق المحلي لمدينة الجلفة.

في ضوء ما قمنا به اشتملت دراستنا على جزئين احدهما نظري و الآخر ميداني، تضمن الباب النظري خمس فصول نظرية تناولنا في **الفصل الأول** من هذه الدراسة البناء النظري للدراسة الذي نقدم فيه تفصيلا عن أهداف دراستنا، وبيان أهميتها من خلال ربطهما بالأهمية السياقية لهذا الموضوع، والتي شغلت تبعاتها أسبابا لاختيار الموضوع، ثم طرح إشكالية انتهت بطرح تساؤل رئيس وأسئلة فرعية، من ثم صياغة فرضيات وتحديد المفاهيم وفق سيرورة منهجية تعكس عمق هذه الدراسة التي تأسست وفق اقترابنا المنهجي من موضوع وميدان الدراسة عبر استعراض الأدبيات ذات الصلة و التي تتقاطع مع دراستنا من حيث مستويات التقارب مع موضوع دراستنا، في محاولة علمية لتوليف قاعدة منهجية سليمة لتحقيق أهداف الدراسة.

وخصصنا **الفصل الثاني** بالبعد الأنطولوجي للنساء في السياسة بتناول المقاربات النظرية الخاصة بأدوار المرأة كمدخل عام لتأسيس المعرفي حول النساء والعمل السياسي الذي يمثل تمثل إحدى مؤشرات التحديث في المجتمعات الحديثة وذلك في ثلاث عناصر أساسية، حيث تناولنا في العنصر الأول براديعمات تفسيرية لأدوار المرأة، والثاني تضمن سؤال النوع والممارسة السياسية، بينما العنصر الثالث فخصص للآليات الدولية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية.

في حين تم التطرق في **الفصل الثالث** مسارات تأنيث الفعل السياسي فتناولنا فيه بداية لعنصر النوع الاجتماعي و العمل السياسي من اجل مناقشة تأثير الأبعاد الثقافية والاجتماعية على النوع الاجتماعي في العمل السياسي، وعنصر آخر لعرض مؤسسات التنشئة الاجتماعية باعتبارها الأطر التي يتم عبرها تأنيث العمل السياسي و التي تعمل على تلقين النساء القيم والمعايير المتعلقة بالعمل السياسي والرموز المتداولة في

المجال السياسي، وعنصر ثالث نتناول ضمنه حواجز تأنيث العمل السياسي والإكراهات الجندرية التي تعمل على تنميط الأدوار النسوية في المجالين العام والخاص و بالتالي تمديد الفجوة بين الرجال والنساء في المجال السياسي لنختتم الفصل بمناقشة وتحليل ما تمّ عرضه في هذا الفصل.

في حين أنه تمّ تخصيص **الفصل الرابع** من هذه الدراسة سوسيولوجيا العمل الجمعي و الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية باعتباره مجالا مؤسسيًا لتنشئة الأفراد السياسية وتعبئة مواردهم اعتمادا على جملة من الوظائف الاجتماعية والسياسية بغية التأثير والمشاركة في صناعة القرارات السياسية، و يتناول العنصر الأول من هذا الفصل ماهية ووظائف العمل الجمعي السياسي، وفي عنصر ثاني تطرقنا إلى العمل الجمعي السياسي في الجزائر وتسليط الضوء على مراحل تطور الأساليب القانونية والتنظيمية المختلفة التي تعاملت بها السلطة التشريعية الجزائرية من اجل تنظيم ظاهري العمل الجمعي و الأحزاب السياسية وتكريس مفهوم المواطنة و توفير المجال والظروف التي يمكن أن تخلق مجالا أكثر تقدما أمام النساء للعمل السياسي في جانبه القانوني.

بينما **الفصل الخامس** فقد حُصص لنساء السياسة والبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري إذ تناولنا في مطلع المرأة والبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري بغية الإحاطة بالوضعيات التي تشغلها النساء في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وتفكيك تموضعهن في الأسرة و التعليم و العمل باعتبارها محددة للخصائص الاجتماعية للاستقطاب السياسي في سياق التنشئة الاجتماعية موارد مهمة في إشاعة العمل السياسي، من ثم نتناول واقع التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية انطلاقا من المرتكزات القانونية التي تستهدف توسيع الحضور السياسي للمرأة الجزائرية، و من ثم سنستعرض وضعية النساء المنتخبات بمجتمعنا الجزائري و ذلك بمراجعة الإحصائيات التي تبين المشاركة السياسية النسوية النيابية في المجالس المختلفة، ليختتم الفصل بمناقشة وتحليل تكامل الأطر التشريعية والقانونية الأبعاد الاجتماعية و الثقافية التي جاءت في الفصل وارتباطها في تشكيل براديعم سياسي نسوي يدفعهن نحو العمل السياسي.

أما الباب الثاني من هذه الدراسة الذي احتوى على ثلاث فصول فقد خصصناه لعرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية حيث تضمن **الفصل السادس** الإجراءات المنهجية و معالم الممارسات المنهجية في ميدان الدراسة بداية من تحديد مجالات الدراسة، وعرض المنهج المتبع، تقنية جمع البيانات، و الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث، ثم مجتمع البحث العينة وكيفية اختيارها، مع توضيح الأسس المنطقية والتفصيل في

التبريرات والضوابط المنهجية التي اختار الباحث عرضها وفق حجج مدعومة بخلفيات معرفية عملية نظرية وحتميات الموضوع الميدانية، لنصل في نهاية هذا الفصل إلى عرض الخصائص العامة لعينة البحث إذ قمنا بتحديد الخصائص الشخصية والاجتماعية للنساء المنتخبات ومناقشة أهم الخصائص المتعلقة بالعمل السياسي التي يتطلب تحديدها لدراسة الوضع الاجتماعي للنساء المنتخبات ضمن النسق السياسي.

وتضمن **الفصل السابع** الموسوم ب: النسق الاجتماعي المحلي إطارا مرجعيا لبراديعم العمل السياسي عند النساء المنتخبات، قمنا بعرض البيانات التي جمعناها من ميدان الدراسة من ثم تبويبها ومناقشتها كما وكيفا في إطار العناصر المتصلة بفرضيات الدراسة ومؤشراتها، بداية من تحليل بيانات الفرضية الأولى المرتبطة بالعمل السياسي و المساواة الجندرية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، من ثم تحليل وقراءة النتائج الإحصائية لمعطيات مؤشرات الفرضية الثانية المتعلقة بالأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية، وصولا إلى معطيات الفرضية الثالثة المتعلقة بالنسق الثقافي و توطين براديعم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات.

وفي **الفصل الثامن** والأخير من هذه الدراسة، تم في الجزء الأول مناقشة واستخلاص النتائج الخاصة بفرضيات الدراسة، وفي الجزء الثاني خلاصة النتائج الفرضية العامة للدراسة، وفي الجزء الثالث من هذا الفصل تمت مناقشة النتائج على ضوء الدراسات المشابهة، و في الأخير تم تقديم وخاتمة واستنتاج للموضوع ليضيف حلقة من حلقات التراكم العلمي حول موضوع العمل السياسي النسوي في الجزائر، ويفتح المجال أمام الباحثين المهتمين في هذا المجال للنقد ومواصلة مشروع البحث، كون موضوع العمل السياسي بشكل عام و العمل السياسي النسوي بشكل خاص يقع في جوهر اهتمامات النوع الاجتماعي و التنمية.

---

# الفصل الأول

---

## الفصل الأول البناء النظري للدراسة.

1. أسباب اختيار الموضوع.
2. أهمية الدراسة.
3. أهداف الدراسة.
4. إشكالية الدراسة.
5. فرضيات الدراسة.
6. تحديد المفاهيم.
7. المقاربة النظرية للدراسة.
8. استعراض الأدبيات ذات الصلة.

## 1. أسباب اختيار الموضوع:

### 1.1. المبررات الذاتية:

يجب أن نشير إلى أن اختيار الموضوع كان ناتجاً عن اختيار موضوع من بين مجموعة محددة من المواضيع من قبل لجنة التكوين في مجال علم الاجتماع التنظيم والعمل، وبناءً عليه، تم اختيار الموضوع بعناية بناءً على تفكير متأنٍ لتحديد مدى ملائمة وإمكانية تحقيقه عملياً، مع مراعاة الإمكانيات المتاحة، و الوقت المتاح كان عاملاً مؤثراً في توسيع اطلاعنا و قراءتنا المتعددة واستكشافنا لمجموعة واسعة من المجالات المعرفية المتصلة بالموضوع التي كان لها دور بارز في تنمية شغفنا وتوجيه اهتمامنا نحو مقارعة الموضوع ودراسته و فهمه بشكل أعمق.

تزايد الاهتمام بمواضيع النوع الاجتماعي في الأوساط الأكاديمية، وتداوله في المنتديات والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى تزايد التدابير والسياسات الحكومية التي تسعى إلى تمكين النساء، ساهم في دفع الباحث نحو دراسة واقع النساء في الحقل السياسي، و فهم وتحليل الديناميات الاجتماعية التي تؤثر على أدوار النساء في مختلف الانساق الاجتماعية والنظم المجتمعية المختلفة.

التعرف على النشاط السياسي النسوي وكيفية اشتغاله من منظور النوع الاجتماعي يضعه في قلب البحوث الاجتماعية، وهو ما يجعله مجالاً شائقاً يثير ميولنا العلمية و يفتح آفاقاً للتفكير والتحليل المتعمق، ويوفر معرفة تعود بالمنفعة والفائدة على المستوى الشخصي، و يسهم في حشد المعرفة العلمية وتعزيز قدراتنا البحثية على الإحاطة و التحليل و الإسقاط النظري في تخصصنا، و سبيلاً في تدعيم أفكارنا ومشاربنا في ميدان علم الاجتماع التنظيم والعمل.

### 2.1. المبررات الموضوعية:

نظام الحصص الانتخابي المسقط وقانون المناصفة الحالي ساهما مباشرة في فتح المجال أمام النساء لدخول المؤسسات التشريعية خلال الاستحقاقات الانتخابيات، إلا أن اهتمام النساء بالمشاركة في الحياة السياسية ومشاركتهن في السباق الانتخابي يجعلهن حالات نوعية متفردة بتفرد المجال الاجتماعي والثقافي الحاضن تستحق الدراسة، يتطلب ذلك استكشاف الكيفية التي ترتبت بها الأمور للنساء لاكتساب خصائص وسمات الفاعل السياسي التي تنمي الاختيار الذاتي لمشاركتهن في السباق الانتخابي في بيئة اجتماعية تعتبر السياسة

مقصورة على الرجال، بالنظر إلى العوامل الاجتماعية والثقافية التي دفعتهم إلى ممارسة السياسة وتمثل أدوارهم كمنتخبات في النسق الاجتماعي.

هذا الموضوع سيتناول العديد من المعطيات والمتغيرات والمؤشرات التي تنبني عليها علاقة النساء بالعمل السياسي وطبيعة دوائرهن الاجتماعية، من خلال تتبع دافعنا في البحث عن إجابات حول العوامل التي توطن نماذج نسوية تمتلك استعدادات خاصة بهن تؤهلهن لحوض غمار السياسة وتمنحهن ميزة التفوق والنجاح في الرهان الانتخابي، وبالتالي التطرق إلى فصل آخر في قضية توظيف معاني الجندر في حياتها الأسرية و المستوى التعليمي و تقصي وظيفة العمل الجمعي الحزبي واثره على توجه النساء للحقل السياسي، و معرفة أثر الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تتكامل ضمن نسق البناء الاجتماعي، لتشكيل إطارا مرجعيا يدفعها للمشاركة في الفضاء السياسي على نحو خاص بخصوصية الظاهرة.

إننا نعتبر هذه الدراسة المرتبطة بعمل النساء السياسي بوصفهن نساء منتخبات، قضية اجتماعية تستدعي الحاجة لدراسة اعمق من الجانب السوسيولوجي التحليلي، بتوفر مجال وعينة الدراسة المتمثلين في المجالس المنتخبة، والنساء المنتخبات في مختلف التشريعات السابقة، ما يجعلهما أرضية خصبة تقدم لنا مجالا لجمع البيانات نعتقد أنها تتناسب مع أهداف البحث و تفتح المجال لدراسات أخرى.

## 2. أهمية الدراسة:

يشغل موضوع مشاركة النساء السياسية مجالات بحثية واسعة و متعددة في الحقل المعرفية العالمية الغربية والعربية والمحلية لارتباطها بالنظم الاجتماعية والثقافية والسياسية الحاضرة والمشكلة لها تختلف وتتفاوت فيه آرائهم باختلاف منطلقاتهم العلمية والفكرية وغاياتهم البحثية، وتعد هذه الدراسة مجالا هاما لمناقشة المتغيرات الاجتماعية التي تبنى تصورها في المجتمع الجزائري إزاء الأدوار السياسية للنساء، بهدف فهم وتحليل الظروف والمتغيرات التي تحيط بهن والوقوف أمام المتغيرات الاجتماعية والثقافية لفهم سلوك النساء في الحقل السياسي، كما ستساعد هذه الدراسة في فهم خصوصية النساء المنتخبات وتقديم مرجعية تعبر عن مستوى انفتاح العمل السياسي، والوضعية الاجتماعية التي ساهمت في بناء الشخصية السياسية لديهن، بمعنى آخر التركيز على مواصفات وسمات نساء السياسية و معرفة الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي مكنتها من تحقيق النجاح والتواجد في الحقل السياسي المتمثل في الهيئات المنتخبة التشريعية خلال السنوات الأخيرة، و ما يجعل الدراسة جديدة

بالبحث و التقصي مقاربتها من منظور سوسولوجي يبرز مستويات جديدة من التحليل و يكشف خبايا الموضوع الكامنة والظاهرة في حاضنة المجتمع الجزائري بشكل اخص، و وفق دلالات اجتماعية تقييم المساواة الجندرية للجنسين و تحقق تقليص هيمنة الرجال على المجال السياسي.

كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تستعرض اهم العوامل السوسيو ثقافية والشخصية التي تؤطر مسار تموضع النساء الجزائريات في الحقل السياسي و تساهم في تشكل صور ذهنية تستند إليها النساء في تحديد الخصائص النسوية المنتخبة، في مقابل تبيان طردي للفجوة التي تعبر عنها معطيات الممارسات الاجتماعية والحياة اليومية التي تفسر أسباب توجس النساء من خوض غمار السياسة والترشح للمجالس التمثيلية المنتخبة مقارنة بحجم حضور العنصر الذكوري.

وتكمن أهمية الدراسة أيضا في محاولة تبيان مدى ارتباط العمل السياسي النسوي بتغيير المواقف التي تنتقص من دور النساء السياسي إلى المواقف مؤيدة لقيمة عمل النساء، في مقابل تداول كل الحقول والمؤسسات الاجتماعية لتقييم المساواة بين الجنيس وفق مبدأ التكامل، وتحقيق الارتقاء الاجتماعي من خلال استيعاب النوع الاجتماعي و تطبيقاته العملية في البنيات الاجتماعية، حتى تتمثل أدوار النساء الجزائريات في الفضاء السياسي اجتماعيا وتنال الأدوار السياسية القدر الكافي من الاعتياد و الفاعلية ضمن المجال المؤسساتي الحاضن.

### 3. أهداف الدراسة:

مساءلة موضوع العمل السياسي لدى النساء و التنقيب في مسارات النساء المنتخبات يستهدف الوصول إلى غايات بحثية ترمي إلى تحقيق فهم جديد للكيفية التي تدفع النساء المشاركة في السياسة أو أثبات الفهم الشائع الذي يدحض أرادتهم الواعية والحررة على المستويين النظري والميداني للظاهرة، و منه تتأتى لنا أهداف الدراسة في:

1- الكشف عن خصائص البنية الاجتماعية للنساء المنتخبات وعلاقتها بتوطين برادغيم العمل السياسي لديهن النساء في السياق الاجتماعي، و ذلك عبر استنطاق الأدوار الاجتماعية لكل من الأسرة والتعليم و العمل وجماعة الرفاق بالإضافة إلى تأثير وسائل الإعلام.

- 2- تحديد العلاقة بين وظيفة الأدوار الاجتماعية داخل الأحزاب السياسية في البناء الاجتماعي المحلي، باعتبارها مجال تفاعل النخب السياسية، والتي تشكل مجمل وظائفها أطارا مرجعيا للفاعلين السياسيين بوصفه براديجم (نموذج) السياسة، ومقاربة هذا البراديجم من منظور النوع الاجتماعي.
- 3- رصد أبعاد النوع الاجتماعي ضمن العلاقات اللا وظيفية غير المقننة في النسق الثقافي المحلي التي تدعم تأنيث الفضاء السياسي وتحدد وفقها مكانة النساء المنتخبات وأدوارهن.
- 4- إبراز الدعائم الاجتماعية والثقافية المساهمة في بناء السمات الشخصية للنساء المنتخبات التي تحول لها المشاركة في الحقل السياسي، وتفكيك ما تحمله من مضامين ومعاني مختلفة من منظور النساء المنتخبات ومن خلال تشخيص الوقائع الاجتماعية لديهن.
- 5- كما تطمح هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن تحولات المجال الاجتماعي الحاضن للنساء المنتخبات في المجتمع المحلي مجتمع ولاية الجلفة والذي خول لها القدرة على التوجه والاختيار الحر للمشاركة في المجال المؤسسي من خلال ترشيح نفسها للضفر بمقعد نيابي منتخب حتى وان كان على حساب سياسات التمكين المتمثلة في نظامي الكوتا وقانون المناصفة باعتبارها آليات سياسية تتطلب توفر استعدادات النساء الذاتية التي تدفعهن لمسايرة تلك الآليات لخوض غمار السياسية.

## 4. إشكالية الدراسة:

شهدت مختلف المجتمعات و على ممر التاريخ ظاهرة التغيير والتطور في الهياكل الاجتماعية والسياسية، واختلفت تجلياتها من مجتمع إلى آخر بناءً على متطلبات وخصوصيات النظم الاجتماعية وسياقها الثقافي المحدد، في الوقت الحاضر اضحى بإمكاننا اليوم التعرف على عدة أنظمة سياسية التي تنظم مختلف المجتمعات حول العالم، ويعتبر النظام الديمقراطي الأكثر معاصرة و تفضيلاً وانتشاراً في العالم الحديث، حيث يضمن هذا النظام حقوقاً سياسية متساوية للأفراد في المشاركة السياسية، مما يعمل على تعزيز تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية المتنوعة، بما يتماشى مع مبدأ الحكم من قبل الشعب ولأجل الشعب، وبذلك تعكس المشاركة السياسية اهم مؤشرات السلوك الحضاري في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، وترجم الدور الإيجابي للأفراد في الحياة السياسية و تُبرز مساهمة مختلف فئات المجتمع في تسيير الشؤون العامة، من خلال المشاركة الطوعية والذاتية بلا تمييز في عملية صنع القرار و دعم الجهود التنموية، كشرط أساسي لأي نظام ديمقراطي بوصفه نظاماً اجتماعياً و سياسياً، و تتأثر مستويات المشاركة السياسية بين الأفراد بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، فالعمل السياسي تؤطره دوافع ذاتية تتحدد بأهلية الفرد ودرجة الوعي في السياق الاجتماعي الذي يتواجد فيه، كما ترتبط فعالية المشاركة السياسية بقيم المواطنة التي تقوم على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وهو مبدأ يرد في الخطاب الدولي العالمي ويقع في قلب مطمح و رهانته نحو تحقيق المسعى الديمقراطي و إقرار المشاركة الفعلية للنساء في الحياة السياسية.

انخرطت الجزائر في المسعى الدولي لتمكين النساء السياسي والاقتصادي ضمن خطاطة التغيير الاجتماعي، وتجسيد التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق المرأة في ظل سيرورة الانتظاميات السياسية و الاجتماعية الدولية التي تستهدف تحسين مكانة النساء و إدماجهن ورفع مستويات مساهمتهن بما يخدم التنمية الاقتصادية والسياسية، يُفصح عن رهان الدولة الجزائرية نحو إعادة النظر في قضايا إدماج النساء في التنمية، و هو ما يبرز من خلال خطابها السياسي المشجع على تمكينهن، و الذي يعكس توجه الدولة نحو إزاحة كل العوائق التي تحول دون التواجد النسوي في جميع المجالات، و هو ما تم ترجمته في تبني الدولة مشروعاً سياسياً واقتصادياً يستهدف إعادة ترتيب وضعية النساء انطلاقاً من وجوب تعليمها و إتاحة الفرص لهن بالمساواة مع الرجل، من أجل توسيع رقعة وجودهن في جميع الميادين و ضمان مساهمتهن وفق جملة من اللوائح والنصوص القانونية تستهدف المساواة بين الرجال والنساء، فوصول النساء الجزائريات اليوم إلى التعليم و العمل يعتبر احدى

الامتيازات الأساسية للمسار السياسي المنتهج من طرف الدولة الجزائرية الرامي لتحقيق التوازن والمساواة بين الجنسين.

بيد أن عمل النساء السياسي في المجتمع الجزائري و على مدى طويل لا يزال يصطدم بمواقف تنتقص من قيمته لرفض مجتمعي، هذا الرفض محصلة إصباغ السياسة بالمثل الذكورية، نتيجة ممارسات ثقافية واجتماعية تاريخية خصته بمركزية امتلاك منابع النشاط فيه، و أدور النساء كشخصيات سياسية فاعلة لا يزال محدود، فهن ملتزمات بالأدوار الاجتماعية التي حُصصت لهن في المجالين العام و الخاص بمنطق التقسيم الجنسي للعمل، محافظة على التقاليد المتجذرة في النسق الثقافي في المجتمع الجزائري، ولان هذا الأخير "مجتمع العائلة البطريركية والإكثانية \_ النسب فيها للذكور"<sup>1</sup>، حسب مصطفى بوتفوشة، مجتمع يُكرس عبر مؤسسات الدمج الاجتماعي آليات تنميط الأدوار الخاصة بكل جنس و يعيد توجيه النساء نحو أدوار محددة بوصفها نشاط يتناسب مع أنوثتهن، إذ أن "النساء يحدثن خلالا حين يظهرن في المكان الذي لا ينتظرن فيه، و لا أحد عندنا يتوقع رؤيتهن في المكان الذي تتخذ فيه القرارات"<sup>2</sup>، في المقابل تتجسد الصورة المثالية للرجل الجزائري في المخيال الاجتماعي الذي في مقدرته على تحمل روح المسؤولية الاجتماعية و توليه زمام المبادرة و كذا اعتلائه مقاليد السلطة المحملة بقيم رمزية تُعبر عن الذات الذكورية في الموروث الاجتماعي التداولي، إذ "يشغل النظام الاجتماعي كآلة رمزية هائلة، تنزع إلى التصديق على الهيمنة الذكورية، وتصل فعالية فرض الهيمنة الذكورية، حد إستدماجها في الشخصية عبر فعل التنشئة الاجتماعية"<sup>3</sup>، من خلال هذه التقسيم الاجتماعي للأدوار يعاد إنتاج الأدوار المنوطة بالجنسين اجتماعيا و ثقافيا، و بذلك يتم استبعاد النساء من عالم السياسية، ويصبح من الطبيعي أن يكون الحقل السياسي ذكوريا كنتاج تؤطره سلطة رمزية ضمن علاقات الهيمنة الذكورية في المجتمع الجزائري تعيد إنتاج نفس الأطر و آليات الانسحاب النسوي من السياسة.

بالنظر لما يعرفه عمل النساء من خصوصية في المجال السياسي المحلي، لا سيما اذا ما تعلق الأمر بجداثة ونسب تواجدهن \_ خاصة اذا ما تم مقارنتهن بأقرانهن الرجال \_ في مجال محدود ومؤدلج وفق نمط انتخابي تمت هيكلته باليتمثيل وفق نظام الحصص (الكوتا) وقانون المناصفة، وكذا من خلال تذبذب نسب تمثيلهن

1. مصطفى بوتفوشة، العائلة الجزائرية، ترجمة: دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1984، ص 37.

2. فاطمة المرينسي، السلطانات المنسيات نساء رئيسات دولة في الإسلام، ترجمة: جميل معلي، عباس عبد الهادي، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1994، ص 17.

3. فوزي بوخريص، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية من متغير الجنس إلى سؤال النوع، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2016، ص 116.

النيابي في المجالس المنتخبة، هو تأكيد على مواجهة النساء لجملة من الصعوبات والعوائق الاجتماعية والثقافية في البناء الاجتماعي التي تحول بينها وبين إثبات جدارتها و أحقيتها في المجال السياسي، إذ تجد نساء السياسة صعوبة التحرر من التمثلات الاجتماعية التي تحمل رفضا اجتماعيا لملائمة عمل النساء في المجال السياسي "فالعمل سيء اجتماعيا لأن الجماعة تستنكره"<sup>1</sup>، هذا الإقصاء والعزل يحيل إلى صلابة وتماسك النظام الاجتماعي المحافظ على قيم التراتبية ومبدأ سطوة الذكر على الميدان السياسي آخر المعامل التي تعكس تمكين النساء.

و كي نتجاوز النقاشات و الطروحات التي عاجلت الحواجز الثقافية والاجتماعية التي تعيق تقدم النساء في السياسية، ومنها التي اكتفت بتناول الآليات السياسية المستوردة والمفعلة بإيعاز من المنظمات الدولية والضوابط القانونية الوطنية المفسرة لوجود المرأة في العمل السياسي، نتجه إلى طرح يضع النساء المنتخبات في سياق البنية الاجتماعية للمجتمع الجلفاوي، إذ أن سؤال براديجم السياسة هو بحث في العوامل التي تؤطر نماذج العمل السياسي لدى النساء المنتخبات بوصفهن نماذج نسوية نوعية متفوقة في وسط اجتماعي تقليدي لا يزال يوطن المركزية الذكورية في المجال العام، وفق هذا المعطى فان الحضور النسوي في المجالس المنتخبة وان كان بنسب ضعيفة لا تعكس رهان الدولة السياسي، يمكنه أن يعبر عن ميلاد نموذج العمل السياسي لدى النساء المنتخبات وليد إنتظامات اجتماعية وعوامل ثقافية متداخلة منتجة لمحددات العمل السياسي، و التي تعكس خصوصية النساء المنتخبات المتشكلة في سياق سوسيوثقافي معين يمنحهن حرية الاختيار الذاتي و القدرة على المنافسة و النجاح في المجال السياسي.

في أثناء ما نقوم به من مقارنة قضية نساء السياسية، نروم تحديد براديجم السياسية للنساء المنتخبات والذي يدفعهن إلى المشاركة الفاعلة و يؤكد على وعيهم النوعي والخاص في العمل السياسي خصوصية الأعضاء المنتخبة، و يحيل إلى امتلاك النساء الاستعدادات و الخصائص التي تعبر عن مشروعية أدوارهن في المجال السياسي، و لأجل الاستقصاء والتنقيب عن سر نجاح النساء المنتخبات في المجالس النيابية المنتخبة، ومناقشة أثر أجزاء براديجم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات سبب تفوقهن في الزمن الحاضر و تمكنهن من التنقل في حلبة السياسية في وسط ذكوري مهيمن، نعيد طرح التساؤل الذي دفع الباحثة "فاطمة المرنيسي" لتقصي أسباب نجاح نساء الأزمنة القديمة "كيف ترتبت الأمور للنساء لأخذ السلطة في دول تُعرّف السياسة

<sup>1</sup>. إميل دوركايم، في تقسيم العمل، ترجمة: حافظ الجمالي، المكتبة الشرقية، بيروت، ط 2، 1982، ص 100.

فيها على مستوى المبادئ بأنها محصورة للذكور؟<sup>1</sup>، و نعمل على امتداد مسار هذا المشروع لأجل التحقق من الافتراض القائم على أن البراديعم السياسي قاعدة تحديد الخاصيات النسوية التي تجعلهن أعضاء منتخبة في المجالس النيابية المحلية، افتراض يضع النساء المنتخبات في بيئتهن الاجتماعية ويستعرض محتوى الاتجاهات التي تنتجها النساء عن العمل السياسي باعتباره فعلا فرديا مؤنث النوع، تأسسه كان ذاتيا يعبر عن امتلاكهن فهم خاص للمساواة في العمل السياسي يرتبط باستيعاب النساء لمعاني النوع الاجتماعي و تشبعهن بتطبيقاته العملية في البنيات المجتمعية حيز التفاعل و التكوين.

يقتضي تحليل النموذج \_ الموجه للعمل السياسي النسوي استحضار الأنماط القيمية المؤسسة للعمل السياسي في المجتمع الجلفاوي و تفكيك الأدوار الاجتماعية للنساء بين المجالين العام والخاص، فالجماعة السياسية المنتخبة تكتسب القيم والتوجهات و الآراء و الأفكار السياسية من محصلة تفاعلها الاجتماعي في اطار النسق العام و الذي يرتبط بدوره بمجموعة من الانساق الاجتماعية و السياسية المتفاعلة و المتداخلة فيما بينها، و التي يستند عليها الأفراد لاكتساب الخصائص والسمات لأجل تحقيق العضوية النيابية في المجالس المنتخبة، بهذا يصبح تشكل براديعم العمل السياسي النسوي للنساء المنتخبات منعكسا لتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية عبر عمليات الدمج الاجتماعي، و اطار مرجعيا لبراديعم السياسية ضمن أوضاع اجتماعية يتم من خلالها تنميط الأدوار في المجالين العام والخاص بما يحقق المساواة لكلا الجنسين من خلال إرساء أبعاد الجندر في النسق الاجتماعي.

لنصل في بناء إشكالية الدراسة إلى تحديد و مناقشة مفردات براديعم السياسة الذي يتشكل من خلال تساند انساق اجتماعية متشعبة بالمعرفة الجندرية مجال التفاعلات الاجتماعية لنساء السياسة، تؤسس لقيم المساواة بين الجنسين ولقيمة الأدوار الاجتماعية النسوية، فتقدم النساء في التعليم والعمل حاصل الوعي بالنوع الاجتماعي في اطار التنشئة الاجتماعية الأسرية والمؤسسية استجابة لمتطلبات التغير الاجتماعي الذي تؤطره برامج وسياسات تمكين النساء التي تبنتها سياسية الدولة الجزائرية، وفق سيرورة تشيئية ترسخ لدى النساء قيم الحرية و المساواة بفعل الرعاية الأسرية والمؤسسية، وتجعلها فضاءات تكتسب من خلالها النساء المعارف والمهارات لتحقيقي التجانس والانسجام الاجتماعي، ومن هنا فان البحث في التنشئة الاجتماعية للنساء المنتخبات هو اشتغال يقتضيه البحث لأجل التحقق من احد مكونات براديعم السياسة لدى النساء

<sup>1</sup> . فاطمة المريني، مرجع سابق، ص 16.

المنتخبات في المجالس المنتخبة، و تقصي مدى تأثير مكاتنتهن الاجتماعية وبنية أسرهن، ومستواهن التعليمي ووضعيتهن المهنية، وكذا مختلف المكاسب الاجتماعية التي تؤثر على تقديرهن لدوائهن في اطار التنشئة الاجتماعية، و على مستوى نفاذها في أنماط التفكير العقلية و الخصائص النفسية والاجتماعية التي ترفع من مستوى طموحاتهن ودافعيتهن للعمل السياسي بغية تحقيق غاية التمكين و المشاركة السياسية للنساء كأعضاء فاعلين ومساهمين في صياغة القرارات السياسية في مجتمعهم.

يأخذ العمل الحزبي السياسي الصورة نفسها في مستوى شيوع تطبيقات المساواة الجندرية فيه لتشكيل براديعم السياسة، ذلك أن العمل السياسي قائم على درجة نفاذ المهارات والرساميل و تشربها في ذوات للفاعلين السياسيين في بيئة العمل الحزبي بوصفه حقل يؤسس ويرسخ لقيم العدل و المساواة ومبادئ الترابط والتضامن الاجتماعي، و فضاء اجتماعي يعزز قدرة الأفراد الجمعيين في فهم اشتغال العمل السياسي وأليات النجاح فيه، ثم أن الأدوار الاجتماعية لوظيفة الأحزاب السياسية تنمي دوافع الأفراد وتوجهاتهم السياسية المشكلة في مسار التنشئة الاجتماعية، وتحولها إلى منظومة فكرية و أخلاقية ذات دلالة سياسية وفق جهود منظمة ومتواصلة، وتغرس في الأفراد المنخرطين مجموعة من الاستعدادات و الميولات التي ترفع من مواردهم للانخراط في العمل السياسي، من هنا يصبح تناول مفردات براديعم العمل السياسي لدى النساء المتفاعلة ضمن هذه التشكيلات الاجتماعية والسياسية الفاعلة والمنظمة، والمجال الحاضر و المنتج لعوامل تحمل مضامين ثقافية ووظائف اجتماعية ترفع من مواردهن للانخراط في العمل السياسي والترشح للتمثيل النيابي، طالما تعكس هذه المضامين و الوظائف تكافئ الفرص و المساواة الجندرية بما توفر لدى النساء التوقع و الطموح بأن العمل التطوعي ضمن أحزاب سياسية يمكن أن يزكي لديهن الرغبة في ممارسة السياسة و الإقدام على المشاركة في القوائم الانتخابية بغية الضفر بمقعد منتخب في المجالس النيابية المنتخبة.

إن الوضعية الاجتماعية للنساء المنتخبات تحدد بشكل كبير مسارهن كمنتخبات وان هذا التحديد هو نتيجة تغير اتجاهات مواقف النساء و الرجال لهذه الوضعية التي جعلت من طبيعة العمل السياسي يحمل تمثلات جندرية تؤيد تأنيث العمل السياسي و هامش حرية في النسق الذكوري يشترط تغير مواقف الأسرة حيال توجه النساء للعمل السياسي، وكذا تراجع الأفكار و الأحكام المسبقة إزاء الأدوار الأسرية و الاجتماعية المفروضة على النساء، وهو اشتراط مقيد بتغلغل الجندر في البنيات المجتمعية بفعل تجاوز الأفراد رجالا ونساء النموذج التقليدي و تكامل العوامل التي تشمل تغير التنشئة الجندرية وتطور مكانة النساء الاجتماعية وزيادة

مستواهن التعليمي و تقدمهن المهني، عوامل يؤطرها هامش الحرية المتاح في النسق الذكوري من شأنها أن تعزز في تكاملها قدرتهن على المنافسة والنجاح في الحقل السياسي و تجعل من العمل السياسي لدى النساء مجالا يرفع من حظوظ التوافق وتقليص المفاضلة وصراع الأدوار السياسية و المصلحة الأسرية، بما يسمح بحضور نماذج نسوية سياسية منتخبة من خلال تشكيله لمجموعة من الفرص والمنافذ في اطار هوية مجتمعية تمنح النساء الشرعية و القبول ثم الاعتياد الاجتماعي.

في سياق ما تقدم نروم تفسير براديجم العمل السياسي للنساء المنتخبات من خلال رصد عناصر تشكله في نطاق وضعية ومكانة النساء المنتخبات في المحيط الاجتماعي، وبدرجة لا تقل أهمية في تفسير آليات التفاعل و نوعية العلاقات التي تقيمها النساء في دوائر التنشئة الاجتماعية والسياسية في نطاق الانخراط الحزبي السياسي وفق مبدأ الكل متضامن في سياق التغيير الاجتماعي وسياق تاريخي بطرح الإشكالية التالية:

\* الى أي مدى تشكل المساواة الجندرية في النسق الاجتماعي المحلي أطارا مرجعيا لبراديجم العمل عند النساء المنتخبات.

ويمكن أن نقتح النسائل الفرعية التالية:

1. هل يرتبط براديجم العمل عند النساء المنتخبات بالمساواة الجندرية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
2. هل تشبع الأدوار الاجتماعية للموظفة الجموعية بتطبيقات النوع الاجتماعي يساهم في تشكيل براديجم العمل عند النساء المنتخبات.
3. هل يساهم شيوع النوع الاجتماعي في النسق الثقافي في توطين براديجم العمل عند النساء المنتخبات.

## 5. فرضيات الدراسة:

## \* الفرضية العامة:

تشكل المساواة الجندرية في النسق الاجتماعي المحلي أطارا مرجعيا لبراديجم العمل عند النساء المنتخبات.

## \* فرضيات الدراسة الجزئية:

1. يرتبط براديجم العمل عند النساء المنتخبات بالمساواة النوع الاجتماعي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
2. تشبع الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية بتطبيقات النوع الاجتماعي يساهم في تشكيل براديجم العمل عند النساء المنتخبات.
3. شيوع النوع الاجتماعي في النسق الثقافي يساهم في توطين براديجم العمل عند النساء المنتخبات.

## 6. تحديد المفاهيم:

## 1.6. مفهوم براديجم العمل:

## \* المفهوم اللغوي للبراديجم:

مصطلح «Paradigm» مشتق من الكلمة اللاتينية «Paradigma» وهو "حالة تستخدم كمثال أو نموذج، إطار من المفاهيم الأساسية والمسلمات التي يجري البحث ضمن نطاقها"<sup>1</sup>، ويشمل المصطلح "المثال" أو "النموذج" أو "الفئة"، في مجال الخطاب الأكاديمي، وهناك العديد من الترجمات لهذا المصطلح بين الباحثين العرب، فقد يختار البعض منهم ترجمات مثل النموذج أو النموذج الموجه أو النموذج العلمي الموجه، في حين يلتزم آخرون بالكلمة الأصلية "البراديجم" لتفادي سوء الفهم المحتمل والتفسيرات المتباينة في المناقشات العلمية.

## \* المفهوم النسقي لبراديجم العمل:

يرتبط مفهوم البراديجم بالفيلسوف الأمريكي توماس كوهن الذي وظفه في كتابه "بنية الثورات العلمية"، في ستينيات القرن العشرين والذي فند بمقتضاه ارتحان حركية العلم في تطوره وسيورته لمبدأ التراكم، ويعرف البراديجم على أنه: "مجموعة القوانين، والتقنيات والأدوات المرتبطة بنظرية علمية والمسترشدة بها والتي يمارس الباحثون عملهم ويديرون نشاطاتهم حالما تتخذ اسم العلم العادي"<sup>2</sup>.

وهو لبراديجم على أنه "ما يمتلكه عناصر جماعة علمية من أمر مشترك، العكس بالعكس، فإن الجماعة العلمية تتشكل من أفراد أو الأفراد يحيلون أنفسهم إلى مرجعية البراديجم نفسه"<sup>3</sup>. كما "أن العلماء الذين ترتبط أبحاثهم بالبراديجم نفسه ينتسبون إلى القواعد والمعايير نفسها في الممارسة العلمية فكل براديجم يمثل إذا محور امتثال بقدر ما انه يعين الحدود الشرعية التي يجب أن تتم الممارسة العلمية ضمنها، ويميز كون أربعة أنواع من الالتزامات صلب كل ممارسة علمية عادية"<sup>4</sup>.

1. مصحح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي عربي، دار عالم الكتب، الرياض، 1999، ص 382.

2. توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص 340.

3. ميشال دوبوا، مدخل إلى علم اجتماع العلوم، ترجمة: سعود المولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص 150.

4. المرجع السابق، ص 152.

- 1- القوانين العلمية: إن احترام القوانين العلمية يساعد على صياغة أَلغاز وعلى تحديد الحلول المقبولة.
- 2- المقتضيات الآداتية: إن احترام هذه المقتضيات يوجه العلماء في استخدام هذه الأداة أو تلك.
- 3- المقتضيات الميتافيزيقية: أُنْها تعرف أو تُحدد طبيعة (الكِيانات الموجودة أو غير الموجودة في الكون) وتُساهم في تحديد الميثودولوجية العلمية.
- 4- مقتضيات الفهم: وهي تدفع العلماء إلى الاهتمام بتوضيح مرمى النظام الذي يحوطه كما إلى تحليل بعض السمات الخاصة بالطبيعة.

أثناء معالجتنا لموضوع العمل النسوي في المجال السياسي و الاشتغال عليه من الناحية الاستنباطية ضمن مدلولات ومفاهيم الدراسة في الأدبيات السابقة، لم نكن لنجازف في استنساخ مفهوم البراديجم الذي قدمه "توماس كون" من تموضعه الايستيمولوجي ودلالاته في الحقل السوسيولوجي، و مقارنته بمفهوم الدراسة وتقديمه على أنه نمط من الاستعدادات و الصورة الذهنية التي تشكلها النساء عن السياسة، لما قد يترك تباين واختلاف المعنى و التصور وبذلك نجد أن النموذج الذي قدمه الباحث "أنور مقراني" في تحديد براديجم العمل النسوي يرتبط مع الغاية البحثية للموضوع، وهو تحديد قدمه ضمن دراسة قام بها على مجموعة من النساء المنتخبات، والتي تصطف ضمن الأدبيات ذات الصلة بالموضوع والمعتمدة في هذه الدراسة.

يعرف الدكتور أنور مقراني البراديجم على انه "المفاهيم المشتركة بين الجماعة النسوية، والأطر التعليمية والمواطنة والإيديولوجية التي تستند إليها النساء في تحديد الخاصيات النسوية الحزبية المنتخبة. هذه الأطر ترتبط باستيعاب الجندر في المنطوق النسوي و تطبيقاته العملية في الحياة الاجتماعية و السياسية. و منه يصبح براديجم السياسة مضحماً بالمعاني و الفُهم الجندرية التي تستهدف إعادة ترتيب المجال العام من خلال فرط الرعاية الأسرية، الاستغراق في النجاح المؤطر و المؤسساتي (التعليم، الوظيفة، السياسة)، و أخيرا الاعتياد والفاعلية المواطنة التي ترسخ قيم العدالة و المساواة و الحرية و النجاح ما يحد من الهيمنة الذكورية في المجال السياسي".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أنور مقراني، براديجم السياسة عند النساء المنتخبات في المجال الشعبية الجزائرية: مقارنة جندرية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد ملين دباغين، سطيف، مجلد 15، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 42.

**\* المفهوم الإجرائي لبراديغم العمل:**

نقصد ببراديغم العمل من الناحية الإجرائية في دراستنا، بأنه مجموع الاعتقادات و القيم و الآراء والتوجهات و الأفكار المشتركة التي تستند عليها الجماعة السياسية من اجل تحديد خصائص الأعضاء المنتخبة في المجالس النيابية، والتي تتشكل من خلال التنشئة السياسية و الأطر التعليمية و قيم المواطنة و العملية الديمقراطية و الممارسة الجموعية، وتصبح بذلك الاطار المرجعي الذي تستند عليه نساء السياسية في تشكيل الاستعدادات والخصائص النسوية المنتخبة، والتي تتوقف على عملية ديناميكية تتعزز فيها الأيدولوجية الجندرية في المجالين الخاص و العمومي، و التي تستهدف إعادة ترتيب المجال العام و ترسيخ قيم المساواة و الحد من الهيمنة الذكورية في المجال السياسي، من خلال المساواة بين الجنسين في الرعاية الأسرية، والتعليم و العمل والتمكين السياسي، وكذا ترسخ قيم العدالة والمساواة والحرية في النسق الاجتماعي و الثقافي.

**2.6. العمل الجموعي:****\* المفهوم النسقي للعمل الجموعي:**

يرتبط شيوع واستعمال مفهوم العمل الجموعي، بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان مرتكزات الدولة المدنية الحديثة، فالجمعيات المدنية و السياسية من بين اهم المكونات و الدعائم التي تركز عليها مؤسسات المجتمع المدني، فقد اعتبر بعض الفلاسفة الجمعية كسيرورة تاريخية للانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة التمدن، وكشرط لإمكانية إنشاء كيان سياسي مستقر، وفي هذا الصدد لم يتوقف هوبس و روسو، وقبلهما أرسطو على التأكيد على أن التجمع أو الاجتماع أو الجمعية، هي اصل المجتمع المدني<sup>1</sup>، وتتنظم الجمعية بفعل تجمع عددا من الأفراد متفقين بشكل تطوعي و تعاقدى منظم وفق قانون يحدد كفاءات تشكيلها، وتسهر على خدمة أفراد المجتمع وفق أهداف مسطرة تعكس طبيعة تشكلها نشاطها وهدفها الأساسي، و الجمعية بالنسبة لروسو "هي التي تتيح تعبئة القوة المشتركة الناتجة عن ائتلاف الأفراد للدفاع عن شخص وممتلكات كل فرد عضو في الجمعية و حمايتها، ويسمح لكل عضو من أعضائها، ملتزم بمقتضيات التعاقد الاجتماعي، بألا يخضع إلا لنفسه، من منطلق أن خضوع الشخص للقوانين التي تساهم في تشريعها، هو تجسيد لحرية أكثر منها نفي لها"<sup>2</sup>، و حسب حسن ملحم فان الجمعية "عملية اجتماعية تعكس في

<sup>1</sup>. فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2013، ص 142.

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص 142.

التفاعل والاتصال الذي يحدث بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات، بغرض تحقيق أهداف معينة، وهي تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تقوم على أسس تطوعية غير مرهنة، لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الراشد ضمن اطر قانونية التي تضمن الشفافية وحرية التشكيل"<sup>1</sup>.

وتعرف الجمعية أيضا على "أنها اتحادات بشرية ومنظمات اجتماعية غير ربحية، العمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، يحتاج أعضاء هذه الجمعيات الاشتراك في جميع مراحل العمل بها"<sup>2</sup>، و تبرز أهمية الجمعية في الاعتماد المتبادل بينها وبين الحكومات المعاصرة، من اجل المساهمة في بناء السياسات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تخدم الصالح العام.

تتكامل الجمعيات باختلاف أهدافها وطبيعة نشاطاتها بين جمعية مدنية و أخرى سياسية و تشترك جميعها في هدف الحفاظ على التوازن الاجتماعي والمساهمة في تنمية ميادين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، "و يرى طوكفيل بان هناك علاقة طبيعية وربما ضرورية بين الجمعيات السياسية والأخرى المدنية، فعندما تمنع الجمعية السياسية، تكون الجمعية المدنية نادرة، كما أن عمل الجمعيات المدنية تمهيد للجمعيات السياسية، أو بعبارة أخرى الجمعية السياسية هي تطوير واستكمال للجمعية المدنية"<sup>3</sup>، و هي بذلك إنشاءات اجتماعية تشكلت من اجل صياغة حلول للمشكلات التي تواجهها الحكومات، كما تقدم الجمعيات مختلف التصورات والرؤى السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها التي تتنوع بتنوع شرائح المجتمع التي تشكل في تألفها المجتمع المدني.

### \* المفهوم الإجرائي للعمل الجماعي:

ينصرف مفهوم العمل الجماعي في هذه الدراسة إلى ديناميكية النساء ونشاطهم بين مجموعة من الأفراد المنتمين إلى الأحزاب السياسية بمنطق التنظيم الجماعي، و الذين يقومون بأنشطة تروم تحقيق الأهداف المسطرة في الحزب السياسي من أجل الحصول على المنفعة و تحقيق المصلحة العامة، و تصبح النساء على علاقة دائمة بالفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، و اتصال مباشر بحياة الآخرين ومشاكلهم، وهو ما يسمح لهم بالانغماس داخل البنى السلطوية للدولة، و يجعلهن في احتكاك مستمر بالحياة السياسية التي بدورها تعرف النساء

<sup>1</sup>. حسن ملحم، نظرية الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1981، ص 75.

<sup>2</sup>. توفيق حسن فرج، محمد يحيى مطر، الأصول العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، دط، 1988، ص 314.

<sup>3</sup>. فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، مرجع سابق، ص 34.

بمتطلبات و أصول العمل السياسي، وبذلك يصبح العمل الجماعي في اطار الحزب السياسي هو الطريقة التي تلجأ إليها النساء وتستند عليها باعتباره مصدرا هاما للامتيازات الاجتماعية و وسيلة للترقية الاجتماعية والسياسية التي تسمح لهن بالنفاذ في المجالس النيابية المنتخبة المحلية.

### 3.6. التمكين السياسي:

#### \* المفهوم اللغوي للتمكين:

التمكين وفقا لقاموس (ويستر) هو الفعل أو الإجراء المتمثل في تمكين شخص ما أو شيء ما، أي منح القوة أو الحق أو السلطة لأداء أعمال أو واجبات مختلفة، وهو "القدرة أو الحق أو السلطة للقيام بشيء ما"<sup>1</sup>.

#### \* المفهوم النسقي للتمكين السياسي:

مفهوم التمكين السياسي مرتبط بدلالات النسق الثقافي و مستوى حملته لقيم العدالة والمساواة الاجتماعية بين افراد المجتمع و بمستوى دلالة التمكين الاجتماعي باعتبار التمكين "فعلا اجتماعيا يستهدف حث الأفراد و المؤسسات و المجتمعات على زيادة التحكم فرديا و جماعيا و تحقيق الفعالية السياسية و تحسين جودة الحياة و تحقيق العدالة الاجتماعية"<sup>2</sup>، و هو تعبير عن درجة وعي الأفراد و إيمانهم بانهم جزء من النسق العام للمجتمع و مدى اعتقادهم بقيمة أفراد المجتمع على اختلاف جنسهم في مساهمتهم في المحافظة وتطوير البناء الاجتماعي، كما أن "اندماج الأفراد بما هو سياسي يظهر بمشاركتهم السياسية التي تعتبر ثاني مسار تأسيسي لأي نظام سياسي بعد عملية التنشئة السياسية"<sup>3</sup>، و تختلف درجات التمكين بين أفراد المجتمع من مجتمع إلى آخر و تتباين مستوياتها حسب النظام الاجتماعي ودرجة وعي الأفراد و حسهم السياسي ومستوى قيم الانتماء و الرغبة في المساهمة الاجتماعية في تحقيق الأهداف العامة و المشروعة، و تحديد الطرق الأنسب لتحقيقها، و مطلب التمكين يستهدف الفئات الهشة المضطهدة التي تم إقصائها ثقافيا في المجتمع، وعلى غرار

<sup>1</sup>. قاموس ويستر، <https://www.merriam-webster.com/dictionary/empowerment#synonyms> ، تاريخ

الاطلاع: 2023 /08/ 07، الساعة: 22:00.

<sup>2</sup>. وسيم حسام الدين، التمكين السياسي للمرأة العربية؛ دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، دط، 2016، ص 15.

<sup>3</sup>. Le comte Patrick, Denni Bernard, **Sociologie du politique**, presses universitaire de Grenoble, France, 1990, p 133.

مختلف الفئات تشكل المرأة محور عملية التمكين باعتبارها من ناحية ديمغرافية الأكثر انتشارا وإقصائها بمثابة إقصاء لنصف المجتمع.

إذ يعرف التمكين السياسي على انه "عملية الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص و الخيارات و البدائل المتاحة لها و تستلزم المشاركة الفاعلة تنمية المرأة و تطوير قدراتها و إمكانياتها لتملك عناصر القوة التي تمكنها من أحداث التغيير في مجتمعها و تكمن مصادر هذه القوة في المعرفة و الثقة بالنفس و قدراتها و العمل ضمن إطار الجماعة و ليس العمل الفردي"<sup>1</sup>.

ترى نائلة كبير بان تمكين المرأة "زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المصيرية في حياتها، مما يتطلب تغيير المنظومة الاجتماعية برمتها، أي أحداث تغيير جذري فيها، و إعادة صياغتها من جديد بحيث تقسم الأدوار و المسؤوليات و الحقوق على أساس أكثر توازنا و مساواة"<sup>2</sup>، فتمكين المرأة يقتضي منحها حقوق السيطرة و التصرف في ذاتها و إعطائها حرية الاختيار بين البدائل و اتخاذ القرار أو اقتراح بدائل أخرى قد تراها تتناسب مع أدورها في مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و هو ما يستدعي إعادة ترسيخ مفهومات المواطنة و حقوق المرأة ضمن مركبات البناء الاجتماعي، و الحديث هنا عن البناءات الاجتماعية المشكلة و المحددة لأدوار المرأة في مقدمتها الأسرة، من اجل زرع قيم المساواة و العدالة بين الجنسين و الحد من تبعية المرأة و التراتبية التي تضعها بدرجة ثانية بعد الرجل، "فالتمكين كمفهوم سوسيو- سياسي هو عملية مركبة، تتعدى الدلالة على المشاركة السياسية الشكلية إلى مكونات أخرى ذاتية، نفسية، اقتصادية... إلخ، بما فيها إدراك المرأة لتبعيتها و أسباب هذه التبعية و فهم نماذج السلوك التي تخلق سواء التبعية أو الاعتماد المتبادل أو الاستقلالية على مستوى العائلة و المجتمع ككل و إدراك الحاجة إلى تقرير الخيارات بما في ذلك الخيارات التي تعارض السياق الاجتماعي و الثقافي و اكتساب معارف جديدة لخلق فهم مختلف لعلاقات الجندر و تخطيط المعتقدات السابقة"<sup>3</sup> التي عززت من تجذر الهيمنة الذكورية في السياق الاجتماعي.

1. وسيم حسام الدين، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

2. رويدا المعاينة وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص 41.42.

3. بورغدة وحيدة و آخرون، المرأة العربية من العنف و التمييز إلى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص 169.

**\* المفهوم الإجرائي لتمكين المرأة السياسي:**

التمكين السياسي الحاضر في هذه الدراسة يعني تقدم نسبة تواجد النساء ذات الأصل الجلفاوي اللواتي تمتلكن صفة المنتخبة في المجالس المنتخبة بمقياس كمي و المعبر عنه بعدد المقاعد قياسا لمعيار الذكورة في نفس المجال الزمني والمكاني، و بذلك يمكن للنساء أن تشغل مقعدا نيابيا في إحدى المجالس المنتخبة الوطنية أو الولائية أو البلدية، ويم حيازته بالترشح في القوائم الانتخابية ثم الفوز في الانتخابات، يمكن النساء من خلاله ممارسة جملة من الأنشطة و الأدوار المرتبطة بالعمل السياسي، و يمنحهن المقعد المنتخب صفة العناصر الفاعلين السياسيين في مواقع اتخاذ القرار في المجتمع بصفتهم أعضاء في المجالس النيابية المنتخبة.

**4.6. الأدوار الاجتماعية:****\* المفهوم اللغوي للدور:**

"الدور هو مجموعة طرق الحركة في مجتمع ما التي تسم بطابعها سلوك الأفراد في ممارسة وظيفة خاصة"<sup>1</sup>، وهو كذلك "المركز أو المنصب الذي يحتله الفرد، والذي يحدد واجباته وحقوقه الاجتماعية"<sup>2</sup>.

**\* المفهوم النسقي الأدوار الاجتماعية:**

تتعد تعاريف مفهوم الدور في العلوم الاجتماعية بتعدد المداخل والتوجهات النظرية و ذلك لأهميته الدور في فهم علاقات التفاعل بين الفرد و المجتمع، "و يميل بعض علماء الاجتماع، ولا سيما اتباع المدرسة الوظيفية، إلى اعتبار الأدوار الاجتماعية أجزاء ثابتة و غير متغيرة نسبيا من ثقافة المجتمع، فهذه الأدوار تعتبر حقائق اجتماعية، و وفق هذا المفهوم، فان الأفراد يتعلمون التوقعات التي تكتنف المواقع الاجتماعية في ثقافتهم، و يؤدون هذه الأدوار بالشكل الذي عرفت عليه في الأساس"<sup>3</sup>، و على عاتق هاته الأدوار يتمركز الأفراد في مواقع اجتماعية معينة، تقتضي الالتزام بجملة من الواجبات و المهام المرتبطة بتلك الأدوار و الكيفية التي يتم بها أدائها، "و وفق نظرية بارسونز الاجتماعية، تحددت الأدوار بوصفها التوقعات المنتظمة ذات الصلة بسياقات تفاعل معينة تشكل التوجهات التحفيزية للأفراد تجاه بعضهم بعضا، و تلك هي الأنماط الثقافية أو برامج

<sup>1</sup>. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي؛ أسسه وأبعاده، دار الحكمة، جامعة بغداد، 1990، ص 123.

<sup>2</sup>. إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1999، ص 289.

<sup>3</sup>. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط4، 2001، ص 89.

العمل أو اطر السلوك التي يعرف الفرد من خلالها ((صورته)) في أعين الآخرين، و الكيفية التي يجب أن يتعامل بها معهم،<sup>1</sup> وهكذا بهذه الكيفية تتحدد مكانة الفرد في المجتمع.

و قد ذكر "أندرو إدجار" و "بيتر سيدجويك" أن الدور ينظر إليه، "باعتباره مجموعة من التوقعات السلوكية المفروضة على الفرد بدرجة أو بأخرى، و التي تؤثر في تحديد هذا الدور، و هكذا يحاط الدور بمجموعة من المعايير، و القواعد و القيم، التي تحدد للفرد الطريقة التي يتبعها في أداء هذا الدور، و الفشل في أداء الدور بصورة ملائمة يعاقب عليه الفرد بشكل ما من أشكال الجزاء السلبي"<sup>2</sup>.

و يعرف "اوسيبوف" الدور الاجتماعي بأنه "مجموع الأفعال التي ينبغي أن يقوم بها شخص يشغل موقعا اجتماعيا معينا، في التنظيم و تتجسد متطلبات الأدوار (الأوامر، الرغبات و آمال السلوك المناسب) في معايير اجتماعية ملموسة متجمعة حول الموقع الاجتماعي طبقا لطابع الوظيفة الاجتماعية التي يضمنها الفرد عن طريق تنفيذ متطلبات الدور الاجتماعي"<sup>3</sup>.

و من جهة أخرى يوضح "دينكن ميتشيل" أن "الدور هو السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي، و المركز الاجتماعي هو العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي، مما يدل على أن هناك علاقة وثيقة بين الدور الاجتماعي أي النشاطات و الفعاليات التي يقوم بها بعد أشغاله لمركزه الوظيفي"<sup>4</sup>.

يتبين لنا بناء على ما سبق و انطلاقا من تعريف الدور أن الفرد يحوز على مركز اجتماعي معين يمنحه جملة من الحقوق والواجبات التي تحدد دوره وكيفية أداءه لذلك الدور و هي حقيقة اجتماعية تلازم انتاج مكانته في المجتمع، كما أن دوره محاط بمجموعة من المعايير و القواعد و القيم التي تحدد الأنشطة و الأعمال التي يتبعها الفرد في أداء دوره ضمن موقع معين، و مجموع الأدوار المنوطة به بمثابة أجزاء ثابتة غير متغيرة نسبيا

1. جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ط 1، 2009، ص 195.

2. أندرو إدجار وبيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 2، 2014، ص 301.

3. اوسيبوف، أصول علم الاجتماع، ترجمة: سليم توما، دار التقدم، الاتحاد السوفياتي، 1990، ص 96.

4. دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ط 2، 1986، ص 117.

من ثقافة المجتمع، هذه الأخيرة و التي تعلم الأفراد كيفية توقع سلوك الفرد و يعرف الفرد من خلالها أنماط السلوك صورته و الكيفية التي يجب التعامل بها معهم في سياق تفاعل معين.

### \* المفهوم الإجرائي للأدوار الاجتماعية:

تناول مفهوم الدور يسهم في حيازة مؤشرات تفسر مركز المرأة الاجتماعي و السياسي والسلوك المتوقع منها و المرتبط بالمكانة التي تشغلها المرأة باعتبار تلك المكانة متنوع اجتماعي، فالدور الذي تؤديه المرأة في السياق الاجتماعي العام أو المجال السياسي الخاص، تعبير عن مكانتها، هو إقرار بالحقوق و الواجبات المرتبطة بتلك المكانة في المحيط الاجتماعي و السياسي، و تمتلك المرأة دورها من خلال الاكتساب والاحتفاظ وإنتاج السلوك وفق ما تلقنه مؤسسات المجتمع وميكانيزمات الدمج الاجتماعي في المجتمع المحلي، ما يجعل عمل المرأة الجلفاوية السياسي سائد و محتمل التوقع في اطار التفاعل الاجتماعي العام و السياسي الخاص، وفق الضوابط الاجتماعية و الثقافية التي تجسدها المعايير و قيم مكانة المرأة في المجتمع.

### 5.6. النسق الثقافي:

#### \* المفهوم اللغوي للنسق:

"النسق من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد، عام في الأشياء"<sup>1</sup>.

#### \* المفهوم النسقي لنسق الثقافة:

"تشكل الثقافة ظاهرة عالمية كونها وجدت في المجتمعات الماضية والحاضرة، فمعظم التعاريف التي خصت الثقافة أظهرت بأن هذه الأخيرة عبارة عن خط التقاء بين المجتمع بالتحديد المحيط من جهة، والفرد من جهة أخرى، فلا يمكن فهم هذا الأخير دون الرجوع إلى الوسط الذي يعيش فيه"<sup>2</sup>، و حظي مفهوم الثقافة باهتمام كبير من طرف علماء الأنثروبولوجيا و السوسولوجيا، وتعددت تعريفاته باختلاف توجهاتهم الفكرية، و من ابرز مفاهيم الثقافة في المنظور الأنثروبولوجي تعريف الذي طرحه تايلور، والذي يعتبره جملة من الباحثين بمثابة مفهوم وصفي وشامل لعملية التفاعل والتأثير بين الاجتماعي والفردية، حيث يعرف "إدوارد بارنت تايلور" (Edward Burnett Tylor) (1832-1917) الثقافة بأنها "هي هذا المركب الذي يشمل المعرفة

<sup>1</sup>. أبن منظور ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج 10، 1956، ص 352.

<sup>2</sup>. Megherbi AbdelGhani, *Culture et personnalité Algérienne de massinissa à nos jours*, OPU, Alger, 1986,p14.

والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع"<sup>1</sup>، و يعرف روبرت بيرستيد الثقافة بأنها "ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع"<sup>2</sup>.

و يعرفها "ادغر موران" على أنها "مجملة العادات و التقاليد و الممارسات و المهارات و المعارف والقواعد و المعايير و الممنوعات و الاستراتيجيات و المعتقدات و الأفكار و القيم و الأساطير و الطقوس، التي تستمر من جيل إلى جيل، و تتوالد داخل كل فرد، تنتج التعقيد الاجتماعي و تجرده"<sup>3</sup>، يتضح من خلال المفهوم الذي قدمه "ادغر موران" للثقافة أنها عملية تمتلك القدرة في الاستمرار التاريخي تحمل جملة من الخصائص والمكونات، يتناقضها الأفراد تعيد إنتاج التماسك والتمازج الاجتماعي، من هنا يتضح تأثير القيم الثقافية السائدة في المحيط الخارجي على مختلف الأدوار الاجتماعية على المستوى الداخلي لمختلف الانساق، و يترجم الكيفية التي يتم بها إدراك أعضاء النسق الاجتماعي المواقف والاتجاهات والقيم والمعايير السارية في مختلف الانساق.

وترى هبة رؤوف غزت "الثقافة في اصطلاح العلوم الاجتماعية هي نظام للإدراك الجماعي يحدد عناصر المثالية السلوكية للفرد، فهي ادراك، وهي ظاهرة جماعية، ثم هي تنتهي بالسلوك، وهي أيضا مجموع القيم والعادات والمعتقدات التي يتعلمها الأفراد من خلال التنشئة في مراحل عمره المختلفة والتي تحقق دمج الفرد في مجتمعه"<sup>4</sup>.

و يعرف "مالك بن نبي" الثقافة على أنها "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يلقاها الفرد منذ ولادته كراسمال أولى في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"<sup>5</sup>، ومن خلال تعريف مالك بن نبي يتبين لنا أن الثقافة تعمل إنتاج القيم، الرؤى، الأفكار، والإدراك الحسي المشترك بالإضافة إلى الضوابط و الموارد التي تشكل الراسمال النوعي للفرد وتعتبر ضرورية

1. دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعداني، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2007، ص 31.

2. ميشيل تومبسون وآخرون، نظرية الثقافة: ترجمة: سيد علي الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، دط، 1997، ص 09.

3. ادغر موران، النهج: إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة: هناء صبحي، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، أبوظبي، ط1، 2009، ص 77.

4. هبة رؤوف غزة، المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط 1، 1995، ص 229.

5. مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عبدالصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986، ص 82.

لتكامل الحياة الاجتماعية، كما تعمل على طبع السمات و خصائص الفرد الشخصية المؤكدة لتنوع الأدوار والتخصصات بين الفاعلين في المجتمع، والتي تحافظ بتنوعها على التكيف مع متطلبات النسق الاجتماعي العام الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد.

من خلال أعماله حول نسق الفعل الاجتماعي، يعد عالم الاجتماع تالكوت بارسونز من أكثر الباحثين الذين تناولوا مفهوم النسق الثقافي، "فقد أولى للعناصر الثقافية في الفعل أهمية خاصة واعتبرها الضابط النهائي والمطلق الذي يحافظ على نمط المجتمع ويهيمن على كل الانساق الأخرى للفعل"<sup>1</sup>، و يعتقد بارسونز أن أي مجتمع يتكون من انساق ترتبط ببعضها في علاقة دينامية بين مستويات الطاقة والمعلومات التي تحملها تلك الانساق تحقق التوازن واستمرارية النسق العام، ويرى أن النسق الثقافي المتحكم في الانساق الأخرى ويفرض عليها الضوابط لامتلاكه القدر الكبير من المعلومات إذ انه يتشكل من المعتقدات و الأفكار والقيم السائدة في النسق العام.

#### \* المفهوم الإجرائي للنسق الثقافي:

ونشير في هذه الدراسة لمفهوم النسق الثقافي إلى المعتقدات المشتركة بين أفراد المجتمع المحلي التي تترجم قيم المساواة بين الرجال والنساء والتي تسبح في النسق العام والتي تشكلت نتيجة التغيير الاجتماعي، الذي أحدثته عمليات تعزيز الجندر في المجتمع من خلال برامج وسياسات الدولة في مختلف المجالات التعليمية والاقتصادية والقانونية و عبر سيورة التنشئة الاجتماعية للأفراد، والتي تروم تمكين النساء في المجال العام، بما يظهر القبول الاجتماعي في النسق الثقافي لمكانة المرأة ودورها في المجال السياسي، كما يمكن للفاعلين الذين يحملون قيم الثقافة السائدة توقع نماذج السلوك السياسي للنساء في اطار عمليات التفاعل الاجتماعي، وهو ما يدعم بناء براديجم السياسية لدى النساء ويعكس تراجع قيم الذكورة المهيمنة في النسق الاجتماعي، والتي تترجمها اتجاهات النساء المنتخبات حول موقف المحيط الاجتماعي لما يترتب عن التعليم و العمل الجماعي والعمل الحزبي والترشح من اجل التمثيل النيابي في المجالس المنتخبة.

<sup>1</sup>. أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1984، ص 120.

## 6.6. النساء المنتخبات:

يعبر مفهوم النساء المنتخبات في مفرده عن كل امرأة \_ في كونها فاعل اجتماعي \_ اقتحمت الفضاء العام واختارت العمل السياسي الانتخابي، متجاوزة جملة من القيود الاجتماعية والثقافية، ويرتكز ذلك التجاوز في الوقت ذاته على بعدين: الأول إيديولوجي يذهب إلى استحداث نسق قيمي جديد يعمل على تفكيك التراتبية المبنية على النوع الاجتماعي في الفضاء العام، والبعد الثاني يستند على الاعتياد والفاعلية في النسق الاجتماعي، و كلتا البعدين يغذيان \_ النموذج الموجه للنساء المنتخبات \_ براديعم السياسة، يجعل العمل السياسي بالنسبة لهن خارج دائرة المخاطرة الاجتماعية، ويتمثلن بذلك في مجموع النساء اللائي تمكن من الظفر بمقعد في احد المجالس الشعبية المنتخبة المجلس الشعبي البلدي أو الولاية لولاية الجلفة أو المجلس الشعبي الوطني ممثلة عن ولاية الجلفة من خلال ترشحن في القوائم الانتخابية، ونجحن بالفوز في الانتخابات، خلال فترات التشريعات الثلاث الأخيرة.

## 7. المقاربة النظرية للدراسة:

تعتبر الممارسة السوسيولوجية عملية بناء لموضوع علمي وفق قصد محدد ترتيبٍ مُنظَّم للعلاقات ، حيث يتم تنظيم الأفكار وتحليل التحديات بدقة، بهدف إدراج البحث في إطار سوسيولوجي، يتم هذا البناء عبر تحديد موقع البحث ضمن إطار نظري، يهدف إلى استيعاب الأسس الكامنة للظواهر التي يسعى الباحث لفهمها وتفسيرها<sup>1</sup>، و "تعمل النظرية على توجيه دوائر البحث العلمي الاجتماعي منذ اللحظات الأولى التي نختار فيها مشكلة ما أو قضية بعينها كموضوع للبحث مروراً بصياغة مشكلة البحث والمفاهيم والأساليب البحثية، وصولاً إلى النتائج، أن النظرية تضفي المغزى والدلالة على النتائج التي ننهي إليها"<sup>2</sup>، في ضوء هذه المقولات النظرية، يجد الباحث نفسه ملزماً بتحديد نموذج تحليلي يناسب خصوصية مشكلة البحث وتعقيداتها، يعزو هذا التحديد إلى طبيعة الموضوع النظري ذات الصلة بالثقافة المحلية للمجتمع المعني بالدراسة، مما يتطلب فهماً دقيقاً لعلاقة النوع الاجتماعي والدور المحدد للنساء المختارات في بيئتهن الاجتماعية والأسري، بالإضافة إلى ذلك، يجب أخذ موقفهن في الاعتبار ضمن تقاطعات البنى الاجتماعية والثقافية، وفهم محددات الدور

<sup>1</sup> حسن أحجيج، نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو، مؤمنون بلا حدود، المغرب، ط 1، 2018، ص 311.

<sup>2</sup> عبد الله شليبي، علم الاجتماع: الاتجاهات النظرية وأساليب البحث، دار الشمس للطباعة، القاهرة، د ط، 2008، ص 25.

السياسي في ظل التناول النظري والتقصي الميداني، وهو ما يجعلنا نستأنس بالمقاربة الجندرية (النوع الاجتماعي) كمقاربة سوسيولوجية للموضوع، وفق استدلال منطقي لمراحل سابقة وملزمة لهذا الاختيار، علنا نظفر ببعض الإجابات عن الأسئلة التالية التي شكّلت منطلق البحث لدينا: هل يرتبط براديجم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات بالمساواة الجندرية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية؟، هل تشبع الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية بقيم الجندر يساهم في تشكيل براديجم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات؟، هل يساهم شيوع الجندر في النسق الثقافي في توطين براديجم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات؟.

ينطوي المنظور الجندري على أهمية التفريق بين الجوانب البيولوجية (الجنس) والجوانب الاجتماعية والثقافية (الجندر) التي تتشكل وفقاً للقيم والمعايير الثقافية والاجتماعية، التي تؤثر في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجنسين وفي تنظيم العلاقات بينهما، كما أنها تؤثر على كيفية إدراك الأفراد (الرجال والنساء) لذواتهم ووعيهم بأنفسهم وبالتفاعلات الاجتماعية والثقافية المحيطة بهم، إذ "تركز المقاربة الجندرية على ظرفية الاختلافات بين النساء والرجال، وعلى صلتها الوثيقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية التي أنتجتها، وتعمل على إبراز تضمينات تلك الاختلافات في القانون والاقتصاد والسياسة التي تحول مجتمعة ومتضافرة السلطة والنفوذ للرجال لانهم رجال، وتعمل على حرمان النساء منها (السلطة والنفوذ) لأنهن نساء وتهدف هذه المقاربة إلى تصحيح الخلل الناجم على تلك الاختلافات وتضميناتها التمييزية"<sup>1</sup>، ففي حين تعتمد بعض الدراسات على مقاربة الهيمنة الذكورية التي صاغها بيير بورديو لتفسير اللامساواة بين الذكور والإناث بناء على التصنيف البيولوجي في الثقافة والممارسات الاجتماعية، وهو ما يجعل سلوكيات و هويات الأفراد وفق إنشاءات اجتماعية وثقافية ترسخ الهيمنة الذكورية و تمنح للذكورة سلطة تجعله سيد المجال العام، وتبقي الأنوثة في درجة ادنى حبيسة المجال الخاص باعتباره منطق بشري، وبالتالي تبدو طبيعية وغير قابلة للتحدى، في حين تشترط المقاربة الجندرية "أن يؤخذ المعيار والبعد التحليلي لأي موضوع كان من زاوية الجنسين معا وينظر لأدوارها المختلفة باختلاف الثقافة، والزمان، والمكان من قاعدة التكامل والتكميل وليس المفاضلة"<sup>2</sup>.

من هنا يصبح الحديث عن الجندر في هذه الدراسة عملية استنطاق معانيه ضمن المجالات والميادين التي تمنح الأفراد خصائص ومميزات تضعهم في مواقع اجتماعية بفرص مماثلة للنوع الاجتماعي، إذ ينتج تطبيق

<sup>1</sup>. شرارة بيضون عزة، الجندر ماذا تقولين؟.. الشائع والواقع في أحوال النساء، دار الساقى، بيروت، دط، 2012، ص 232.

<sup>2</sup>. عصمت محمد حوسو، الجندر، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2009، ص 63.

الجنـدر تضمينات مضادة للهيمنة بفعل إنشاءات اجتماعية تستهدف المساواة في القانون و الاقتصاد والسياسة، تروم إلغاء التمييز القائم على الجنس وقولبة حياة الأفراد بما يجعلهم قادرين على استيعاب التغيرات التي يُوْطرها التحول الاجتماعي، وهنا لا بد من الإشارة أن توطين الجنـدر لا يعني بالضرورة أعلاء من الأنوثة على حساب الذكورة أو إقصائها بقدر ما يعني تنميط التعاملات وإيجاد علاقات مغايرة تؤسس للحقوق والمساواة في المسؤوليات بين الجنسين حيث "يقـر الجنـدر بوجود الاختلافات والتنوع في الأدوار بين الجنسين حسب ما هو سائد في الثقافة، وهو لا يطالب بإلغاء مثل هذا التنوع ولكنه يشترط امرين، الأول: وجود مساواة في قيمة الأدوار التي يقوم بها الجنسان، و مساواة في مكانة كل منهما، بمعنى أن لا يكون هناك موقف معياري يقوم على القيادة و التبعية، أو على التثمين والتبخيس والشرط الثاني: انه يجب أن ننظر إلى الوقائع من زاوية الإناث والذكور معنا، لا من زاوية جنس واحد فقط"<sup>1</sup>، فالجنـدر هو محاولة إعادة قولبة الأدوار الاجتماعية للجنسين وفق التقسيم الاجتماعي وإعادة تقويم وضعيات النساء الاجتماعية بغية تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال إسقاط مصادر السلطة التي تقيم الهيمنة الذكورية بناء على التقسيم الاجتماعي للأدوار وفق الجنس في النسق الثقافي التقليدي، الذي كان سببا في بناء التفاوتات الاجتماعية بين النساء والرجال، إذ "يهدف الجنـدر للقضاء على السلطة الذكورية التي منحها المجتمعات للذكور وفق التصنيف البيولوجي والنظر إلى الأنوثة ككيان لا يختلف عن الذكورة في المساهمة في الحياة، على أن ذلك لا يستهدف تهميش الذكورة وإنما إعادة صياغة أدوارها في الحياة من جديد"<sup>2</sup>، ومنه فان تطبيق الجنـدر يستهدف معالجة الأبعاد الثقافية و الاجتماعية التي تنميط الأدوار الاجتماعية وفقا للإرث الاجتماعي الذي تحكمه النزعة الذكورية.

توظيف المقاربة الجنـدرية هو اشتغال يفيد البحث في دلالات توطين أيديولوجية سياسية و مجارات اجتماعية التي تعمل على ترسيخ اطر لحياة سياسية حديثة يتساوى فيها النساء بالرجال في الميدان السياسي وليس على أساس تراتبي يؤدي إلى تهميش وأقصاء جنس دون آخر، ويتم توزيع الأدوار السياسية وتقسيم الفضاء السياسي فيه بمراعاة المؤهلات التي يمكن أن يحملها كلا الجنسين في النسق الاجتماعي، الذي يقابله قبول اجتماعي متشبع بقيم المساواة بين الجنسين في مؤسسات المجتمع التي يتفاعل ضمنها الأفراد والتي إزاحة

1 . عصمت محمد حوسو، المرجع السابق، ص 63.

2 . مازن مرسل محمد، استنطاق معنى الجنـدر، مجلة ادب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، العدد 73، 2016، ص 215.

جذور الاختلاف والتفاوت بين أدوار النوع الاجتماعي في النسق الثقافي عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وبذلك يعاد ترتيب الأدوار من جديد وتمنح المرأة حقوقها السياسية في المجتمع ككيان مساهم وفعال في العمل السياسي دون النظر لها نظرة دونية تقلل من شأنها تعيق مساهمتها السياسية.

تنصرف المقاربة الجندرية في هذه الدراسة للدلالة على المحددات الاجتماعية والثقافية التي تتدخل في توزيع الأدوار بين الجنسين و تشكيل الهوية الاجتماعية الثقافية التي تتجاوز البنى التقليدية والذهنيات الذكورية، و تقلص اللامساواة في المجالين العام والخاص بفعل إيديولوجية سياسية و مجازات ثقافية واجتماعية تحاولان تقويم وضعيات اجتماعية يتساوى فيها النساء بالرجال في المجال العمومي في اطار التغيير الاجتماعي عبر سيرورة تاريخية من اجل توطين المشروع الديمقراطي، من خلال الأسرة والمؤسسات التعليمية والجمعية والحزبية، وبذلك يتم إعادة تنميط الأدوار الاجتماعية في المجال العام بما يحقق المساواة لكلا الجنسين عبر إرساء أبعاد الجندر في النسق الاجتماعي والثقافي، من هنا يصبح عمل النساء السياسي حصيلة أدلجة جندرية اجتماعية وثقافية، تدعمه سياسات تمكين النساء، و يقابله قبول اجتماعي قائم على فهم خاص للمساواة بين الرجال والنساء في مؤسسات المجتمع و الذي يقر بفعل الادلجة الجندرية بقيمة الأدوار الاجتماعية والسياسية الأنثوية.

ومنه فان افتكاك براديجم السياسة لدى النساء موضوع الدراسة الراهنة يشترط استنطاق معاني الجندر في المجالات والميادين التي تمنح الأفراد خصائص ومميزات تضعهم في المواقع السياسية، والبحث في مدى استيعاب النساء للجندر ضمن الأليات التي تتم من خلالها المشاركة السياسية، ومن خلال المنطوقات النسوية التي تترجم تطبيقاته ضمن المجالات والميادين التي تعمل على توزيع الأدوار بين الجنسين كعملية اجتماعية تنجز المشروع الديمقراطي، وتحدد مستوى الموافقة الاجتماعية على حق اقتراب النساء من المجال السياسي.

## 8. استعراض الأدبيات ذات الصلة:

## 1.8. النسق التراكمي لموضوعات الدراسة:

ليس هناك بحث من دون قراءات، إذ لا يوجد موضوع جديد بصفة جذرية وليس هناك باحث يمكنه أن يدعي انه لا يستطيع الاستغناء عن رأسمال المعارف المكتسبة في ميدان ما<sup>1</sup>، فلجوء الباحث السوسيولوجي إلى عملية استعراض الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة في نطاق التراث العلمي شرط مؤسس و هام في المسار البحثي، فهو الحاضن المعرفي و السند المنهجي الذي يوجه الباحث وظيفيا بغية افتكاك مأخذ ابيستيمولوجي و الانطلاق وفق قاعدة موضوعية وعلمية، تسهم في ترسيم العلاقة بين متغيرات الظاهرة محل الدراسة، فالأدبيات ذات الصلة "مصادر الهام لا غنى عنها بالنسبة إلى الباحث أو الباحثة بالفعل، فإن كل بحث ما هو إلا امتدادا للبحوث التي سبقته، لذلك لا بد من استعراض الأدبيات، أي معرفة الأعمال التي أنجزت من قبل حول الموضوع الذي يشغل بالنا و التي كانت محل مختصرات مكتوبة، فالأدبيات الموجودة حول موضوع ما، هي اذا طريق للاستكشاف، و قراءة النصوص الملائمة تسمح للباحث بالإحاطة بموضوع بحثه الخاص و ضبطه بصورة جيدة"<sup>2</sup>، وهي عملية مستمرة لا تنفك منها جميع مراحل البحث، ابتداء من بناء إشكالية موضوع الدراسة وتحديد المنهج ثم افتكاك السياق النظري المناسب، ثم أن إبراز التراكم المعرفي المرتبط بموضوع الدراسة أداة استكشاف ورصد لفجوة معرفية محتملة للتصور البحثي تتطلب الاشتغال السوسيولوجي والتحقق الامبريقي من اجل التجاوز أو الإضافة أو التطوير، وهو اشتغال يتطلب النقد والتحليل بغرض "الإحاطة المعرفية بحد ادنى من الأعمال المرجعية التي تعالج نفس الموضوع أو بشكل أوسع تعالج إشكاليات مرتبطة بهذه القضية، ولعله من العبث والزهو معا الاعتقاد بأننا نستطيع بكل بساطة تجاوز ما جاءت به هذه المراجع وكأننا قادرون على أن نخترع من جديد كل شيء بأنفسنا"<sup>3</sup>، وهو ما يجعلنا نستند على تنوع التصورات المعرفية والاختلاف في مساحة التناول المنهجي والإجراءات التنفيذية للباحثين التي توفرها الدراسات والأدبيات ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، وهو استناد نسعى من خلاله إلى ترسيم الزاوية البحثية المناسبة لموضوع

<sup>1</sup>. سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2012، ص 29.

<sup>2</sup>. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي (وآخرون)، دار القصة، الجزائر، ط2، 2006، ص125.

<sup>3</sup>. رمون كيني، ولوك فان كمينهود، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1997، ص 61.

الدراسة و تضيق الفجوة المعرفية التي تتركها الدراسات السابقة، التي وقع اختيارها بناء على أهميتها وقوة العلاقة بين المفاهيم الموظفة و الأطر المعرفية و البنى المنهجية بدراستنا، ويأتي تصنيف الأدبيات وترتيبها حسب ظهورها زمنيا وحسب المعيار الجغرافي و تنتقل من الدراسات المحلية لما تحمله من خصوصية مجتمعية و ثقافية إلى الدراسات عالمية على النحو التالي:

### 1.1.8. الدراسات الجزائرية:

\* الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه للباحثة سعاد منصورى بعنوان: المرأة المنتخبة بين التمكين السياسي ومسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية المنتخبة<sup>1</sup>، جاء عرض موضوع إشكالية هذه الدراسة في شكل مجموعة من الأهداف، وترى الباحثة أن دراسة هذه الظاهرة لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين جوانب أساسية وهي التنشئة السياسية للمرأة من خلال الأسرة والأحزاب السياسية، ثم التمكين السياسي للمرأة من خلال الأنظمة الانتخابية السائدة وكذلك مسارات صنع القرار من خلال المجالس المنتخبة المحلية التي ستكون هي جزءا منها.

تهدف الباحثة إلى وصف وتحليل ظاهرة التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما فيما يتعلق بمسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية، استنادا إلى المنظور الاجتماعي الذي يعتبر مدخلا نظريا ومنهجيا متنوعا لدراسة هذا الموضوع، معتبرة إياها خطوة ستسمح بتوضيح وسرد بعض الأبعاد الكامنة وراء تمكين المرأة سياسيا في المجالس المحلية المنتخبة وذلك من خلال دراسة المرجعيات السوسيو ثقافية والسياسية للمرأة المنتخبة من خلال تمكينها وإشراكها في مسارات صنع القرار.

تؤكد الباحثة إلى أن هذه الدراسة لا تبحث عن الأسباب المؤدية إلى التمكين السياسي ولا إلى أسباب مسارات صنع القرار بالنسبة للمرأة المنتخبة في المجالس المحلية، بل أن الهدف هو البحث عن المرجعيات السوسيو ثقافية والسياسية التي تدخل من خلالها المرأة إلى المجال السياسي من خلال الأبعاد الاجتماعية والأبعاد الثقافية والأبعاد السياسية، والتي من خلالها يمكن الاقتراب أكثر فأكثر من عوامل تمكين المرأة سياسيا

<sup>1</sup>. سعاد منصورى، المرأة المنتخبة بين التمكين السياسي ومسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية المنتخبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 02، 2018.

والتي تأخذ بيدها شيئاً فشيئاً لتجعله احد العناصر الفاعلة في مسارات صنع القرار داخل المجالس المنتخبة بصورة عامة وداخل المجالس المحلية بصورة خاصة.

جاءت تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

01- ماهي المرجعيات السوسيو-ثقافية والسياسية للتمكين السياسي ومسارات صنع القرار عند المرأة المنتخبة بالمجلس الشعبية المحلية؟

02- ماهي تصورات المرأة المنتخبة حول التمكين السياسي ومسارات صنع القرار؟ وماهي الأليات التي تشكل بواسطتها هذه التصورات؟

03- هل يعتبر كل من التمكين السياسي وصناعة القرار عند الاندماج الإيجابي للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية.

04- ماهي علاقة التمكين السياسي بمسارات صنع القرار للمرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية داخل المجتمع الجزائري؟

قدمت الباحثة جملة من الفرضيات من اجل الإجابة على تساؤلات الدراسة وجاءت الفرضية الرئيسية على هذا النحو: تستمد المرأة مرجعياتها حول التمكين السياسي ومسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية من التنشئة بشقيها الاجتماعي والسياسي التي تلقتها في المجتمع، ومن خلال مختلف مؤسساته الاجتماعية السياسية خاصة، خاصة الأسرة والأحزاب السياسية.

في حين صاغت الفروض الفرعية على النحو التالي:

01- تختلف تصورات ومرجعيات المرأة المنتخبة حول التمكين السياسي باختلاف المجالس الشعبية المحلية التي تنتمي إليها.

02- هناك علاقة بين عملية التمكين السياسي للمرأة المنتخبة في مسارات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية وثقافة المجتمع الجزائري.

03- يؤثر التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية على وضعيتها داخل المجتمع الجزائري.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتمت الدراسة على عينة من مجال الدراسة المتمثل في النساء المنتخبات بالمجالس الشعبية المحلية لولاية الجزائر للعهدة الانتخابية 2012/2017، وقامت باستفهامهم من

اجل تحقيق بعد الدراسة وهدفها المتمثل في فهم العوامل السوسيوثقافية والسياسية التي تتحدد من خلال هويات النساء المنتخبات ومرجعيات التمكين السياسي في المجالس المنتخبة المحلية في المجتمع الجزائري، وكذا مرجعيات صناعة القرار.

كما اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بأهدافها على الاستبيان يحتوي 40 سؤالاً موزعاً على محاور تضمنت بيانات حول واقع الانتخابات في المجتمع الجزائري والتفاعلات الاجتماعية حول هذه الظاهرة، وبيانات حول واقع تمكين السياسي والأبعاد المتعلقة به، وبيانات حول صناعة القرار من وجهة نظر المبحوثات وبيانات حول وتصورات المبحوثات ومواقفهم في عمليتي التمكين السياسي وصناعة القرار في سياقاتها الحالية. في عرضها لنتائج الدراسة توصلت الباحثة إلى أن المرأة المنتخبة في المجالس الشعبية المحلية تستمد المرجعيات السوسيو ثقافية والسياسية حول التمكين السياسي لا سيما في مسارات صنع القرار من خلال التنشئة السياسية التي تقدمها لها مختلف مؤسساتها، كما لم تجد الباحثة فروق بين تصورات ومرجعيات النساء المنتخبات حول التمكين السياسي سواء كانت منتخبة في المجالس البلدية أو الولائية، وأكدت الباحثة على دور الأحزاب السياسية والجمعيات في رسم معالم وأفكار منتظمة ومبنية حول التمكين السياسي للنساء المنتخبات.

وتوصلت الباحثة إلى أن التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة هو امتداد لتمكين المرأة في مختلف مجالات الحياة وقد برز هذا التمكين السياسي انطلاقاً من نظام الحصص (الكوتا) الذي أقره القانون الجزائري، وترى الباحثة أنه رغم ذلك فإن العملية غير قائمة على إشراك المرأة في العملية الانتقائية أو الترتيبية في قوائم الترشح وعدم استشارة المرأة فيما يتعلق بتمكينها باعتبار سيطرة الرجل على المجال السياسي، كما توصلت الباحثة إلى أن النساء المنتخبات يشتركن في إقرارهن بان توزيع المناصب داخل المجالس يعود إلى العلاقات والروابط الاجتماعية والقدرات والمهارات وكذلك التكتلات الحزبية، وهي بذلك تؤكد على سطوة النظام التقليدي العائلي القائم و الذي لا يزال عائقاً أمام تمكين المرأة السياسي.

\* الدراسة الثانية: ورقة بحثية مقدمة من طرف الأستاذ أنور مقراني<sup>1</sup>، والتي تحمل عنوان: براديجم السياسة عند النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الجزائرية، مقارنة جندرية، ينطلق الباحث في محاولة تفكيك الخطاب النسوي عن السياسي، من افتراض مفاده أن مفهومة النساء عن الموضوع متسقة في براديجم يتغذى على التجارب الذاتية والجمعية للنساء، ويحدد الباحث البراديجم على انه الصورة الذهنية التي تشكلها النساء عن السياسة انطلاقا من عملية ديناميكية يتعزز فيها الجندر في الجالين العام والخاص، ويعبر عن تفاهمات و تحميّلات اجتماعية وجندرية تسعى إلى تفرّغ الشحنة الأنثوية المتفوقة حضورا وفعلا في السياق التعليمي والاقتصادي في العملية السياسية، لينطلق الباحث في دراسته معتمدا على المنهج البيوغرافي والعينة القصدية وقع اختياره على ثلاثين امرأة منتخبة تم استجوابهن حول العائلة والتعليم والتجربة السياسية، والتطوع والحرية، المسؤولية، المشروع الفردي والسياسي، مرتكزا على المقاربة الجندرية يطرح الباحث سؤاليين على النحو التالي:

1- هل براديجم السياسة عند النساء واقع تحت سيطرة أدلجة جندرية تروم توطين المركزية الأنثوية في المجال العمومي؟

2- هل يرتبط براديجم السياسة عند النساء المنتخبات بالتقسيم الجندري للعمل السياسي؟

يسعى الباحث إلى تحديد هذا البراديجم من خلال استعراض محتوى الخطاب السردى الذي تنتجه النساء عن السياسة، ومن خلال تفكيك الأدوار النسوية في المجال العام قاده إلى استنتاج أن هناك اهتماما مبكرا بالسياسة تبديه النساء متوافق مع اكتمال الدراسة الجامعية، وبذلك فإنها تؤكد على أن التعليم موردا مهما في إشاعة العمل السياسي وأيضا استقطاب النساء إليه، كما توصلت الدراسة إلى أن تكريس مبدأ العدالة والمساواة والحرية والاستقلالية من خلال المشروع الجامعي، لعب دورا في اهتمام النساء بالعمل السياسي، كما يرى الباحث أن استراتيجية النساء تتمثل في الاستفادة من الأدلجة الاجتماعية، وان التعليم الذي يحظى بقبول اجتماعي واسع يمثل خطوة مهمة للاستقلالية وللتفكير النقدي، ولإعادة ترتيب مراكز الهيمنة والتوجيه الاجتماعية، وإن علاقة النساء بالمؤسسة سواء كانت تعليمية أو مهنية، مترسخ في المخيال الاجتماعي الجمعي بفعل رواسب التعزيز الإيديولوجي الذي عملته الدولة في البنى الاجتماعية منذ الاستقلال.

<sup>1</sup>. أنور مقراني، براديجم السياسة عند النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الجزائرية: مقارنة جندرية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد ملين دباغين، سطيف، مجلد 15، العدد 01، ديسمبر 2017.

يؤكد الباحث على أن الانتماء الجمعي والحزبي حافزا اجتماعيا للنساء للاهتمام بالسياسة يسمح لهن بالانغماس داخل البنى السلطوية للدولة، بالإشارة إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني، يتميز عن باقي الأحزاب الأخرى، بقدرته على نقل الوضعية النسوية من الحالة الجموعية التطوعية إلى الحالة الحزبية، وهو يعمل على الرجوع إلى منابعه التقليدية والتاريخية في إنتاج النساء الحزبيات، كما يستنتج الباحث أن باقي الأحزاب والتي نشأ أغلبها في فترة متأخرة مرتكز على العمل التبعوي والحزبي الجوّاري في استقطاب النساء.

يلاحظ الباحث أن أكثر من 53% من الحالات التي شملتها الدراسة انتمين للأحزاب بعد العام 2012، وما يؤشر إلى أن الرأسمال الاجتماعي والعائقي الذي تشكله النساء في المجال العام من خلال العمل التطوعي و الجمعي هو أساس انتقالهن من حالة المنتخبة الحرة إلى المنتخبة المؤطرة، أي إن النساء يُطبعن الأحزاب السياسية بخصائص الكفاءة والعائقية والحاجة التبادلية التي تعني تغلغل الحزب اجتماعيا من جهة وتنظيم وتديبر الجماعة النسوية في أطر شرعية وموجهة، ثم أن المجال العمومي يغلب عليه منطوقات الكفاءة والقدرة والتأهيل، ما يعني أن الجماعة السياسية مشتركة في تعريفها لمفهوم المرأة المنتخبة، ذات الخصائص المواطنة والتي يتقرر انتقالها من مرتبة الترشح إلى مرتبة المنتخب اعتماد تفضيلات الناخبين، وبهذا يتعرف النجاح باعتباره حصيلة منطقية لسيرورة التجربة النسوية في عوالم العمل والتعليم، ومن خلال تحليلاته توصل الباحث كذلك إلى أن كثير من النساء يشرن في كل مرة إلى المنطوق القرابي الذي دفع بهن لاختيار وجهة السياسة.

كما تبين للباحث أن القيم الإيجابية عن العمل السياسي للمرأة، طاغية على مخياهن، كما أن نزعة تمركز أنثوي تسيطر على إجاباتهن، وتحاولن تبيان أن الكفاءة والتأهيل والقدرة والنجاح مرتبط بالخصائص النسوية، كما تفترض النساء أن المجال السياسي غير مغلق وغير مقسم وغير موسوم بالذكورية، فإن الوضعية النسوية في الجزائر تستمد خصائصها وتحولاتها وتعزيزها الاجتماعي من خلال التجربة التاريخية والتراثية، وأيضاً عبر مسار علموي أدى بنجاح وظيفته الكامنة في تغيير الذهنيات والطباع الذكورية والتقليدية.

\* الدراسة الثالثة: أطروحة دكتوراه للباحثة رزقي نوال، تحمل عنوان: المرأة الجزائرية والانتخابات التشريعية؛ ما بين الغطاء القانوني وتناقضات الواقع الاجتماعي"<sup>1</sup>، وهي دراسة ميدانية أجريت بالمجلس الشعبي الوطني للعهدة السابعة (2012-2017)، و عملت الباحثة على دراسة تفاعلات المرأة الجزائرية كمرشحة و كمنتخبة ضمن أول انتخابات تشريعية في ظل نظام الحصص الذي تعتبره مكسب استراتيجي للمرأة ضمن اللعبة السياسية بالمجتمع الجزائري تبنته المرأة لمجابهة المجتمع الذكوري، ودوره في ترقية مشاركتها السياسية إبرازها كمرشحة و كمنتخبة، وتعرضت هذه الدراسة إلى خصوصيات المرأة المتفاعلة مع الانتخابات التشريعية، وقد جاءت تساؤلات الباحثة على النحو التالي: ماهي خصوصيات المرأة التي ترشحت لتلك الانتخابات وفازت بها لتصبح مشرعة للمجتمع اليوم؟ أهي ذات تاريخ سياسي منحها شرعية للترشح أم هناك عوامل قد ساهمت في استحضر الظروف المواتية لذلك؟ وما حقيقة تطبيق نظام الحصص؟ وهل الاستعانة به سيغير من واقع المشاركة البرلمانية للمرأة بمجتمعنا؟

وصاغت الباحثة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: ترشح المرأة للانتخابات التشريعية بمجتمعنا مرتبط بتنشئة اجتماعية وسياسية خاصة، سهلت عليها وصولها لهذا المستوى من المشاركة السياسية.

الفرضية الثانية: التعديل الدستوري الذي تم تطبيقه لصالح ترشح المرأة يعبر عن قرار سياسي لا يعكس بالضرورة نضج الفكرة بالمجتمع الجزائري.

الفرضية الثالثة: استخدام نظام الحصص (الكوتا) لصالح المرأة سيغير من تواجدتها البرلماني الكمي أكثر من النوعي.

قامت الباحثة باستجواب 63 امرأة من النساء النواب بالمجلس الشعبي الوطني، معتمدة على العينة العشوائية مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت الباحثة بالاستمارة كأداة لجمع البيانات، خلصت نتائج الدراسة إلى أن الفضاء السياسي يغلب عليه الإقصاء والتهميش الذي فرضته صورة نمطية لوضعية المرأة الجزائرية، وغالبية النساء النواب من اسر مساندة أسهمت في تنشئتها الاجتماعية والسياسية مما حفزهن على النشاط السياسي، وأكدت الدراسة على أن النساء النواب لاسن في الوضعية التي صورتهن بها العديد من

<sup>1</sup>. رزقي نوال، المرأة الجزائرية والانتخابات التشريعية؛ ما بين الغطاء القانوني وتناقضات الواقع الاجتماعي، دراسة محضرة لنيل شهادة دكتوراه علوم علم اجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2017، 02.

الجهات الإعلامية وبالرأي العام عن كونهن جئن من فراغ سياسي ببيئتهن الاجتماعية أو كونهن قد تمردن عن وضعيتهن الطبيعية اجتماعيا، رغم ذلك ترى الباحثة أن المرأة البرلمانية لا تزال تعاني من ثقافة التهميش في معظم الأحزاب السياسية، و تشير نتائج الدراسة إلى أن المرأة البرلمانية تعتبر بان إجبار الأحزاب السياسية تخصيص كوتا نسائية دعامة أساسيا للمرأة السياسية، ونظام الحصص (الكوتا) بقدر ما أنها لا تعكس رغبة المجتمع إلا أنها فرصة لفرض النساء انفسهن سياسيا بقوة القانون إلى حين أن تنضج الفكرة ويتقبلها المجتمع.

\* **الدراسة الرابعة:** أطروحة دكتوراه للباحثة حمدا صبيحة، تحمل عنوان: **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا**<sup>1</sup>، تعالج الدراسة دور المرأة في صياغة السياسات العامة وذلك بالكشف عن واقع المرأة في المراكز القيادية كما تبحث في أهمية التمثيل المتساوي بين الرجل والمرأة في أجهزة ومؤسسات الحكومة، و تسلط الدراسة الضوء على النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بتمكين المرأة في المجال السياسي ودورها في تعزيز مشاركة المرأة بنفس النسب مع الرجل، كما تبحث الدراسة في المعوقات التي تعترض توسيع تمثيل المرأة الجزائرية وفعاليتها في العمل السياسي.

انطلقت الدراسة من إشكالية تؤكد أن مشاركة المرأة الجزائرية بالرغم من التزايد النسبي أو التطور النسبي تظل غير كافية وغير معبرة عن مكانة المرأة وعن دورها السياسي في المجتمع، وصاغت الباحثة إشكالياتها على النحو التالي: ماهي العوامل التي تحد من التمثيل الواسع والفاعل للمرأة الجزائرية في السياسة الوطنية وفي قراراتها؟

وقد صاغت الباحثة فرضيات دراستها على النحو التالي:

1. أن الانفتاح الذي يشهده المجال السياسي في الجزائر خاصة منذ إقرار مبدأ التعددية، لم يحول المرأة بالرغم من تطوره المتواصل إلى طرف فاعل في الهيئات والتنظيمات السياسية وفي قراراتها.
2. أن التعديل الدستوري الأخير الذي شهدته الساحة السياسية في الجزائر، أدى إلى تغييرات إيجابية لدعم الحقوق السياسية للمرأة، لذا تعرف مشاركتها قفزة نوعية في هذه الساحة.

<sup>1</sup> حمدا صبيحة، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا، دراسة محاضرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم علم اجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة وهران 02، 2015.

3. انه وبالرغم من إقرار كل من دستور 1976 و 1989 و 1996 خاصة لحقوق المرأة، خاصة السياسية، كأساس لنجاح معركة البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فان العديد من المعوقات لا تزال تحول، دون التجسيد العلمي أو الفاعل لما ورد في هذه الدساتير حول المرأة.

استخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الكيفي القائم على التفسير، ومن اجل جمع المعلومات اعتمدت الدراسة على أداة المقابلة لارتباطها بالبحوث الكيفية التي تهدف إلى تفسير الظاهرة موضوع الدراسة، كما لجأت الدراسة إلى العينة قصدية غير احتمالية، لاختيارها حالات من النساء الممارسات للسياسية من المجتمع المحلي لمدينة وهران، و استعانة الباحثة بأسلوب المعاينة النمطية وكرة الثلج.

أفصحت نتائج الدراسة إلى أن الكثير من النساء المدروسات تمارسن السياسة من خلال تنظيمات سياسية متعددة تندرج ضمن منظمات المجتمع المدني، حيث اتخذن هذه الأخيرة من اجل التدريب واكتساب الخبرة في المجال السياسي وخوض النضال السياسي من خلال الأحزاب والحركات الجمعوية والنقابية، وقد كان للسياسة التي اتبعتها الدولة إزاء الممارسة الديمقراطية عقب صدور دستور 23 فيفري 1989، الفضل في تشجيع النساء على الانخراط فيها للمشاركة في الحياة السياسية، وان الحركات النسوية تواصل مسيرتها في النضال السياسي والاجتماعي في اطار هذه المنظمات، وقد عملت النساء على رفع مستواهن ووعيهن السياسي والفكري والثقافي، بالإضافة إلى مكتسبات ومهارات تتعلق بالأداء السياسي، لا أن كل هذا لم يسهم في تحقيق الحق السياسي والعمل السياسي لكثير من العضوات صاحبات المسار الطويل، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية لم تجسد الفعل الديمقراطية ولم تدرج المرأة في هياكلها أو في توكيلها مهام ذات أهمية وتأثير كبيرين لعدم ثقتها بإمكاناتها ومؤهلاتها السياسية وتوجهن في الغالب للقيام بأدوار التوعية والتأثير على القاعدة الشعبية أثناء الحملات الانتخابية وتوكل لهن أعمال إدارية بعيدة عن الجانب السياسي، كما توصلت الدراسة إلى أن النساء قد اقتحمن السياسة عن قناعة، لاسيما في ظل هذه الظروف التي أصبحت فيها الدولة تشجع وتعزز دور المرأة في المشاركة السياسية، و أكدت الدراسة على أن النضال السياسي الذي خاضته المرأة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية مرحلة ما بعد التعددية السياسية، له دور كبير في تعزيز تواجد المرأة في توسيع قاعدة تمثيلها في الهيئات البرلمانية وفي المجالس الولائية والبلدية، كما أكدت على النقلة النوعية التي شهدتها المرأة من خلال مشروع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الإصلاحية، و فيما يخص سبب عدم انخراط النساء في العمل، أكدت الدراسة على انه مرتبط بالأحكام الخاطئة والضيقة عن دور المرأة، التي تضفي بضلالتها على النسيج

الاجتماعي، فعزوف شريحة كبيرة من النساء من مختلف الفئات الاجتماعية، عن المشاركة السياسية، يرجع سببه الأساسي إلى ازمه التمثيل السياسي، كون الرجل الجزائري لا يشجع المرأة على الممارسة السياسية نتيجة تأثيره بالنظرة التقليدية وتفكيره النمطي تجاه المرأة وأدوارها، إذ لا زال يعتقد أن عمل المرأة الأساسي هو الحمل والولادة وتربية الأولاد ورعايتهم لذلك فهي ترجح الابتعاد عن العمل السياسي حتى لا تعرض نفسها وعائلتها للمضايقات كالاستهزاء والسب والمساس بسمعتها من قبل بعض أفراد المجتمع، وأثبتت الدراسة من ضمن نتائجها أن النظام القيمي المبني على التمييز بين الرجل والمرأة، والذي لعب دورا كبيرا في غياب العدالة داخل الأسرة، وذكرت نتائج الدراسة إلى أن العنف الأسري الذي تكون ضحيته الأولى المرأة من بين السلوكيات التي تصدر نتيجة هذا النظام الذكوري، والذي تعتبره الباحثة مؤشرا لا يستهان به في منع المرأة من ممارسة السياسة.

\* **الدراسة الخامسة:** أطروحة دكتوراه للباحثة ببيمون كلثوم<sup>1</sup>، تحمل عنوان: **النخبة النسوية والسلطة في الجزائر**، تبحث هذه الدراسة في تحولات طبيعة الأدوار للمرأة الجزائرية ومختلف المجالات التي استطاعت اختراقها، بتحليل مقاييس تفوق المرأة في السلطة بتحليل النسق الثقافي الجزائري، مع الكشف عن خصائص السلطة النسوية ومصادر تفوق المرأة، أجرت الباحثة دراسة ميدانية خصت عينة من النخب على اختلاف الجنس في السلطة الجزائرية والتي تعمل بأهم القطاعات بولاية الجزائر، معتمدة على المنهج الوصفي ومستخدمة عينة كرة الثلج، وقامت الباحثة بتوزيع 50 استمارة، كما اعتمدت على جملة من الأدوات في جمع المعطيات انطلاقا من الملاحظ فالمقابلة والوثائق والسجلات بالإضافة إلى الاستمارة، جاءت تساؤلات الدراسة للباحثة على النحو الآتي:

السؤال الرئيسي: ماهي مواصفات النخبة النسوية الفاعلة في مراكز السلطة والقرار في المجتمع الجزائري؟

أدرجت الباحثة خمس تساؤلات فرعية في دراستها كما يلي:

1. ماهي مقاييس تفوق سلطة النخبة النسوية الجزائرية؟

2. هل يتعلق تفوق سلطة هؤلاء النساء بسمات شخصية متفردة أو بعوامل مجتمعية؟

<sup>1</sup>. ببيمون كلثوم، **النخبة النسوية والسلطة في الجزائر**، دراسة محضرة لنيل شهادة دكتوراه علوم علم اجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 02، 2011.

3. هل ما تزال قيم النسق الثقافي التقليدي ترمي بثقلها على هذه المرأة والتي مازال عليها أن تأخذها بعين الاعتبار أثناء أداء دورها السلطوي أو أن الظروف المجتمعية الراهنة سمحت بفرض متغيرات جديدة سمحت لها بتجاوزها؟ بمعنى آخر هل ممارستها للسلطة لازالت تذكرها بالماضي؟

4. ماهي أسس شرعية النخبة النسوية الجزائرية؟ وما طبيعة علاقتها بالنخب الأخرى الفاعلة في المجتمع؟

5. هل عرفت هذه النخب حراكا اجتماعيا؟ وان حدث ذلك ماهي خواصه؟

ومن اجل الإجابة على تساؤلاتها صاغت الباحثة مجموعة فرضيات جاءت الرئيسية منها على النحو التالي: يرتبط تفوق نساء النخبة في أداء الدور السلطوي بنوعية الرأسمال الشخصي الذي تتمتع به المرأة، وبخواص الظروف المجتمعية المحيطة بها والتي تأخذها بعين الاعتبار لتنجح في أداء الدور السلطوي.

أما الفرضيات الجزئية قدمتها على النحو الموالي:

1. يرتبط تفوق السلطة النخبة النسوية الجزائرية بطبيعة الرأسمال الشخصي المميز الذي تملكه المرأة الذي يعتبر نتاج مسار علمي، مهني ونضال ذاتي المتأثر بخواص المحيط العائلي الذي تنتمي إليه.

02. تأخذ نساء النخبة بعين الاعتبار قيم النسق الثقافي المحددة لصورة المرأة في المجتمع أثناء أداء الدور السلطوي كي تتمكن سلطتهن من النفاذ في المجتمع حيث تتفاعل معها دون أن تدوسها.

3. عمل نساء النخبة على إعادة إنتاج مواقف النخبة المسيطرة ذات الطبيعة الذكورية في اغلب الأحيان لضمان قوتها وشرعية وجودها في المجال كشريك أساسي حتى تمرر بذلك مطالبها ومسايعها.

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مناقشة خواص ومميزات النخب النسوية وتحديد علاقتها بالسلطة والنخب في المجتمع الجزائري.

بناء على مجريات بحثها ونتائج الدراسة الميدانية واعتمادا على المقابلات التي أجرتها الباحثة مع نماذج لنساء من النخبة الجزائرية بالإضافة إلى تساؤلات الاستمارة التي قامت بتطبيقها على عينة البحث، خلصت الدراسة إلى أن خواص المحيط الأسري المتمثلة في الأصل الاجتماعي والمستوى التعليمي للوالدين، وامتلاكهم ثقافة راقية مع وجود تقاليد العمل النضالي، يدفع بالمرأة لبناء رأسمال شخصي، يمكنها من الوصول إلى السلطة كما أن الكفاءة العلمية والتجربة المهنية يساعدان المرأة في أداء الدور السلطوي بكفاءة وفعالية، يتماشى مع احترامها لقيم النسق الثقافي المحدد لصورتها في المجتمع والتي تأخذها بعين الاعتبار أثناء أدائها للدور السلطوي، كما خلصت الدراسة إلى أن المرأة القائمة بالسلطة لا تعيد انتاج الموقف الذكورية كليا بل تحترم مواقف زميلها

الرجل وتعمل معه كشريك لتتجاوز الحواجز الثقافية التي تصر على عدم أهليتها، حيث تتفادى التعامل معه كمنافس وتتجنب الدخول في صراعات وتدعم العمل التشاركي لتحقيق أهدافها وتفرض شرعية سلطتها.

\* **الدراسة السادسة:** أطروحة دكتوراه للباحثة ذكار فريدة بعنوان: **الوضعية الاجتماعية للمرأة في الجزائر وانعكاساتها على المشاركة السياسية**<sup>1</sup>، تقع إشكالية الدراسة حول مدى استطاعة المرأة من خلال نضالها وتعليمها وعملها، انتزاع مكانة كفاعل اجتماعي في المجتمع، وتتساءل الباحثة حول الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة والتمييز الجنسي في الثقافة التقليدية باعتبارها نمط قائم في مقابل حضور ثقافة جديدة بفعل الحركة النسوية ومطالب تمكين المرأة بغية توسيع حضورها، وتبحث الدراسة في مساعي تحديث أدوار المرأة والرجل من خلال الأطر الثقافية والاقتصادية والسياسية.

تركز الباحثة في إشكالياتها على الاتجاه التقليدي وانطلقت من تصورها على انه لا يزال ينظر إلى قيم مثل الحرية وحقوق المرأة والمشاركة السياسية، على أنها أفكار مستوردة وغريبة عن التراث، وان المجتمع لا يزال يكرس نمط الثقافة التقليدية المتوارث الذي لا يتفق مع روح المساواة بما يحفل ذلك النمط من تمييز جنسي وتفضيل ذكوري فرض نفسه بطريقة عفوية أو إرادية بإعاقة مساهمة المرأة في الكثير من المجالات ومنها المشاركة السياسية.

وصاغت الباحثة تساؤل إشكالياتها على النحو التالي: هل استطاعت المرأة من خلال نضالاتها وتعليمها وعملها، أن تنتزع مكانة كفاعل اجتماعي في مجتمع يؤكد محدودية قدرات المرأة، لتقبل دورها السياسي باعتبارها شريك متكامل مع الرجل؟ وللإجابة على هذا التساؤل قدمت الباحثة الفرضيات التالية:

1. أن الوثبة التي حققتها المرأة في مجال التعليم والعمل لم تكن في نفس المستوى في المشاركة السياسية.  
2. أن المشاركة السياسية للمرأة تعد انعكاسا لمكانة المرأة داخل الوسط الأسري الذي يجعل من النوع مرجح للتمييز والتفضيل.

4. أن المشاركة السياسية للمرأة تتطلب المشاركة النشطة في منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية.

4. تعيق الأحزاب السياسية الأبوية المشاركة السياسية للمرأة.

<sup>1</sup>. ذكار فريدة، الوضعية الاجتماعية للمرأة في الجزائر و انعكاساتها على المشاركة السياسية، دراسة محضرة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2010.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والطرق الإحصائية في معالجة المعلومات المتحصل عليها من ميدان الدراسة، أين وفر لها المنهج إمكانية تحليل وتفسير المشاركة السياسية للمرأة في التنظيمات السياسية وربطها بمتغيرات المختلفة التي حددتها في إطار دراستها، واعتمدت الباحثة في عملية المعاينة على العينة الاحتمالية العنقودية و قامت بسحب مجموعة أفراد العينة من احزاب مختلفة بعد اختيارها العشوائي لعدد من الأحزاب السياسية مؤكدة على شرط الانتماء السياسي للمرأة وبمراعاة وزنها الخاص في مجتمع البحث للحصول على أكبر قدر من التمثيلية، وعمدت الباحثة على جمع المعطيات بين أداتي الملاحظة والمقابلة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن أقبال النساء للمشاركة السياسية يحدث بنسب كبيرة ليس بناء على اختلافهن في الخصائص الاجتماعية، لكن أيضا بناء على ما لديهن من رؤية مؤيدة أو معارضة للوضع القائم في المجتمع، و تزيد و يتناقص بتأثير الرؤية السياسية لديهن.

كما توصلت الباحثة إلى أن الجمعيات لم تستطع الدفاع عن مصالح المرأة ومكانتها في الحياة العامة والسياسية، حيث أنها ذابت في فخ الأحزاب الذكورية مع ظهور التعددية السياسية، لتنهزم الأصوات النسائية المعبرة عن أمالهن في التغيير لوضع المرأة في المجتمع، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، أمام عائق واحد و هو المجتمع الأبوي، ما يفسر الإقبال المتواضع للمبحوثات إلى هذه المنظمة والجمعيات وبالتالي في ضعف المشاركة السياسية.

كما أكدت نتائج الباحثة على أن الحزب السياسي يجعل من انتماء المرأة فيه يندرج في إطار شمولي، أي في إطار تحرر المجتمع بحيث تشكل جزءا من هذا الكل، وليست هي الكل، لذا لا يتردد من جعل الوجود النسوي فيه مسألة ثانوية بعد اختياراته المذهبية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحقيق الأولويات السياسية مما يترتب عليها تعويمها وتهميشها، وهذه الظاهرة لا ينفرد بها حزب دون الآخر وبالتالي استبعادها من المشاركة الفعلية في الممارسة السياسية، لان هذه المشاركة قد تستتبع تغيرا في وضعية المرأة وبالتالي في العقلية السائدة في المجتمع.

### 2.1.8. الدراسات الأجنبية:

وقع الاختيار في هذا العنصر على ثلاث دراسات أجنبية، دراسة برتغالية وأخرى بريطانية وثالثة أمريكية، عملنا على إدراج هذه الدراسات لمدى الارتباط المعرفي والمنهجي واللذان يتوافقان إلى درجة مع متطلبات هذه الدراسة بالإضافة إلى حداثة الاطار الزمني الذي جرت فيه هذه الدراسة وارتباطه بتواجد النساء

في الساحة السياسية العالمية كمنتخبات يجري اختيارهن لتمثيل مقاعد نيابية تجسيدا لمخرجات الاتفاقيات الدولية التي تروم توطين المساواة بين الجنيس في الحقوق السياسية.

\* **الدراسة الأولى:** أطروحة دكتوراه للباحثة ريجان، سوزان فلور بعنوان: **النوع الاجتماعي والشرعية والمحلية<sup>1</sup>**، اهتمت هذا العمل بدراسة النوع الاجتماعي والشرعية في التمثيل السياسي، وتساهم هذا الأطروحة في مجال السياسة والجنس (النوع الاجتماعي)، من خلال فحص متعمق للتمثيل السياسي، وتركز على الممثلين المحليين المنتخبين وغير المنتخبين، في موقع دراسة حققت فيه النساء المنتخبات "التوازن بين الجنسين"، وتحلل الدراسة تجاربهم ووجهات نظرهم وتجارب نظرائهم (رجال منتخبون، ونساء غير منتخبات) من أجل تحديد بعد الجنس (النوع) واستكشاف مفهوم الشرعية.

تدخل الدراسة ضمن البحوث النوعية، والتي عادة ما يركز هذا النوع من البحوث على المقابلات المتعمقة مع المبحوثين و دراسات الحالة والتاريخ الشفوي والأثنوجرافيا، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج التفسيري، كما استخدمت أداة استطلاع لأعضاء المجالس بغرض توفير بيانات من مجموعة أكبر من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مقارنة بالمقابلات الفردية.

ولاختبار الفرضية استندت الدراسة إلى بيانات نوعية أصلية قامت بجمعها باستخدام مقابلات شبه منظمة مع ممثلين منتخبين وغير منتخبين على المستوى المحلي، واستعانت بالبيانات الثانوية لاستكمال بيانات المقابلة، حيث كان المصدر الأساسي لجمع البيانات هو المقابلات شبه المنظمة مع البيانات التكميلية التي تم جمعها من الملاحظات وتحليل الوثائق، إذ قامت بإجراء مقابلات مع كل من المنتخبين الإناث والذكور، وكان معيار اختيارها الرئيسي للعينة هو أن يكون مفرداتها أعضاء منتخبة لواحدة من مناطق سلطة إنكلترا الشمالية الأربعة، مع تداخل الجنس ضمن هذا المعيار، وهو يعني أن العينة يجب أن تضم أعدادًا متساوية تقريبًا من النساء والرجال، حيث كان أعضاء المجالس في منطقة الدراسة في ذلك الوقت 45% نساء و 55% رجال، بتعداد 142 رجل و 117 امرأة أي بمجموع 259.

<sup>1</sup> . Regan, Susan Fleur; **Gender, Legitimacy and The Local: A Study of Elected and Unelected Political Representation**, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of the University of Northumbria at Newcastle for the degree of Doctor of Philosophy, Research undertaken in the Department of Social Sciences, Northumbria University, 2019.

توصلت هذه الدراسة إلى أن شرعية النساء غير المنتخبات والمنتخبات في المناصب التمثيلية على المستوى المحلي محل نزاع، وأنّ الجنس هو عامل في العلاقات بين المندوبين والممثلين، وأن هناك أبعادًا متعلقة بالجنس تؤثر على العمل التمثيلي لكل من النساء المنتخبات وغير المنتخبات، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك روابط ديناميكية بين النساء المنتخبات وغير المنتخبات والتي تمكن النواب من تحطّي تعقيدات التمثيل على المستوى المحلي "هندسة التمثيل"، وحسب الدراسة فانه هناك حاجة إلى مزيد من النساء في السلطة لتلبية احتياجات الرمزية والعدالة والمساواة السياسية وإضفاء الشرعية على النظام السياسي، وأنّ النسوة من قادة المجتمع ممثلات غير منتخبات لمصالح المرأة كجزء لا يتجزأ من دورهن، ويتم انتخابهن بسبب دورهن المعترف به في قيادة منظمات نسائية (الانتماء المؤسسي) أو دورهن في إعطاء الأولوية لمصالح النساء ضمن النطاق الأوسع لعمل منظماتهن، ويعتمد الأمر على خبرتهن المتخصصة، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الطبيعة المتخصصة لمطالبات تمثيل المرأة هي دليل على خبرتها في إضفاء الشرعية، ولكن هذه الخبرة تُستخدم أيضًا لنزع الشرعية عنها.
- تحصل النساء المنتخبات على مناصبهن (قضايا ودوائر انتخابية وقضايا حساسة) نتيجة للتوقعات الجنسية لناخبيهن وأقرانهن.
- يشكل تحصل النساء المنتخبات على مناصبهن تمثيلًا تكميليًا لما يقوم به الممثلون الذكور.
- أن كلا من النساء المنتخبات وغير المنتخبات يواجهن تحديات لمكاتبتهن التمثيلية من بعض الرجال، من خلال السلوكيات المتحيزة ضد المرأة والمسيئة التي تستهدفهن كنساء.
- الرجال الممثلين السياسيين ليس لديهم تصور عن أنفسهم من منظور الجنس (النوع)، وبالتالي فإنه لم تتحقق أي فوائد لناخبيهم.
- تشكل النساء غير المنتخبات والمنتخبات على المستوى المحلي جزءًا من شبكات كثيفة تعمل إما على دعم أو تقييد مطالبهن التمثيلية وبالتالي توفير مستوى من الشرعية المشتركة.

\* الدراسة الثانية: أطروحة دكتوراه للباحثة لوري هالي بعنوان: سياسة النوع الاجتماعي في أمريكا اللاتينية، فحص العلاقة بين الجنس والمشاركة السياسية<sup>1</sup>، تبحث مشكلة الدراسة في الكشف عن كيف التي يلعب

<sup>1</sup>. Lawrie Haley, *Latin American gender politics: Examining the relationship between gender and political participation*, Senior Honors Projects, James Madison University. 2017

الجنس دوره داخل السياسة حيث أن النساء في أمريكا اللاتينية أقل احتمالاً لإبداء اهتمام تجاه الديمقراطية أكثر من رجال أمريكا اللاتينية، فعندما يكون المواطنون أقل ثقة بالمؤسسات السياسية، وأقل رضا عن الديمقراطية، فهم أقل رغبة في استخدام الأشكال النموذجية للمشاركة السياسية مثل التصويت، مشيرة إلى أن هذا الاتجاه هو كذلك يرجع إلى حد كبير إلى حقيقة أن العديد من الطرق السياسية التقليدية في نظام ديمقراطي يهيمن عليها الرجال.

تشير صاحبت هذه الدراسة إلى أن عملية التحول الديمقراطي تواجه تحديات مميزة داخل أمريكا اللاتينية، علاوة على ذلك، السياسة المحسوبية التي ظهرت مرارًا وتكرارًا داخل أمريكا اللاتينية، ويرجع ذلك أساسًا إلى الضعف الداخلي للنظام الديمقراطية في العديد من الدول و تثبيط عزيمته أولئك الذين لا يجنون الفوائد خاصة بالنساء، وهذه القضايا تتعلق بالديمقراطية والسياسية، وترى انه من المفيد ملاحظة المحسوبية عند تحليل السلوك التشاركي للمنطقة، في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، من منطلق أن الناس يشاركون في السياسة عندما يبحثون عن الهدف الواضح ولديهم الثقة في القناة التي يشاركون فيها، مؤكدة في ذات الصلة إلى أنه على الرغم من أن نساء أمريكا اللاتينية لا يثقن في الديمقراطية و الأنظمة التقليدية تُوجد طرق العمل التشاركي، ما يجعلهم قد يحدون من بعض أعمالهم في تلك السبل ويسعون إلى طرق بديلة للمشاركة، لمحاولة مكافحة مشكلة انعدام الثقة تلك، مضيئة إلى انه على الرغم ما وفرته الهياكل الانتخابية في البلدان التي جرت فيها الدراسة بجميع أنحاء المنطقة حصصًا للجنسين في الحكومة على المستوى المحلي والمستويات الوطنية، فإن حصص النوع الاجتماعي الحكومية لا تزال تفتيد النخبة وليس النساء.

تهدف الدراسة إلى جلب بعض الإضاءة على العوامل المؤسسية التي قد تؤثر على السلوكيات التشاركية وإقبال الناخبين، حيث لعب النوع الاجتماعي دورًا في تحديد من يسجل للتصويت ومن يخرج إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخابات، وتوضح هذه الدراسة كيف أن التصويت يتطلب وقتًا وجهدًا أقل من غيره من أشكال المشاركة السياسية، لا يزال المواطنون بحاجة إلى قدر من الحوافز والمعلومات ومن أجل التحفيز على الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

اعتمدت الباحثة على دراسات الحالة المقارنة وعمدت اختبار دول الأرجنتين وبيرو للحصول على تحليل متعمق لهذه العلاقة في منطقة أمريكا اللاتينية لأجل دراسة النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية في سياق عالمي، بالإضافة إلى ذلك، قامت بتوظيف بعض البيانات الكمية إلى المقارنة من أجل فهم أفضل للمنطقة

ككل، وارتكزت على وجوانب المشاركة السياسية المتمثلة في: إقبال الناخبين، والمصلحة السياسية، المشاركة الوزارية والحركات السياسية، لفهم النطاق العام للمشاركة السياسية النسائية داخل دولة بيرو إذ تساعد كل نقطة في فهم وجه مختلف من المناخ السياسي، وفهم الاستراتيجيات التقليدية وغير التقليدية الموجودة للتعبير عن رأي سياسي، واستخدمت الباحثة هذا الجانب من المشاركة لتحليل النوع الاجتماعي، لفهم كيف تشارك المرأة في المؤسسات السياسية التقليدية في البلدان المعنية، تم عمدت على قياس الاهتمام السياسي لأنه يساعد على فهم العلاقة غير الرسمية بشكل أفضل على النساء لحكوماتهم، ومن خلال تحليل هذه العوامل بالتزامن مع إقبال الناخبين في المنطقة، ترى الباحثة انه يمكن أن يكون من السهل ملاحظة سبب وجود فجوة بين الجنسين في السلوك التشاركي الذي ينشأ، بالإضافة إلى ذلك، ترى انه من المهم أن يؤخذ التصويت الإلزامي في الاعتبار في معالجة المشاركة السياسية.

كما تحاول هذه الدراسة أن تستكشف تأثير المرأة في الحكومة، خاصة في المستويات العالية، بما يمكن أن يكون له تأثير كبير على كيف ستشارك نسبة كبيرة من النساء، لذا تؤكد الباحثة على أن فحص هذا الشكل الداخلي للمشاركة أمر حاسم لفهم متوازن بشكل جيد للمشاركة السياسية في بيرو والأرجنتين. ومن خلال تطبيق أداة جمع البيانات المتمثلة في المعاينة المنظمة، عمدت الباحثة العمل مع بيانات LAPOP 2012\* لتحديد عدد النساء الأرجنتينيات والبيروفيات المشاركات في السياسة، تجدر الإشارة إلى أنها ناقشت موضوع التقاطعية، الذي يُعرّف بأنه تقاطع هويات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك دراسة وفهم الطبيعة المقارنة بين البلدين في تحليل متعمق للجنس و المشاركة السياسية وكيف يؤثر العاملان على بعضهما البعض بطريقة منهجية.

كما قامت الأطروحة بدراسة جزء من السياق التاريخي الضروري للوضع وكيفية ارتباطه بذلك بالذات جانب من جوانب المشاركة والخلفية والعوامل الاجتماعية، ثم التعمق في تحليل كل منها، موضحاً أن كل

\* LAPOP: المؤسسة الأكاديمية الأولى التي تجري استطلاعات الرأي العام في الأمريكتين، مع أكثر من ثلاثين عامًا من الخبرة كمركز للتميز في البحوث الاستقصائية، يستخدم لايبوب نهج "المعيار الذهبي" والأساليب المبتكرة لإجراء المسوح الوطنية المستهدفة، إجراء دراسات تقييم الأثر، وإعداد تقارير عن المواقف الفردية والتقييمات والخبرات، مسح الأمريكتين بارومتر هو المسح المقارن الوحيد الدقيق علميًا الذي يغطي 34 دولة بما في ذلك جميع أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، بالإضافة إلى عدد كبير من البلدان في منطقة البحر الكاريبي، تنشر كل عام العشرات من الدراسات الأكاديمية عالية الجودة والأوراق ذات الصلة بالسياسات. (<https://www.vanderbilt.edu/lapop/>).

جانب من جوانب المشاركة السياسية أمر بالغ الأهمية للحصول على فهم شامل لكيفية شعور النساء بالثقة الأكبر في المجال السياسي وكيف يتخذون إجراءات لجعل أصواتهن مسموعة في المناخ السياسي الأوسع. وتوصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- تزايد مشاركة المرأة في مختلف أشكال المشاركة السياسية من خلال إقبال الناخبين على النساء المتساوي عملياً لنظرائهم الذكور، وهو نتيجة جهد نشط من قبل البنية السياسية التحتية لخلق المساواة في المشاركة من خلال جعل التصويت واجباً مدنياً إلزامياً للجميع في البلاد.
- كما أن لهذه البوابات الهيكلية للمشاركة عن طريق المساواة بين الجنسين علامة إيجابية في سد الفجوة في الدول الأخرى في جميع أنحاء المنطقة، مما يدل على أن إقبال الناخبين يتأثر بشكل ضئيل للغاية بالنوع الاجتماعي.
- لا تتأثر المصلحة السياسية بشكل رهيب بالنوع الاجتماعي أيضاً، إذ توصلت الدراسة إلى أن فن الإقناع السياسي له جوانب قليلة جداً من الجنس، على الرغم من الاختلاف بين الرجال والنساء المشاركين في المحادثات السياسية تقريباً.
- وجد أن الأرجنتين لديها معدل مرتفع من الاحتجاجات السياسية، ولكن لم يتم العثور على تناقض كبير في أعداد المشاركة بين الجنسين، ولكن الطريقة التي شاركوا بها في الاحتجاج كانت مختلفة.

\* **الدراسة الثالثة:** أطروحة دكتوراه للباحثة كاثرين آن كوبر، التي تحمل عنوان: **التمييز والمشاركة: تأثير التمييز بين الجنسين على النشاط السياسي للمرأة**<sup>1</sup> تأتي الدراسة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية و تهدف الباحثة من خلال موضوعها إلى محاولة فهم العوامل التنبئية للمشاركة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة تأثير التمييز بين الجنسين على النشاط السياسي للمرأة، وهي تؤكد على انه بالرغم إجراء الكثير من الأبحاث حول أسباب المشاركة السياسية إلا أنه لا تزال هناك نقاط ظل تنبؤاتنا المتعلقة بالنشاط السياسي، وعلى هذا الأساس تحاول الباحثة تحديد مؤشر محتمل آخر لمشاركة المرأة السياسية.

<sup>1</sup> . Kathryn anne cooper, **discrimination and participation: the effect of perceived gender discrimination on women's political activity**, dissertation submitted in partial of the requirements for the degree of doctor of philosophy in political science, university of california, irvine, 2012.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن النساء اللواتي يتعرضن للتمييز بين الجنسين يجب أن يكن أكثر عرضة من النساء اللواتي لا يتعرضن للتمييز بين الجنسين للمشاركة في السياسة، وأنّ الإحساس بالوعي النوعي (نوع الجنس) هو المتغير المتداخل في هذه العلاقة، إذ لن يؤدي التعرض للتمييز بين الجنسين إلى مستويات أعلى من النشاط السياسي إلا إذا كان لدى النساء أيضاً إحساس بالوعي النوعي.

تتمحور معالم الإشكالية التي اشتغلت عليها الباحثة في صياغتها للسؤال التالي: "ما هو تأثير التمييز بين الجنسين على النشاط السياسي للمرأة؟"

اعتمدت الباحثة إلى ما أشارت إليه الأدبيات المرتبطة المعتمدة في الدراسة لأجل بناء وتحديد منطلقاتها من خلال ما تفترضه تلك الأدبيات والتي تتمحور في أن التمييز بين الجنسين يمكن أن يؤثر على المشاركة السياسية بطريقتين مختلفتين، أولاً: يمكن أن يؤثر على المشاركة بشكل غير مباشر، من خلال التأثير على اكتساب المرأة للعوامل التي تؤثر سلباً على مشاركتها السياسية، و من ناحية ثانية: يمكن أن يكون للتمييز بين الجنسين تأثير نفسي على النساء، مما يؤثر بدوره على مشاركتهن السياسية إيجابياً، ولكي يكون للتمييز بين الجنسين تأثير على المشاركة السياسية، يجب أن تكون الضحية على دراية به.

ومن اجل الإجابة على تساؤلات الدراسة قدمت الباحثة الفرضية الرئيسية على هذا النحو: التعرض للتمييز بين الجنسين أو إدراكه مرتبط بزيادة النشاط السياسي المتوقع للمرأة في المستقبل من خلال زيادة المشاركة السياسية للمرأة.

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى زيادة فهم العوامل التي تنبئ بالمشاركة السياسية من خلال دراسة تأثير التمييز بين الجنسين على النشاط السياسي للمرأة باستخدام استطلاع تجريبي، واختارت العلاقة بين التمييز بين الجنسين والمشاركة المستقبلية المتوقعة للمرأة، ومن اجل الإجابة على تساؤل الإشكالية اختارت الباحثة في هذه الدراسة استخدام طريقة هجينة (دراسة استقصائية تجريبية) مبررة ذلك بكونها تجمع بين أفضل ميزات كل من الاستطلاعات والتجارب، لاعتبارهم أن المسح أو التجربة الأكثر شيوعاً.

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بأهدافها على الاستبيان وعمدت إلى صياغة ست (06) مجموعات من الأسئلة لجميع المشاركين في الاستطلاع، تتناول كل مجموعة من الأسئلة مجموعة معينة من القضايا التي تتعلق كل منها بجزء من الجانب النظري، و عمدت الباحثة توزيع الاستبيان على المستجوبين

المتمثلين في الطلاب والموظفون وغيرهم من جامعة كاليفورنيا "إيرفين"، وشملت العينة 452 فردا بتعداد 191 رجل و 261 امرأة، ضمن مجتمع البحث ووفق ما يقتضي المنهج المستخدم.

أكدت نتائج هذه الدراسة إلى أن النساء اللواتي يتعرضن للتمييز بين الجنسين ويشعرن بإحساس بالوعي النوعي أكثر احتمالية من النساء اللواتي لا يتعرضن للتمييز بين الجنسين، وأكثر اهتماما بالأنشطة السياسية في المستقبل، خلصت الدراسة استنادًا إلى التحليل التجريبي إلى أنّ النساء المستجوبات كن أكثر عرضة من المشاركين الذكور للشعور بأن النساء ما زلن محرومات في المجتمع الأمريكي، و النساء أكثر عرضة من الرجال للشعور بأن فرص عمل المرأة أسوأ من فرص عمل الرجال، و بأن تأثير المرأة ضئيل للغاية في المجتمع الأمريكي، وكذا الاهتمام بقضايا حقوق المرأة، وأكدت على أن النساء في العينة على الأرجح يشعرن بالتمييز ضدهن بسبب جنسهن، وكان من المرجح أن يشعرن بهذه الطريقة أكثر من الرجال.

وفي الأخير دعمت نتائج هذه الدراسة الفرضية الرئيسية التي صاغتها على النحو التالي: "كل من التعرض والتمييز بين الجنسين مرتبط بشكل إيجابي بالمشاركة السياسية"، و كان تأثير التمييز بين الجنسين على المشاركة السياسية واضحًا بعدة طرق:

أولاً، كانت التجربة الشخصية في الماضي مع التمييز بين الجنسين مرتبطة بمستويات أعلى من المشاركة السياسية لكل من الرجال والنساء.

ثانيًا، كان كل من التعرض للمعاملة وإدراكها مرتبطين بمستويات أعلى من النشاط السياسي المتوقع في المستقبل، ويبدو أن العلاج القصصي أكثر ارتباطًا بالمشاركة السياسية المتزايدة أكثر من العلاج المؤسسي. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه يمكن تعبئة الرجال والنساء من قبل النخب السياسية ليكونوا ناشطين سياسيًا باستخدام قصص التمييز بين الجنسين.

## 2.8. موقع دراستنا من الأدبيات ذات الصلة:

أتاحت لنا هذه الدراسات الميدانية السابقة الذكر وغيرها من الأدبيات النظرية والتي لا يتسع المجال لذكرها وعاء معرفيا واسعا للنقد و التفكير من اجل استنباط المعاني والمؤشرات النسقية، وهذا التراكم المعرفي للموضوعات المتعددة والمختلفة التي ناقشت القضايا المتسقة بموضوع الدراسة يبسط إمكانية الانتقال التصور الذهني لإشكالات الدراسة بين المعطى النظري إلى التحديد الإبيستمولوجي ثم بما يصله بالبعد الامبريقي، وهو

انتقال أداتي من مراحل البحث والتنقيب من اجل افئكاف فجوة بحثية وضبط افتراضات محددة و محتزلة، بغيرض بناء فهم موضوعي خاص بخصوصية الظاهرة في إطارها الزماني والمكاني وبأدوات سوسولوجية في سياق اجتماعي محدد وهو المجتمع المحلي لمدينة الجلفة أئموذجا.

انغماسنا في الأدبيات والبحوث الميدانية السابقة الذكر ضمن سيرورة البحث والتقصي، بينت لنا كقراءة أولية حدائة تداول الموضوع في المجال الاكاديمي باعتباره من القضايا المستجدة وليدة الجدل الواسع بين التيارات الفكرية حول قدرة النساء وحققهن في العمل خارج أسوار المجال الخاص، وكذا مع حدائة مقاربة الجندر و التي نشأت مع تطور الحركات التحررية النسوية وتبني الأيديولوجيات العالمية لقضايا تحرير النساء والدفاع عن حقوقهن وسياسة التمكين النسوي، هذا لا ينفي تاريخية حضور الموضوعات والإشكالات وقضايا النساء المرتبطة بالعمل و السياسة و العمل الجمعي في البحوث و الدراسات الاجتماعية، وبالتالي فان محاولة إثراء النقاش السوسولوجي بالحفر في أجزاء من الكل في إشكالية واحدة هو جوهر راهنية الدراسة.

تلتقي دراستنا مع دراسة **أنور مقراني** في مقاربة موضوع النساء المنتخبات وتحليل براديجم السياسة لديهن، و الذي يوجه تصرفاتهن في الشأن السياسي، فالتشكل السوسولوجي لبراديجم السياسة لدى النساء يفتزل أبعادا ثقافية واجتماعية ترفع من موارد النساء للانخراط في العمل السياسي، وهو ما يدعو إلى الاستفهام عن الكيفية التي تُعبّر بها النساء المنتخبات عن نجاحهن في هذا المجال.

وانطلاقا من احد اهم نتائج التي توصلت إليها دراسة **هالي بريسون لوري** والتي ترى أن تزايد مشاركة المرأة في احد أشكال المشاركة السياسية المتمثلة في التصويت وذلك من خلال إقبال الناخبين على النساء المتساوي عمليا لنظرائهم الذكور، باعتباره نتيجة لجهد نشط من قبل البنية السياسية التحتية لخلق المساواة في المشاركة من خلال جعل التصويت واجبا مدنيا إزاميا للجميع في البلاد، فأنا نأخذ ذات الأشكال للتقصي والبحث في مفهوم الترشح و التمثيل النيابي للنساء في المجالس المنتخبة باعتباره أبرز أشكال المشاركة السياسية وعلامة إيجابية تعكس مستوى سد الفجوة بين الجنسين في العمل السياسي على المستوى المحلي.

كما قدمت لنا دراسة **رزقي نوال** نقطة مهمة، وهي تفاعل النساء ضمن أول انتخابات تشريعية في ظل نظام الحصص الذي يعبر عن الجهود التغييرية التي تقودها الدولة لأجل صياغة توافق يسمح بتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وهو بمثابة مكسب استراتيجي تبنته النساء لمجابهة المجتمع الذكوري ضمن اللعبة السياسية بالمجتمع الجزائري، وهو ما تؤكدُه نتائج دراسة **حمداد صبيحة** التي ترى أن تشيع الدولة وتعزز دور المرأة في

المشاركة السياسية من خلال مشروعها الإصلاحية في مرحلة حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة أنتجت ظروف أقحمت النساء في السياسة عن قناعة، وكذا مع التساؤل الذي طرحته الباحثة **سعاد منصور** حول تأثير التمكين السياسي للمرأة المنتخبة لا سيما في مسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية على وضعيتها داخل المجتمع الجزائري، ومنه يتبادر لنا السؤال حول خصوصيات النساء اللاتي ترشحن لتلك الانتخابات وفازت بها لتصبح مشرعة للمجتمع.

في مقابل تركيز هاته الدراسات المحلية الثلاث المذكورة سلفا على دور جهود سياسة الدولة في التمكين السياسي للنساء، تبادر لنا تصور مهم جدا وهو أن نفكر في إنتاج خطاب سوسيولوجي يناقش واقع تمكين النساء الاجتماعي من اجل العمل السياسي، وهو مقصد دراسة **بيبيمون كلثوم** والتي تصب في صلب اهتمامنا حيث أنها عالجت تحولات طبيعة الأدوار للمرأة الجزائرية ومختلف المجالات التي استطاعت النساء اختراقها، بتحليل مقاييس تفوقهن في السلطة بتحليل النسق الثقافي الجزائري، الذي يدفع بهن لبناء رأسمال شخصي يمكنهن من أداء الدور السلطوي بكفاءة وفعالية، وبالتالي فان هذا الافتراض يقف موقفا موازيا للتمكين السياسي ويبحث في تمكين النساء على مستويات انساق المجتمع ويجمع بين فرضيتي التمكين السياسي للنساء والتمكين الاجتماعي لهن من اجل العمل السياسي، وهو ما يعني مساءلة جوانب اجتماعية للنساء المنتخبات للتحقق من احدى اهم الفرضيات الجزئية في هذه الدراسة.

وهو اشتغال يحيلنا إلى تبني و توظيف مقارنة الجندر في بناء تخميناتنا و طرح تساؤلاتنا حول مدى فعاليته، باعتباره أيولوجية و مسعى لتوطين المساواة بين الجنسين في الحياة الاجتماعية، وقدرته على تعريف وإعادة تقويم الوضعيات الاجتماعية التي أنشأت اختلاف التراتبية الاجتماعية بين النساء والرجال وفق التقسيم البيولوجي للأدوار، و مدى تجاوزه البنى التقليدية والذهنيات الذكورية التي تطبع المجتمع الجزائري، وتوظيف مفهوم الجندر يمنحنا مجالا للتفسير ويدعم الطرح الذي جاءت به الدراسة التي قدمتها **ذكار فريدة** حول الوضعية الاجتماعية للمرأة في الجزائر وانعكاساتها على المشاركة السياسية، وهو مقصد الفرضية الجزئية الأخيرة للدراسة.

قدمت لنا دراسة **سوزان فلور** احد اهم الأفكار المتعلقة بحاجة النساء إلى السلطة لتلبية احتياجات الرمزية والعدالة والمساواة السياسية وإضفاء الشرعية على النظام السياسي، وجاءت دراسة **كاثرين آن كوبر** لتؤكد إلى أن وعي النساء بالتمييز بين الجنسين يجعلهن أكثر اهتماما بالأنشطة السياسية، ما يجعلنا نعتبر هاتين

الدراستين من بين اهم الدراسات بالنسبة لنا لمساهمتها في بلورة المنظور النهائي لاحد اهم افتراضاتنا المتعلق بالعمل الجمعي والحزبي، فمن خلال اطلعنا على منطلقات الدراستين ونتائجها تبادر لنا السؤال حول علاقة أدوار النساء في العمل الجمعي الحزبي والمساحة التي يمنحها لهن بفعل خبرتهن المتخصصة في هذا المجال من اجل تقديم الأولوية لمصالحهن و المساهمة في فك تعقيدات التمثيل النسوي على المستوى المحلي وبالتالي تجاوز هندسة التمثيل السياسي المبني اجتماعيا على انه مجال خاص بخواص الممثلين السياسيين الذكور، والكيفية التي يصبح بها دورهن الجمعي مجالا لاكتساب الوعي النوعي (نوع الجنس) و سبيلا في ترشحن وسبب في انتخابهن، وبالتالي فان البحث في قضية المشاركة النشطة للنساء في منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية باعتبارها من بين اهم الموارد و التي تقع في درجة موائية وتكميلية مع موارد التي اكتسبتها النساء من خلال التعليم والعمل وتعمل في تداخلها على بناء نماذج تفتك منها النساء خاصيات التي تؤهلهن من اجل اقتحام الحقل السياسي ويعبر عن نجاحهن.

يمكن القول أن الدراسات السابقة الذكر تقدم خطابا يعكس خلفيات وتوجهات الباحثين النظرية والأيدولوجية وهو ما يتجسد في اختلاف استنتاجاتهم، و بذلك تنال إشكالية مشاركة النساء السياسية حضورا سوسولوجيا متنوعا، ويأتي الاهتمام والميول الملاحظ نحو الدراسات الجزائرية في هذه الدراسة نظير خطابها الذي تتقاطع ضمنه الخصوصية الجزائرية في صلب تحليلات الباحثين لواقع النساء الاجتماعي والسياسي في سياق اجتماعي متغير يفرض هو الآخر حضوره على الباحثين في بناء إشكالياتهم، وبما أننا نبحت في موضوع البراديعم السياسي لدى نساء المنتخبات في هذه المرحلة الراهنة فأنا نناقش الظاهرة في سياق مختلف يفرضه التحول الديمقراطي في مكانزمات التمثيل النيابي لمختلف المؤسسات التشريعية وكذا تطور تموضع النساء في هذا السياق، وبما أن تحديده ضرورة منهجية في طرح أي موضوع، وبالتالي الاستقراء الامبريقي وملامسة حمولة المفاهيم والمؤشرات من الواقع لاستخلاص المعنى الخام والقابل للتأويل والفهم في ذات السياق، ما يجعل مشكلة الدراسة أكثر اتساقا، بما يساهم في إثراء تلك النقاشات السوسولوجية الحالية حول شرعية النساء كمنتخبات، و يلقي الضوء على بعد النوع الاجتماعي للتمثيل السياسي على المستوى المحلي في وقت تأخذ فيه قضية التوازن بين الجنسين وشرعية النساء في الحياة العامة أهمية من بين القضايا معاصرة.

---

# الفصل الثاني

---

## الفصل الثاني: المرأة والسياسية، البعد الأنطولوجي.

تمهيد.

أولاً. براديجمات تفسيرية لأدوار المرأة.

1. الاتجاه الوظيفي.

1. الاتجاه الماركسي.

3. الاتجاه النسوي.

4. نظرية النوع الاجتماعي.

5. المرأة العربية والحركة النسوية.

ثانياً. سؤال النوع والممارسة السياسية.

1. النوع الاجتماعي والتقسيم الجنسي للعمل.

2. المرأة والعمل السياسي.

3. الأبعاد الاجتماعية والعمل السياسي للمرأة.

ثالثاً. المرأة والآليات الدولية في تفعيل المشاركة السياسية.

1. الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية.

2. المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة.

خلاصة الفصل.

## تمهيد:

نعرض في بداية هذا الفصل جانب من مقولات المداخل النظرية السوسيولوجية من زاوية تناولها للخصوصية النسوية، مركزين على المدخل البنائي الوظيفي و النظرية الصراعية ونسلط الضوء على عمل المرأة من مضور هذين الاتجاهين، كما سنتطرق إلى مختلف العوامل والمراحل التي ساهمت في بروز المقاربات النسوية، ومسارات الفكر التحرري النسوي، التي أرسدت قاعدة أمام البحث الأكاديمي لميلاد مجال بحثي جديد يختلف باختلاف الأوساط الثقافية والأكاديمية تحتل فيه المرأة دورا محوريا في البحوث العلمية، التي امتد تأثيره أفكارها ومنطلقاتها لتصل إلى العالم العربي، والتي أسهمت في تحول مكانة المرأة ودورها وبروزها في مجالات اجتماعية حديثة على المرأة تمتد إلى الممارسة السياسية.

كما سنقدم قراءة تشخيصية لعمل المرأة السياسي باستحضار مفاهيم النوع الاجتماعي التي كانت سمة بارزة في شحن موارد الفكر النسوي ودفعت إلى إرساء معالم واطر أيديولوجية تؤكد على عمل المرأة في المجال العام بصفة عامة والمجال السياسي بصفة خاصة، ونعيد بذلك طرح سؤال النوع الاجتماعي وأفراده بمسألة الممارسة السياسية ضمن الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وسنعرض ضمن هذا الفصل مراحل تمكين المرأة في العمل السياسي على المستوى القانوني من خلال تتبع مراحل تطور النصوص التشريعية العالمية.

أولا. براديجمات تفسيرية لأدوار المرأة:

### 1. الاتجاه الوظيفي:

أنتج الاتجاه الوظيفي بفضل إسهامات رواده حمولة نظرية تمتلك قدرا منهجيا وأدوات تفسيرية رائدة في تفسير الظواهر الاجتماعية وسلوك الأفراد، كما قدمت نسق فكري استنباطي متسق أحال إلى نقله نوعية لفهم الوقائع الاجتماعية بدحضها للكثير من المنطلقات الميتافيزيقية التي أثبتت عجزها في تحليل واقع السلوك الإنساني، وأسست لتشكيل ملامح أولية لصقل هوية علم الاجتماع، ومن بين ابرز رواد البنائية الوظيفية نذكر لا على الحصر، (أوغست كونت) و (سبنسر) و(إميل دور كايم)، (ماكس فيبر) و(باريتو) و(تالكوت برسونز)، و(روبرت مرتون)، وغيرهم الكثير الذين عملوا باجتهاداتهم الفكرية ضمن إسهاماتهم المتعددة على تطوير وتحديث المفاهيم الرامية إلى تبيان العلاقات بين الوقائع الاجتماعية وتنظيمها لتشكيل مدلولات ومعنى علمي، وسعيا إلى تقديم أساليب علمية وحديثة لدراسة الظواهر الاجتماعية، وتعتبر البنائية الوظيفية المجتمع بكل أنساقه ومؤسساته وأشكال التنظيم فيه مترابطة فيما بينها تهدف إلى تحقيق التكامل والترابط للحفاظ على النسق العام، "وترى المدرسة الوظيفية أن المجتمع نظام معقد تعمل شتى أجزائه سويا لتحقيق الاستقرار والتضامن بين مكوناته"<sup>1</sup>، ويتوزع الأفراد على مختلف الانساق التي تتداخل فيما بينها ويلعب الفرد جملة من الأدوار التي تقتضيها من حيث طبيعة النسق ومن حيث أهدافه ويتحدد الدور والمكانة وفق شروط معينة تحدد تموقع الأفراد، أهمها ما يرتبط بالمحددات البيولوجية الجنس والعمر وما له علاقة بالخصائص الاجتماعية والفردية كالأهلية والكفاءة، هذه الأخيرة والتي يتم اكتسابها عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، وهو إعمال يعيد انتاج وتشكيل الانساق الاجتماعية والحفاظ عليها "وهو ما يجعل البنائية تهتم بأفكار الإنسان من اجل تأكيد النسق بحيث يعجز الإنسان عن التحكم في نشأته أو غايته ولا يبقى أمامه إلا أن يدع ذلك النسق يسير في مجراه ويحمله معه في طياته، فهي ذات نظرة سكونية ستاتيكية للإنسان وتاريخه وتحقق في تعليل التطور والتقدم، حيث تظل المرجعية هي الواقع وليس ما يجب أن يكون، ويتم اعتبار التغيير أحيانا لونا من عدم الاستقرار السياسي أو خلل في فهم الدور أو أدائه"<sup>2</sup>.

1. أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 74.

2. هبة رؤوف غزة، مرجع سابق، ص 77.

من هنا يمكن أن نستشف دور المرأة الذي يتحدد وفق أجزاء المجتمع وبنائه من منطلق قهرية الظاهرة في تحديد سلوك الأفراد، فدور النساء وفق مرتكزات النظرية وظيفي في الإنجاب ورعاية الأسرة وتربية الأبناء، فهن يمثلن احد الفاعلين في نسق الأسرة وهن بذلك يعملن على دعم النسق العام وفق منظور التساند الوظيفي المحافظ على البناءات الاجتماعية لهذا المجتمع و"بالنظر إلى دور المرأة في المجتمع نجد أنها وفق هذه النظرية اشد الفئات تعرضا لصراع الأدوار، فهي ابنة وأم وزوجة وموظفة ونقابية وناخبة، وأدوار أخرى عديدة وهو ما يثير لديها بجدة إشكالية الصراع الداخلي النفسي للتوفيق بين كل هذه الأدوار"<sup>1</sup>، ما يجعلها غير قادرة على ممارسة النشاطات بالشكل المطلوب والكافي وبذلك تدور في حلقة مفرغة تؤكد عدم قدرة المرأة على مزاوله مهن ووظائف في المجال العام، ويبقى الدور الوظيفي أمام النساء هو البقاء في المنزل والتفرغ للمسؤوليات الأسرية والعناية بأفراد الأسرة والمحافظة على توازنها واستقرارها حيث يرى دور أميل دور كايم إلى انه "بالعودة إلى مسارات الطبيعة، ليس على الرجل والمرأة القيام بنفس الأشياء، على النساء تعلم أشياء كثيرة ولكن فقط تلك التي تتماشى معهم فكل تعليم تحصل عليه المرأة يجب أن يكون متعلقا بالرجال من اجل إسعادهم، ولفائدتهم، ومن اجل تشريفهم، وتربيتهم شبابا، ومساعدتهم كبارا، نصحهم ومساندتهم وجعل حياتهم رائعة، تلك هي واجبات المرأة في كل الأزمان وما يجب أن نعلمه إياها منذ الصغر"<sup>2</sup>، وهو ما يؤكد تالكوت بارسونز زعيم المدرسة الوظيفية أن العائلات المستقرة التي تدعم أطفالها هي المفتاح للتنشئة الناجحة، و هي العائلات التي يقسم فيها العمل بين الجنسين بطريقة واضحة بحيث تؤدي الإناث أدوارا "تعبيرية" يوفين فيها العناية و الأمن للأطفال و يقدمن لهم الدعم العاطفي، أما الرجال من ناحية أخرى فان عليهم أن يؤديوا أدوارا مساعدة، أي يزودوا العائلة بمصدر الرزق و المعيشة"<sup>3</sup>، هذا التصنيف للأدوار في نظر البنائية الوظيفة احد مقومات النشاط الإنساني، إذ يساهم في التكامل والتضامن الاجتماعي، فالمجتمع عند الوظيفيين يتميز بالاستقرار والتوازن في مجمل الانساق، والتقسيم المبني على النوع الاجتماعي للأدوار و النشاطات من بين اهم مميزات البناء ومرتكزاته، ودور المرأة الذي يقتصر على الإنجاب وتربية الأبناء دور وظيفي يساهم في حفظ النظام الاجتماعي.

<sup>1</sup>. هبة رؤوف غزة، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup>. Christine Guionnet, Erik Neveu, *Féminin; masculin sociologie du genre*, ed Armand colin, Paris, 2004, p 31.

<sup>3</sup>. أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 192.

## 2. الاتجاه الماركسي:

يعد براديجم الصراع من المداخل الكبرى في تحليل الظواهر الاجتماعية ومن بين اهم نظريات علم الاجتماع، وتعود جذوره إلى أعمال كارل ماركس الذي قدم حزمة تحليلية من منظور الوحدات الكبرى تنظر إلى حركية المجتمع باعتبارها حالة دائمة من الصراع الطبقي المادي، ويهدف براديجم الصراع إلى تحليل العلاقة بين البنى الاجتماعية، كما يرى أن تجاوز الصراع مرهون بتفكيك الطبقة وأقصاء الطبقة الرأسمالية الحاكمة، لينتقل المجتمع إلى مجتمع متجانس لا طبقي، و"يميل علماء الاجتماع الذين يطبقون نظريات الصراع إلى التأكيد على أهمية البنى في المجتمع مثلما يفعل الموظفون كما انهم يطرحون "نموذجاً" نظرياً شاملاً لتفسير عمل المجتمع، غير أن أصحاب النظريات الصراعية يرفضون تأكيد الوظيفيين على الأجماع ويبرزون بدلاً عن ذلك أهمية الخلاف والنزاع داخل المجتمع، ويكثرون بذلك على قضايا السلطة والتفاوت والنضال، ويميل هؤلاء إلى أن المجتمع يتألف من مجموعات متميزة تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة"<sup>1</sup>، كما أن "للماركسية تاريخ طويل في تعهدها والتزامها بتحرير النساء، لكن نظراً لاستخدام ماركس مفهوم مجرداً عن العمل، ويسبب عدم أخذه بالاعتبار مسألة العلاقات الجنسية والقمع الذي تتعرض له النساء، فقد وضع المرأة، من حيث المبدأ في اطار العائلة ولم يميز بين الذكور والإناث في هذا المجال، الأمر الذي جعل المفكرين الماركسيين يركزون اهتمامهم على علاقة العائلة بالإنتاج الرأسمالي واهملوا مسائل هامة تتعلق بأوضاع النساء"<sup>2</sup>.

ومع تطور النظرية الصراعية الحديثة عمل روادها أمثال (رالف دارندورف، وميلز، وكولنز) بتحديث المفاهيم المتعلقة بنظرية الصراع لينتقل مفهوم الصراع من صراع الطبقات الاقتصادية إلى صراع بين انقسام في المجتمع أو جماعات يغيب فيها مبدأ المساواة وتتفاقم فيها التراتبية بناء على السلطة والهيمنة من بين هذه الانقسامات التي تنتج عن العرق واللون السن الدين والنوع الاجتماعي، وفق هذا الأخير يميز النظام الرأسمالي الأدوار حسب الجنس فالمرأة ملزمة بالنشاط المنزلي في حين يقوم الرجل بالعمل الإنتاجي الذي يحمل أهمية أكبر بالنسبة للرأسمالية، ويأتي دور المرأة في درجة اقل بذلك ترى أن عملها لا أهمية له "بالقياس إلى عمل الرجل الإنتاجي، فعمله هو كل شيء بينما عملها مجرد تكملة غير ذات شأن، ومن ذلك الحين اتضح أن اعتناق المرأة وتساويها في الوضع مع الرجل امر غير ممكن وسيبقى غير ممكن ما دامت المرأة مقصيه عن العمل

<sup>1</sup>. أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 75.

<sup>2</sup>. خديجة العزيمي، الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، بيسان للنشر والتوزيع والأعلام، بيروت، لبنان، ط 1، 2005، ص 23.

الإنتاجي الاجتماعي ومضطرة إلى الاكتفاء بالعمل البيتي الخاص"<sup>1</sup>، ومن اجل تحرر المراة ومساواتها مع الرجل تدعو الماركسية النساء للانخراط في العمل، هذه المحاولة تتطلب نزعة تحررية وصراع طبقة النساء عند نضج وعيها مع طبقة الرجال المهيمنين على الوظائف الإنتاجية خارج المنزل وصراع ضد مالكي وسائل الإنتاج الذي يمارس قهره على المراة باعتبارها احد أدوات الإنتاج تعمل على دعم النظام الرأسمالي في عملها المنزلي، وفي مقطع بيان الحزب الشيوعي يتضح موقف الماركسية لتموضع المراة في النظام الرأسمالي وجاء في النص ما يلي: "ليست امرأة البورجوازي عنده سوى أداة انتاج، وهو يسمع أن أدوات الإنتاج يجب أن تستغل تشاركيا، فيستنتج من ذلك بالطبع أن النساء انفسهن سوف يجري عليهن ذلك، ولا يدور في خلد البورجوازي أن المسألة على العكس من ذلك تماما، واننا نريد إعطاء المراة دورا غير هذا الدور الذي تقوم به الآن كمجرد أداة إنتاج"<sup>2</sup>.

### 3. الاتجاه النسوي:

ظهر الاتجاه النسوي نتيجة لحركات تحرير المراة، أين تعرضت قضيتها لمد وجزر فكري وتنظيري، ومر تشكيلها إلى العديد من المراحل، وتبدأ جذور النظرية النسوية في المرحلة الأولى مع دعوة المساواة في التربية والتعليم بين الجنسين حين نشرت "ماري ولستون كرافت" الإنجليزية بيانا شهريا طالبت فيه بالمساواة بين الجنسين وبتحرير المراة أسوة بالزواج و العمال الذين كانت تنطلق الدعوات من كل صوب لرفع الظلم الطبقي عنهم"<sup>3</sup> كان لصدور هذا الكتاب صدى واسع الانتشار في الأوساط الاجتماعية لما يحمله آراء مشبعة بقيم المساواة لكن ما لبث حتى تراجع انتشار الكتاب وتوقفت طباعته بسبب النقد اللاذع الذي تعرضت له الكاتبة بعدما نشر زوجها مذكراته وتعرض لها بالتفصيل في حياتها غير الأخلاقية، ولتتوقف معها الجهود والمحاولات الأولى للفكر النسوي قرابة الخمسين سنة، وتبدأ المرحلة الثانية من النسوية مع ظهور "كتاب الجنس الآخر" في فرنسا سنة 1949 لسيمون دو بو فوار التي أرست به دعائم معظم الأعمال النظرية للفكر النسوي لفترة

1. ماركس، انجلز، لينين، وآخرون، المرأة في التراث الاشتراكي، ترجمة: جورج طرايشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1977، ص 78.

2. ماركس، انجلز، لينين، وآخرون، المرجع السابق، ص 21.

3. نعي القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2006. ص 78.79.

السبعينيات حيث "يعد عام 1970 هو العام الذي تفجرت فيه الكتابات النظرية النسوية، ففي الولايات المتحدة ظهر "السياسات القائمة على التحيز للرجال" لكيت ميلت، و"جدلية الجنس" لشولاميث فايرستون، كما حررت روبين مورجان كتاب "أختية النساء قوة" الذي يضم مجموعة من المقالات في هذا المجال، ونشرت هذه الكتب الثلاثة في الولايات المتحدة، بينما ظهر في بريطانيا كتاب "المراة المخصية" لجيرمين جرير و"مواقف أبوية" لإيفا فيجز<sup>1</sup>، بذلك اتسعت مساحة الفكر النسوي وتمركز النساء حول زيادة أعدادهن تطورت معها غايات وتطلعات الحركة النسائية، واصبح العمل جماعيا لا يقتصر على الكتابات الفردية وصارت الغاية إلى تحرير المراة عوض المطالبة بالمساواة، حيث باتت الحركات النسوية تطالب بإقصاء وإزاحة كل المنطلقات والمفاهيم التي تعتبر قاعدة نظرية لفرض الوقائع ومرتكزا تشكل على أساسه القيم والمعايير التي ترسم التفاوت بين الجنسين، وتسعى إلى تحقيق نوع من التوازن في الحقوق العامة بين المراة والرجل، كما تدعو إلى إرساء قيم المساواة بين الجنسين والتماثل في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت تقتصر مطالبها في البدايات على حق المراة في التعليم وحقها في التملك، تطورت الحركة النسوية مع مرور الزمن وشهدت عدة انشقاقات وبرز حركات نسوية مختلفة الآراء، و تحمل كل منها تصورات خاصة حول وضع المراة والأسباب التي ساهمت في تهميش المراة واستبعادها، من بين التوجهات التي ظهرت مع هذا التوسع في أهداف الحركات النسوية وتزايد آرائها، "حركة التمركز حول الأنثى" والتي تعرف باسم "الفيمينيزم" التي تدعو إلى توسيع حقوق النساء والدفاع عن مصالحهن، و "من المبادئ الراسخة في الفكر النسوي تحديدا قضيتان هما بناء المعرفة البديلة وتحقيق التغيير الاجتماعي، وتعتمد مسألة بناء المعرفة البديلة على مراجعة المعرفة السائدة والتي تكشف النسويات عن مواضع غياب وإقصاء النساء وإسكات أصواتهن مع تغييب التجربة النسائية وتجاهلها ومن هنا تلتفت مناهج البحث النسوي على وجه الخصوص إلى تجارب النساء وأصواتهن في بناء معرفة بديلة قائمة على حيوات النساء وتجاربهن المعيشة بشكل عام"<sup>2</sup>.

ساهمت النسوية على تعدد توجهاتها ومن خلال منطلقاتها في التعريف بقضية المراة وإظهارها على السطح ليشع التداول والنقاش حول كيفية تمكينها في مجالات أكاديمية وحقوقية وسياسية، والالتزام بتأكيد رؤية التيارات النسوية حيث تعتبر أن وضعية المراة شأن اجتماعي محض، وما يحمله المجتمع من قيم وتقاليد

<sup>1</sup> سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة: أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د ط ، 2002، ص ص 63، 64.

<sup>2</sup> شارلين ناجي هيسي، باير، وباتريشا لينا ليفي وآخرون، مدخل إلى البحث النسوي ممارسة وتطبيقا، ترجمة: هالة كمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2015، ص 09.

وتوجهات تعمل على تنظيم شؤونه وتنظيم أولوياته هي رواسب وتشكلات ذكورية حيث تصبح المرأة مميزة عن الرجل بضعفها وسلبيتها على عكس الرجل الذي يتميز بالقوة والدافعية لتمنح له الأهلية في الاكتساح والهيمنة على الحياة العامة، ومنه يمكن القول "بان مصطلح النسوية feminism يمكن أن يوصف ككل الأفكار والحريات التي تتخذ من تحرير المرأة أو تحسين أوضاعها بعمق هدفها الأصلي، والنظريات النسوية الأخرى من رؤية أكثر بنائية لاضطهاد المرأة مركزة رؤيتها ليس بسبب التجاهل الفردي فقط ولكن أيضا من خلال أساليب مؤسسية في المعيشة والتفكير"<sup>1</sup>.

لا اعتبارات بحثية اكتفينا بعرض المرحلتين الأولى والثانية من مراحل تطور التيارات النسوية، ولم نشأ عرض المرحلة الثالثة التي تعود جذورها إلى أواخر القرن العشرين لما يسمى بأيدولوجية ما بعد الحداثة، التي تمثل منطلقاً بمثابة دعاوي هادمة في مفهوم تحرير المرأة، وخروجها على ما هو تقليدي من المطالبة بالمساواة إلى مفاهيم تتجرأ على ما هو طبيعي بيولوجي، والتي نجزم على أنها لا تتعلق بموضوع البحث المتمثل في نماذج العمل النسوي في المجال السياسي، حيث يمكننا الانطلاق من المساواة بين الجنسين والحصول على الحقوق بين الجنسين الذي لا يعني بالضرورة على التجانس بين الذكر والأنثى ما يؤكد قيمة الاختلاف الجنسي ودوره في التكامل لا المفاضلة.

كان أمام حركة البحوث النسوية تحديات وحواجز معرفية، متمثلة في النظريات المعرفية العلمية الراسخة في الأوساط العلمية والتي تعتبر مصدر فهم وتفسير الواقع الاجتماعي والتي وصفتها بالعلوم الذكورية، وقد تصدت النسوية إلى كل النماذج والممارسات التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم الاعتقاد بطبيعة الهيمنة الذكورية، رافضة إياها من خلال تفكيكها وتحليلها للأدوار الاجتماعية المبنية على الجنس بفعل أستمولوجيا نسوية، "ولقد وجهت النسويات نقدا قويا لإحدى أكثر المنظومات انتشارا في العلوم الاجتماعية، أي النظرية الوضعية (Positivism)، وذلك عبر لفت الانتباه إلى اختفاء تجارب النساء في البحوث الاجتماعية، وإلى التناقض بين تجاربهن كنساء و بين النتائج التي تتوصل إليها الدراسات السائدة في العلوم الاجتماعية"<sup>2</sup>، والاعتماد على النقد من بين الحجج أو الركائز التي اعتمدت عليها البحوث النسوية وإزاحة

<sup>1</sup>. فليب جونز، النظرية الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص 139.

<sup>2</sup>. شارلين ناجي هيسى، المرجع السابق، ص 30.

التصنيفات المبنية على أساس الجنس لدعم قضية المرأة، وقد انقسمت الحركة النسوية إلى تيارات نسوية وتصنيفات أيديولوجيا مختلفة، إلا أنها تتشابه وتتطابق مطالبها بشكل عام نذكر التي تمثل منها :

### 1.3. النسوية الإصلاحية الليبرالية:

وهي أقدم الحركات النسوية وتعود في أصولها الفكرية إلى الفلسفة الليبرالية التي أسسها جون لوك وروسو وطورها بنتام ومل، والتي ترعرعت في تربتها مبادئ الديمقراطية، الحرية والعدالة والمساواة، تبنت هذه المبادئ مفكرات أمثال اولمب دي غوج (olymp de gouges) من مفكرات الثورة الفرنسية، ومعاصرتها في بريطانيا ماري ولستونكرافت (mary wollstonecraft) وفيما بعد قادت هاريت تايلور (harriet taylor) حملات في القرن التاسع عشر لنشر المبادئ الديمقراطية والمطالبة بحقوق النساء<sup>1</sup>، يبحث هذا الاتجاه في كيفية تحقيق المساواة بين الجنسين وفق طريقة سلسلة بموافقة جميع المرجعيات المحددة لأنماط السلوك دون اللجوء إلى تحديات ومقاومة البناءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، وهم يؤمنون بقدرة الأنظمة على تحقيق مستويات المساواة بين الجنسين من خلال الاعتماد على مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومصادر القوانين التشريعية، والتي يعتبرونها القائمة على تشكيل التمييز من عدمه حيث "يرى النسويون الليبراليون أن عدم المساواة بين النوعين (الرجال و النساء) إنما هي نتيجة تقسيم العمل على أساس الجنس، و هم يرون أن المجتمع يجذب توجهه الذي يحتم وجود مجال عام و مجال خاص، حيث يركز الرجل أساسا في المجال العام، بينما توضع النساء في المجال الخاص"<sup>2</sup>، وتؤمن النسوية الليبرالية بأنه من أجل تحقيق درجة عالية المساواة متوقف على علاقات التفاعل بين الجنسين والعمل معا في سبيل تغيير المجتمع والمرأة في حاجة إلى نفس الفرص في التنشئة والتعلم كي تمنح لها فرصة التقدم، و "تمثل النسوية الليبرالية أكثر الاتجاهات براجماتية (عملية) في تناول قضية المساواة التي تخضع لها المرأة في المجتمع، و ربما تمثل أكثر السبل واقعية نحو التغيير و هذا ما يجعلها الأقرب إلى قلوب غير النسويين، قياسا على النظريات الراديكالية و المتطرفة"<sup>3</sup>، فهي تتفق مع الأعراف القائمة والمنظمة للحياة الاجتماعية ولا تسعى إلى خلخلتها بل تبحث ضمنها على الآليات التي تسهم في تطوير

<sup>1</sup> خديجة العريزي، مرجع سابق، ص 22.

<sup>2</sup> ميل تشيرتون و آن براون، علم الاجتماع النظرية و المنهج، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2012، ص 150.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 154.

وتمكن المرأة ورفع درجة وعيها، وتسعى إلى دفع المجتمع إلى تشريع القوانين التي تعمل على دمج المرأة اجتماعيا بصفتها فاعلا تتحدد أهليتها من باب الكفاءة لا من منظور الجنس.

### 2.3. النسوية الماركسية:

تتضح معالم الفكرية والمنطلقات التي يميل إليها هذا الاتجاه النسوي في تحليله لواقع المرأة لارتكازه على تحليلات الفكر الماركسي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن أسباب وضعية المرأة المتدنية تعزى إلى التحولات الاجتماعية التي شهدتها الإنسانية خاصة ما يرتبط بالتحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، هذا الأخير ظهر معه قسمين من مجالات العمل مجال عام ومجال خاص، وبشكل تدريجي عبر هذا التغيير تم تهميش النساء من جميع مجالات الحياة الاجتماعية مع ظهور الرأسماليين، أين أصبح امتلاك وسائل الإنتاج مقتصرًا على الرجال حيث يسيطر (الزوج، الأب) على المرأة ضمن إطار الأسرة، واقتصر دورها في العمل المنزلي، وهو ما يعتبر استغلال رأسمالي ذكوري للمرأة، وانطلاقًا من الطرح الذي تقدمه النسوية الماركسية فإن الرجال طرف الصراع لاستغلالهم النساء المضطهدات في النظام الرأسمالي، "حيث تجمع النسوية الماركسية بين التحليل الطبقي الماركسي والاحتجاج الاجتماعي النسوي، و هي بذلك تلفت الانتباه إلى الوضع الاقتصادي الهامشي للمرأة، كما تنبه النساء إلى إمكانية وقوعهن ضحية للاستغلال"<sup>1</sup>، لعدم قدرتهن على امتلاك وسائل الإنتاج وهن بذلك طبقة مستغلة، وتحررن مرهون بتغير المجتمع والنظام الرأسمالي بشكل كلي لينتقل من الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلى الملكية الجماعية وتصبح بذلك الالتزامات الأسرية من دور المجتمع فتمتتع المرأة بالاستقلالية وتتححر من قيودها ويمكنها التوجه نحو العمل.

طبقًا للنسوية الماركسية فإن تبعية المرأة (subordination women) قائم على خدمة احتياجات الرأسمالية، حيث أن العلاقات الاقتصادية و السمات الفكرية نمط الإنتاج الرأسمالي التي يجب أن تبحث في أبنية عدم التمييز (السيئة) لعدم المساواة، و تعوق حياة المرأة المتعارضة مع الرجال، و حل مشكلة اضطهاد المرأة، فإن حل هذه القضايا يقع على عاتق تحطيم الرأسمالية"<sup>2</sup>، أين يتوقف تحرير المرأة من طائلة النظام الرأسمالي وفك قيود تبعيتها للرجل وملاك الإنتاج وفق التوجه الماركسي، إلى قيام المرأة بثورة تقف ضد كل الممارسات الاجتماعية التي تحدد العلاقة بين النساء والرجال وتؤكد هيمنة الذكور، ويتطلب ذلك وعي المرأة

<sup>1</sup>. ميل تشيرتون و آن براون، المرجع السابق، ص 135.

<sup>2</sup>. فليب جونز، مرجع سابق، ص 140.

وأدراكها لواقعها بفرض تواجدها في مؤسسات التعليم ومجالات التثقيف الاجتماعي وتوسيع مشاركتها وانخراطها في قوى العمل تسير وفق نهج طبقة البروليتاريا، لتشكل طبقة ضاغطة تسمح بتوسيع بقوة ضمن طبقة العمال يمكنها من افتعال الثورة من منطلقات الاشتراكية التي تنعكس بدورها على إعادة تفكيك مفاهيم التميز الاجتماعية.

### 3.3. النسوية الراديكالية:

ترتبط هذه الحركة بالفكر النسوي والسياسة النسوية المتطرفة، وقد نشأت ما بين عامي 1960\_1970 في شمال أمريكا ونالت اعترافا واسعا، نظرا لتأثيرها على السياسات الخاصة بأوضاع النساء في الغرب، والتزمت المنتميات إليها إلى حد ما بأهداف الاشتراكية، وقد طرحت هذه الحركة أسلوب فهم جديد للعلاقات الجنسية عبر التاريخ، وعبرت مفكراتها أمثال شالميث فايرسون (shulamith fireston) وكيت ميليت (kate millett) عن تصوراتهن للقسمة الجنسية في العالم الفكري الذي يسوده الذكور<sup>1</sup>، ويعتبر النسويون الراديكاليون أن النظام الأبوي اصل التمييز، ويتميزون باهتمامهم على البحث في مقومات السيطرة القائم بين الجنسين، وهو يمارس سلطة قهرية يهيمن على جميع انساق وبناءات المجتمع، ما يجعل المرأة بدرجة ثانية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، ويفكر هذا الاتجاه في تحرير المرأة من هيمنة الرجل من خلال الاستقلالية والتفرد بثقافة نسوية خاصة تجمع النساء في عالم واحد بعيدا عن الرجال، ويرى النسويون الراديكاليون أن كل مجالات الحياة في المجتمع تتسم بالقهر، فكل مؤسسة أو نظام اجتماعي إنما هو نسق يقوم فيه بعض الناس بالهيمنة على البعض الآخر فيه، كما يوجد في أكثر أبنية المجتمع محورية وكذلك في أنواع الارتباطات القائمة بين جماعات كبرى أو فئات عريضة من الناس، يوجد فيها جميعا نموذج متصل من الهيمنة و الخضوع<sup>2</sup>، ويرى انصار هذا التوجه أن الفصل غير المتكافئ في الأدوار الجنسية وتخصيص النساء بالمهام المنزلية محل توبيخ عنيف في نظر الحركات الراديكالية، لا يمكن للثورة أن تنحصر في إلغاء العلاقات الرأسمالية للإنتاج وإنما يتوجب عليها إلغاء كل من تقسيم العمل العائلي وفقاً للجنس ونمط الأم \_ مدبرة المنزل والعبودية المنزلية للجنس الثاني<sup>3</sup>، ومطالبة بإعادة النظر في كيفية تنميط أدوار المجال الخاص، وإعادة التفكير في القيم والمعايير الاجتماعية

<sup>1</sup> خديجة العريزي، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> ميل تشيرتون و آن براون، مرجع سابق، ص 137.

<sup>3</sup> جيل ليوفيتسكي، المرأة الثالثة: ديمومة الأنثوي وثورته، ترجمة: دينا مندور، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2012، ص 217.

الذكورية التي يتم من خلاله إخضاع المراة عن طريق السيطرة بفعل النظم والقوانين، والسبيل في تحرير المراة من هذه الهيمنة هو استقلاليتها بجسدها وكيانها وإنتاج ثقافة وعالم خاص بها بعيدا عن عالم الرجال.

#### 4. نظرية النوع الاجتماعي:

أحدث تطور البحوث النسوية مفهوم (الجندر) النوع الاجتماعي والذي يشيع استخدامه للإشارة إلى السمات والصفات الشخصية والسلوكيات المتوقعة المرتبطة بالجنس في ثقافة معينة، و على وجه التحديد مع الموجة الثانية للحركة النسوية اللاتي دأبن على تحليل للعلاقات الاجتماعية المنتجة لأدوار المراة، حيث اهتمت النسوية بالمفاهيم التي صبغت الأنوثة والذكورة وتطورها ضمن الثقافة المجتمعية ذات الخصوصية الثقافية والاجتماعية، تجدر الإشارة أول استخدام إلى مفهوم الجندر\* يعود إلى عالمة الاجتماع النسوية "آن أوكلي" (Ann "Oukley) وغيرها من المهتمات في السبعينات لوصف خصائص الرجال و النساء المحددة اجتماعيا مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا، و قد رأت "آن أوكلي" أن الشعوب و الثقافات تختلف بشكل كبير في تحديدها لسمات الذكورة والأنوثة وبالتالي فان الفصل بين مفهومي الجنس و الجندر يختلف من ثقافة إلى أخرى<sup>1</sup>، ومع انتشار وتوسع الأبحاث التي تولي اهتماما بقضايا المراة توسع معها استخدام وانتشار المفهوم أكاديميا، وعلى الرغم احدث إدراج لفظ الجندر "Gender" لغطا كبيرا في الأوساط العلمية بين معارض ومؤيد مع بداية السبعينيات، إلا "آن هذا المفهوم ومجمل المقاربات المنبثقة منه تمكنت من فرض نفسها في الساحة العلمية كما في غيرها من الساحات الأخرى، و اضحى مفهوم النوع الاجتماعي من المفاهيم ذات الصيت، حيث يتهافت عدد كبير من الباحثين والدارسين على تناوله واستخدامه مدفوعين بأغراض وغايات متنوعة ومتعددة<sup>2</sup>، ويشيع توظيف المفهوم إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاجتماعية لكل من الرجال والنساء وإعادة التوازن، ويرمي إلى تحقيق المساواة بين كل منهما من منطلق التقسيم الاجتماعي ودحض التقسيم البيولوجي الذي يؤدي إلى سلطة وتفوق جنس على حساب آخر، ويحيل إلى أن وضعيات الرجال والنساء في

\* يعد مفهوم (الجندر) أو ما يصطلح عليه النوع الاجتماعي حديث العهد بالظهور في الأوساط العلمية التي تداولته بوجهات نظر مختلفة بين تأييد ومعارضة، و مع بداية السبعينيات تم إنشاء أقسام خاصة ومراكز بحث تُعنى بالدراسات حول المراة والنوع الاجتماعي إثر تبني كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا الاشتغال على هذا المفهوم وتضمينه في الدراسات والبحوث العلمية وتوسيع مجالات تطبيقه في الحياة الاجتماعية.

1. عصمت محمد حوسو، مرجع سابق، ص 61.

2. عائشة التايب، النوع وعلم اجتماع المؤسسة، منظمة المراة العربية، القاهرة، ط 1، 2011، ص 107.

المجتمع هي إنشاءات اجتماعية يمكن إعادة ترتيبها بحسب المؤهلات ما يمنح النساء قدرا من المساواة و يقصي مقومات النظام الأبوي القائم على استبعاد المراة.

يعرف النوع الاجتماعي على انه "التشكيل الثقافي الاجتماعي الذي يخضع له الفرد ليكتسب صفات تدرجه في خانة الذكور أو الإناث"<sup>1</sup>، بذلك يعبر المفهوم عن اصل الاختلاف بين الجنسين، حيث يتم تشكيله من خلال طبع السمات والخصائص لكل من الجنسين (المراة و الرجل) عبر مؤسسات المجتمع على اختلافها ابتداء من الأسرة مروراً بكل محطات تنشئته التي يمر بها الأفراد ويتفاعلون ضمنها خلال مراحل حياتهم من ابرزها المدرسة، الجامعة ومكان العمل إلى غير ذلك..، "وهذا المعنى يتميز مفهوم النوع عن مفهوم الجنس الذي يحيل على مجموع المميزات البيولوجية المحددة للإنسان سواء كان أنثى أو ذكر، من حيث أنه يتيح الكشف عن الطابع الاجتماعي للسلوكيات والدلالات المرتبطة بالاختلاف بين الجنسين، بل بهذا الاختلاف نفسه وهكذا، فرفض النزعة الطبيعية بقدر ما يؤسس مفهوم النوع، بقدر ما يمنحه بعداً سوسيوولوجياً"<sup>2</sup>.

من هنا دعم البعض فكرة ضرورة تبني هذا المفهوم لأنه يساهم في تحسين وضع المراة والرجل معاً، بحكم أن المحددات الثقافية هي عناصر تشكل اجتماعياً وقابلة للتغيير إلا أن مفهوم الجنس متعلق بعناصر بيولوجية طبيعية محددة سلفاً وغير قابلة للتعديل"<sup>3</sup>، فالنزعة الطبيعية تعتمد على تنميط السلوك حسب الجنس وإضفاء صفات أنثوية للمراة وأخرى ذكورية للرجل وهذا الاصطفاء ثابت في الانساق الاجتماعية ويعاد إنتاجه، ووفق هذا التنميط يتشكل التمايز في النوع وتتضح التراتبية في الأدوار بين المراة والرجل، أين يسيطر هذا الأخير على مجالات الحياة وتراجع أدوار المراة وتبقى خاضعة له، ومنه يتضح من خلال مفهوم النوع أو الجندر انه "ليس سمة فردية فحسب، هو ناتج للترتيبات الاجتماعية القائمة ومسوغ لاستمرارها، وهو وسيلة تبرير وشرعنة (leritimizing) للانقسام الأكثر عمقا في المجتمع الإنساني، هذا الانقسام الذي يفصل "الأنثى الأصل" عن "الذكر الأصل" فيسوغ بذلك وجود سمات "سوية" و"طبيعية" للأشخاص ويعين على نحو صامت، وجهة "الأقدار" المختلفة للنساء والرجال في النظام الاجتماعي"<sup>4</sup>.

1. أمال قرامي، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية: مقاربة جنسانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، د ط، 2007، ص 14.

2. جون سكوت، مرجع سابق، ص 110.

3. Scott Cotrane , Michel Adams, **The social construction of Gender and families**, Scott Coltrane and Michel Adams, Gender and Families, 2 ed ; ed Rowman and Littlefield ,USA, 2008, p 9.

4. بيضون عزة شرارة، الجندر ماذا تقولين؟... الشائع والواقع في أحوال النساء، دار الساقى، لبنان، ط1، 2012، ص 28.

"الفئات النوعية، وتمثلات الأفراد الجنسية، توزيع الأدوار كما تعرفها في المجتمعات الغربية ليست ظواهر ذات قيمة عالمية مستمدة من الطبيعة البيولوجية الجماعية، لكنها بناءات ثقافية تشكلت بفضل رموز عالمية أقيمت على الطبيعة البيولوجية الجماعية، بحيث أن كل مجتمع يبني رموزه الثقافية الفريدة التي تعبر عن ذاتيته"<sup>1</sup>، بذلك فإن مفهوم الجندر يقوم بتحليل وظيفة الانساق التي تعمل على تنميط الأدوار في الحياة الاجتماعية أين يقوم المجتمع وثقافته بصياغة الوظائف والنشاطات لكل من الذكور والإناث، وهو بذلك يلعب دورا محوريا في محاولته إعادة تصنيف الأدوار والمكانة للأفراد وفق الكفاءة والمؤهلات وهو بذلك ويمثل "قضية مهمة نظرا للدور الذي يقوم به في تشكيل التفاعل الاجتماعي، فلهويات-بالطبع- تبلور و تدعم من خلال التفاعل مع الآخرين، و بالتالي فإن التفاعل الاجتماعي محور رئيسي في تحديد و صياغة النوع كما تبدو أن التفاعل الاجتماعي يتطلب تحديد فئات الجنس، فتحديد ما اذا كان الفرد ذكرا أم أنثى يسهل التفاعل الاجتماعي، مما يدل على أهميته في الحياة الاجتماعية"<sup>2</sup>، ثم أن مفهوم النوع الاجتماعي لا يبحث في كيفية إقصاء الجنس الآخر المذكور، بل يسعى في عمليات التحليل الجندي للعلاقات الاجتماعية لتجاوز الفروق بين الجنسين المحدد وفق الجنس البيولوجي.

تعتبر المساواة بين أفراد المجتمع عن روح العدالة الاجتماعية، ما يجعل تقسيم العمل حسب الجنس ثقافة تؤكد على اضطهاد المرأة والتقليل من قيمتها، وهذا التقسيم ليس استجابة للمسؤوليات فالعمل نشاط يمارسه كل من الجنسين، وتبرز مؤشرات التمييز القائم على الجنس في الأسرة، والتعليم، والنشاط الاقتصادي، وتوزيع الدخل والعمل، والحقوق القانونية وصنع القرار السياسي، "حيث تسود القوانين المحافظة أصبحت المرأة مواطنة بالدرجة الثانية في كثير من مجالات الحياة العامة وترتب على ذلك ظهور قضية محورية لدى الناشطين السياسيين ممن يدافعون عن حقوق المرأة وهي كيفية تحقيق المساواة الجندرية في مثل هذه الظروف"<sup>3</sup>، و يؤكد مفهوم الجندر أن تهميش المرأة تهميش لنصف المجتمع، من اجل ذلك يبحث انصار النزعة الجندرية في كيفية إصلاح الاختلالات بين الجنسين في السياق الاجتماعي، من اجل بلوغ المساواة بينها في جميع مجالات الحياة

<sup>1</sup>. Françoise héritier, **Masculin; Féminin la penser de la différence**, ed Odile Jacob, Paris, 1996, p 22.

<sup>2</sup>. إيمي أس وارتون، علم اجتماع النوع، مقدمة في النظريات و البحث، ترجمة: هاني خميس أحمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2014، ص 39.

<sup>3</sup>. اصف بيات، الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: احمد زائد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2014، ص 201.

الاجتماعية بالتالي مشاركة المرأة في القوى العاملة، فالأدوار المنمطة للأفراد على حسب الجنس ليست أدواراً طبيعية وهي بذلك غير ثابتة ولا تتصف بالأبدية ويمكن تغييرها.

### 5. المرأة العربية والحركات النسوية:

بحسب عائشة التايب "أن مفهوم الحركة النسوية ارتبط بشكل مباشر بحركات اجتماعية معروفة خاضتها نساء الغرب في فترات تاريخية معينة مطالبة بجملة من الحقوق ذات الصلة الوثيقة بأوضاعهن الاجتماعية، ليظل المفهوم بلغة أخرى وليد سياق سوسيوثقافي ارتبط بغرب بدايات الحداثة، ويظل ذلك المفهوم إلى اليوم يحيل إلى بعض الدلالات السوسيو تاريخية والسمات المميزة التي لا يجوز - بنظرنا - أن تنطبق على غير السياق المنتج له"<sup>1</sup>، ما يجعلنا نتفق معها في نقل محاولات النساء العربيات المطالبة بحقوقهن المدنية والمساواة باعتباره تطوراً تاريخياً لا يرتقي إلى مفهوم الحركة النسوية لعدة اعتبارات والتي من أهمها أن أغلب دول العالم العربي حديثة العهد بالاستقلال كما أن تاريخ الحركة النسوية الغربية قديم وقد وضع معالمه في الوقت الذي كانت فيه المرأة العربية تحت وطأة الاستعمار حتى وإن تباينت المشاهد في ظهورها كشريك فاعل في حركات التحرر، مع ذلك يمكن القول أن واقع المرأة العربية متأثر بنتائج الحركات النسوية الغربية و ذلك بانضمام الدول العربية لهيئة الأمم المتحدة وموافقها على الاتفاقيات الدولية الخاصة بتمكين المرأة، وهو بذلك تأثر غير مباشر لما نتج عن جهود حركات التحرر النسوية الغربية.

من خلال ما قدمته الباحثة عائشة التايب بعد عملية التحقيب التاريخي لمسار تطور المطالبة بتحرير النساء في العالم العربي استطاعت أن تحدد أربع مراحل إلا أننا سنحاول عرض وضعية المرأة العربية ما بعد الاستعمار فترة بناء الديمقراطيات العربية فور استقلالها واستعادتها لسيادتها في أواخر خمسينيات القرن العشرين، في هذه الفترة حيث بدأ الاهتمام بعمل المرأة ونشاطها في المجال السياسي متمسكة بأفكار التحرر والقومية، و سايه تركيز واشتغال جمعيات المجتمع المدني السياسية حول القضايا التحررية في البلدان العربية "ونتيجة لانخراط المرأة في الحياة السياسية والنضال الوطني استطاعت الحصول على مزيد من الحقوق السياسية، وخاصة حقي الترشح والانتخاب، اللذين نالتهما المرأة في أغلب الدول العربية تبعاً، ولكن دون أن يترافق ذلك بتعديل للقوانين الحاكمة لحياة النساء في المجال الخاص"<sup>2</sup>، وفي المرحلة التي تلتها شهد العالم العربي سيادة

<sup>1</sup> . عائشة التايب، المرجع السابق، ص 95.

<sup>2</sup> . مية الرحي، النسوية مفاهيم وقضايا، الرحبة للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2014، ص 60.

الأنظمة العسكرية بفعل الانقلابات على الأنظمة الحاكمة لتأثرها بالمد الشيوعي التحرري، في فترة ما بين الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، اشتغلت هذه الأنظمة على جملة من الإصلاحات شملت عدة قطاعات مرتكزة على قطاع الصناعة و الفلاحة والقوى العاملة و التعليم، و استفادت المرأة من التعليم و العمل في المجالات الصناعية، إلا انه في هذه المرحلة "شكل خروج المرأة للعمل خيبة كبيرة للنساء اللاتي لم يحققن لهن الاستقلال الاقتصادي أي مكاسب على صعيد قيمتهن الاجتماعية، ولم يحققن لهن العمل خارج المنزل سوى المزيد من الجهد نتيجة تحملهن وحدهن أعباء العمل المنزلي، كما أن اغلب الأعمال التي اضطلعت بها النساء في هذه الفترة كانت امتدادا لأدوارهن الاجتماعية كالتعليم والتمريض"<sup>1</sup>.

في مرحلة لاحقة من مراحل مسار تطور وضعية المرأة، شهد العالم العربي في فترة ما بعد ثمانينيات القرن العشرين عهد الانفتاح على الديمقراطيات، وتراجعت معه مبادئ وأفكار الشيوعية في الأنظمة العربية، ثم أن التطور الذي شهده العالم في شتى المجالات كان له التأثير المباشر على مختلف الثقافات التي استقبلت مبادئ النظام العالمي الذي يحمل في طياته أفكار تحررية في شتى الميادين كالأدب والثقافة والسياسة، نتيجة لاحتكاك العالم العربي بالنظام العالمي تقوضت مبادئ الهيمنة في البناء الاجتماعي إلى حد ما سمح بتوسيع حظوظ المرأة في المجال العام، فاصبح بإمكان المرأة العربية أن تشتغل في مجالات كانت في السابق حكرا على الرجال.

## ثانيا. سؤال النوع الاجتماعي والممارسة السياسية:

### 1. النوع الاجتماعي والتقسيم الجنسي للعمل:

في مؤلف "الجنس الآخر" للفيلسوفة الوجودية سيمون دي بوفوار قدمت محاولة مهدت الطريق للموجة الثانية من الحركة النسوية، أين تعرض جملة من التحليلات لتفسير مكانة ووضعية المرأة في المجتمع، ومن خلال تمحيصها للمعطى التاريخي وقراءتها لمكانة المرأة مع تطور المجتمع من جهة، وتناولها لوجهة نظر التفسير النفسي من جهة أخرى، وأخيرا وجهة النظر المادية التاريخية، تقر بان ما سبق، وكل على حدى غير كافي لتفسير سبب تموضع المرأة التراتبي بعد الرجل في المجتمع، لتجنح إلى أن مكانة المرأة هو نتيجة محصلات مجموع الواقع الاجتماعي، وهذا ما تؤكد في مقولتها "أن المرأة لا تولد امرأة بل المجتمع هو الذي يعلمها أن تكون امرأة"، "والمؤكد اليوم أن وضعيات الرجال والنساء في المجتمع ليست نتاج قدر بيولوجي وإنما هي إنشاءات اجتماعية construits sociaux، من هنا الحديث عن التقسيم الاجتماعي للعمل بين الجنسين أو التقسيم الجنسي

<sup>1</sup>. مية الرحي، المرجع السابق، ص 61.

للعمل"<sup>1</sup>، وبذلك تهيمن تلك الإنشاءات الاجتماعية على مكانة المرأة ودورها، وتحدد علاقات تفاعلها وفق مبدأ تراتبي في درجة التابع لسلطة الذكر بفعل عملية التنشئة الاجتماعية المنتجة لمعايير الاختلاف بين الجنسين على أساس التقسيم الجنسي، وتعزز المخيال الجمعي بهالة رمزية اجتماعية تحيط بالمرأة توجهها نحو أدوار ووظائف معينة تتوافق مع تركيبها البيولوجية، وهو ما يفسر ضعف حضور وتمكين المرأة في الكثير من الوظائف والمهن مقارنة بالرجل، ويبين مصادر السجلات والخطابات المتداولة في الأوساط الاجتماعية الراضة لعمل المرأة خارج دائرة الخاص واعتباره تجاوزا لطبيعة المجتمع في كل مناسبة يتقرر فيها تمكين المرأة.

يضع التقسيم الجنسي للعمل المرأة في دائرة الخاص مرتبطة بالتزاماتها المنزلية مقتصرة على الإنجاب والعناية بالأسرة، مجتمع يميز المرأة باهتمامها بالبشر ما يجعلها تصلح للتعليم والعناية الصحية على عكس من الرجل الذي يتميز بعنايته بالأشياء والمادة ليتقرر على انه المعيل المادي للأسرة، كما أن الرموز ضمن الثقافة التي يحملها المجتمع حول أدوار المرأة ترى في تواجدها في مجالات وحقول اتصفت بالذكورية امر يفرغ منها أنوثتها وينتزع عاطفتها وعليه يتم نبذها، كل هذا يجعلها شبه عاجزة على تأدية المهن والوظائف المرتبطة بالجمال العام، و"لهذا الشكل من التقسيم الاجتماعي للعمل بين الجنسين له مبدأين منظمين، مبدأ الفصل هناك أعمال خاصة بالرجال وأخرى خاصة بالنساء، ومبدأ تراتبي عمل الرجال له قيمة أكثر من عمل المرأة؛ ويبدو المبدآن وكأحدهما وجدا منذ القديم هذه الايدلوجيا الطبيعية تختزل الممارسات الاجتماعية في أدوار اجتماعية جنسية، تحيل على قدر طبيعي،"<sup>2</sup> ويشترط على كل من الرجل والمرأة الامتثال إلى ما يمليه هذا القدر الطبيعي، وتصبح بذلك المرأة على وفاق مع يرتبط بجنسها من أدوار اجتماعية، إلا أن مجالات البحث في الواقع التاريخي الأنثروبولوجي أسقطت هذا التقسيم مع ظهور مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) الذي "سمح بالفصل بين مفهومي النوع الجنسي (الثقافي) والجنس (الطبيعي) بإمكانية فهم العلاقات الاجتماعية القائمة على الاختلاف الجنسي بأنها علاقات اجتماعية وليس طبيعية"<sup>3</sup>، وبالتالي فإن تقسيم العمل وتنميط الأدوار على أساس الجنس هي إنشاءات اجتماعية، ونتيجة لعلاقات اجتماعية، فالأدوار الاجتماعية ليست قيماً صلبة وثابتة.

<sup>1</sup> فوزي بوخريص، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية من متغير الجنس إلى سؤال النوع، مرجع سابق، ص 107.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 108.

<sup>3</sup> جون سكوت، مرجع سابق، ص 399.

## 2. المرأة والعمل السياسي:

تعتبر المشاركة السياسية ظاهرة اجتماعية ومقوم من بين اهم مقومات الديمقراطية التي يتميز بها المجتمع الحديث، والقائم على العدل والمساواة بين أفراد مجتمعه، والذي يعرف على انه نظام اجتماعي سياسي واقتصادي يقر بحقوق الإنسان و"تمثل المشاركة السياسية وفق المفهوم الاجتماعي سلوكا اجتماعيا يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها الأفراد في المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة ويكتسب هذا السلوك التطوعي بناءا محددًا حيث تختلف درجات المشاركة وتتباين صورها يتحقق الطابع الديناميكي كعملية اجتماعية مستمرة"<sup>1</sup>، فهي بذلك مجموع كل الممارسات والأفعال والأنشطة التي تمارس بصفة فردية أو جماعية والتي تهدف إلى تحديد وتنصيب الحكام والقادة السياسيين أو تعمل على التأثير في الحياة السياسية العامة للدولة، ويتم ذلك عبر مختلف أشكال الممارسة السياسية كالتصويت والترشح والانخراط في أحزاب سياسية أو العضوية في المجالس الانتخابية أو المؤسسات التمثيلية والانضمام إلى أو تأسيس جمعيات سياسية.

كما أنها "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لان يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد افضل الوسائل لإنجازها وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة"<sup>2</sup>، فهي ظاهرة حضارية وقضية أساسية قائمة على الاختيار والفعل، تجسد العدالة الاجتماعية وحرية التعبير والمشاركة في تحديد مختلف السياسات من منطلق تنفيذ قرار الأغلبية، كما أنها هدف ووسيلة يتم بها التأثير في عملية صنع القرار وتحدد المشاركة السياسية من خلال جملة من الأطر والمحددات الاجتماعية من بينها درجة وعي الأفراد ومستوى ثقافتهم السياسية بالإضافة إلى الأطر والضمانات القانونية وادراك المستوى المعيشي المرتبط بالعامل الاقتصادي، وهي تعبر عن إلمام الفرد و وعيه بقيم المواطنة باعتبارها عملية اجتماعية تؤكد حقوقه و واجباته اتجاه مجتمعه.

فهم السلوك السياسي يتطلب ضرورة معرفتنا بالبناء الاجتماعي وخاصة الجوانب المرتبطة بالعادات والتقاليد والتي يكون لها اثر على خبرات الفرد وشخصيته وبالتالي سلوكه"<sup>3</sup>، فالنوع الاجتماعي واختلاف

1. نبيل علي دريس، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، د ط، 2017، ص 70.

2. هناء حسني النابلسي، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص ص 124،125.

3. إيمان سليمان الروبي، المرأة والعشوائيات في العالم العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، د ط، 2016، ص ص 51،52.

الجنس ومن خلال تحليل محدد لنوع الجنس وربطه بموضوع المشاركة السياسية يتطلب الحفر في ما فرضته التحولات الاجتماعية والثقافية المنتجة لشروط الممارسة السياسية باعتبارها فعلا اجتماعيا.

تسعى النساء في اطار العمل الجمعي السياسي إلى توطين نماذج معيارية نسوية للفعل السياسي، من اجل المساهمة مع الرجال الجنس الآخر في عملية التنمية ومن اجل تعزيز نهوضهن في المجال السياسي، فتمكين النساء السياسي يضع أمامهن بدائل وخيارات تتجاوز بها حدود التبعية والتعبئة، و يهدفن إلى فرض تواجدهن من خلال استنساخ نماذج سياسية نسوية تتشكل بمقدار امتدادها في البنى الاجتماعية، و تضمن توسيع فرص حضورها في المجال وعلى مستوى الممارسة السياسية الفعلية، ويفسر أهلية النساء وكفاءتهن بقدر من المساواة مع الرجل في جميع أشكال المشاركة السياسية، و يتوقف تمكينها في هذا المجال على إيديولوجيا اجتماعية تمنحها نفس الحقوق المتساوية في الانتخاب والترشح و التمثيل النيابي، وتحرص على أن يكون لديها دور إيجابي في الحياة السياسية، وترسم سلطة فعلية واطار شرعي للعمل السياسي النسوي من خلال الاختيار وبناء الشروط الموضوعية التي تسهم في دخولها الحقل السياسي، و توسيع الموافقة الاجتماعية في المخيال الاجتماعي على جملة الشروط والمحددات الاجتماعية التي من شأنها أن تعزز وجودها، من خلال رفع مستواها التعليمي ودرجة وعيها السياسي عبر عمليات التنشئة السياسية وتزودها بثقافة سياسية في اطار مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى التجسيد الفعلي للضمانات القانونية التي تؤكد على رفض مبدأ العمل السياسي كنشاط ذكوري خاص، وهو ما يعمل على إزاحة جملة التحديات التي تصدرها ركائز النظام الأبوي الذي يستوطن القيم و المعايير الثقافية ويتجذر في الانساق الاجتماعية في منظومة المؤسسات الاجتماعية توطن في تشابكها لقاعدة رمزية تعيد إنتاج مكانة المرأة وأدوارها المتدنية، ويشكل إطارا مرجعيا يبرر معايير التراتبية و التفاوت في المجال العام بما في ذلك العمل السياسي، هذا التفاوت ترفضه رائدات الحركة التحريرية النسوية بالاحتكام إلى معايير الجندر باعتباره "لا يعود إلى الفارق البيولوجي بين الجنسين، ولكنه يعود إلى توزيع الموارد الضرورية لفعالية المشاركة السياسية مثل الوقت ومستوى الدخل، فضلا عن نمط القيم السائدة في المجتمع، وهو توزيع يميل بشدة لصالح الذكور"<sup>1</sup>، وهو ما يحتزل إشكالية المراة في العمل السياسي.

يقصد بالمشاركة السياسية للمراة تعزيز دورها في اطار النظام السياسي بضمان مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين، أنها تعني أوسع مشاركة هادفة

<sup>1</sup>. رويدا المعاينة وأخرون، مرجع سابق، ص ص 176، 177.

من جانب المرأة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية وتسيير الشأن العام"<sup>1</sup>، والمرأة المنتخبة من خلال ممارستها اليومية للعملية السياسية، تستمد قوتها من النساء اللاتي يتميزن بالنشاط والدفاعية في خوض غمار السياسة ويشتركن كفاعلات في الحقل السياسي والاجتماعي ويمتلكن القدرة على تأكيد أحقية المرأة وأهليتها في الممارسة السياسية من اجل تغيير واقعهن الاجتماعي والمساهمة في عملية التنمية، وينضمون إلى أحزاب سياسية ويهتمون بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بمجتمعاتهم، واستغلال الأطر القانونية التي أنتجتها التحولات الاجتماعية والحركات النسوية والتي تكفل لهم الحق في المشاركة، مدركة أن التثقيف السياسي وتنمية الوعي النسوي للعمل السياسي من شأنه أن يعزز قيم المساواة وكسب تأييد كل من المرأة والرجل بأهمية مشاركتها السياسية، و ينبه إلى أهمية دور المرأة في السياسة وبذلك فهي تسعى إلى اكتساب "كل ما من شأنه أن يُطور مشاركة المرأة وينمي من قدراتها ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة الأصعدة"<sup>2</sup>، مما يسمح لها بتجاوز الأسقف الاجتماعية وتحقيق ذاتها وتطوير قدراتها وتحقيق أهدافها وفرض وجودها إلى جنب الرجل.

ولان "المشاركة السياسية هي حرص الفرد على أن يكون لديه دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت والترشح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات السياسية"<sup>3</sup>، تسعى النساء إلى اكتساب الشروط التي تؤهلها للمشاركة السياسية باعتبارها نصف المجتمع واستغلال الآليات السياسية والقانونية المتوفرة لضمان وصولها إلى مواقع اتخاذ القرار السياسي "فدخول المرأة المجالس النيابية بوصفها عضوة تم انتخابها في تلك المجالس المنتخبة يخول لها القدرة على المشاركة في اصدر التشريعات التي تقوم على مفهوم النوع الاجتماعي، كما أن مشاركتها في الانتخاب يجعلها قادرة على إيصال

1. محمد خشون، المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية، المؤتمر الدولي السابع، طرابلس، لبنان، 19.21 مارس 2015، ص7.

2. نهي القاطرجي، مرجع سابق، ص 430.

3. فؤاد علي احمد، وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017، ص170.

نواب نساء ورجال لهم القدرة على إصدار مثل تلك التشريعات التي تقوم على أن المساواة بين المرأة والرجل هدفها تحقيق التنمية بشكل يضمن المشاركة الفعلية للمرأة وبالتالي القدرة على رقابة تطبيقها<sup>1</sup>.

### 3. الأبعاد الاجتماعية و العمل السياسي للمرأة :

تتطلب عملية التنمية تكاثف جهود أفراد الجماعة على اختلاف النوع والأدوار المنوطة بهم في صنع السياسة العامة، والمرأة بصفتها احد أفراد المجتمع إن لم نقل أنها تمثل نصفه لا تقل أهمية مساهمتها عن نظيرها الرجل، والتنمية بتنوع ميادينها وأشكالها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية سواء على مستوى تنمية الأفراد أو الجماعات منه إلى الرقعة الجغرافية التي تنتمي إليها مجموعة الأفراد تؤطرها جملة العمليات والأنشطة السياسية لهؤلاء الأفراد، والتي تخولهم لاختيار الأفراد المناسبين والذين يمتلكون الخصائص والمميزات التي تمنحهم القدرة على صياغة وتفعيل القرارات المناسبة لتنظيم الحياة الاجتماعية، وللعمل السياسي أهمية بالغة في حياة الجماعة المعاصرة، فهو يعمل على تحريك الفاعلين باتجاه محدد ومخطط من اجل تحقيق المصلحة الجماعية والفردية، وتدفعه للمساهمة في تحسين الواقع المعاش للأفراد ويعزز من قيم المساواة ويؤكد روح المواطنة.

المرأة باعتبارها فاعل اجتماعي تمنحها الطبيعة الاجتماعية على اختلاف مراحل تطورها، حزمة من الأدوار لا يمكن تهميشها أو التفكير في الاستغناء عنها في المجتمع من مرحلة تكوينه البدائية إلى عصر الديمقراطية الذي يتصف بروح العدالة و المساواة بين أفرادها، إلا أنها لا تزال إلى اللحظة اقل ما يقال عنها أنها خارج دائرة صنع القرار السياسي وتواجدها يبقى هزيل اذا ما تم مقارنتها بالرجل، وبنسب متفاوتة وضعيفة في مختلف بلدان العالم الحديث حتى الدول المتقدمة لم تسلم من ضعف تمثيل المرأة في المجال السياسي، بهذا الصدد تتساءل فاطمة المرينسي "كيف نجحت نساء الأزمنة القديمة، التي يفترض فهن أهن اقل تأهيلا منا، في حين فشلنا نحن العصريات بشكل مثير للشفقة؟"<sup>2</sup>، وتاريخيا فان الحقوق المدنية و السياسية للمرأة تم تسويتها بواسطة مكانتها الاقتصادية أو القيود الثقافية والاجتماعية المفروضة على نشاطها، وكذلك بأن التهديد الموجود دائما بالعنف غالبا ما يمثل عائقا لا يقهر أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة و السياسية<sup>3</sup>، ما يبين أن المرأة لا

<sup>1</sup>. رويدا المعاينة وآخرون، مرجع سابق، ص 134.

<sup>2</sup>. فاطمة المرينسي، مرجع سابق، ص 16.

<sup>3</sup>. محمد علي صالح المنصوري، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1،

ص2011، ص198.

تزال في حاجة ملحة إلى منحها الحقوق السياسية وتتمين مختلف جهودها وتوسيع دائرة إسهامها خاصة بما يتعلق بالممارسة السياسية كفعل إرادي مدفوع بمعايير ذاتية تم إخضاعها لعمليات التنشئة الاجتماعية من مراحل طفولتها.

عمل المرأة السياسي وخوض غماره رهين بإعادة توزيع موارده في البناء الاجتماعي على قدم من المساواة بين الجنسين، أين يترسخ الاعتقاد للمرأة بأن العمل السياسي "وسيلة بيدها تساعدها على فرض وجودها والمساهمة في بناء دولتها، كما تمنحها فرصة المشاركة في تغيير توجه السياسة العامة لدولتها لصالحها وذلك لتحقيق مختلف حقوقها الأخرى"<sup>1</sup>، وتمكنها الممارسة السياسية من فهم تحديد السياسات التي تجدها مناسبة من خلال القبول أو الرفض على البرامج المقترحة والتصويت على الأفراد المناسبين أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية التي تتناسب مع توجهاتها ورؤيتها وأفكارها أو عن طريق التمثيل وكذلك بإنشاء أحزاب خاصة، كل تلك العمليات يمكنها أن ترفع من مطالب المرأة إلى مستوى صنع القرار والمساهمة في تحرير المرأة وتحقيق المساواة واستقطاب باقي النساء من أجل المشاركة بصفة موضوعية وفعالة ما يعزز تثبيت تواجدتها في الحقل السياسي وتمنحها القدرة على تغيير واقعها والمساهمة في رفع قضايا أفراد المجتمع من وجهة نظر المرأة وتعمل على تحسين واقع أفراد المجتمع بإرادة حرة ومتكافئة في الفرص مع زميلها الرجل.

استطاعت المرأة تحقيق هامش مطلي مهم من الحقوق الإنسانية بفضل العديد من المحاولات انطلاقاً من التعبير عن رأيها والمطالبة بحقوقها بتكثيف الحركات الاحتجاجية ومساعي الحركات النسوية، وصولاً إلى مناهضة التمييز القائم على أساس النوع "فمفهوم الحقوق الإنسانية للمرأة مدين بنجاحه وانتشار استخدامه لحقيقة أنه واقعي و ثوري في الوقت ذاته، فمن ناحية نجد أن قضية الحقوق الإنسانية للمرأة قضية مقبولة، فهي تعلن ببساطة أن النساء كبشر لهن حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى فإن فكرة الحقوق الإنسانية فكرة ثورية، فهذا الإصلاح الراديكالي للإنسانية و الإصرار اللازم بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسان لها طاقة تحويلية عميقة"<sup>2</sup>، تستطيع المرأة من خلالها فرض تواجدتها في الحقل السياسي تحقيق ذاتها من خلال توسيع دائرة مسؤوليتها وأدوارها والخروج من المجال الضيق المتمثل في المجال الخاص إلى المجال أكثر اتساعاً والمتمثل في المجال العام، فمشاركة المرأة في العمل السياسي، من بين أهم الحلول الرئيسية لتحسين مكانة المرأة، أين "تتفاوت

<sup>1</sup>. سرور طالي، تحفظات الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (غير منشورة)، 2007، ص 73.

<sup>2</sup>. محمد علي صالح المنصوري، مرجع سابق، ص ص 198، 199.

مستويات المشاركة وصورها بين الأفراد وبين المجتمعات كذلك دوافع المشاركة السياسية، فقد تكون سعيًا لتحقيق مصلحة فردية أو جماعية، وقد تكون رغبة في تغيير السياسات العامة التي لا يوافق عليها بعض من يشاركون في العملية السياسية، أو قد تكون من أجل المطالبة بسياسات جديدة<sup>1</sup>، ومساحة التمييز تزيد اتساعًا بين الرجال والنساء خاصة ما يتعلق بتحديد السياسات التنموية وإصدار القرار في المجال السياسي، وتبعية المرأة تضلي بظلالها على مستوى الحقل السياسي ما لم تنخرط المرأة إراديا في الفعل السياسي وتساهم بشكل فعال في كل العمليات السياسية، ومراعاتها لأهمية دورها كففاعل يحمل روح المسؤولية الاجتماعية.

لا تتمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في دوائر صنع القرار إلا بتوسيع نطاق الفرص و الخيارات و البدائل المتاحة لها، و تطوير قدراتها و إمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تجعلها قادرة على إحداث التغيير في مجتمعها، وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة و الثقة بالنفس و قدراتها و العمل ضمن إطار الجماعة و ليس العمل الفردي<sup>2</sup>، من هنا تتضح أهمية اكتساب المرأة الآليات التي تعمل على تغيير واقعها وتحسين ظروف معيشتها، وتحسين الموارد التي تلبي احتياجاتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، بداية من التعليم مرورًا بالرعاية الاجتماعية والصحية وصولًا إلى توفير دخل وتوفير مناصب للنساء في سوق العمل وكذلك تقليص من حدة التمييز القائم على النوع، وهو ما يمكن تحقيقه خلال اهتمامها بالسياسية وتوسيع دائرة تمكينها في العمل السياسي، ومنحها الاختيار الحر وتعبئة الدافع الذاتي في مقابل إقرار اجتماعي بوظيفية وشرعية دورها السياسي باعتبارها احد أفراد المجتمع، فمشاركة المرأة بطريقة مساوية للرجل في الحياة السياسية تلعب دورًا محوريًا في العملية العامة لتقدم المرأة ومشاركتها بطريقة متساوية في صناعة القرار ليست مطلبًا للعدالة و الديمقراطية فحسب، وإنما يمكن أن ينظم إليها على أنها شرط ضروري لأخذ مصالح النساء في الاعتبار، ودون المشاركة الفعالة للمرأة و اندماج منظورها في جميع مستويات اتخاذ القرار، فإنه لا يمكن تحقيق أهداف المساواة و التنمية و السلام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> . رويدا المعاينة وآخرون، مرجع سابق، ص 154.

<sup>2</sup> . بورغدة وحيدة و آخرون، مرجع سابق. ص 172.173.

<sup>3</sup> . محمد علي صالح المنصوري، مرجع سابق، ص 198.

## ثالثا. المرأة والآليات الدولية في تفعيل المشاركة السياسية:

مع بروز الحركات النسوية كفاعل اجتماعي ساعي لتغيير أوضاع المرأة في المجتمع الحديث والمطالبة بحقوقها المدنية والسياسية في مختلف بقاع العالم، استطاع نضال المرأة التاريخي تحريك الرأي الدولي العام وتحقيق مطالبها بشكل تدريجي، تمكنت المرأة عبر هذا المسار تضمين قضية المساواة والتخلص من احد أشكال القهر المتصل بالنوع الاجتماعي المرتبط بالعمل السياسي ضمن قرارات مختلف الاتفاقيات بداية مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة وصولا إلى إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وهو مؤشر على أن الحركات النسوية بمختلف توجهاتها ورغم تداخل عوامل تكوينها واختلاف توجهاتها إلا أنها استطاعت تحقيق مساحة هامة من أهدافها تنصدها إحرار العديد من الحقوق التشريعية، سنحاول فيما يلي الوقوف على اهم ما جاءت به الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية من قوانين ساهمت في تغيير وضع المرأة ورفع حظوظها في المشاركة السياسية.

## 1. الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية:

## 1.1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:

بعد الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان وسعت الدول إلى إيجاد اتفاق دولي يحفظ كرامة الإنسان في العيش، إلا أن تُوجت تلك المساعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 الف (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948، والذي يعد "من اهم التطورات التي حدثت في القانون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا الاهتمام هو انعكاس لظاهرة أوسع هي اهتمام الأفراد على الساحة الدولية بالمعاملة التي يتلقاها الإنسان في الدول الأخرى وخصوصا عندما تكون تلك المعاملة اقل من الحد الأدنى للمعاملة التي بدوا أن البشرية قد تعارفت عليها على الرغم من أن هذه المعايير لم تحدد بشكل كلي في الاتفاقيات الدولية"<sup>1</sup>، ويؤكد مضمون الإعلان على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامته وتساوي الرجل مع المرأة في الحقوق وإزالة الحدود التي تقف أمام حرية المرأة ومساهمتها في عملية اتخاذ القرار بصفة خاصة والمشاركة في التنمية بصفة عامة وتصحيح الاختلال في التوازن المبني على أساس النوع، ما يجعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد على عدم التمييز القائم على النوع فهو "يقر بأن للجميع الحق،

<sup>1</sup>. نجم عبود مهدي السامرائي، مبادئ حقوق الإنسان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2018، ص 18.

سواء أكان رجل أو امرأة في المشاركة في حكم بلده، فتمكين المرأة و استقلالها و تحسين مكانتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، أمور ضرورية لتحقيق شفافية الحكومة و الإدارة و مساءلتها و تحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة فالإجحاف الذي يمنح المرأة من أن تعيش حياة مليئة بالإنجازات موجود في جميع مستويات المجتمع بداية من المستوى الشخصي جدا إلى العام جدا<sup>1</sup>، والإقرار بحقوق المرأة يفتح لها الطريق أمام المجال العام ويرفع من حظوظها في خوض غمار مختلف المجالات الاجتماعية، ويفتح لها أفق أكبر على صعيد المجال العام، انطلاقا حق التعليم وانصرافها للعمل وبالتالي استقلاليتها المادية، هذا ما يجعلها تكتسب أدوات قانونية تشريعية تساهم في تقويض الهيمنة الذكورية وذلك بتوسيع تواجدها ضمن نسيج العلاقات الاجتماعية واكتساح أدوار جديدة كانت في الماضي حكرا على الرجال.

الالتزام الدولي المعنوي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجعلنا نؤكد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعتبر بداية إعلان تحرر المرأة الإنسان من القيود الاجتماعية، وساهم بشكل كبير في منح المرأة في مختلف بقاع العالم على اختلاف دساتيرها، أرضية قانونية تنطلق من خلالها للمطالبة أكثر بتوسيع أدوارها في مختلف مجالات الحياة العامة، كما انه منح الحقوق لنصف العالم المتمثل في النساء للمساهمة في التنمية والمشاركة في صنع السياسات التي تخدم الرقعة الجغرافية التي تنتمي إليها.

## 2.1. اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة 1952\*:

مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تزايد اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بحقوق المرأة، ومن اجل إقرار ورفع درجة المساواة بين الجنسين أصدرت حزمة من القرارات ضمن اتفاقيات دولية تفرض تحسين أوضاع المرأة وعلى مستويات خاصة من أهمها العمل السياسي، من بينها نص اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (د-7) المؤرخ في 20 ديسمبر 1952 ودخلت حيز التنفيذ في 07 جويلية 1954، والتي تعتبر أول وثيقة تعنى على وجه التحديد بتحسين أوضاع المرأة السياسية مؤكدة على أن الحقوق المدنية والسياسية مرتبطة بالحقوق الاجتماعية و الاقتصادية، حيث نصت في موادها الثلاث الأولى على الأحكام التالية:

<sup>1</sup>. محمد علي صالح المنصوري، مرجع سابق، ص200.

\* اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، اعتمدت وعرضت للتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (د-7) المؤرخ في 20 ديسمبر 1952، والتي دخلت حيز التنفيذ في 07 جويلية 1954.

- المادة 01: للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات، بشرط التساوي بينهن و بين الرجال دون أي تمييز.
- المادة 02: للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن و بين الرجال دون أي تمييز.
- المادة 03: للنساء أهلية تقلد المناصب العامة و ممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن و بين الرجال دون أي تمييز.

بذلك يتضح التوجه الصريح لهيئة الأمم إلى تفعيل كل ما يرتبط بالحقوق السياسية للمرأة انطلاقاً من التصويت وصولاً إلى التمثيل السياسي ما يعني أن المرأة كانت قبل صدور هذه الاتفاقية بعيدة كل البعد عن العمل السياسي وكان موضعها هامشياً يحول دون إسهامها في التنمية واتخاذ القرار، كما تبرهن على قصور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مجابهة البنية الاجتماعية والثقافية المحددة لمكانة ودور المرأة في المجتمع، وتبرز الدور الذي لعبته الحركات الاحتجاجية والنسوية في العالم كقوة ضاغطة تبحث عن الآليات المناسبة لإعادة تفكيك البنية الاجتماعية بحيث تعيد ترتيب تموضع المرأة ضمن الحق السياسي، حيث "إن اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي تبنتها الجمعية العامة عام 1952م هي أول أداة للقانون الدولي تهدف إلى الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة و حمايتها في العالم أجمع و هي تنص على أن المرأة على أسس متساوية مع الرجل، يحق لها التصويت في أي انتخابات و الترشح لأي منصب و تولي أي منصب عام أو ممارسة أي وظيفة عامة في ظل القانون الوطني"<sup>1</sup>.

الحق السياسي للمرأة من الحقوق الإنسانية التي لا يمكن تحقيقها إلا بمراجعة الثقافة الاجتماعية التي توظف مكانة الجنسين اجتماعياً وتحدد دور المرأة المنوط بها وفق التقاليد والأعراف الاجتماعية ضمن المجال الخاص وبذلك تلتزم بمسؤوليات الأسرة وفي حدود أوسع تتواجد في التعليم والرعاية الاجتماعية وبذلك يتم ترسيخ التحيز المبني على النوع الاجتماعي، وتختلف مكانتها من دولة إلى أخرى إلا أن نسبة مشاركتها وتواجدها في الساحة السياسية متدنية مقارنة بالرجل، بذلك تتجه اتفاقية الحقوق السياسية نحو إعادة النظر في الحدود التي تحول دون تمكين المرأة وخطوة إضافية تعمل على تأكيد أهمية تواجد المرأة في المجال العام والمجال والسياسي على وجه التحديد وان المساواة بين الجنسين في الحقوق هو جوهر التنمية والتقدم الاجتماعيين.

<sup>1</sup>. محمد علي صالح المنصوري، مرجع سابق، ص 209.210.

## 3.1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966\*:

تغيير وضع المراة الاجتماعي مرهون بتوسيع الشروط الموضوعية في البناء الاجتماعي من اجل تمكين المراة مدنيا وسياسيا وتحدي صلابة وسطوة الموروث الثقافي والاجتماعي المحدد لسلوك الأفراد وأدوارهم وفق ما تمليه مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية وغيرها من العوامل البنيوية التي تبطئ من عملية تقدم مكانة المراة الاجتماعية وتقف حائط صد لكل المحاولات الرامية إلى تحسين وضع المراة المدني والسياسي و"امام تعثر الجهود الدولية في أعمال نصوص الإعلان العالمي ذهبت المجموعة الدولية إلى التفكير في إيجاد نصوص تعاهديه تلتزم الدول بموجبها باحترام الحريات العامة وحماية حقوق الإنسان وفي هذا الصدد كلفت لجنة حقوق الإنسان بهذه المهمة وقامت بإعداد عهدي حقوق الإنسان وتم تبنيها من طرف الجمعية العامة في 16 ديسمبر 1966<sup>1</sup>، واعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 ودخلت حيز التنفيذ في 23 مارس 1976.

يمكن اعتبار العهد الدولي من بين اهم المرتكزات القانونية التي تستند عليها دول أعضاء هيئة الأمم المتحدة في تكريس حقوق المساواة في إدارة الشؤون العامة وتفعيل دور المراة السياسي وتوسيع مساهمتها بمحاولة إلغاء التمييز بين الجنسين المبني اجتماعيا حسب ما جاء في المادة 03، والتي جاء نصها على النحو التالي "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد"، وهي بذلك تنص صراحة على مبدأ عدم التمييز القائم بين الجنسين وهو مؤشر يعزز من حماية المراة ويزيح التراتبية وتعبية المراة للرجل في صياغة قرارات السياسة العامة للبلدان الخاضعة لمضمون القرار بموجب المصادقة عليه وانضمامها لهيئة الأمم المتحدة "فلكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية" وفق ما تنص عليه المادة 16، في المقابل تحدد المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية بشكل مفصل الأدوار والنشاطات السياسية من اجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة لكل من الجنسين وبذلك فالمرأة لها حرية التصويت على من تراهم اجدر بتولي المناصب

\* العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 الف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، تاريخ بدأ النفاذ: 23 مارس 1976.

<sup>1</sup>. شفيق السامرائي، حقوق الإنسان في المواثيق والاتفاقيات الدولية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 275.

القيادية أو من خلال الترشح والتمثيل النيابي ضمن دواليب العمل السياسي وجاء نص المادة 25 على النحو التالي: "يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

(ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين

الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده."

دائما ما تتأكد بوادر تحرير المراة من القيود الاجتماعية دوليا ضمن النصوص القانونية الملزمة للدول الأعضاء بتقويض هيمنة الذكور على الساحة السياسية وبتمكين المراة، خاصة ما جاء به العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويكمن أن نعتبره خطاب حاد وأكثر صرامة وجدية على غرار ما سبقه من اتفاقيات ومعاهدات، فهي تشدد على تطبيق القانون في حق الذين يردعون محاولات المساواة ويؤسسون إلى التمييز وتعتبر كل الأشخاص متساوين أمام القانون ويتمتعون على قدر من المساواة بحمايته، وهذا ما يؤكد نص المادة 26 في ذات العهد.

#### 4.1. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة:

سبق هذه الاتفاقية إعلان القضاء على التمييز ضد المراة الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2263(د-22) المؤرخ في 07 نوفمبر 1967، ثم اعتمدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 180/34 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979 ودخلت حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1981.

ترتكز هذه الاتفاقية على قضايا المراة بشكل خاص وهي وليدة مطالب حقوقية إنسانية ونسوية تندد بمعاناة المراة من تمييز وتعنيف وتمهيش في الحياة العامة، تلك المطالب دفعت الجمعية العامة للدول الأعضاء سبل للقضاء على التمييز ضد المراة، ففي نص المادة الأولى من الاتفاقية عمدت هيئة الأمم المتحدة على تبيان مواضع التمييز بين المراة والرجل بتحديدها وضبطها لمفهومه حيث جاء نص المادة 01 على النحو التالي: "الأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح "التمييز ضد المراة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمراة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".

تبين فقرة المادة الأولى للاتفاقية أن الطريق نحو فك ومجابهة الصعوبات والعراقيل الاجتماعية والثقافية التي تحول دون رفع قيم المساواة بين الجنسين محفوف بالإكراهات، وتواتر المساعي الدولية لتحقيق المساواة وتصعيد من حدتها برهان على تماسك النسق الاجتماعي القائم على الهيمنة والتراتبية بين جنس الذكور والإناث، حيث تقبع هذه الأخيرة في الظل خاضعة اجتماعيا لما تمليه معايير الذكر ضمن خطاطة اجتماعية وسيرورة تلقين عبر مراحل حياتها ضمن مؤسسات التنشئة والتي بدورها تعيد إنتاج الهيمنة، وكان الهدف من هذه الاتفاقية "إدانة جميع أشكال التمييز ضد المراة وتضمن تحقيق المساواة بين الجنسين، كما تحدد اتفاقية سيداو ما يشكل تمييزا ضد المراة وتذكر بحقوقها غير القابلة للصرف، وتحلل بالتفصيل معنى مفهوم المساواة بين المراة والرجل ووسائل تحقيقها"<sup>1</sup>، كما تفرض الاتفاقية على الدول الأعضاء جملة من الالتزامات والواجبات وتدابير اجتماعية اقتصادية وثقافية وسياسية على جميع جوانب حياة المراة الاجتماعية وجب اتباعها من اجل لتقويض التمييز على أساس الجنس كما جاء في نص المادة 03، وتكريسا لما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي بذلك قانون دولي يشرع حقوق المراة المدنية ما يتطلب أحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المراة في المجتمع والأسرة، وتقر المادة 05 من ذات الاتفاقية على وجوب تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الأفراد على اختلاف الجنسين، بغية تحقيق القضاء على التمايز بين المراة والرجل ضمن العادات والتقاليد وكل الممارسات الأخرى القائمة على تظهر تراتبية بين الجنسين، ومعالجة كل الأدوار المنمطة اجتماعيا التي تعمل على اعلى جنس على حساب الجنس الأخر.

يعتبر تأكيد وتخصيص الاتفاقية وتكريبها على أدوار المراة نتيجة التمييز الواسع الذي لا زالت تتعرض له على الرغم من الإعلانات والقرارات والتوصيات التي اعتمدها الأمم المتحدة، أين استهدفت الاتفاقية مختلف جوانب سلوك المراة وأدائها في جميع المجالات الاجتماعية، وبالاقتراب من مشروع دراستنا الذي يبحث في عمل المراة ضمن المجال السياسي المحلي، أين تتداخل الأعراف الدولية والقوانين في تحديد السياسات المنظمة للعمليات السياسية تحت مظلة علمية النظام، ونتيجة تجاوز الثقافات، حيث تصل بنا الاتفاقية "التي دعت إلى

<sup>1</sup>. نصيرة بن تركية، الحماية الدولية لحث المراة في المشاركة السياسية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 01، العدد 02، 2017، ص 12.

المساواة بين المرأة و الرجل في القضايا السياسية ، فنصت في مادتها السابعة على حق المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة، و في شغل الوظائف العامة و تأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية<sup>1</sup>، تؤكد هذه المادة على حق ملكية المرأة التعبير عن توجهاتها وأراءها السياسية وتكفل لها أهليتها في الانخراط السياسي والانضمام إلى الأحزاب السياسية وحتى الأقدام على تشكيلها ولها الحق بقدر من المساواة مع الرجل في الانتخاب، كما أن لها حق المساهمة في صناعة القرارات من خلال التمثيل والترشح للمناصب السياسية على اختلاف مستوياتها، حيث جاء نص المادة 07 من الاتفاقية على حقوق المرأة السياسية على النحو التالي:

"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

أ \_ التصويت في جميع الانتخابات و الاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

ب \_ المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية.

ج \_ المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

مراجعة عمل المرأة في المجال السياسي على المستوى المحلي يستدعي تسليط الضوء عبر الامتداد التاريخي على الأطر القانونية التي ساهمت بشكل كبير من فك الرقابة الاجتماعية على دور المرأة إلى تمكينها والأخذ بيدها من اجل المساهمة في عملية التنمية، فتواجد المرأة ضمن الحقل السياسي اليوم حوصلة تغيير اجتماعي واجتهاد عبر امتداد تاريخي للحركات الاجتماعية المطالبة بتحرر المرأة، وتأكيد على جملة الإصلاحات القانونية العالمية ليمتد تأثيرها على نساء العالم، بما في ذلك العالم العربي أين أضحت المرأة العربية تمتلك مقومات المواطنة فهي اليوم سياسية منتخبة وممثلة نيابية، مستغلة إمكانيتها في إثبات أحقيتها وجدارتها رغم التحديات والمعوقات الثقافية والاجتماعية التي يحملها مخيال الفرد العربي حول توجهه من عمل المرأة في مجالات حفرت في الذاكرة العربية على خصوصيتها بالرجال.

<sup>1</sup>. نهي القاطرجي، مرجع سابق، ص 429.

## 2. المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة:

إلى يومنا الحاضر لا تزال قضايا المرأة تثير جدل الأوساط الحقوقية والقانونية كما تشكل محور اهتمام المجالات المعرفية والعلمية التي تحاول بكل حمولتها التأصيل لموضوع تفاوت النوع، والساعية إلى إرساء قاعدة نظرية يمكن الانطلاق منها من أجل دعم محاولات تحسين وضع المرأة الاجتماعي، بالمقابل تسعى الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية واستحداث آليات عملية تحكمها نصوص قانونية تعنى بقضايا المرأة، وذلك بإنشاء منصات الحوار والدورات واللقاءات العالمية الرامية إلى تدويل قضية المرأة وتمديد الحوار من أجل التأسيس لمشاريع تضمن حقوق المرأة في الواقع، حيث عقدت منظمة الأمم المتحدة عدة مؤتمرات تعنى بالمرأة وتناولت حقوقها السياسية بدءاً من المؤتمر الدولي الأول المنعقد في المكسيك عام 1975، "كان العقد الدولي للنهوض بالمرأة أكثر المبادرات أهمية، فقد دام من العام 1976 حتى العام 1985 وساعد على فتح مساحة للنقاش و الجدل حول مسائل تم النساء، و فد فعل ذلك عبر طرائق ثلاث على الأقل:

- عدد من المؤتمرات أقيمت خلال تلك الفترة أمنت فرصة نقاش تجارهن الفردية و المشاركة في ورشات عمل وتطوير شبكات المعلومات.

- إنشاء وكالتين متخصصتين في الأمم المتحدة: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

- قدم هذا العقد دفعا مهما لكتابات أنثوية حول النساء و التنمية.<sup>1</sup>

وعقد المؤتمر الدولي الثاني بكوبنهاغن عام 1980، الذي ركز على ضرورة توفير ضمانات وطنية لحماية الحقوق الأساسية للمرأة، أما المؤتمر الدولي الثالث في نيروبي عام 1985، وكان المؤتمر الرابع ببيكين عام 1995 الذي الزم باتخاذ إجراءات محددة لضمان احترام حقوق المرأة، وتم تبني بل التشديد على مصطلح التمكين كاستراتيجية- مفتاح" للتنمية، فحسب نص المادة الثالثة عشر من إعلان بكين ( إن تمكين المرأة و مشاركتها الكاملة على أساس المساواة في كامل المجالات، بما يشمل مشاركتها في صنع القرار و الحصول على القوة، مطلب أساسي من أجل تحقيق المساواة والتنمية و الأمن)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. مارتن غريفيتسو بيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، د ط، 2008، ص 214.

<sup>2</sup>. بورغدة وحيدة و آخرون، مرجع سابق، ص 169.

تكللت نتائج المؤتمرات بمخرجات كان لها الأثر الصارخ بوضع المرأة مقارنة بما كانت عليه في السابق، فاضحت المرأة فاعلة سياسية في بلدان مختلفة واصبح بإمكان المرأة التصويت والانتخاب والترشح للتمثيل النيابي، وبطبيعة الانفتاح العالمي بفضل التقدم والتطور التكنولوجيين بالإضافة إلى انضمام الدول إلى الأمم المتحدة، تجاوزت عدوى تحرر المرأة وتمكينها الحدود لتصل إلى العالم العربي، وتمثلت المرأة العربية بذات القيم والحقوق السياسية نتيجة تغير النظم القانونية المحلية، واصبح بالإمكان مشاهدة المرأة اليوم في العالم العربي جنباً إلى جنب مع الرجل في دواليب السياسة.

## خلاصة الفصل:

قدم لنا هذا الفصل الموضوعات و المقاربات العملية المتعلقة بقضايا النساء في المجال السياسي وتحليل تفاعلهن وتقدمهن في الواقع الاجتماعي باستحضاره مفاهيم النوع والهيمنة، ويمكننا من افتكاك تصور عام للفعل السياسي النسوي و استدعاء منظورات سوسيولوجيا تناولت موضوعات النساء من زاوية الخصوصية وبعرض المقاربات النسوية، وكذلك القدرة على تفصي مراحل توسيع دائرة الاهتمام بالمرأة في الوسط الاكاديمي الذي فرضته قوى الاجتماعية وحركات تحررية رامية إلى تغيير واقع و أدوار النساء في مختلف الانساق الاجتماعية بما في ذلك الوسط السياسي، وقد عمدنا تبيان كيف ساهمت في مجملها وبشكل واسع في إعادة النظر في وضعية المرأة في المجال العام وفتح الأفاق لها من الانتقال من وضعية التابع إلى وضعية المشارك، كما ابرز لنا هذا الفصل تأثير القوى الاجتماعية والأكاديمية على المشرع الدولي وذلك باستحداث جملة من النصوص التشريعية الرامية إلى تمكين المرأة على المستوى العالمي وامتداد تأثيرها على المستوى العربي و المحلي.

---

# الفصل الثالث

---

## الفصل الثالث: مسارات تأنيث العمل السياسي.

تمهيد:

أولا. الأبعاد الثقافية و الاجتماعية للنوع والعمل السياسي.

1. التنشئة الاجتماعية والنوع الاجتماعي.

2. المرأة والتنشئة السياسية.

3. المرأة والثقافة السياسية.

ثانيا. المؤسسات الاجتماعية و تأنيث العمل السياسي.

1. الأسرة.

2. التعليم.

3. وسائل الإعلام والاتصال.

4. جماعة الرفاق.

ثالثا. حواجز تأنيث العمل السياسي.

1. البناء الثقافي وهيمنة الذكر.

2. الهندسة الاجتماعية للعمل السياسي.

3. التحيز الجنسدي وشرعية المشاركة السياسية.

خلاصة الفصل.

## تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل تشكيل منظور سوسيولوجي لموضوع الدراسة في سياقها المعرفي والاجتماعي من زاوية التفرد بنوع اجتماعي متمثل في النساء، و من زاوية خصوصية علاقتهم بالسياسة، ونحاول مناقشة تأثير الأبعاد الثقافية والاجتماعية على النوع الاجتماعي في العمل السياسي، باعتبارها الوعاء الاجتماعي الحاضن للموارد انخراط الأفراد على اختلاف الجنس في العمل السياسي، وكذا تبيان انعكاس توزيعها المتباين أو المتساوي للموارد على اختلاف النوع الاجتماعي في تقليص أو زيادة حجم الفجوة بين الرجال والنساء في المجال السياسي، ونطلق في بداية هذا الفصل من التنشئة الاجتماعية والسياسية ليست كمفهوم بل كعملية اجتماعية تعمل على نقل المعايير والقيم وتلقينها للجنسين التي تسمح لهم بالاتساق والتكيف مع المواقع الاجتماعية والسياسية في المجتمع بصفاتها قوانين محددة لسلوكهم، ونستعرض الكيفية التي يتم بها صناعة الاختلاف بين الوضعيات الاجتماعية لكل من الرجال والنساء واثره على نشاط المرأة في العمل السياسي، ثم نتناول الثقافة كإطار ضابط لتلك الوضعيات وقدرتها على تبرير اختلافها بين الجنسين في المجالين الاجتماعي والسياسي، ومن ثم نتقل في محطة أخرى نعمل من خلالها على عرض المؤسسات الأولية للتنشئة السياسية المتمثلة في الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق ووسائل الإعلام، التي يتشرب منها الأفراد القيم والمعايير المتعلقة بالعمل السياسي والرموز المتداولة في المجال السياسي، والكيفية التي من خلالها يمكن تعبئة موارد النساء خياراً توجه نحو العمل السياسي.

وفي محطة أخيرة من هذا الفصل نبين الحدود الاجتماعية والثقافية والإكراهات الجندرية التي تعمل على تنميط الأدوار النسوية و تبقياها حبيسة المجال الخاص و بالتالي تقليص الفجوة بين الرجال والنساء في المجال السياسي و تحيل إلى إقصاء النساء واستبعادهن نتيجة التمييز المبني على النوع وعدم المساواة و التحيز الجنسي في الوصول إلى الموارد المشكلة لخصائص شاغل الدور السياسي.

أولاً. الأبعاد الثقافية والاجتماعية للنوع الاجتماعي والعمل السياسي:

### 1. التنشئة الاجتماعية والنوع:

يحمل الأفراد خلال مراحل حياتهم جملة من الاتجاهات والقيم التي تشير إلى "مجموعة واسعة من المعايير الأخلاقية والثقافية والدينية و التي تلعب دورًا حاسمًا في تسهيل اندماج الأفراد في المجتمع، تعمل هذه المعايير أيضًا على تنمية العلاقات وتعزيز الروابط التي تؤدي في النهاية إلى زيادة مستويات التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، لذلك، فإن مفاهيم مثل العدالة والإنسانية والإيثار (حب الآخرين) والسلوك المحترم كلها أمثلة على الأعراف الاجتماعية التي تساهم في الحفاظ على مجتمع متماسك وفعال"<sup>1</sup>، حيث تشكل في مجملها الاطار المرجعي الذي يبرر سلوكه والكيفية التي يتفاعل بها مع الآخرين، أين يتأثر سلوكه وفق حتمية التفاعل الاجتماعي بسلوك الآخرين من موقعه وعلى حسب دوره ضمن مجالات الحياة الاجتماعية، وجراء تلك الحتمية يقوم المجتمع بتنظيم الأدوار والسلوكيات المنوطة بأفراده وغرس ثقافة المجتمع، هذه الأخيرة تمنح الفرد شروط و خصائص التكيف والاندماج الاجتماعي، وتعمل مؤسسات الدمج الاجتماعي عبر عمليات التنشئة الاجتماعية تلقين الأفراد القوالب النمطية للتفاعل تلقين رسمي مخطط في (الأسرة و المدرسة...)، وغير مخطط (الإعلام، علاقات العمل، جماعة الرفاق...)، وفق معايير ومحددات التفاعل المتشربة في النسق الثقافي والمشكلة في انتظامها حدود البناء الاجتماعي.

لا تكاد تنفك أنماط سلوك الأفراد في تشكيلها وتكوينها من سيرورة التنشئة الاجتماعية على مراحل حياتهم، فيكتسب من خلالها أفراد المجتمع أنماط التفكير العقلية والخصائص والنفسية والاجتماعية ضمن مؤسسات اجتماعية تأتي في مقدمتها لبنة المجتمع الأولى الأسرة، وتنطوي التنشئة على التربية والتعليم والامثال لمجموعة من المعايير والسلوكات والقيم الخاصة بالمجتمع، وقد ذكر اوسيبوف في كتابه أصول علم الاجتماع تعريف التنشئة الاجتماعية على أنها "عملية اندماج الفرد في المجتمع، في مختلف أنماط الجماعات الاجتماعية واشتراكه في مختلف أفعال المعايير الاجتماعية عن طريق استيعابه لعناصر الثقافة و المعايير و القيم الاجتماعية التي تتكون على أساسها سمات الفرد ذات الأهمية الاجتماعية"<sup>2</sup>، ويعرف " جون دولارد " التنشئة الاجتماعية بأنها الكيفية التي يضاف بها شخص جديد إلى الجماعة ويصبح شخصا راشدا ومؤهلا لتقبل التوقعات

<sup>1</sup>. Biron Alain, *Vocabulaire pratique des sciences sociales*, édition Ouvrières, paris, 1966, p 292.

<sup>2</sup>. اوسيبوف، مرجع سابق، ص 117.

المجتمعية التقليدية حول شخص من جنسه وعمره<sup>1</sup>، وبذلك تعمل التنشئة الاجتماعية على نقل المعايير والقيم وتلقينها للأفراد بصفاتها قوانين محددة لسلوكهم، وعلى هذا الأساس يمكن تبرير طبيعة الأدوار والنشاطات وأنماط التفاعل بين الأفراد، حيث تعمل التنشئة الاجتماعية على تكوين الأفراد بخصائص اجتماعية ونفسية تسمح لهم بالاتساق مع السياق الاجتماعي العام، أين "يحقق الفرد نشاطه لا بصورة منعزلة بل إبان عملية التفاعل مع أشخاص آخرين منتظمين في وحدات اجتماعية مختلفة في ظل بيئة اجتماعية معينة، وإبان هذا التفاعل يمارس الناس والبيئة الاجتماعية تأثيراً منتظماً على الفرد المعنى مثلما يمارس هو تأثيراً عكسياً على الأفراد الآخرين والبيئة نتيجة ذلك تغدو الوحدة الاجتماعية المعنية نسقاً اجتماعياً"<sup>2</sup>، ويتحول أفراد المجتمع من كائنات بيولوجية إلى كائنات اجتماعية وتحدد أدوارهم في مختلف في الانساق الاجتماعية، و تمنحهم القدرة على الانتقال بين الانساق التي تتناسب مع توجهاتهم وما يتوافق مع مكتسباتهم الاجتماعية، وتتطور وتختلف مكاناتهم بنضج قدراتهم كفاءتهم وخصائصهم الفردية لا على الخصائص البيولوجية كالنوع والعرق واللون، "وتقوم عملية التنشئة الاجتماعية بوظيفتها هذه عن طريق مساعدة الفرد على امتصاص وتمثل ما تراه الجماعة ضروريا لاستمرارها وبقائها، ثم ضمان التماسك والتوازن في داخلها بتحقيق قدر مشترك من التشابه، ييسر التعامل والتفاعل ويقلل من التنافر والتصادم، أو يساعد على حله عندما ينشأ في داخلها"<sup>3</sup>.

يحافظ النظام الاجتماعي على استقراره وتكامله من خلال امتثال الأفراد لمستلزمات الأدوار الخاصة بهم، ويتعلم الأبناء في أسرهم في مراحل التنشئة الأولى الأدوار المتعلقة بجنسهم والخاصة بها، ويتم ترميز هذه الأدوار حسب الجنس بمختلف وسائل التحفيز أو العقاب بناءاً ثنائية قبول السلوك اجتماعياً أو رفضه، وهذا ما ينطبق على أدوار الأثوية والذكورية أين يتم تحديد اختلاف النشاطات المنوطة بالجنسين حسب ما هو سائد اجتماعياً، فقد خلصت دراسة الانثروبولوجية "ميد" " إلى أن القوالب النمطية الشائعة لسماة الأثوية والذكورية ليست فطرية بل كانت نتاجاً للتكيف الثقافي، إن طريقة تنشئة الأطفال، طريقة الثواب والعقاب على أنماط معينة من السلوك، طريقة رسم الأبطال والأشرار - هذه العناصر، وليست الخصائص المميزة الفطرية، تؤثر على المجتمع تحدد الأدوار المنتظرة من الذكور والإناث وبالتالي تحدد القدرات والميول التي سيجري تطويرها

1. علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية؛ صناعة الإنسان والمواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان، دط، 2017، ص 75.

2. اوسيبوف، مرجع سابق، ص 90.

3. محمد بن محمود آل عبد الله، علم النفس الاجتماعي ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دط، 2012، ص 21.

في الأطفال من الجنسين المعنيين"<sup>1</sup>، وبذلك تترتب الاختلافات بين الجنسين انطلاقاً من المراحل الأولى في عمليات التفاعل داخل الأسرة، فتصنيف وتنميط النشاطات والتصرفات تختلف باختلاف الجنس، وبذلك تتماثل سلوكيات وأدوار الفتاة مع ما تسلكه النساء في المجتمع وبنفس الطريقة بالنسبة للذكور الأولاد، ويولد البشر ذكورا وإناثا، و من خلال التعلم يجعل المجتمع منهم صبية و بناتا، ثم يصبحان فيما بعد رجالا و نساء، و عندها يجري تلقينها مبادئ السلوك، و تحدد لهما المواقف و الأدوار و النشاطات المناسبة للنوع البيولوجي و الكيفية التي يتواصلان فيها مع الآخرين، و هذا السلوك المكتسب بالتعلم أثناء عملية التنشئة الاجتماعية"<sup>2</sup>، بذلك يمكن التقرير بان نعتبر كل الأفعال والآراء والتوجهات التي تصدر من الأفراد كسلوك وأدوار مختزلة باختلاف الجنس يتم تنميطها اجتماعيا، فالمجتمع يتوقع الممارسات والأدوار لكل من النساء والرجال، وهذا بمثابة تعبير عن مخرجات السلوك للتنشئة الاجتماعية، منا هنا تتباين الأدوار بين الذكور والإناث وتتجلى معها المواقع والمكانة الاجتماعية لكل منهما.

## 2. المرأة والتنشئة السياسية:

تقتضي معالجة موضوع اكتساب الأفراد لقيم وتوجهات بأبعاد سياسية تناول علاقة الانساق الجزئية بالكل وعلاقة الكل بسلوك وأدوار الفرد، ويتطلب استدعاء مفهوم التنشئة الاجتماعية كنسق كلي يحتوى نسق التنشئة السياسية وقد بينا سابقا من هذا المبحث أن التنشئة تؤدي وظيفتها من خلال عمليات التفاعل بين مجموعة من الأفراد بتلقيهم الفرد قيم ومعايير مجتمعه تصبح موجهة لسلوكه ومحددة لأدواره، وتعمل على إعداد الفرد ودخوله اجتماعيا وتعتبر المحددات السياسية من ضمن القيم التي يكتسبها أفراد المجتمع، و التنشئة السياسية بحسب مولود زايد الطيب "عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية والتي تقوم فيها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع لدى الفرد لكي يصبح مواطنا صالحا، مترجما لتلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه محافظا على إطاره السياسي. ولذلك فان التنشئة السياسية تختلف من مجتمع لأخر تبعا للبيئة السياسية لتلك المجتمعات"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>. ليندا جين شفر، أنثوية العلم؛ العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة: يحيى طريف الخوري، عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص 33.

<sup>2</sup>. عصمت محمد حوسو، مرجع سابق، ص 62، 63.

<sup>3</sup>. مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، 1، 2001، ص 13.

يكتسب الفرد في المجتمع عبر مراحل تنشئته السياسية قيم ومبادئ وتوجهات تحولها إلى كائن اجتماعي يؤثر في السلوك السياسي، والتنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي تقوم بتحليل منظومة فكرية وأخلاقية للأفراد، ضمن مؤسسات الدمج الاجتماعي المختلفة في مقدمتها الأسرة، كما يكتسب أفراد المجتمع في إطار هذه المؤسسات معلومات وقيم ومكتسبات سياسية واتجاهات مرتبطة بالنسق السياسي للمجتمع، وترتبط أجزاء السلوك السياسي بمختلف الأنشطة والأدوار السياسية للأفراد كالانتخاب والتصويت والتمثيل السياسي، باعتبارها إنشاءات اجتماعية و مجالاً لسلوكهم وممارستهم إزاء النسق السياسي المحافظ والمتكامل مع النسق الاجتماعي العام الذي يتفاعلون فيه، ويعرف "فريد جرينشتين" التنشئة السياسية على أنها التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة، عن طريق المؤسسات السياسية والاجتماعية الموجودة داخل المجتمع<sup>1</sup>.

مشاركة المرأة في العمل السياسي تتحدد بأهليتها ودرجة وعيها، بالسياق الاجتماعي الذي توجد فيه، إذ تحكم حركتها في أغلب المجتمعات تقاليد وأعراف قد تشجع نشاطها السياسي أو تعوقه<sup>2</sup>، ما يعني أن المرأة تختلف في تنشئتها السياسية من مجتمع إلى آخر حسب النمط السياسي السائد، وثقافة المجتمع وتصوراته لمكانة المرأة وأدوارها، بالإضافة إلى وضعها الاقتصادي ومستواها التعليمي، إذ تأخذ المرأة القيم وتكتسب توجهات سياسية من خلال مراكز التنشئة الاجتماعية، وتنقل من خلالها الثقافة السياسية السائدة في المجتمع للنساء، عبر الأجيال ما يعزز قيم المواطنة للمرأة، وعلى أساسها يتم تلقين المرأة القيم والمعايير والأهداف السياسية ونماذج السلوك السياسي المرتبط بواقعها السياسي، فالتنشئة السياسية للمرأة هي عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية التي تكتسب المرأة من خلالها مهارات ومعارف تمكنها من المشاركة السياسية بصفتها عضواً في المجتمع، وتؤدي من خلالها دوراً نظامياً في المجال السياسي وتمتلك القدرة على التفاعل الإيجابي ضمن النسق السياسي وتحقيقي التجانس والانسجام الاجتماعي، وتسعى من خلاله على المساهمة في تنمية المجتمع، في المقابل "تتأثر مشاركة الفرد في الحياة العامة بجملة من المتغيرات، أهمها كم ونوعية المنبهات أو المحددات السياسية التي يتعرض لها و حالته الاقتصادية و خلفيته الاجتماعية و مستواه التعليمي، و مدى توافر الضوابط و التنظيمات القانونية و فاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي، فكلما تطور وضع الفرد

1. محمود، حسن إسماعيل، التنشئة السياسية؛ دراسة في دور أخبار التلفزيون، دار النشر للجامعات، مصر، دط، 1997، ص 22.

2. هبة رؤوف غزت، مرجع سابق، ص 113.

الاقتصادي بارتفاع مستويات دخله و تعليمه ساعد ذلك على زيادة اكتسابه المهارات و الفرص و الدوافع اللازمة و المحفزة للمشاركة السياسية النشطة،<sup>1</sup> ومن هنا فان السؤال حول مشاركة المرأة وتمكينها السياسي يتطلب البحث في مكانتها الاجتماعية وبنية أسرتها ومدى ارتباط هذه الأخيرة السياسة، ومدى استقلاليتها المادية ومستواها التعليمي وغيرها من المكاسب الاجتماعية والأطر القانونية التي تؤهلها لخوض غمار السياسة، في المقابل السؤال حول علاقة المرأة بالمؤسسات السياسية على اختلافها ومدى ارتباطها بها، وتكتسب المرأة ضمنها القيم والمعتقدات والقيم والاتجاهات السياسية، حيث تضم السياسة طيفا واسعا من الأنشطة الفكرية والعملية اللازمة لإدارة الشؤون الجماعية الإنسانية فمن الطبيعي أن تحتاج ممارسة المجتمع للسياسة أو الممارسة السياسية في المجتمع إلى بنية متكاملة من الأفكار والمؤسسات و الهياكل التنظيمية والإجراءات العملية التي تتجسد فيها السياسة و تتحقق من خلالها وبواسطتها،<sup>2</sup> وتدفع في مجملها إلى تنمية المهارات السياسية لأفراد المجتمع على اختلاف جنسهم توجهاتهم وآرائهم، وبناء نماذج عمل سياسية تتوافق مع القيم والاتجاهات السياسية التي اكتسبها الأفراد في مراحل حياتهم وهي تساعد على استقطاب المرأة من اجل العمل والمشاركة السياسية.

### 3. المرأة والثقافة السياسية:

يرتبط الفعل السياسي بالعناصر البنوية وأجزاء النسق العام المتداخلة فيما بينها، فهو محصلة لتفاعل مختلف الانساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدرجة تبدو آلية ومتجانسة فيما بينها، و هي محدد لأنماط التفكير السياسي ومجموع التوجهات والآراء والقيم السياسية و التي تعتبر جزء من عناصر النسق الثقافي في بناءه العام، ويرتبط السلوك السياسي ارتباطا وثيقا بالثقافة السياسية التي تعبر عن "المواقف والمعتقدات والمشاعر التي يمنح نظاما ومعنى للمسلسل السياسي والتي تهيئ القواعد والقناعات المتحركة في السلوك داخل النسق السياسي"<sup>3</sup>، والتي بدورها تمتزج بالثقافة العامة وتحمل خصائصها وتتأثر كل منهما بالأخرى، فالمعايير التي تنتجها الثقافة السياسية تعتبر بمثابة محدد واطار للعمل السياسي فهي كل يشمل "المعتقدات والقيم والرموز المرتبطة بادراك الظواهر السياسية وفهمها، والتي تحدد توقعات الفرد في العملية السياسية، وتعد أساس الشرعية

<sup>1</sup>. بورغدة وحيدة و آخرون، مرجع سابق، ص 168.

<sup>2</sup>. علي عباس مراد، المجتمع المدني و الديمقراطية، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 65.

<sup>3</sup>. Grawitz, Met Luca J, *L'action politique*, traité de science politique, édition PUF Paris, 1985, pp 245-246.

والمشاركة في أي نظام سياسي<sup>1</sup>، وتشمل الثقافة السياسية المتداول من الحمولة والجوانب السياسية ضمن الاطار العام للثقافة باعتبار أن الثقافة ذات أبعاد اجتماعية وليست فردية، وقد تعددت إسهامات الباحثين في محاولتهم الاقتراب من الثقافة السياسية وفصلها عن المكون الثقافي العام حيث يرى الباحثان سيدني فيربا وغابريال الموند S.verba and G.almond بأن الفصل التحليلي للثقافة السياسية عن سياقها العام يسمح بالتركيز على التوجهات الأكثر ارتباطا بالسياسة، كما يسمح باكتشاف طبيعة العلاقة بين فواعلها وعلاقات التأثير والتأثر، مع تأكيدهما على أن الثقافة السياسية تعود إلى نظام من المعتقدات حول أنماط التفاعلات السياسية والمؤسسات السياسية، إضافة إلى مستويات معرفة المواطنين بالمستجدات السياسية<sup>2</sup>، وهي بذلك ركيزة تسهم في تفسير سلوك الفرد انطلاقا من مشاركته واهتمامه بالقضايا الاجتماعية في الحياة العامة، وارتباطه بقيم الممارسة السياسية التي تعبر عن مدى وعي الأفراد بالقضايا التي يرتبط بها الميدان السياسي، أين تمثل الثقافة السياسية مستوى تصورات الأفراد عن النماذج السياسية السائدة، ومن خلالها يتحدد وعيهم بالدولة السياسية انطلاقا من مستوى الاتجاهات والاعتقادات والقيم والتوجهات السياسية التي يكتسبونها من خلال عملية التنشئة السياسية.

ترتبط فعالية ووظيفية السلوك السياسي لدى المرأة بمعالم ثقافتها السياسية و التي تعكس مستوى إدراكها وفهم النظم و القواعد التي تحكم السلوك السياسي تجاه السلطة، و وترجم وعي المرأة بشرعيتها في المشاركة بأنماط السلوك السياسي المختلفة من خلال الرفض أو القبول وكذا التأثير والتأثر أو الاستقلالية بالسياسات العامة في اطار أنماط السلوك المختلفة، و على خلفية نظام المعتقدات و الاتجاهات والميول وليدة خبرتها المكتسبة عن طريق التجربة الشخصية وتفاعلها في الاطار السياسي والاجتماعي العام، وبذلك تلعب الثقافة السياسية دورا مهما في تنشئة النساء السياسية وتحدد توجهاتهن، وتقديرهن لذواتهن بصفتهم فاعلات سياسيات، والثقافة السياسية تقدم للنساء معلومات مرتبطة بالسياسة تنمي مفاهيم اتجاه السياسة العامة، كما تمكن النساء من معرفة حقوقهن ومختلف التوجهات والقيم من اجل التكيف مع المجتمع والمساهمة في تمنيته، ويذهب الدكتور صادق الأسود إلى تأكيد معنى الثقافة السياسية على مستويين: مستوى الفرد ومستوى النظام، فعندنا نركز الاهتمام على الفرد فان بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية وينصب ذلك على كل الطرق

<sup>1</sup> هبة رؤوف غزت، مرجع سابق، ص 229.

<sup>2</sup> يوسف زدام، دور الثقافة السياسية في تفعل المواطنة بالبلدان العربية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 49.

المهمة التي يتوجه بها الفرد ذاتيا نحو العناصر الأساسية في نظامه السياسي، أي كيف يشعر الفرد وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه، وكيف يستجيب؟ ومن ناحية أخرى ما الروابط بينه وبين المقومات السياسية للنظام السياسي، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه<sup>1</sup>.

كما تؤثر الثقافة السياسية على علاقة المرأة بالعملية السياسية، فقد تقودها إلى الشعور بالولاء والمواطنة والمسؤولية ما يدفعها إلى المشاركة الحرة في المساهمة ترقية محيطها الاجتماعي، ومن خلالها تتحدد توقعات المرأة للعملية السياسية ومستوى مشاركتها السياسية، كما أن الثقافة السياسية السائدة قد تكون سبب مباشر في أبعاد المرأة عن دوايب السياسة وهي تحول دون فهم المرأة للمعتقدات والقيم والرموز المرتبطة بالمجال السياسي، وفي عدم إدراكها لمتطلبات وقواعد العملية السياسية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمجتمع الأبوي الذي يتولى فيه الذكر زمام العمل السياسي نيابة عن المرأة ما يجنبها روح المسؤولية وعدم المبالاة في المشاركة بالعمل السياسي، وتكتسب المرأة باعتبارها احد أفراد المجتمع مبادئ المشاركة السياسية عبر عمليات التنشئة السياسية وثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه، وترتبط المشاركة السياسية للمرأة بثقافتها السياسية التي تختلف وتنوع مصادرها في البناء الاجتماعي فالثقافة السياسية هي نتاج تاريخ النظام السياسي كما أنها نتاج الأفراد الذين يعيشون في ظل ذلك النظام وعليه فان الثقافة السياسية متأصلة في الوقائع العامة وكذلك في التجربة الشخصية لهؤلاء الأفراد<sup>2</sup>.

تحمل الثقافة السياسية خصائص ومركبات الثقافة العامة للمجتمع وتتأثر بها وتؤثر فيها، لارتباطها بالحياة السياسية، وتعمل على خلق وعي سياسي ودافعية سياسية لدى الأفراد تدفع بهم إلى المشاركة السياسية، وتعمل على تأكيد حضورهم داخل الحقل السياسي، وتشير إلى مدى ادراك الأفراد لنظامهم السياسي ورموزه ومؤسساته ومشاعرهم اتجاه بلدهم فالثقافة السياسية هي نتاج تاريخ النظام السياسي كما أنها نتاج الأفراد الذين يعيشون في ظل ذلك النظام وعليه فان الثقافة السياسية متأصلة في الوقائع العامة وكذلك في التجربة الشخصية لهؤلاء الأفراد<sup>3</sup>، وهي بذلك إلية تتفاعل بها المرأة في المجال السياسي انطلاقا من واقعها الاجتماعي، أين تأخذ مختلف الانساق الاجتماعية ومختلف مكونات البناء الاجتماعي دورا محوريا في تمكين

<sup>1</sup>. عبد الرحمان حمدي عبد المجيد، الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، دط، 2019، ص 81.

<sup>2</sup>. عبد الرحمان حمدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 94.

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص 94.

المرأة اجتماعيا في المجال العام بصفة عامة وتعزيز دورها سياسيا بصفة خاصة، وتحدد موقعها ضمن النظام السياسي عن طريق مشاركتها الذاتية في مجال السياسة، مرتكزة بذلك على قيمها واتجاهاتها ومكتسباتها السياسية، مستغلة كل ما من شأنه أن يؤثر إيجابا على التنمية الاجتماعية بمختلف مجالاتها بشكل عام، فتثاقف المرأة السياسية عامل مثير لكل نشاط أو محاولة تبذلها المرأة للمشاركة في قضايا ومشاكل المجتمع الذي تنتمي إليه، وتتيح الثقافة السياسية للمرأة معارف وتصورات ما يجعلها تساهم في ترسيخ عمليات الممارسة السياسية، وتتوقف مصادر ثقافتها السياسية على التنشئة الاجتماعية والسياسية والتي بدورها تقوم بتلقيها مبادئ وقيم ذات دلالة ورموز سياسية.

### ثانيا. المؤسسات الاجتماعية وتأنيث العمل السياسي:

تنوع مصادر معايير وقيم المجتمع وتعدد جسور تلقين أعرافه وتقاليده في المجتمعات الحديثة يلعب دورا مهما في تشكيل وعي الفرد وتحديد سلوكه الاجتماعي والسياسي، وعلى غرار الدور التقليدي للأسرة، تلعب المدرسة وميادين العمل وأجهزة الاتصال الجماهيري والإعلامي دورا محوريا في بناء قدرات الأفراد وتحديد توجهاتهم و مكائنتهم الاجتماعية من خلال التنشئة المستمرة بطبيعتها الاجتماعية، وفي ضل تنوع تلك المؤسسات الاجتماعية تنهل نساء السياسة حمولة القيم والاتجاهات والتصورات المرتبطة بالمجال السياسي من مختلف المؤسسات التي تعمل على تنشئتها بدرجات متفاوتة وتزداد شدة تشبعها بثقافة سياسية عبر مسار التنشئة كلما اقتربت من مؤسسات التلقين الرسمي لأنماط السلوك السياسي في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحزبية والبرلمانية، وتبدأ خطواتها الأولى التي تعلمها "القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام، فالتنشئة السياسية هي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل لآخر، وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء المواطنة، وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة"<sup>1</sup>، وتأخذ المرأة نصيبها و منذ طفولتها عبر مسار حياتها ومن خلال تفاعلها حمولة من الرموز والمعايير والقيم المتداولة والأطر المتعارف عليها في مختلف فضاءات التنشئة الاجتماعية لأجل التكيف مع محيطها وبناء شخصيتها لشغل الأدوار المنوطة بها في مختلف مجالات الاجتماعية والتي تشكل وتحافظ على النسق العام للمجتمع بما في ذلك المجال السياسي.

<sup>1</sup>. هبة رؤوف غزت، مرجع سابق، ص 206.

سنقف في هذا المطلب على أولى ميادين التنشئة والتي نصلح عليها مفهوم المؤسسات الأولية، ومن بين اهم المؤسسات نذكر:

### 1. الأسرة:

تظل الأسرة اهم أجهزة التنشئة التقليدية، وهي وحدة اجتماعية يتقاطع تأثيرها ويتبادل بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى، فخلية المجتمع لا تزال تكرر عملية تلقين العادات والتقاليد وأنماط السلوك المختلفة للأفراد منذ ولادتهم وطيلة حياتهم، معززة بذلك علاقات الترابط الاجتماعية وتحصيل الاندماج والتضامن والضبط الاجتماعي، من خلال تعبتهم بالضمير الجمعي من خلال عملية التنشئة، وتقومهم من جال للقيام بأدوار اجتماعية مختلفة بهدف المحافظة على النسق والمصلحة العامة للمجتمع، وهو ما يجعلها من اهم مؤسساته الأولى المنشغلة على غرار باقي المؤسسات في تنشئة الأفراد اجتماعيا وسياسيا.

و بهذا تكون الأسرة مؤسسة وسيطة يتم فيها تكوين الأفراد، و قناة لفرض قيم الجماعة و تمرير معاييرها من حيث أن تلك القيم "كيفية وجودية" و وضعيات سلوكية تبدو مثالية و متعالية في تصور تلك الجماعة نفسها، إذ تجعل ما يقترن بها من سلوك مرغوبا فيه و موضوعا للتقدير أو مفهوما و موضعا للازدراء<sup>1</sup>، ويترتب بذلك تحصيل الفرد على أدوار اجتماعية تنعكس على ذاته بالتقدير ضمن نطاق الجماعة ويكتسب الأفراد على اختلاف جنسهم ومن خلال تفاعلهم فيما بينهم وبين محيطهم قيم ومعايير الثقافة المجتمعية التي تتضمن قيم المواطنة والتربية والثقافة ومختلف محددات التفاعل والاندماج بما في ذلك قيم ومعايير السياسة، ووضعية المرأة ومكانتها في المجتمع يرتبط في تأثيره بقيم و معاييرها المؤسسة الوسيطة المتمثلة في الأسرة.

ومن هنا يبرز دور الأسرة الكبير في تحدد سلوك النساء السياسي وتشكيل الآراء والاتجاهات السياسية للنساء منذ مرحلة الطفولة اذا ما اعتبر سلوك مرغوبا فيه و موضوعا للتقدير، "واذا كانت التنشئة السياسية تتم في أي مجتمع من خلال عدة مؤسسات، أولها الأسرة ثم النظام التعليمي، ثم المجتمع الأوسع والمؤسسات السياسية كالأحزاب ووسائل الإعلام، فان الأسرة تبقى هي الوحدة المشتركة بين كل المجتمعات أيا كانت طبيعة تطورها، كما أنها هي الاطار الحاكم الذي شخصية الطفل وتوجهاته وينعكس على سلوكه السياسي كفرد من الأمة فيما بعد"<sup>2</sup>، ثم أن بساطة وصول خلية الأسرة إلى النساء المراد تنشئتهم من خلال تكوينهم الأولى منذ

1. الهادي الهروي، الأسرة؛ المرأة و القيم تساؤلات سوسولوجية في قضايا المرأة، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2013، ص 37.

2. هبة رؤوف غزة، مرجع سابق، ص 207.

الولادة، يجعلها من أهم القنوات التي تقوم بنقل القيم والآراء والاتجاهات والمعلومات التفاعل التوافق والدمج الاجتماعيين باعتبارها الخلية الأولى في بناء المجتمع، ففي السنوات المبكرة من عمر النساء تحتكر الأسرة عملية الوصول إليهن، وهو ما يبرز أهمية دور الأسرة وتأثيرها في عملية تنشئة الأفراد على اختلاف النوع الاجتماعي بما في ذلك التنشئة السياسية، حيث "أن أول مرحلة من مراحل التنشئة تقوم بها الأسرة أو جماعة الأقرباء، ومن هذه المرحلة يبدأ الطفل في تعلم اللغة وبعض أنماط السلوك ومن خلال هذه العملية الأولية تأخذ التنشئة السياسية مكانها في سلوك الطفل، بل إن ما يتعلمه الطفل في تلك الفترة قد يتحول إلى ما هو سياسي أو قد يندمج فيه على الأقل"<sup>1</sup>، وهو ما ينطبق على النساء في مراحل طفولتهن وتتلقن حزمة من الرموز السياسية ضمن المنطوقات المتداولة والمعبر عنها باللغة بين أفراد الأسرة وفي الخطابات العائلية الحبلية بقيم المواطنة، ويزيد تأثير حدة القيم السياسية كلما كانت الأسرة متشعبة بالروح السياسية نتيجة نضالها الممدد تاريخياً في الحقل السياسي، وتغلب العاطفة المميزة لجنس الإناث والتي تربطها بأسرتها على خلاف الذكور من الناحية السيكولوجية دور بارزاً من درجة تأثير الأسرة على النساء في عملية التنشئة وتعزز الاتفاق في الآراء والتوجهات، وهو ما يدفعهن إلى اكتساب أنماط السلوك مبكراً بما في ذلك السلوك السياسي والمعبر عنه بالانتماءات والتوجهات السياسية وفق ما هو متداول في نطاق وحدود الأسرة، كما أن العائلات التقليدية والتي توطرها العقلية الذكورية تمرر تصورات وأنماط التفكير السياسي لسيد الأسرة الذكر بصفة تلقائية وتكتسبها الإناث من مبدأ الطاعة والخضوع.

## 2. التعليم:

المدرسة هي أول مؤسسة رسمية يرتبط بها الفرد في حياته، لذا فهي الأداة الرسمية الأولى من أدوات التنشئة السياسية، وتمهد المواطن لتقبل أدوار باقي أدوات التنشئة، ولذلك فلقد اهتمت الدول والحكومات بالزامية و مجانية التعليم، ليس فقط من أجل رفع المستوى العلمي بل من أجل تنشئة الأجيال سياسياً، بما يجعلها تتوافق مع النظام السياسي"<sup>2</sup>، وتأخذ المؤسسات التعليمية حيزاً كبيراً من حياة الأفراد و تشترك مع الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية بصورة إلزامية في مراحل مبكرة من حياة الأفراد منذ سن الطفولة إلى مرحلة الشباب من خلال النظام الداخلي للمدرسة ومن خلال ما تحتويه المقررات الدراسية، بهدف توجيههم

<sup>1</sup>. مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 77.

<sup>2</sup>. رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، دط، 2015، ص 16.

لشغل أدوار ووظائف اجتماعية تتناسب مع اهتماماتهم وميولاتهم الفردية تنعكس على خدمة ورقي المجتمع ككل، والتعليم وسيلة يتحدد من خلالها مستوى الارتقاء الاجتماعي.

يؤكد جون ديوي في مؤلفه "المدرسة و المجتمع" دور التعليم و إلزامية ويرى انه من الضروري "أن نجعل من مدارسنا حياة اجتماعية مصغرة أو حياة اجتماعية في بدايتها فعالة، وتتقدم بروح من الفن والتاريخ والعلم، فعندما تقدم المدرسة كل طفل إلى عضوية المجتمع وتدرجه داخل مجتمع صغير من هذا النوع فتجعله يتشرب بروح الخدمة وتجهزه بأدوات التوجيه الذاتي الفعال يكون حين ذاك اعمق ضمان للمجتمع اكبر ذي قيمة"<sup>1</sup>، فالتعليم نسق جزئي يحقق غاية التكامل والمحافظة على النسق العام، إذ يكتسب الأفراد من خلاله في المراحل الأولى من حياتهم داخل المدرسة معاني الوجود الاجتماعي كالتنظيم و التماسك وكيفيات التواصل و التفاعل مع الآخرين وغيرها من المضامين المحددة لسلوك الفرد الفعال داخل البناء الاجتماعي بصورة مباشرة من خلال ما تتضمنه المقررات والأنشطة الدراسية، و بصورة غير مباشرة من خلال ما يلاحظه و يتلاقاه المتدربين في اطار النشاطات التي يؤسسها النظام الداخلي للمؤسسات التربوية، بذلك يتضح دور النظام التربوي الأساسي في تعبئة الأفراد ودمجهم في المجتمع و إرساء القيم الاجتماعية والسياسية من اجل تدعيم قيم المواطنة بغية المحافظة على البناء الاجتماعي والثقافي.

أثبتت العديد من الدراسات التي عاجلت موضوع المشاركة السياسية اثر التعليم في بناء التوجهات السياسية، وقد توصلت نتائج بينت دراسة (فيبرا ، والموند) التي تمت في خمس دولة مختلفة و دراسة (كاي، key) في أمريكا، إلى أن الأشخاص ذوو التعليم الجيد يشعرون بصورة اقوى بواجب المشاركة في الحياة السياسية للدولة والأكثر ميلا لان يكونوا أعضاء ناشطين في بعض التنظيمات مقارنة بالأشخاص الأقل تعليما"<sup>2</sup>، فكلما ارتفع مستوى التعليم لدى الأفراد ارتفع معه مستوى اهتمامهم ومشاركتهم في الشأن السياسية وتجعلهم اكثر ميلا للمشاركة في المناسبات السياسية، ويكتسبون في مراحل الأولى من نضجهم قيم ومعايير ترسخ لديهم ثقافة اجتماعية وسياسية تحيلهم إلى استيعاب ما يدور حولهم من ممارسات سياسية وإمكانية ادراك النظام السياسي والاجتماعي القائم بشكل عام والمرتبط بالأدوار الاجتماعية في المجالات الاجتماعية المختلفة المحددة لأفاهم المستقبلية، وهي مكتسبات تعزز لديهم الشعور بقدرتهم على التأثير في العملية

<sup>1</sup>. ديوي جون، المدرسة والمجتمع، ترجمة: احمد حسن الرحيم، دار مكتبة الحياة، لبنان، دط، 1978، ص 50.

<sup>2</sup>. ريتشارد داوسن، وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة: خشم عبدالله و المغربي محمد زاهي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، دط، 1990، ص 215. 216.

السياسية وصور العمليات السياسية بداية من التصويت والترشح و المشاركة في الحملات الانتخابية والانخراط في العمل الجمعي والحزبي وكذا التمثيل النيابي في المجالس المنتخبة.

ترتكز تنشئة الطلاب سياسيا على مقررات معينة أكثر من غيرها، فمثلا منهج التربية الوطنية ومنهج التاريخ يكون غالبا اثيرى من غيره في القيم والمعتقدات السياسية، ويمكن أن نضيف له مناهج اللغة العربية والتربية الدينية، وتحمل المقررات مضامين تستهدف خلق مواطن صالح يهتم بقضايا وطنه<sup>1</sup>، و بذلك تعمل محتويات المقررات المدرسة على تنشئة الأبناء المتدربين على اختلاف جنسهم وفق نصوص تنظيمية موحدة فنجدها مضامين قيمة تعزز قيم المواطنة في المناهج التربوية وترسخ لديهم حب الوطن والانتماء والوحدة والعمل لأجل بناء مستقبل الوطن والحفاظ على سلامته، ومضامين سياسية كالتعريف بالحدود الجغرافية والجيش والقيادة العسكرية والسياسية وكيفيات التداول على السلطة وماهية الانتخاب والترشح إلى غير ذلك، ومعايير سلوكية توجه التلاميذ من اجل احترام الطاقم التربوي، والامثال لتوجيهات الأساتذة و مدير المؤسسة باعتباره رئيسا للمؤسسة وصاحب السلطة العليا، كذلك انتخاب مندوب القسم والتقيد بقراراته، و احترام تحية العلم، احترام النظام الداخلي، ومعايير تقسيم العمل من خلال مختلف الأنشطة التربوية في جميع مراحل التعليم الأساسي والثانوي، باعتبارها عوامل تنمي القيم والاتجاهات السياسية، وترسخ وعبر تدرجهم في الأطوار التعليمية وتصبح أكثر نضجا مع تدرج الطلاب خاصة في مراحل التدرج الجامعي باعتباره الوعاء الأكثر تنوعا وتخصصا.

في سياق النوع الاجتماعي "أصبحت الفتيات ينخرطن في الدراسة كي يعملن و يؤكدن استقلاليتهن المادية، و على خلاف سنوات الستينات، يعبر الآباء في هذه الأيام عن إعطائهم أهمية كبرى لدراسة الفتيات أكثر من الفتيان و غالبيتهم يتمنون أن تلتحق بناتهن بوظيفة مهنية طموحة،<sup>2</sup> ففي العقود الخمس الأخيرة اضحى التعليم يعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، و إزاحة القوالب النمطية التي تعمق التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وبذلك أصبحت المرأة تمتلك الوسيلة و الدافع الرئيسي لتعزيز تكافؤ الفرص، فالنماذج الجنسانية التي تولدها المدرسة ذات أهمية بالغة لوضعية المرأة، فهي تقضي فترة طويلة من حياتها اليومية في المدرسة ما يكسبها أدوات التفاعل و سبل الاندماج الاجتماعي بعيدا عن الحدود النمطية التي تحشر المرأة في المجال الخاص، إذ "يحقق التعليم الحديث إلغاء احتكار الرجل للمعرفة، وبالتالي ادعاءه التقليدي بامتلاك

1. رضا محمد هلال، مرجع سابق، ص 50.

2. جيل ليوفيتسكي، مرجع سابق، ص 219.

الحقيقة المطلقة أو الواحدة. بينما يحقق الاندماج في سوق العمل كسر قيد التبعية الاقتصادية المرتبطة بحاجة المرأة التقليدية إلى معيل وكافل، وهكذا يتعزز الموقع التفاوضي للمرأة بشكل محسوس بإضعاف قبضة الرجل على موردين أساسيين من موارد القوة في المجتمع وهما؛ المعرفة والثروة اللذان يجسدان فرصا لتحقيق استقلال الفكر والفعل، أو الممارسة الاجتماعية بشقيها الرمزي والمادي<sup>1</sup>، يثبت المستوى التعليمي أنه المتغير الأكثر أهمية بالنسبة للمرأة و الذي يمثل الخطوة الأولى نحو رفع مستوى الوعي لديها، مما يمنحها منافذ وخيارات متعددة وأفاق متنوعة تمكنها من تجاوز الأدوار المرتبطة بالأسرة، و يساهم تعليم النساء في التقليل من حدة التحيز الجنسي في الممارسات الاجتماعية والحياة اليومية.

وتكتسب المرأة هي الأخرى حزمة المعاني والرموز السياسية التي تؤهلها إلى اقتحام الفضاء السياسي في مرحلة متقدمة من مسارها التعليمي حيث تتعرف الفتاة في مراحل تعليمها خاصة في الفضاء الجامعي، على مختلف القضايا السياسية وينطبع لديها تصور حول الوضع السياسي القائم بمجتمعها حيث تمثل الجامعة كيانا اجتماعيا وفضاء يفسح المجال أمامها للخوض في النقاشات والقراءات السياسية وأبداء الرأي حول الموضوعات السياسية، ومن خلالها تتضح معالم شحن وعيها السياسي، من خلال تفاعلاتها المتنوعة والمستمرة مع ما تتضمنه الجامعة من تخصصات و مقررات و أنشطة متعددة من بينها التظاهرات العلمية والحركات الطلابية ذات التوجه السياسي، وبذلك تعمل الجامعة على إعداد المرأة على وجهين يكملان بعضهما، من جهة تمتلك المرأة القدرة على التحليل والبحث وأبداء الرأي والتقييم والنقد، ومن جهة أخرى الإلمام بالوضع السياسي والتشرب بقيم واتجاهات سياسية، وفي تزاوج روح النقد العلمية و الإلمام بالموضوعات السياسية تصبح المرأة عنصرا هاما تستدعيه حاجة الانتقاء النخبوي لدعم وحشد الصفوة السياسية، فمن "أهداف التعليم الجامعي تنمية الصفات الشخصية للطالب، وتعميق قدراته الذهنية والثقافية، وإعداده ليكون شخصية متكاملة، وتخرج جيل من الإطارات الجامعيين قادرين على تحمل المسؤولية، فان هذا هو ما يحتاج إليه العمل السياسي، فهو بحاجة إلى شخصية متزنة، متكاملة، وقدرات عقلية تؤهل صاحبها للخوض في مجال العمل السياسي"<sup>2</sup> ففي ثنايا مسعى الجامعة والتي تهدف إلى تأطير و تكوين أفراد يملكون خاصية البحث الذاتي والفكر النقدي تسمح

1. العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي من الأبوية إلى المشاركة، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 3، المجلد، 36، مارس 2008، ص 292.

2. احمد شاطر باش، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات دراسة ميدانية في جامعة الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية (التنظيم السياسي والإداري)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 181.

لهم بفهم الواقع الاجتماعي و دعم و أسناد النظام الاجتماعي القائم، بتمثيل الأدوار الاجتماعية في مختلف مجالاته و السعي إلى المحافظة عليه أو تغييره وفق ما تملبه التغيرات الاجتماعية المرتبطة بالتحديات المجتمعية والعالمية على أوجهها الثقافية و السياسية و الاقتصادية ، يفتح للمرأة المجال لتنمية قدراتها وتعزيز رصيدها الثقافي ما يشكل بدوره وعيا سياسيا لديها، في الفضاءات الجامعية ومن خلال أنشطتها التي يوطرها النظام الجامعي التنظيمات الطلابية التي تمتلك حق الإضراب والضغط من اجل المطالبة بالحقوق، والتي تتخللها هي الأخرى أنشطة تحمل في ثناياها فنون سياسية كالتنظيم و العضوية و الترشح و الانتخاب التي تمتد لتتغلغل في مجملها اجتماعيا وترتبط بتيارات سياسية حزبية مختلفة بشكل مباشر أو بطريقة غير مباشرة من خلال التقاطع في الأهداف والأفكار والاتجاهات، وبذلك تعد التنظيمات الطلابية من ابرز الأدوات المستخدمة التي تمنح للمرأة التنشئة السياسية والاجتماعية بصورة اعمق، تمنحها مهارات أكثر دقة وتخصصا تجعل منها أكثر ثقة في نفسها وبمستواها وأكثر جرأة للمطالبة بحقوقها و تغيير مكانتها و وضعها الاجتماعي.

### 3. وسائل الإعلام والاتصال:

يلعب الإعلام دورا محوريا في التنشئة السياسية "لا يقل أهمية عن دور الأسرة أو المدرسة في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، فالصحف والمذيع والتلفاز وغيرها من وسائل الإعلام تدعم الاتجاهات السياسية وتدعم القيم التراثية، في الوقت ذاته فهي التي تنقل المعلومات والأخبار من المواطن إلى الدولة والعكس بالعكس"<sup>1</sup>، فالتلفاز على سبيل المثال يساهم في "تشكيل لغة الأفراد وإدراكهم واستجاباتهم العاطفية، مما يؤثر على عمليات التفكير وقدرات التفكير والنظرة العامة للعالم، تعمل هذه الوسيلة المؤثرة كأداة اتصال مهمة، حيث تقدم وجهات نظر متنوعة حول العالم والمجتمع للمشاهدين من جميع الأعمار، من خلال المحتوى والبرمجة، يمكن أن يكون للتلفزيون تأثيرات إيجابية وسلبية على تطور لغة المشاهدين ومهارات التفكير النقدي والذكاء العاطفي ونوعية الحياة بشكل عام"<sup>2</sup>، و تنوع وتوفر وسائل الإعلام وقدرتها على الوصول إلى مختلف الأفراد جعلها تلعب دورا هاما في تكوين الاتجاهات والقيم السياسية لما توفره من معلومات وأنماط التفكير والسلوك والثقافة ما ينحها القدرة على التأثير في سلوك الأفراد على اختلاف السن والنوع، فمن خلاله يمتلك

<sup>1</sup>. مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 88.

<sup>2</sup>. Campet Jacques, *L'avenir de la télévision publique*, La documentation française, Paris, 1994, p 13.

الفرد المعاصر القدرة على مجارات ومتابعة كل ما يجري من أحداث في محيطه وعبر العالم بسبب الانتشار الواسع لوسائل الإعلام وتنوع أساليبه وأدواته وتطور تكنولوجياته، والتي تقدم كما كبيرا وعزيرا من المعلومات والتي تتميز تنوعها وحداتها وسرعة انتشارها، وهو ما ينعكس على وعي الفرد وإدراكه ونمط حياته الاجتماعية والسياسية.

كما أن تزايد توافر شبكة الإنترنت وتوسعها لتصل لمختلف الفئات الاجتماعية، أصبحت منتديات الويب السياسي قناة اتصال رئيسية للأفراد تتيح لهم ومناقشة القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والتعبير عن آرائهم وعواطفهم بحرية والتفاعل اجتماعيًا داخل المجتمع، وهو ما فتح المجال أمام تزايد أعداد النساء في استغلال وسائل التواصل الاجتماعي من اجل للحصول على المعلومات، وأصبحت الإنترنت وسيلة للنساء لمشاركة اهتمامهن السياسية والتعبير عن أفكارهن و آرائهن حول القضايا الشخصية والاجتماعية والسياسية وهو ما يبرز أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تنشئة النساء اجتماعيا وسياسيا يوميا بعد يوم وفي التقليل من الفجوة والاختلافات المرتبطة بالنوع الاجتماعي من خلال الوصول الحر وفي المشاركة في النقاشات و المشاركة السياسية في الشبكات الاجتماعية في سياق الاتصال عبر الإنترنت ومتابعة وسائل الإعلام.

يعكس تنوع وتعدد وسائل الإعلام النظام السياسي والاجتماعي القائم ثم الإعلام والاتصال وتعدد مجالاتها يتيح حرية التعبير والمشاركة العامة لمختلف القوى والفئات والشرائح في المجتمع، ويزيد مساحة عرضها المشروع أو نقدها الخطاب السياسي، باعتبار أن الحرية الإعلامية هي مظهر من مظاهر الديمقراطية<sup>1</sup>، و من منطلق الحرية الديمقراطية فان تسليط الضوء على موضوعات وقضايا السلطة و رجال السياسة لها أهمية كبيرة في تغطيته لمختلفة السياسات ونقل النماذج التصورات والخطابات السياسية التي يستخدمها جميع الفاعلين في العملية السياسية والتي يتم مناقشتها في الحقل السياسي، وبالتالي فيه تعمل على إنتاج المواقف والاتجاهات السياسية لدى أفراد المجتمع بما فيهم النساء مما يرفع الرغبة لديهن للانخراط في المعترك السياسية.

#### 4. جماعة الرفاق:

يتميز كل فرد بوضع اجتماعي معين يتعلق بمجموعة من المعايير التي لا يمكنه أن يتفاعل معها مثل الجنس والسن والأصل الاجتماعي للوالدين، لون البشرة ومجموعة من المعايير التي بإمكانه التفاعل معها مثل

<sup>1</sup>. أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 532.

الشهادات والثقافة والاختيار المهني والنضال السياسي و الجمعوي ... وغيرها"<sup>1</sup>، التي تمنحه القدرة على التفاعل اجتماعيا مع نظرائه في بؤر اجتماعية مختلفة تولدها علاقات الصداقة في الحي والمدرسة والجامعة أو مكان العمل وغير ذلك كالنوادي الثقافية والرياضية السياسية بحسب اهتمامات الأفراد وميولتهم، وقد يتماثل أو يختلف الأفراد في هذا الجماعات فيما بينهم من حيث النوع والسن والمستوى الدراسي والاجتماعي، إلا أنهم يحققون شبكة علاقات وروابط اجتماعية يكون لها تأثير ملازم في تنشئة الأفراد حيث "يتعلم الفرد عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة، حيث تتيح تلك الجماعة لأعضائها حرية التعبير عن انفسهم ومعايشة أدوار جديدة بعيدة عن التحكم الأسري"<sup>2</sup>، ويمتلكون ثقافة فرعية خارج محيط الأسرة التي عرفت التغيير في اطار التحولات الاجتماعية التي حدثت في العقود الأخيرة، جعلها تلجأ إلى إشراك مؤسسات اجتماعية مختلفة في عملية التنشئة الاجتماعية.

وهي محاطة بمجموعة من الرفاق تحظى النساء بنوع من الاهتمام وهامشا من الحرية في المناقشات وإبداء الرأي، حيث تتسع دائرة المهتمين والمتقبلين لأفكارها وأراءها، كما أنها تمتلك الحرية في تبني ما يعتقد ويتبناه زملائها أو رفضه دون أي ضغط أو الزام عكس ما يكون من تعامل داخل الأسرة، ثم أن المدة الطويلة التي تقضيها مع زميلاتها تمنحها مهارات مختلفة ومتنوعة ونماذج تقويمية توفر معايير التطوير الذاتي والمستقل، وتزيد درجة ارتباط النساء ببعضهن البعض داخل الجماعة بمقدار التكافؤ والشعور بالندية، وهو ما ينعكس على درجة التأثير واكتساب القيم والاتجاهات والآراء السياسية أثناء تواجدها مع جماعة الرفاق.

يمكننا القول أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع المعاصر وما توفره الأسرة و وسائل الإعلام والاتصال المبتكرة بالإضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي للإناث، يساهم في الترسخ المستمر القيم والاتجاهات السياسية لديهن، ويؤكد على بناء نماذج سياسة نسوية ويعكس اتجاهها إيجابيا للنساء في المشاركة السياسية حيث "تلعب البنية الاجتماعية ومختلف مكوناتها دورا أساسيا في تمكين المرأة سياسيا في المجتمع، كما تتحدد توقعات المرأة للعملية السياسية ومستوى مشاركتها من خلال فهمها للمعتقدات والقيم والرموز المرتبطة بالمجال السياسي وأدراكها لمتطلبات وقواعد العملية السياسية وفهم مختلف ظواهرها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>. Michel Ferrand, *Féminin-masculin*, édition La découverte, Paris, 2004, p 66.

<sup>2</sup>. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ط 4، 2004، ص54.

<sup>3</sup>. بروفو عبدالرزاق، بلالي عبد المالك، ثقافة المرأة السياسية ودورها في تأنيث الفعل السياسي، مجلة أفق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 04، المجلد 06، 2021، ص280.

ثالثا. حواجز تأنيث العمل السياسي:

### 1. البناء الثقافي وهيمنة الذكر:

تشكل الثقافة الخزان الاجتماعي والموارد الذي يعمل على سقل وتشكيل هوية الفرد و المجتمع، وما لا شك فيه أن ثقافة كل مجتمع بما تحمله من خصوصية ترسم حدود التمايز والاختلاف بين المجتمعات، وذلك باختلاف حزمة القواعد و القيم الموجه للسلوك لكل ثقافة خاصة بمجتمع ما، وما يميز المجتمع العربي الذي تنشأ وتعيش المرأة العربية فيه النسيج الثقافي المشبع بقيم الذكورة و الأبوية التي تظهر ابتداء من و لاء الأفراد وانتمائهم العصبي والعشائري وتجمعهم علاقات المصاهرة و رابطة الدم، وبالتالي يصبح "من السهل الإقرار بواقع هيمنة الرجال على النساء لكن تفسير هذه الهيمنة لا يكون بالمميزات الخاصة بكلا الجنسين، بل بنموذج ثقافي ينيط بالرجال الغزاة والقناصة دورا محوريا"<sup>1</sup>، و المجتمع العربي الموسوم بالنموذج الثقافي التقليدي يجعل من علاقة الرجال مع النساء علاقة هيمنة أقوى على ضعفاء، أين تهيمن علاقات الأبوة و السلطة الذكورية على الممارسات الاجتماعية و الحياة اليومية، و تعمل الثقافة الأبوية التقليدية على تنميطها في قوالب تشكل الأدوار الاجتماعية المتميزة والتراتبية بين الرجال والنساء، فهي تُحكم قبضتها على حزمة القواعد و القيم الموجه للسلوك ما يجعل الرجل ينشأ بهويته العربية محملا بقيم ذكورية تقيمها أسبقية اجتماعية، محملة بتمثالات مجتمعية تعزز للنساء قيم الخضوع و الامتثال، أين "تضع الثقافات و تثبت، و تديم و تضخم فارقا بين النساء و الرجال في الأدوار الاجتماعية و تجعل أفراد كل جنس منهما يتخصصون في مهامهم اليومية، و تحدد مسبقا اختلافاتهم النفسية، وتؤسس لسلطة ذكورية ما انفكت تمارس دورها عبر تاريخ الحضارات عدا بعض الاستثناءات المعزولة"<sup>2</sup>، فتجد المرأة نفسها محاطة وخاضعة بفعل التنشئة لمرجعية القيم الثقافة والتي تُحيكها العلاقات الأبوية والقبلية المحلية، وهي تعيد قولبة أدوار المرأة وتنميطها وفق مرجعية التقسيم المبني على أساس الجنس الذي يعزز من دونية الأنثى (البنات، الأخوات، الزوجة، الأم...) و يخضعها لساحة السلطة التي يحتكرها الذكر (الأب، الأخ، الزوج، الابن...) الذي يُعرف نفسه سيدا على الأنثى، بإيعاز من النظام الأبوي "الذي يتعامل على مستوى القوالب النمطية لتصنيف أدوار المرأة و خصائصها التي تعتبر أنها تختلف اختلافا جوهريا عن أدوار

<sup>1</sup>. الآن توران، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2011، ص 320.

<sup>2</sup>. ادغر موران، مرجع سابق، ص 101.

الرجل و خصائصه، وفي اطار هذه المقابلة الثنائية يصنف المؤثث على انه الأدنى، و يعلي من شأن المذكور، فيعرف النظام الأبوي النماذج الأولية للمؤثث والمذكر والثابت، ثم يشجع المرأة على التماهي مع هذه الصور النمطية<sup>1</sup>، وهو تماهي لا واعى للمرأة يقابله تمسك وعدم ارتداد الرجل عن السلطة التقليدية يحملان معا عبء دونية أدوار النساء في الممارسات المجتمعية في المجالين الخاص والعام.

تحمل مختلف مؤسسات الدمج الاجتماعي تتقدمهم الأسرة على عاتقها مسؤولية إرساء أولى معالم الشخصية للفرد، فهو يولد محاطا بمجموعة من الأفراد يكونون الخلية الأولى نواة المجتمع يلقنونه جملة من الرموز الجاهزة للتفاعل تشكل قيم معيارية تتيح له معالم التعايش و التكيف معهم، وتعبد له الطريق من اجل الانصهار في المجتمع، و تأخذ عمليات الدمج هاته في أولوياتها اختلاف الجنس في طبع الخصائص والسمات لكل نوع اجتماعي، لاعتبار أن العائلة العربية التي تشكل وراثيا، وحدة بطريكية تذهب في العادة إلى توطين خطاطة رمزية في ذات الذكر العربي، تنعكس على نفسيته وشعوره من ثم سلوكياته وتصرفاته، وتمكنه من أليات التحكم والسيطرة على كل ما له علاقة بالوجود الأنثوي بدعم وتواطئ المخيال الاجتماعي في البناء الثقافي، في حين أن المرأة تلقن القبول والامتثال لتلك السلطة، وهي عملية اجتماعية تاريخية تعيد تكييف وإعادة إنتاج آلياتها في وجه التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات العربية، وهو ما يؤكد هشام شرابي في وصفه العلاقات العائلية فهو يرى بان "سلطة الأب ما زالت مطلقة وخضوع الأم مع تأثيرها الخفي والدور المميز للأخ الأكبر، وأخيرا مكانة البنات الأقل شأنًا بالنسبة للصبين رغم التقدم الملموس في المجتمعات العربية"<sup>2</sup>، وبهذا التأثير الخفي تنشأ الأخت الأنثى بنفسية تسهم في تعميق التراتبية والتبعية للذكر، فمكانة الولد وحرية أكبر وافضل بمراحل بالنظر إلى مكانتها وحريتها، ثم أن المرأة تنزع لقبول القهرية الرمزية للممارسات السلطة الذكورية بدون وعي، هو في حقيقته خضوع لا واعى لمقومات الثقافة الأبوية وقبول مشروط لخدمة الاندماج الاجتماعي والتكيف وعدم التصادم والاختلاف مع السلطة الذكورية.

في راهنيه العلاقة بين الرجال والنساء في اطار الممارسات الاجتماعية، لا يزال ثقل الأبعاد الثقافية والاجتماعية المتميزة بسطوة الذكورة على مختلف النظم الاجتماعية و المتشربة بفعل الثقافة المجتمعية والتي لا تزال تديم التراتبية والدونية لجنس النساء وتحدد الأدوار وفق التقسيم الجنسي، تجد المرأة في أثناء الاختيار الذاتي للعب دور اجتماعي خارج حدود المجال الخاص جملة من الحواجز الاجتماعية التي تعيق تحررها وتقيد من

1. عصمت محمد حوسو، مرجع سابق، ص 106.

2. فهيمة شرف الدين، أصل واحد وصور كثيرة؛ ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، دار الفرابي، بيروت، ط 1، 2002، ص 45.

تطلعاتها نحو التقدم والتموضع في المجال العام، على رغم من التحولات الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات، لارتباط المرأة بالدور النمطي المقتصر على العمل المنزلي باعتباره واجبا اجتماعيا فهي (أخت، أم، زوجة) من واجباتها الاجتماعية تحقيق غاية العناية الأسرية، وهو ما أشار إليه حلليم بركات على "أن المرأة ضعيفة ليس بسبب تركيبها الجسماني وطبيعتها، وليس بسبب إرادة غيبية تخرج عن الإرادة الإنسانية، بل بسبب تجريدتها من حقوق الملكية ومسؤولية السعي والمشاركة في الإنتاج، أن وضعها مرتبط بالنظام العام السائد الذي يعزز علاقات الاستغلال والسيطرة في مختلف أوجهها في المجتمع ومؤسساته بما فيها العائلة والمدرسة والدولة والدين والعمل"<sup>1</sup>، وحتى بعد خروج المرأة للعمل فإن المقومات الاجتماعية التي يديرها البناء الثقافي وهيمنة الذكر دائما ما تثبت مشقتها وعجزها في التوفيق بين واجباتها اتجاه أسرته وبين رغبتها في إثبات قدرتها وجدارتها في العمل، ويقابلها استنكارا يترجم الرفض وعدم القبول الاجتماعي، سواء على مستوى أسرته أو داخل محيطها، لسبب تجاوزها الضوابط التي تُعرف خصائص وسمات الأنثى، ومكانة ودور المرأة في المخيال الاجتماعي وذلك لمجرد تقلدها وظائف ومهن تحمل صبغة الذكورية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالسلطة والسياسة وذلك وفق من يمليه البناء الثقافي، و قد يصل الأمر أحيانا إلى الازدراء والتنمر وحتى الإقصاء، وبذلك تصبح النساء اللواتي يحملن وعيا بالنوع الاجتماعي في صراع ضد الثقافة التقليدية تتحمل عواقبه لأجل تأكيد أن عملها في المجال العام ليس مجالا ذكوريا و أن تواجهها خارج المجال الخاص لا يؤثر على علاقاتهن إزاء حياتهن الأسرية.

## 2. الهندسة الاجتماعية للعمل السياسي:

الانطلاق من مقولات الهيمنة والتقسيم الجنسي للعمل، وباستنتاج القوى الاجتماعية التي رسمت أدوار النساء عبر مراحل تاريخية اجتماعيا وثقافيا يفسح لنا المجال للتساؤل بشأن وضع المرأة كفاعل سياسي، فعل يركز في تشكله من تجارب الواقع المعاش والتغلغل في مختلف فضاءات الممارسات الاجتماعية والحياة اليومية، تقدم للنساء ومرصدا لوقائع الحياة السياسية و براديجم عمل متشكل اجتماعيا وثقافيا، ينعكس على السمات والخصائص الشخصية لديهن يمنحهن الشعور من امتلاك القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والتأثير في سلوك الفاعلين السياسيين في المستويات العليا من السلطة، لتقف على واقع حضور النساء السياسي اليوم الذي تصفه الدراسات الكمية التي تناولت موضوع علاقة النساء بالمشاركة السياسية بالهامشي وذلك قياسا بنسب التواجد النسوي و عدم ثباتها وملاحظة التفاوت بين الجنسين في الحقل السياسي، على الرغم من

<sup>1</sup>. حلليم بركات، المجتمع العربي المعاصر؛ بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 6، 1998، ص 189.

اعتباره تنظيم اجتماعي يضمن المساواة بين المواطنين ويشترط توزيع المهام بناء على الكفاءة والفعالية في ظل الاطار الديمقراطي، وفعل إرادي ناتج عن الاختيار الحر للأفراد الذين يبحثون على التأثير في الحياة السياسية.

"العقبة الحقيقية المعرّقة لدخول المرأة إلى الحياة السياسية تبقى بدون نقاش ثقل الاعتقاد سواء عند الرجال أو النساء بان الحياة السياسية هي ميدان خاص بالذكور، وهذا التقليد متجذر بعمق في العادات"<sup>1</sup>، إذ تجد نساء السياسة، صعوبة في التحرر من التحديات، في المجال العام والمجال السياسي على وجه الخصوص في ظل الروافد المثقلة بعوامل التقسيم الجنسي للعمل في المجتمع الذكوري، و تنتظم وتتفاعل النساء في أطاره بصفتهم إناثا تكمن قيمتهن المثلى في قدرتهن على رعاية الأسرة، التي تحيل إلى الصورة النمطية التي توظرها العوامل والمحددات الثقافية والاجتماعية، يتم تلقينها وتنميتها بفعل عملية التنشئة الاجتماعية بما يتحكم في سلوك النساء وتحدد علاقتهن بالسياق الاجتماعي وفق منطقي الهيمنة والخضوع ( هيمنة الذكور، خضوع الإناث)، ووفق روافد الموروث الثقافي من عادات وتقاليد وقيم واتجاهات، وهكذا يبدو واقع المرأة ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كما يمارس عليها المجتمع بدوه رقابة تمكنه من خلالها توقع سلوك المرأة أين "تخلق شروط الحياة المستقلة في نفس المرأة التي تحنو إلى أن تكون امرأة كما يريد لها المجتمع، مركب نقص شديد، وتجعلها أنوثتها، على العكس من ذلك تشك على الدوام في كفاءتها المهنية"<sup>2</sup>، وهو ما يعمق ارتداد وانسحاب النساء من العمل السياسي نتيجة لأليات الضبط الاجتماعي وصراع الأدوار، و"إذا كانت معظم النساء غير منجذبات للمناصب السياسية، فهذا لأنهن منشغلات بأمور أخرى، وإذا قبلن بان السياسة من تخصص الرجل فلان كل العوامل تدفعهن لذلك: التقاليد، الحياة العائلية، التربية، الدين، القراءة"<sup>3</sup>.

بين ما تحمله النساء من خصائص اكتسبتها في إطار التقاليد وسط البناء الاجتماعي جراء التقسيم الجنسي للعمل، وما هو منتظر من نساء السياسة باعتبار العمل السياسي فعلا اجتماعي يكتسب الفاعلون موارده من عملية التنشئة، تقصي النساء لنوعهن البيولوجي الذي يحيل إلى عدم القدرة والاستطاعة، إقصاء يُجديها عن تلقي واكتساب خصائص وسمات الشخصية السياسية لتفردا بالذكورة، وبحسب الهادي الهروي فأن "الزعة الأبوية البطيركية المتجسدة في العائلة و المؤسسات، و في الثقافة الشائعة في المجتمع و في السلوك و في المواقف و الأفكار المدعمة لامتياز الرجل و تفوقه عن المرأة عاملا حاسما في إقصاء المرأة العربية والأمازيغية

<sup>1</sup>. Kateleen New Land, **Femmes et Société**, trad : Dominique Walter, Paris, 1980, p 104.

<sup>2</sup>. سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، ترجمة: محمد علي شرف الدين، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1990، ص 319.

<sup>3</sup>. Duverger Maurice, **La participation des femmes à la vie politique**, UNESCO, Paris, 1955, p 132.

ليس فقط من العمل السياسي بل تعطيل فعاليتها من كل المجالات ما عدا مجال مهام البيت والجماع<sup>1</sup>، وهو ما يعطل اكتسابها خصائص الشخصية المنتخبة ويفقدتها القدرة على إنتاج براديجم سياسي، يشغل بتكامل الشروط الاجتماعية المحدد لخصائص الفئات المنتخبة في اطار مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، على أرضية القبول والتسامح الاجتماعي وفق مبدأ المساواة والحرية، وهو يعني أن عملية تحديث وضع المرأة السياسي مرتبط بالتغيير الاجتماعي الثقافي جنباً إلى جنب بالبعد الاقتصادي والسياسي، فتعليم الإناث واستقلالية الدخل المادي والنصوص القانونية والتشريعية تصبح غير كافية لتدفع بالمرأة من اجل المساهمة في التنمية الاجتماعية ومن تقلد أدوار سياسية، دون ما تحرر الرجال والنساء من الموروث التقليدي وخلق هوية اجتماعية متشعبة بمعاني الجندر تعزز قيم المساواة في مختلف البناءات الاجتماعية.

لقد رصدت الباحثة فاطمة المرينسي التفاوت بين الجنسين في كتابها السلطانات المنسيات مشيرة إلى أن نساء المجتمع الذكوري "يحدثن خللاً حين يظهرن في المكان الذي لا ينتظرن فيه، و لا أحد عندنا يتوقع رؤيتهن في المكان الذي تتخذ فيه القرارات"<sup>2</sup>، فالنساء اللواتي يتطلعن إلى العمل السياسي و الوصول إلى السلطة يواجهن جملة العراقيل والمعوقات سابقاً وراهناً، و تتعرض النساء للازدراء والسخرية من قبل أفراد مجتمعهن، لاعتبارهن قد تجاوزن الحدود الفاصلة لأدوارهن ضمن النسق الاجتماعي، وهو ما يعني أن العمل في المجال السياسي لا يقبل أن يكون محايداً جندياً في البناء الاجتماعي، ولا يرتبط العمل السياسي بالنساء كدور يحظى بالشرعية والقبول الاجتماعي على عكس الرجال، حتى وان كن "يهدفن على غرار الرجال مهما كان واقعهن إلى المساهمة في تسيير البلاد، فالنساء يخضعن لعدد من الإكراهات الأمر الذي لا يمكنهن سوى إما المواصلة في الممارسة السياسية مع احتمال توليد لديهن الشعور بالإحباط نتيجة التبخيس والاحتقار وأما الكف عن الممارسة والاستقالة من الحياة السياسية"<sup>3</sup>.

تتعمق الفجوة في محاولة النساء الدمج والتوفيق بين متطلبات العمل في المجال السياسي وما يرتبط بها كأمره في المحيط المنزلي من واجبات العناية والرعاية الأسرية، وتتضاعف التحديات في محاولتها تحقيق التكيف والاندماج في العمل السياسي ومقاومة التمثيلات الاجتماعية المنمطة لأدوارها، وينحرف سلوك النساء في كل محاولة لعدم الامتثال للمادة الرمزية في النسق الثقافي الاجتماعي وتتصادم بذلك محددات الهوية الجندرية

<sup>1</sup>. الهادي الهروي، مرجع سابق، ص 57.

<sup>2</sup>. فاطمة المرينسي، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup>. غسان عبد الخالق، المرأة التجليات وأفاق المستقبل، دار النشر الآن ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2016، ص 244.

النسوية، التي تعيد إنتاج آليات الانسحاب النسوي و تنعكس سلبا على قدرة توجه النساء الحر و النوعي نحو العمل السياسي، ثم أن افتكاك النساء لمقاعد انتخابية نتيجة هيكله وسلطة تشريعية، يقابله رفض وسخط اجتماعيين، "في مجتمع لا تزال تسود فيه فكرة تحديد مجال تحرك المرأة لاعتبارات اجتماعية ورمزية أو دينية تقوم في أساسها على فكرة التمييز الجنسي، ومن ثم رفض كل عنصر خارجي ناجم عن تبني أي تغيير يمكن أن يشكل خطرا على الرمز الثقافي للمجتمع"<sup>1</sup>، تتفاهم معاناة النساء جراء هذا التحديد لجميع أشكال الإقصاء والاستبعاد، وبذلك تجد النساء السياسة صعوبة في التحرر من المحددات الثقافية والاجتماعية التي تديم وتثبت القوالب النمطية الجنسانية لكلا الجنسين والمحددة للأدوار والمكانات.

هذا الشكل من التقسيم الاجتماعي للعمل بين الجنسين له مبدأين منتظمين: مبدأ الفصل (هناك أعمال خاصة بالرجال وأخرى خاصة بالنساء) ومبدأ تراتبي (عمل الرجال له قيمة أكثر من عمل المرأة) ويبدو المبدأن كأنهما صالحان لكل المجتمعات المعروفة، في كل مكان وزمان، كما يظهران وكأنهما وجدا منذ القدم، هذه الأيديولوجيا الطبيعية naturaliste تختزل الممارسات الاجتماعية في أدوار اجتماعية جنسية تحيل على قدر طبيعي"<sup>2</sup>، كما تختزل تماهي النساء مع شروط تلك الأيديولوجيا الطبيعية المتخيلة، تماهي يكرس دونية النساء و يسهم في تراجع نسب تواجدهن في المجال السياسي، ويوسع فجوة الوجل من الأقدام على المشاركة السياسية وتولي زمام السلطة، في مجال يحتكره الرجال في تمثيلات المجتمع، ثم أن المرأة لا تفكر في العمل السياسي نتيجة انغماسها في الواجبات المنزلية وتركيزها على أدوار المجال الخاص ما يصرفها عن الاهتمام بالسياسية، هذا الاختلاف الاجتماعي ومحصلة الأدوار التي تؤطرها الهندسة الاجتماعية كفيلة بان تضع المرأة في درجة ثانية بعد الرجل في العمل السياسي فهي لا تمتلك درجة كبيرة من الوعي بالنوع الاجتماعي تؤهلها لمقاومة التقسيم الجنسي للعمل وهو \_

### 3. التحيز الجندي وشرعية المشاركة السياسية:

<sup>1</sup>. عياشي عنصر وآخرون، الإطارات الصناعية: مواقع؛ أدوار؛ مسارات؛ قائلات، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، دفاتر المركز رقم 02، وهران، 2001، ص 57.

<sup>2</sup>. فوزي بوخريص، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية من متغير الجنس إلى سؤال النوع، مرجع سابق، ص 108.

\_\_ ما يعني أن الثقافة الذكورية والصورة النمطية لأدوار المرأة، تُحمل النساء على التصادم مع الكثير من الإكراهات في كل محاولة لهن من اجل الوصول إلى ميادين ومجالات تُعرف اجتماعيا بانها مجالات ذكورية، كما أن سعي النساء إلى مشاركة الرجال السلطة، يعتبر تجاوزا لأحدى اهم مقومات البناء الاجتماعي المتعلق بالأدوار المرتبطة بكل من الرجال والنساء، فعلى الرغم من مآلات التحولات الاجتماعية والاقتصادية في العالم التي دفعت إلى الحاجة في استثمار المورد البشري، وكذا ضغوط الحركات النسوية العالمية المطالبة بتمكين المرأة وحريتها، والتي أحدثت سياسات وقوانين ترمي إلى توطين مشاركة المرأة في العملية التنموية على جميع الأصعدة والميادين، كان للميدان السياسي جانب من السبل القانونية و الأليات التشريعية التي تدفع وتعزز من مشاركة المرأة سياسيا، ويعتبر نظام الحصص (الكوتا) من بين اهم المخرجات المتولدة نتيجة سجال طويل تبنته حركات تحرير المرأة ضد النموذج التقليدي، و التي تبحث في كيفيات توسيع مشاركة النساء مع الرجال دواليب السلطة، إلا أن تلك السياسات لم تحقق غايتها في تقليص التمايز و لا يزال المشهد السياسي يعكس شدة التباين بين الجنسين، لتصادمها مع عدم الارتداد الرجالي حيال النموذج التقليدي، وهو ما يفضي إلى الإقرار بعدم جدوى "نظام الحصص (الكوتا) الذي ساعدهن وان كان على حساب صورتهم، على الصعود إلى المناصب السياسية من اجل الرفع من تمثيلهن في الأحزاب والبرلمان والحكومة هذا الشكل من التعامل مع المشاركة السياسية النسوية الذي وان كان ظاهره إيجابيا إلا انه يحمل في طياته عنفا و تهميشا رمزيا منظما لا تنفك وان تتعرض له المرأة في المجال السياسي"<sup>1</sup>.

امكن معه الحديث عن قضية اختلال مبدأ المساواة بين النساء والرجال في فرص الحصول على موارد الانخراط في العمل السياسي في مجتمع تقليدي يكون من الطبيعي حقل النشاط السياسي ذكوريا، لذا ينبغي أن نبه على أن قضية تبني نظام الحصص (الكوتا) خاصة في بلدان العالم الثالث جاءت بإيعاز من منظمات عالمية و ليست نتاج تحولات مجتمعية أثرت على البنية الاجتماعية والثقافية، وكأن النساء يتمتعن حقيقة بحرية و فرصة متكافئة في الفضاءات المشكلة للعالمين الاجتماعي والسياسي وان تمكين النساء السياسي مختزل في التوظيف السياسي، إلا أن "سلوك الطريق السهل في تبوء مقاعد السلطة التشريعية، غالبا ما يفقد أو يجد من طموح المرأة ويفتر من نشاطها عكس قدراتها وطاقاتها في إظهار مكانتها الاجتماعية والسياسية المقترنة بالعمل والجهد الذاتي"<sup>2</sup>، وهو توظيف قد يعكس قصور براديجم العمل السياسي لدى النساء، وغياب نموذج مرجعي

<sup>1</sup>. غسان عبد الخالق، مرجع سابق، ص 245.

<sup>2</sup>. محمد وليد صالح، العلاقات العامة والتمكين السياسي للمرأة، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016، ص 43.

يعمل على بناء وتكوين شخصيتهن السياسية ويعزز لديهن القيم الموجودة لدى جميع الفاعلين السياسيين ويخلق شعور هوياتي للنساء بالانتماء للمجموعة السياسية، وينمي الرموز والتعبيرات المستخدمة في الحقل السياسي، ويزودهم بالإمكانيات المادية والمعنوية بما يمدد مساحة تكافئ فرص الجنسين في الإقناع و التأثير على الحياة السياسية.

## خلاصة الفصل:

يمكننا القول بأن المتغيرات التي تناولها هذا الفصل قدمت لنا تصور للكيفية التي تعمل من خلالها الأبعاد الثقافية والاجتماعية على خلق التفاوت بين النوع الاجتماعي في الأدوار الاجتماعية في مختلف المجالات و الوضعيات الاجتماعية وبان اختلاف تماثلات المجتمع للأدوار الاجتماعية لكل من النساء والرجال، و التمييز المبني على النوع وعدم المساواة و التحيز الجنسي يؤثر بشكل كبير على وصول النساء إلى الموارد المشكلة لخصائص شاغل الدور السياسي و بالتالي فان اتساع الفجوة بين الرجال والنساء في المجال السياسي وتحيل إلى إقصاء النساء واستبعادهن منعكسا لوضعيتهن الاجتماعية، ومن ثم فان تمكينهن السياسي يتطلب نموذج عمل تتجاوز من خلاله النساء الحدود الاجتماعية والثقافية والإكراهات الجندرية التي تعمل على تمييط الأدوار النسوية و تبقيةا حبيسة المجال الخاص، و يقتضي النموذج شيوع التسامح والحرية بين الجنسين تؤطره بنية ثقافية و اجتماعية تحد من معايير التمايز والتفاوت بين الجنسين و تزيج ما هو متوارث اجتماعيا، و تعيد تمن مكانة المرأة وأهمية أدوارها في المجال العام، بما يرفع من مستوى وعي الأفراد بالمساواة الجندرية بين الجنسين، ويؤكد أحقيتها وقدرتها على المساهمة التشاركية في توظيف مكتسباتها في ظل مشروع اجتماعي يسعى إلى تمكين المرأة ويرفع من درجة مساواتها بالرجل في عملية التنمية ومشاركتها في اتخاذ القرار، ويعمل النسق الاجتماعي على إسقاط التحيز الجندري في مختلف العوامل الاجتماعية المشكلة للنسق، ويتجاوز معيار التراتبية بين الجنسين في السياق الثقافي الموجه لمختلف أشكال السلوك لدى النساء والرجال وتبني القيم والمعايير تحرر النساء من القيود الاجتماعية وتحد من سطوة الذكر التقليدي على الفضاء العام.

---

# الفصل الرابع

---

## الفصل الرابع: العمل الجمعي، الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجمعية.

تمهيد.

أولاً: العمل الجمعي.

1. المجتمع المدني المجال الحاضن.
2. العمل الجمعي المفهوم والوظائف.
3. الأحزاب السياسية.
4. العمل الجمعي والاستقطاب السياسي للنساء.

ثانياً: العمل الجمعي في الجزائر.

1. كرونولوجيا تطور العمل الجمعي في الجزائر.
2. الاطار القانوني للعمل الجمعي في الجزائر.
3. الأحزاب السياسية في التشريع الجزائري.

خلاصة الفصل.

## تمهيد:

في الفصل السابق من الدراسة تناولنا أهمية المؤسسات الأولية للتنشئة السياسية التي من بينها الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق ووسائل الأعلام، في تعبئة موارد الأفراد وخياراتهم التوجه نحو العمل السياسي ويتشربون منها القيم والمعايير المتعلقة بالعمل السياسي والرموز المتداولة في المجال السياسي، وكذا التأثير الذي يلعبه التمييز المبني على الجنس في هاته المؤسسات على توجه النساء للعمل في الحقل السياسي.

وفي هذا الفصل أرادت الدراسة تسليط الضوء على العمل الجمعي السياسي باعتباره شكلا مؤسسيًا ينظمه ويكفله القانون، ومجالات نظامية لتنشئة الأفراد السياسية وتعبئة مواردهم من خلال جملة من الوظائف الاجتماعية والسياسية من اجل التأثير في صناعة القرارات الحكومية، ولكن قبل ذلك لابد من عرض تاريخ ظهور وتطور ظاهرة المجتمع المدني، وتتبع تشكلها من خلال عرض بعض المقولات الأكاديمية التي قدمت أولى المحاولات التفسيرية لتشكله، ثم نتطرق لأساسيات العمل الجمعي من مفاهيم و وظائف الجمعيات، و ننتقل إلى الأحزاب السياسية باعتبارها اهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني و الحاضنة لجملة من التوجهات والأفكار المشتركة بين الأفراد المتفاعلين في إطارها، و باعتبارها تسهم في توطين منطوقات العمل السياسي.

و ننتقل في مرحلة أخرى من هذا الفصل إلى مراحل تبلور الحركة الجموعية في الجزائر من حيث وجودها كقطاع مرتبط بسياقه الاجتماعي الذي عرف تحولات جذرية في المجالات السياسية والثقافية الاقتصادية انعكست على بنية وخلفية تشكل العمل الجمعي وانبعاثه، ثم عرض مراحل تطور الأساليب القانونية والتنظيمية المختلفة التي تعاملت بها السلطة التشريعية من اجل تنظيم ظاهري العمل الجمعي و الأحزاب السياسية في الجزائر، و الذي يترجم انخراط الدول في مسعى التمكين السياسي والاقتصادي للمواطنين في التنمية والمجتمع عامة لتحقيق المشروع الديمقراطي، و تكريس مفهوم المواطنة ضمن خطاطة التغيير الاجتماعي و توفير المجال والظروف التي يمكن أن تحضن هذا المشروع، ومن خلاله اصبح العمل الجمعي مجالاً أكثر اتساعاً أمام النساء للعمل السياسي في جانبه التشريعي.

أولاً: العمل الجماعي:

### 1. المجتمع المدني المجال الحاضن:

من أجل الإحاطة وفهم أعمق لمفهوم الجمعية لابد من تناول مفهوم المجتمع المدني باعتباره أهم المفاهيم الحاضرة أو الأكثر شمولاً منه، إذ تؤدي الجمعية دوراً بارزاً و مكانة مميزة في تشكيلات المجتمع المدني، و تتميز بخصوصية عن المنظمات غير الحكومية و القطاع الثالث و الاقتصاد التضامني و التنظيمات التي لا تستهدف الربح، "بحكم أنها تمثل اليوم التعبير الفعلي عن المجتمع المدني، عن التغيير الاجتماعي أو المعارضة، فعلى تعبير الباحثين ج.ل. نافيل و ر. سانولييو " يستطيع العالم الجماعي، على عكس العوالم الاجتماعية، خلق المجتمع المدني كمبدأ لتحقيق الهدف، بالنظر إلى كل فرد يجد داخل الجمعية، أسباباً شخصية للتعبير عن ذاته من خلال عمل مشترك"<sup>1</sup>، وترتبط نشأة مفهوم المجتمع المدني بالتحول التاريخي في المجتمع الغربي و نهاية النظام القديم، و تطور هذا المفهوم بين القرنين السابع عشر والثامن عشر عبر منطلقات فلسفية سياسية مناهضة لنظرية الحق الإلهي و بداية الفصل بين الدين و الدولة و المجتمع.

اضحى المجتمع المدني يعبر عن المجتمع المنظم تنظيمياً سياسياً، وقد عرف المفهوم سجلاً فكرياً بين الفلاسفة و المفكرين في أزمنة و مواطن متعددة من أوروبا، "وعلى الرغم من وجود إجابات مختلفة لماهية المجتمع المدني، فإن العناصر الثلاثة (المواطن، المجتمع، الدولة)، تشكل منظومة، في إطار محاولة التوفيق بين هذه العناصر وإذا ما راجعنا النظريات المختلفة -تاريخياً- فإننا سنلتمس تغليب أحد هذه الأطراف على حساب الأطراف الأخرى أثناء مناقشة المفكرين والباحثون مفهوم المجتمع المدني سواء في تراث الفكر السياسي القديم أو الجديد"<sup>2</sup>، من منظور التقاليد الكلاسيكية، أمثال نيقولا مكيافلي، و توماس هوبز، بنديكت اسبينوزا، جون لوك، و جان جاك روسو، و غيرهم تجاوزوا لحالة الحق الإلهي و تأسيساً لفلسفة العقد الاجتماعي، وصولاً إلى المقاربات الكلاسيكية الحديثة التي أرست معالم مفهوم المجتمع المدني مع كانط، و هيغل، و كارل ماركس، و جون ستيورت ميل، و جون رولز واليكس دي توكفيل وغيرهم، حيث "فتح تصور هيغل للحرية الباب واسعاً أمام النظريات الحديثة كلها التي تدرس المجتمع المدني بمعزل عن الدولة، فكان هو أول من طور

<sup>1</sup>. فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، مرجع سابق، ص 148.

<sup>2</sup>. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ط، 2008، ص 45.

مفهوم الحداثة بإحكام بوصفها ميادين متميزة، ووضع بذلك نهايةً للاتجاهات النظرية المبكرة السائدة<sup>1</sup>، على هذا الاعتبار وفي مقابل الزحم الفكري الذي تناول مفهوم المجتمع المدني الذي لا يتسع المجال هنا لعرضه، سنقتصر من خلال هذا العنصر على تقديم مقولات كل من هيجل، وكارل ماركس، وتوكفيل باعتبارها من بين المقاربات الأكثر حداثة والمعاصرة التي تعبر عن اكتمال ونضج التصورات والأفكار التي تناولت المجتمع المدني، ونعتمدها من أجل بناء مدخلا عاما يتضح من خلاله موضوع العمل الجماعي.

### \* هيجل (1770-1831):

منتقدا فلاسفة العقد الاجتماعي والتي سبق وان اشرنا إليها، انطلق هيجل من منظوره في فكرة العام والخاص، إذ يرى أن العام يجب أن يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج، وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني، فالعقد عند هيجل لا ينشئ دولة وإنما مجتمعا مدنيا<sup>2</sup>، في علاقة مركبة بين ميادين الحياة الاجتماعية الثلاثة-العائلة، والمجتمع المدني، والدولة، وتمثل العائلة تجسيدا لنكران الذات لكن ترابطها يكبت الخلافات بين أعضائها، وبسبب الترابط الأخلاقي فكل فرد يجب أن يضحي من أجل العضو الأخر، ففي العائلة حسب هيجل "يختفي العقل خلف الشعور والعاطفة، وفي المجتمع المدني يظهر باعتباره أداة للمصلحة الفردية الذاتية، ولكن في الدولة فقط يصبح العقل واعيا بذاته، ويفيد في التحرر الإنساني بأن يتيح لنا بناء أفعالنا طبقا لفهمنا للمصالح العام<sup>3</sup>، ويمثل المجتمع المدني محطة فاصلة بين العائلة والدولة و ساحة عراك المصالح وتنافس الحاجات الخاصة، فالمجتمع المدني هو مجال لتقسيم العمل، وبحسب هيجل "كل عضو في المجتمع المدني هو غاية نفسه، وكل شيء آخر لا قيمة له بنظره، ولكن ما لم يتواصل مع الآخرين فانه لا يستطيع أن يحقق غاياته، ولذلك فان هؤلاء الآخرين هم وسائل لغاية ذلك العضو الجزئي<sup>4</sup>، ما يفضي إلى التناقض بين الفرد المنغمس في المصلحة الخاصة وبين المصلحة العامة، في المجتمع المدني الذي "يتمثل في ذلك المجال المنفصل/ الحيز المستقل الذي يستوعب المصالح

1. إهرنبرغ جون، المجتمع المدني؛ التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح، وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2008، ص ص 241، 242.

2. احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 9، 200، ص 22.

3. إهرنبرغ جون، المرجع السابق، ص 253.

4. نفس المرجع السابق، ص 243.

الموجودة بعيدا عن الدولة، وهو متصور "كساحة تتلاقى فيها المصلحة الفردية لكل شخص بمصلحة الآخر"، ووفقا لوجهة النظر هذه يمثل المجتمع المدني حيزا من الحياة يعد معاديا للدولة والتزامها بإعلاء نظرة ارقى للصالح العام<sup>1</sup>، ويم ذلك بالتنظيم العقلاني للحرية لصيانة مصالح المجتمع المدني من خلال جهازها البيروقراطي الذي يتشكل طبقة من الموظفين المدنيين ذوي العقول اللامعة والثقافة الرفيعة، لتصل بالمجتمع المدني إلى مجتمع من المصالح المشتركة فهي بذلك تمثل الإرادة العامة لا المصلحة الخاصة، فالمجتمع المدني هو إذا مجتمع "الحاجة" يتحرك فيه الأفراد لإشباع حاجاتهم بكل حرية، و هو يتوسط الأسرة و الدولة<sup>2</sup>.

### \* كارل ماركس (1818-1883):

انتقد ماركس تصورات هيغل للمجتمع المدني معتبرا تطوره مرتبط بمرحلة تاريخية مؤقتة ينتهي بإلغاء السوق الرأسمالية القائم على الصراعات في مرحلة من مراحل التاريخ، وتنتهي معها الطبقة و تسيّد طبقة البروليتاريا التي حتما سينهكها استغلال البرجوازية الساعية إلى تحصيل فائض القيمة من اجل أن يمتد توسعها في السوق، و الذي يحدد دعائمه الجهاز البيروقراطي المتمثل في الدولة، فبالنسبة لماركس "أن الدولة هي انعكاس للمجتمع المدني، والأخير يخضع لسيطرة علاقات الاستغلال الاقتصادي، ولا يوجد فصل بين المجتمع المدني والدولة"<sup>3</sup>، والتي تهيمن عليها البرجوازية والقائمة على الصراع بين الطبقات في مرحلة من مراحل التاريخ فبعد أن كان مجتمع القرون الوسطى قد مر على شاشة التاريخ، ظهر المجتمع المدني، في القرن الثامن عشر مجهزا بنظام للإنتاج والتجارة، تحت سيطرة البرجوازية، تلك الطبقة التي ترتبط بالنية الفوقية أو القيم الاجتماعية والسياسية، هي التي أرست فكرة المجتمع المدني وقدمت دعما ثقافيا للمحافظة على نظام الإنتاج الموجود في المجتمع الرأسمالي<sup>4</sup>، وهو ما يعتبره هيغل تجسيدا لفكرة الحياة الأخلاقية الذي تكفله الدولة التي تمثل ذاتها المستقلة بصفقتها المرجع الاسمي للعقلانية الضابطة لحرية التنافس المبنية على الاعتماد المتبادل بين الأفراد لتحقيق الغايات والتي يعتبرها جوهر المجتمع المدني، في حين يرى ماركس أن المجتمع المدني لا يمثل ميدان التنافس الاقتصادي فقط بل يمثل كذلك السياسية بشكلها البيروقراطي، "فالمجتمع المدني بصيغته هذه لا يتطور

1. ستيفين ديبلو، تيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010، ص 439.

2. أماني قنديل، مرجع سابق، ص 48.

3. نفس المرجع، ص 49.

4. ستيفين ديبلو، تيموثي ديل، المرجع السابق، ص 482.

إلا مع البرجوازية، ومهما يكن من امر فإن التنظيم الاجتماعي المشتق بصورة مباشرة من الإنتاج والتعامل، والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية الباقية من البنية الفوقية المثالية قد سُمي على الدوام بهذا الاسم نفسه"<sup>1</sup>، وهو ما يرفضه كارل ماركس باعتبار المجتمع المدني في ظل نظام السوق الرأسمالية لا يحقق مبدأ الصالح العام نتيجة سعي الأفراد لتحقيق المصالح الذاتية ما ينتج جيوشا من البيروقراطيين الذين "يميلون إلى تمثيل نوع من المادية الشديدة يكون اسمى اهتمام لدى كل عضو في نظام بيروقراطي، هو طموحه الخاص المنفصل، والحاجة إلى التقدم في اطار المنظمة، فضلا عن كون البيروقراطيين أشخاصا يقبلون خضوعهم وطاعتهم للدولة كشرط لتأمين مستقبلهم"<sup>2</sup>، ويبحثون وراء هذا الخضوع على تحقيق مصالحهم وطموحاتهم المادية على حساب التفكير الحر والمستقل الذي قد يتعارض مع سياسة الدولة، وبالتالي تنهار الفضائل الأخلاقية ويغيب البعد الاجتماعي في مجتمع مدني يمثل الأداة لتحقيق المصلحة الفردية الذاتية.

#### \* توكفيل (1805-1859):

يبرز إسهام توكفيل في ثنائه على العمل الجماعي وعلاقته بترشيده الحكم الديمقراطي و تأكيده على أهمية التكامل بين المجتمع المدني والدولة من خلال تحليله للمجتمع الأمريكي باعتباره البلد الذي استفاد بقدر كبير من العمل الجماعي، إضافة إلى ما يميز المواطن الأمريكي الذي اكتملت تنشئته للتصرف وفق القانون، و ادراك بأن تحقق الواقع الاجتماعي الذي يجسد الحقوق السياسية والمساواة بين المواطنين، يتجسد انطلاقا من تفكيره بالمساهمة في تحقيق مصالح الآخرين وهذه الذهنية نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية في المجتمع المدني، وملاحظته هاته على المجتمع الأمريكي دفعت توكفيل إلى استنتاج "أن المجتمع المدني هو الحاضن للمواطنة، فحب الأمة وحب البشر يبدأ بروابط المودة التي يتم تنميتها في الفئات الصغيرة، العائلة والجيران، أن الجمعيات التعاونية التي ينضم إليها المواطنون هي اللبنة الحقيقية للمجتمع، والمكان الذي يتم فيه تجديد المشاعر والآراء، وتوسيع القلوب، وتطور عقل الجنس البشري من خلال تأثير متبادل من شخص على آخر"<sup>3</sup>، وبذلك يعيد المجتمع المدني إنتاج أفراد أكثر وعيا ونشاطا على اختلاف توجهاتهم وقيمهم يعقدون جمعيات تمكن الجميع من تحقيق

<sup>1</sup>. كرم أبو حلاوة، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره؛ وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، دمشق، دط، دت، ص 71.

<sup>2</sup>. ستيفن ديبلو، تيموثي ديل، مرجع سابق، ص 468.

<sup>3</sup>. دون إيرلي، تيموثي ديل، نهوض المجتمع المدني بناء المجتمعات والدول من اسفل إلى اعلى، ترجمة: لميس فؤاد يحيى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص ص 35.36.

غايات وأغراض مشتركة بتطبيق العمل المشترك، ويتأسس المجتمع المدني في نظر توكفيل "عن قناعة عامة ومشاركة بين مجموعة من الأفراد، والالتزام بالعمل المشترك لتحقيق هدف ما، يترجم هذا الالتزام على شكل تعاقد، فالحرية الطبيعية جدا بالنسبة للإنسان- بعد حرية التصرف والفعل بشكل فردي هي حرية توحيد مجهوداته مع مجهودات أمثاله والفعل بشكل جماعي، فالحق في الاجتماع في اطار جمعية يبدو لتوكفيل حقا غير قابل للتفويض، ولا يمكن استهدافه في طبيعته هذه، كالحرية الفردية تماما"<sup>1</sup>، وهذه الرؤية لحرية توحيد الجهود والحرية الفردية تجعل من العمل الجماعي قضية ضرورية في تقدم العملية الديمقراطية، فالانتظام ضمن جمعيات مؤشر للتحضر وتولد المنفعة المتبادلة من منطلق الحرية والمساواة في السعي نحو تحقيق الإرادة الشعبية ما يؤكد على أن النشاط الجماعي سبيلا لتشييد معالم الديمقراطية ومن اهم الآليات لتفعيل التنمية السياسية باعتبارها مجالا وحياة عامة دائما ما تستحضر مقومات التعاون والتبادل، ما يمنح الفرد القدرة على المساهمة.

## 2. العمل الجماعي المفهوم و الوظائف:

تسعى الجمعيات من خلال برامجها ونشاطاتها إلى تحقيق أهداف مبنية على أساس التطوع بغية مساعدة الأفراد على العيش والتكيف اجتماعيا وتمنحهم مقومات المشاركة في مختلف الأنشطة الطوعية والإرادية من اجل تحقيق المصلحة العامة وما ينتج عنه في خدمة الغايات الفردية، وتشكل حلقة وسيطة بين الفرد و المجتمع المدني و الدولة، إذ تلتقي ضمنها مختلف الفئات الاجتماعية و تمثل فضاء مفتوحة لممارسة الحرية والمشاركة المواطنة و تجسد التضامن و تعمل على خلق المبادرات الجماعية و المشاركة الجماعية الاختيارية و المنظمة استجابة لمتطلبات الفرد و المجتمع، و"مهما كان حاضر الجمعيات ومستقبلها، فالمؤكد أن لها تاريخا طويلا، وهناك من الباحثين من يعتبر أن الجمعيات تنظيمات اجتماعية قديمة قدم المجتمع البشري، فكل الحضارات القديمة شهدت هذا النوع من التنظيمات وان اختلفت التسميات : تجمعات مهنية، زوايا أو طوائف دينية، جمعيات للمساعدة المتعاضدية"<sup>2</sup>.

كما تصطف الجمعيات مع مختلف المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تمثل ابرز مقومات ودعائم الدولة الحديثة، وتلعب دورا محوريا في تشكيل الظروف الملائمة من اجل تأطير الأفراد فاعلين في عملية التنمية، وتساهم تنشئة الأفراد وتلقينهم قيم المواطنة، وتساهم في إشراك الفرد في عملية النمو الاجتماعي وتقريبه من

<sup>1</sup>. فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص ص 30، 31..

مراكز صنع القرار، حيث "يستمد الفرد قيمته ويحصل على امتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة وتحدد ميزان القوة الذي يخضع له المجتمع عموماً"<sup>1</sup>، وبذلك يتسع المجال أمام الأفراد من أجل الأبداع والابتكار والمساهمة في عملية التطوير والرقي الاجتماعيين، وتحقيق الغايات والأهداف وفق تطلعات و مساهمة الأفراد الطوعية وبموجب حرية الانتماء و الاستقلالية عن سياسة الدولة التي تميز العمل الجماعي، و"بشكل عام فان التصور السوسيولوجي للجمعيات، يفترض أن قدرة المجتمع على النمو والتطور وعلى الابتكار مرتبطة بصفة أساسية بقدرته على بناء أكبر ما يمكن من مجالات العمل المتخصصة والتي تكون قريبة من المواطنين وبعيدة عن تحكم الدولة، فكلما كثرت مجالات العمل غير الحكومي، كلما سار المجتمع في اتجاه التنمية والديمقراطية"<sup>2</sup>، من منطلق التأثير المتبادل بين العمل الجماعي والأوضاع الاجتماعية وارتباطه بجميع الانساق الاجتماعية المتفاعلة بالمجتمع (الاقتصادي، السياسي، الثقافي ..).

تمثل الجمعيات مختلف فئات المجتمع وتتميز باستقلاليته المادية والقانونية التي تجعل من دورها يتميز بأسلوب رقابي فهي بمثابة سلطة موازية للسلطة القائمة، وتنظم الحركة الجماعية باعتبارها مكون من مؤسسات المجتمع المدني بهدف المساهمة في البناء وتوفير الحلول للمجتمع المدني، على المستوى العام من جهة وتنشئة الفرد وإدماجه ومساعدته على تطوير قدراته وتوظيفها لأجل التكيف والإبداع، ما يبرز مساهمتها في عملية الضبط الاجتماعي، و بشكل طوعي تطوعي باختلاف الإيديولوجيات والطبقات المتباينة، وغالبا ما تستهدف الجمعيات الأفراد الفاعلين الذين يمتلكون القدرة على الانسجام تحت غطاء أهدافها المحددة.

فالجمعية كيان اجتماعي و وسيلة تمكن الأفراد من المساهمة و مشاركة الدولة في التنمية من خلال العمل التطوعي و تقديم الخدمات للمواطنين، و اقتراح الحلول التي من شأنها أن تقلص من حدة المشاكل في المجتمع كما يمكنها أن تتدخل كوسيط لنقل مطالب المواطنين المدنية و السياسية ورفع مشاكلهم إلى السلطة، وبتمثيلها المجتمع المدني تدخل في علاقات مع السلطة بمختلف النخب التي تشكلها مشاركة في صناعة القرار، عبر الجمعيات المدنية و السياسية والتي تمت هيكلتها محليا في الوسط المدني، فهي على دراية بحاجيات الأفراد

<sup>1</sup>. الرياشي سليمان (وأخرون)، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 1999، ص 232.

<sup>2</sup>. فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، مرجع سابق، 2013، ص 139.

والأقرب للاختلافات الإيديولوجية فيما بينهم، وهو محصلة تفاعلها مع مختلف فاعلي الوسط الاجتماعي، وبذلك تتحقق الأولويات التي وجدت من أجلها جمعيات المجتمع المدني.

كما تتعدد وظائف وأدوار الجمعيات ويختلف تصنيفها باختلاف تصورات الباحثين حول مفهوم العمل الجماعي، وبناء على هذا الاختلاف سنحاول أن نضع تصنيفا تقتضيه الضرورة البحثية يميز بين وظائفه الاجتماعية والوظائف السياسية الداخلية محصلة تفاعل الأفراد داخل الجمعية، ومختلف الأدوار الاجتماعية التي يمتد تأثيرها إلى الفضاء العام، بهدف افتكاك مؤشرات نسقية لقياس مستوى براديجم السياسة لدى النساء المنتخبات، حيث أن الأدوار الاجتماعية غالبا ما تنفرد بها الجمعيات المدنية والتمثلة في تقديم الخدمات الاجتماعية الخيرية و التي تهدف في الأساس إلى مساعدة الفئات الهشة من الجوانب الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية وغيرها، في مقابل أدوار الجمعيات السياسية متمثلة في الأحزاب السياسية التي تتمركز أهدافها في ترقية وتفعيل مشاركة الأفراد السياسية والمساهمة في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

## 1.2. الأدوار الاجتماعية:

### \* استحداث قيم اجتماعية إيجابية:

تعزز الجمعيات القيم الاجتماعية الإيجابية من خلال ممارسة العمل الجماعي وعبر النشاطات المختلفة المبرمجة حسب أهداف الجمعيات، والتي قد تكون تربوية وتعليمية أو ثقافية أو رياضية وكذلك جمعيات خيرية صحية... الخ، ودائما ما تأتي النشاطات في شكل ندوات أو محاضرات أو إحياء المناسبات وطنية ودينية، وتنظيم خرجات ميدانية لمؤسسات حكومية أو خاصة تنشط في مجال التعليم و الصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها من الفضاءات، ومن خلال عملية التفاعل الاجتماعي يكتسب أفراد الجمعية قيم التضامن والتعاون التطوعي المادي والمعنوي، و القيم الأخلاقية الاجتماعية، والتربية النفسية فالعمل ضمن فريق العمل الجماعي "يؤسس ويرسخ لقيم ومبادئ الترابط والتأخي والتكامل والتضامن الاجتماعي، فهو مهم على الصعيد الفردي بنفس القدر على صعيد المجتمع والجماعات المكونة لهذا المجتمع"<sup>1</sup>، وكذلك يرفع من مستوى الوعي للأفراد بالقضايا الاجتماعية ما يدفعهم للمساهمة طوعيا في تقديم المساعدة للفئات الهشة و المشاركة في القضاء

<sup>1</sup>. نعيمة سليمي، دور الخدمة الاجتماعية الطبية في تفعيل مشاريع التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية بالجمعيات الخيرية الطبية لولاية الوادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل،م،د) في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2021، ص 234.

أشكال التهميش في حدود الموارد التي يمتلكها، وهو ما يساهم تنمية أفكارهم ضمن فريق العمل ويوسع مداركهم ويفتح لهم الأفق في التعبير عن أفكارهم وآرائهم.

#### \* دمج الفرد للمساهمة في التنمية:

تعتبر القيم الاجتماعية الإيجابية سواء كان منبعها إنساني أخلاقي أو ديني، جوهر العمل التطوعي تتبعها قناعات جماعية تسعى إلى تحقيق غايات تنموية من حيث تقديم المساعدات للقطاعات الاجتماعية التي تستدعي الحاجة للدعم البشري و المادية و الاقتصادية والمساهمة في وضع وتصميم الخطط والاستراتيجيات التنموية، وهنا يأتي دور الجمعية في "رفع وتيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وترقية تفعيل المشاركة الشعبية...، هذه المشاركة التي تمثل عنصرا فاعلا في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرارات وتقديم مختلف الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية بمختلف مجالاتها"<sup>1</sup>، وهو ما يجعل نشاطا وأعضاء العمل الجماعي شركاء اجتماعيين في الدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية، ومن خلال هذه العملية يكتسب الأفراد معلومات و مهارات فردية وجماعية في هذا المجال تعزز لهم القدرة في التفكير و العمل على استحداث خطط للتنمية تتماشى مع تطلعات المواطنين انطلاقا من معاشتهم الوضعية الاجتماعية في العمل الجماعي التي تسمح بتوفير معلومات كثيرة حول انشغالهم.

#### \* الوساطة و الدفاع والتأثير:

تتولى الجمعيات مهمة استقبال حاجات ومتطلبات المواطنين ونقلها بشكل عمودي تصاعدي إلى السلطات العليا، وفي شكل تنازلي في نقل أهداف وسياسات الحكومة إلى المواطنين، فهي تعمل كوسيط بين السلطات المحلية و المواطن، و تقوم كذلك بمهمة الدفاع والتأثير على سياسات الدولة من خلال قنوات الحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة بوسائل ديمقراطية سلمية وتعتبر من أولوياتها الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، حق المشاركة و المساواة، حيث "تشير أماني قنديل إلى تعريف إجرائي للمفهوم باعتباره مجموعة من الجهود المنظمة المتواصلة المخطط لها التي تستهدف إحداث تغيير في المواقف أو السياسات أو القرارات أو اتجاهات الراي العام والمجتمع، وبما يحقق المنفعة الكلية، أو ما يحقق الدفاع عن الفئات الهشة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. نعيمة سليمي، مرجع سابق، ص 234-235.

<sup>2</sup>. أماني قنديل، مرجع سابق، ص 116.

## 2.2. الأدوار السياسية :

## \* ترسيخ قيم المواطنة:

يرتبط أفراد المجتمع في كونهم مواطنين بالنظام السياسي القائم المتمثل في الدولة وينتظمون وفق اطر سياسية وقانونية يتحدد بموجبها كفاءات الالتزام بالواجبات وتحصيل الحقوق المدنية والسياسية، "فمفهوم المواطنة يستخدم في معناه الضيق للإشارة إلى وضع المساواة السياسية والمساواة في المشاركة، ومعناه الواسع في المشاركة في المجال الاجتماعي، وفي معناه القانوني عن وضع قانوني للحقوق والواجبات، وفي معناه الموضوعي عن حدود التأثير الفعلي الذي يملكه أو يمكن أين يتحكم فيه المواطن اتجاه السياسة العامة"<sup>1</sup>، تتشارك جمعيات المجتمع المدني مع الأسرة والمدرسة في عملية تكوين الأفراد تكويناً مدنياً و ترسيخ قيم المواطنة، فهي آلية اجتماعية توفر إمكانية التفاعل المدني الحر بين الأفراد على اختلاف مستوياتهم ووضعياتهم الاجتماعية في ظل قيم الاحترام والتعاون ما تتيح ميزة الاحتكاك بمختلف الشرائح الاجتماعية، وتعتبر مجالاً لتأكيد المبادرة الذاتية المعبرة عن الإرادة الحرة، كما أن الجمعية تشجع ثقافة المشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي بهدف التأثير على الاختيارات والتوجهات الاجتماعية و المشاركة في تحديد السياسات والبرامج المختلفة المرتبطة بالشأن العام، كما تساهم باستخدام الوسائل السلمية في إدارة الصراع وحل المشكلات الاجتماعية، ما يكسب الأفراد ضمنها قيم ديمقراطية ومواطنة إيجابية تعمل على تعزيز دوره كعضو فاعل في المجتمع، و هو يتيح لهم المجال في الارتقاء إلى مواقع اتخاذ القرار في مؤسسات الدولة، وذلك ما يعكس أهمية الجمعية وموضوع المجتمع المدني "ففي ظله وحده دون غيره، يمكن للأفراد أن يطوروا طاقاتهم الأخلاقية ووعيهم، مما يساعدهم على حماية الحرية الأساسية التي يقدرها الناس باهتمام بمعايير المدنية بما فيها التسامح والاحترام المتبادل"<sup>2</sup>، وهو ما يحقق الديمقراطية و يضمن شرعيتها واستقرارها.

<sup>1</sup>. أمال غنو، المواطنة وحق المرأة في المشاركة السياسية؛ الجزائر أمودجا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 01، المجلد 01، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2017، ص 168.

<sup>2</sup>. ستيفن ديبلو، تيموثي ديل، مرجع سابق، ص 70.

## \* التنشئة السياسية:

تساهم الجمعيات بشكل كبير في عملية التنشئة السياسية وذلك انطلاقا من عمليات التدريب على المشاركة الاجتماعية وبعتمادها على سياسة توعوية لبناء الوعي الذاتي والمرافقة والدعم والتدريب على رفع قدرات الأفراد في التفاوض والحوار والإقناع والقيادة، وتعتمد في ذلك على آليات مختلفة مثل الندوات والمحاضرات التي تقيمها الجمعيات وغيرها، كما "أن الفرد يستطيع أن ينقل تجاربه السياسية والعقائدية إلى الجماعة كما انه يتأثر بالتوجه السياسي العام لمنظمتة مما يجعل ذلك التوجه يؤثر على سلوكه وقيمه ومبادئه"<sup>1</sup>، و يكتسب أفراد المجتمع المدني عبر الجمعيات السياسية المعارف والمهارات وقيم والسلوكيات السياسية التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين في مجتمعاتهم، ويتم من خلال هذه العمليات تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى منظومة فكرية وأخلاقية ذات دلالة سياسية، تأتي على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن للجماعة التي يستمد منها هويته، بالإضافة إلى تكوينهم لممارسة مختلف الأنشطة السياسية كواجب الانتخاب والحق في التمثيل السياسي ومناقشة القوانين والسياسات العامة، وهو ما يشجع الفرد على المشاركة السياسية مع الآخرين و تحوله إلى كائن اجتماعي يؤثر في السلوك السياسي بطرق نظامية تساعده على استيعاب مقومات الوسط السياسي وآليات الاندماج و التكيف مع النظام على المستوى الاجتماعي والسياسي.

## \* وظيفة التمكين السياسي:

تعمل الجمعيات خاصة السياسية منها على تشكيل قواعد شعبية تساهم في صناعة القرارات، من خلال حث الأفراد على المشاركة السياسية بغرض زيادة التحكم فرديا و جماعيا في صانعي السياسات العامة وتوسيع مساحة التأثير على عمل الحكومة، وكذا تكوين و اختيار الأشخاص والدفع بهم إلى السلطة بهدف تحقيق الفعالية السياسية، "لان الجمعيات والأحزاب تعمل على توافر القنوات أو البنى الوسيطة التي تستنهض من خلالها المشاركة السياسية، وتخضع فيها الدولة للمساءلة من مواطنيها، وحيث المجالات العامة تعمل على

<sup>1</sup>. مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 85.

توافر الأفاق التي يتواصل من خلالها العمل المدني ويتسع نطاقه<sup>1</sup>، ما يساعد في تكثيف الممارسة السياسية في تنعكس على شعور أفراد المجتمع بالديمقراطية وبأنهم يحكمون أنفسهم.

### 3. الأحزاب السياسية:

تاريخ ظهور الأحزاب السياسية قديم قدم التنظيم الاجتماعي الديمقراطي، ثم أن تطورها وتشكلها بالشكل الحديث جاء نتيجة جملة من الوقائع والأحداث مرتبطة بخصوصية الزمان والمكان ومتزامنة مع تطور التنظيمات الاجتماعية الأوروبية فالتكتل البرلماني في فرنسا يختلف عنه في أمريكا باختلاف العوامل السياقية والأيدولوجية، إلا أن وجود الأحزاب السياسية بالشكل الذي تعرفه المجتمعات المعاصرة بالمفهوم الحديث، يعود إلى أواخر القرن السابع عشر فقد نشأ الحزب السياسي الفرنسي داخل المجلس التشريعي سنة 1789 كما انه "في سنة 1850 لم يعرف أي بلد الأحزاب السياسية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك نواد شعبية وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية، ولم يكن هناك أحزاب بالمعنى الصحيح"<sup>2</sup>، واخذ تشكل وتطور الأحزاب السياسية حسب ما جاء في نظرية "موريس ديفرجيه"<sup>3</sup> \_ التي تربط بين نمو الأحزاب، وتطور البرلمانات القومية ونمو حجم الناخبين \_ نموذجين أو شكلين من التأسيس الأول داخلي، يقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت تدريجياً من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها نتيجة لالتفاف جماعة من الأعضاء ما يسمى بالتكتل البرلماني وقد نشأت في اغلب بلاد أوروبا على الأقل - عن هذا الطريق، عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية وبين الجماعات التشريعية، وأخرى ذات نشأة خارجية ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج اطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي لحكم القائم وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان عرف بروزها خارج اطار البرلمان، من خلال النوادي الفكرية والتجمعات الثقافية وإلى الفرق الدينية التي لعبت دور كبير في تشكيل الأحزاب السياسية، "بالإضافة إلى العوامل المحلية والإيدولوجية فقد كان لعامل المصالح المشتركة دور مهم في تكوين الأحزاب السياسية، فبعض الجماعات البرلمانية اتخذت في نشأتها

1. مايكل إدواردز، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمان عبد القادر شهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص 127.

2. موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، ط 3، 1980، ص 6.

3. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1987، ص 76.

مظهرها نقابيا يرمي إلى الدفاع عن أعضاء الجماعة والعمل على إعادة انتخابهم بالقائمة أو بالتمثيل النسبي<sup>1</sup>، كما أن لأهمية البرلمان وتوسع وظيفته ومهامه في البناء السياسي دور كبير بناء الأحزاب السياسية وتأسيسها، مما أدى إلى الحاجة إلى تجمعات تمثيلية عبر الاقتراع العام بهدف توزيع المشاركة والوظائف على مختلف النخب المنتخبة.

يعرف **فيلب برو** الأحزاب السياسية على أنها "تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة، تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها"<sup>2</sup>، وهو بذلك كيان يتأسس طوعا بدرجة الوعي يهدف إلى المشاركة في الحكم بطرق شرعية وقانونية من خلال جملة من العمليات من أهمها التمثيل النيابي، تختلف الأحزاب من حيث برامجها ومشاريعها السياسية إلا أنها تشترك جميعا في وظائف متنوعة على غرار الوظيفة السياسية.

يقرر هنتنجتون بوضوح، انه في مواجهة تلك المشاكل المرتبطة بالتحديث واتساع المشاركة السياسية فان الوسيلة الرئيسية لتنظيم اتساع المشاركة السياسية هي "الأحزاب السياسية" والنظم الحزبية<sup>3</sup>، وهو ما يبرز أهمية الأحزاب السياسية ووظائفها، داخل الفضاء السياسي و أهدافها بشكل عام على اختلاف الأيديولوجيات، ومدى تأثيره على أفراد المجتمع باعتبارها آلية من آليات التكوين السياسي للأفراد إذ تقوم الأحزاب من خلال عملية التنشئة السياسية بتعزيز وعي الأفراد السياسي وتكريس ثقافة سياسية للأفراد المنتمين أو الفئات المتأثرة به، ويعمل أعضاء الحزب بالاعتماد على إيديولوجيته ومطالبه وإلى ما يتطلع إليه على نقل مطالب أفراد المجتمع ومشاكلهم لمن يحوز على سلطة القرار السياسي.

بناء على ما سبق يمكننا حصر الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالأحزاب السياسية على غرار الأهداف واهم الوظائف التقليدية للحزب المتعلقة ب (التنمية السياسية والتكامل القومي وتوفير الشرعية السياسية، وتنظيم المعارضة... الخ)، سنحاول من خلال ما يلي التركيز على الوظائف الداخلية و العامة للحزب السياسي والمشاركة في مختلف الأحزاب السياسية، ذات الأهمية و الصلة المباشرة بموضوع الدراسة بغرض التنقيب في

1. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1982، ص 21.

2. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1998، ص 17.

3. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 165.

الأدوار الاجتماعية للوظيفة الحزبية، ورصد مؤشرات تأثيرها المباشر على النساء المنتمين للحزب، محاولة منا إبراز أهمية أدوار الأحزاب السياسية في التوطين السياسي للمرأة وعلاقتها بالحياة السياسية للنساء المنخرطين. تتيح الأحزاب السياسية المجال أمام أفراد المجتمع من اجل المشاركة في اتخاذ القرار وذلك نيابيا عن طريق تنظيمات ومجموعات وعناصر منتظمة في أحزاب سياسية مختلفة لاختلاف الإيديولوجيات، تمكن الأفراد المنتمون لهذه الأحزاب أو أولئك الذي يحملون نفس التوجهات والاهتمامات المشاركة في السلطة بطريقة غير مباشرة ما يعزز لديهم روح المسؤولية الفردية، كما تعمل الأحزاب السياسية على نقل وتوريث التصورات والأفكار السياسية من جيل إلى جيل وبناء نماذج قيادية تمتلك خصائص وميزات شخصية تؤهلها خبرتها السياسية من التغلغل في مراكز السلطة وتولي أدوار هامة في الدولة، و"تعد الأحزاب السياسية من اهم الوسائل المتوفرة للمساءلة السياسية، فهي تعتبر أجهزة رقابة لأعمال الحكومة، وهذا ما تقوم به الأحزاب المعارضة التي لم تفر بالأغلبية التي تمكنها من تولي زمام السلطة، وبالتالي تبقى مستعدة دائما إلى كشف الأخطاء التي ترتكب من الحزب الحاكم، بل وتقديم البدائل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي يعجز الحزب الحاكم أدائها"<sup>1</sup>، فهي تقوم في حالات المعارضة على الحكم أو عدم الموافقة على الوضع السياسي القائم والتصدي له بالمطالبة بتسويته واقتراح برامج وسياسات جديدة وفق لما يلتقي مع سياستها وتصوراتها.

من بين الوظائف كذلك التي تمارسها الأحزاب السياسية يأتي الإعلام وإنارة الرأي العام والذي تقوم به عن طريق المؤتمرات واللقاءات والتجمعات خاصة حملاتها الانتخابية وبالإضافة (كتب، منشورات، ملصقات، مطويات، لافتات إخبارية،...)، حيث تقوم الأحزاب السياسية من خلال الإعلام وعبر وسائط مختلف ومتعددة بتطور التكنولوجيا (التلفاز، الإذاعة، الجرائد، الأنترنت...) على نقل المعلومات المرتبطة ببرامجه ومقوماته وأهدافه السياسية، وبالتعبير عن ومواقفها وسياساتها، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية المتعلقة بالتنمية والتي يعتبرها من أولوياته، كذلك عن طريق الإعلام تقوم الأحزاب السياسية بإبراز شخصياته القيادية وتقديمها بغرض التأثير على الجمهور الواسع لأجل استقطاب أكبر قدر من الناخبين ومنخرطين المهتمين والمؤيدين المتماثلين في الأفكار والاهتمامات والمتوافقين مع الحزب في مختلف الموضوعات والقضايا الاجتماعية، بذلك يعمل الحزب إلى الوصول لجميع أطياف المجتمع لأجل التعبئة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى تحديد واختيار القادة من اجل التمثيل السياسي للحزب، ومن هنا يبرز دور الأحزاب كوسيط بين الأفراد

<sup>1</sup>. جين سعيد المقدسي وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريدرتش ايبتر، لبنان، د ط، 2004، ص 40.

الناخبين الذين يؤطرون داخل الحزب ويكتسبون الخبرات والمهارات اللازمة للعمل السياسي، و يملكون دورا حاسما في اختيار المنتخبين السياسيين الذين يقترحهم ويقدمهم الحزب في كل سباق انتخابي. و من خلال وظيفة التنشئة السياسية تعمل الأحزاب السياسية على تلقين وصقل وعي أعضائه المنخرطين في صفوفه بالمعرفة اللازمة المرتبطة بأفكار وإيديولوجية الحزب ومفاهيمه الأساسية، والأطر التي يشتغل عليها والمحددة لكيفية عملهم ونشاطاتهم السياسية داخل الحزب وخارجه، والتي تتمثل في قوانينه الداخلية المنظمة لعمله والتي تضمن الحقوق والواجبات وكيفية التفاعل الداخلي ومع مختلف الهيئات الأخرى، بذلك تترسخ مبادئ الحزب لأعضائه، بذلك "تظل الأحزاب أدوات للتنشئة السياسية في أثناء الفترات الأولى من التنمية السياسية، خاصة عندما تكون من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية"<sup>1</sup>.

تعتبر المشاركة السياسية الوظيفة الأبرز والأهم التي تقوم بها الأحزاب السياسية، إذ تصبح هذا الأخيرة جسر عبور واتصال بين المواطنين والسلطة، ويتيح الحزب مختلف الأدوات والآليات التي تمكن الأفراد من المشاركة في عملية التنمية الحياة السياسية، فالمشاركة السياسية هي جزء لا يتجزأ من التنمية، لا تقل أهمية عن القراءة و الكتابة و الدخل، فبغيب القدرة على المشاركة تصبح خيارات الأفراد أقل كثيرا أو تنقلص قدرات الفرد على صنع القرارات المصيرية التي تخصه و التي هي جوهرية لوجود الإنسان"<sup>2</sup>، بذلك تبذل الأحزاب جهودا سياسية من اجل هيكلة الأفراد بغرس قيم المشاركة السياسية، واستقطاب الأفراد الذين يشاركون الحزب الرأي و الفكر و العقيدة السياسية من اجل الالتفاف حول الحزب و تنشيط الناخبين من اجل المشاركة الانتخابية لأجل ممارسة التأثير على السلطة، حيث أن "ظهور الأحزاب السياسية نفسها، يمكن أن يركي لدى الأفراد الرغبة في ممارسة السياسة، والمشاركة فيها، طالما توفر لديهم التوقع أو الطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم، وليس بمجرد أصولهم الاجتماعية أو الطبقة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 167.

<sup>2</sup>. بورغدة وحيدة و آخرون، مرجع سابق، ص 168.

<sup>3</sup>. أسامة الغزالي حرب، نفس مرجع سابق، ص 173.

## 4. العمل الجماعي والاستقطاب السياسي للنساء:

تساهم منظمات المجتمع المدني في ميدان السياسة في عملية تكثيف الممارسة السياسية والمشاركة في صناعة القرارات على مختلف المستويات من خلال الاعتماد على وعائها الشعبي، ولمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات على اختلافها تأثير سياسي على الأفراد المنخرطين فما فيهم النساء، خاصة الجمعيات ذات الطابع السياسي و التي تحمل أهدافا سياسية وهو تأثير يحمل وجهين، حيث تساهم في تنشئة النساء سياسيا و توسيع مداركهن و إكسابهن رأسمال و ثقافة سياسية تدفع إلى تعزيز وعيهن السياسي من جهة وتمكينهن وإدماجهن في الحقل السياسي من جهة أخرى، بحكم نضالهن وانتمائهن في منظمات المجتمع المدني المختلفة، وتكتسب النساء المنخرطات أجيديات العمل الجماعي كالمفاوضة والاحتجاج بالإضافة إلى التطوع و القيادة والإدلاء بالرأي و المشاركة في صناعة القرارات المرتبطة بالعمل الجماعي وغيرها من الأنشطة التي تحمل أبعادا سياسية، بذلك تتطور شخصية النساء السياسية.

يقدم العمل الجماعي للنساء مختلف الخدمات (دورات تكوينية، ملتقيات، تبادل التجارب والخبرات في النشاط السياسي..) ما يساهم في دعمهن وتمكينهن في المجال السياسي، وعملية تشجيع ودعم النساء في مساهمتهن الجماعي يكسب النساء مقومات الشخصية القيادية والنضالية والخبرة في ممارسة العمل السياسي، بالإضافة إلى منحها قاعدة جموعية تمت تعبئتها خلال مسيرتها النضالية والتي تنفق معها في الآراء والتوجهات، كما تعمل الجمعيات على تقديم النماذج النسوية الناجحة والتعريف بالآراء والتوجهات والمقترحات التي تنتجها النساء اللواتي يتطلعن إلى المشاركة في اتخاذ القرارات، ومحاولة دحض وتفكيك الصورة النمطية حول أدوار النساء في البناء الاجتماعي التي تركز ظروف إقصائهن في المجال العام، وتسعى إلى تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تمكينهن في لأدوار الاجتماعية والسياسية التي تسعى النساء إلى بلوغها لأجل تحقيق استراتيجياتها عبر استغلال الموارد التي تمتلكها في ظل العمل الجماعي.

تتسع شبكة العلاقات الاجتماعية للنساء ويرتفع معها المؤيدون والمساهمون في إثراء أفكارها وتوجهاتها، ما يمكنها من رفع سقف طموحاتها ومطالبها وانشغالها ويتضح أمامها طريق العمل السياسي حيث يصبح ضرورة لأجل تجسيد حقوقها ومطالبها، وتتفق الحركات الجموعية الحقوقية منها والسياسية النسوية في المطالبة بالمساواة وتكافؤ الفرص بين النوع في المجالات الاجتماعية خاصة ما يتعلق بالحقوق السياسية والمساواة في

اتخاذ القرار وتعزيز شرعيتهم المجال السياسي وتذليل المعوقات الاجتماعية والبيروقراطية التي تقابل النساء في الخيار السياسي وفق أيديولوجيا ترمي إلى توطين الأبعاد الجندرية.

كما تعتبر الأحزاب السياسية من بين أهم مصادر الدمج السياسي للأفراد لما لها من فعالية الوظائف الداخلية والخارجية التي تميزها في العمل السياسي، فمن خلال تفاعلها مع الواقع الاجتماعي تساهم إلى حد كبير في تنظيم الحياة السياسية عبر تغلغلها في الأوساط الاجتماعية، وتسعى إلى استمراريتها والوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطة و تحمل المسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية، باعتبارها نسق مفتوحا متفاعل مع بيئته الداخلية والخارجية، ما يسمح باقتراب أعضائه إلى السلطة بصورة عامة و هو ما ينطبق على النساء بصفة خاصة، بخصوصية القوانين السياسية والأبعاد الاجتماعية والثقافية لأدوار ومكانتها المرأة في المجتمع.

تمثل فئة النساء جزءا عريضا لا يستهان به في المجتمع تسعى كل القوى السياسية المتنافسة لتوسيع وعائها الانتخابي من خلال استقطاب النساء إلى الفعل الانتخابي و تحقيق الامتثال في تطبيق سياسة الدولة بتمكين النساء السياسي من اجل تكريس الفعل الديمقراطي ورقية الحقوق السياسية للمرأة، بذلك تعتبر الأحزاب السياسية وسيط بين النظام السياسي وفئات نساء السياسة، و في هذا الشأن تعمل الأحزاب السياسية على إنشاء وتطوير آليات لتنظيم وصول صوتها إلى شريحة واسعة من النساء كأن يقدم عناصر نسوية تحاطب النساء بحسب أيديولوجية الحزب في مختلف القضايا المتنوعة على غرار قضايا المرأة الخاصة كالتمييز ضد النساء والعنف الجنسي والأحوال الشخصية، وغيرها من المواضيع التي تستقطب النساء خاصة قضايا المساواة والحرية والمواضيع التي تبحث في واقع الفجوة النوعية في المجتمع.

وتتخرط النساء في الأحزاب السياسية باعتبارها تمثل كيان طوعي ينضم إليه الأفراد، وتتكون داخل الحزب من خلال عملية التنشئة السياسية الداخلية التي تكسبهم ثقافة سياسية تعزز وعيهم السياسي، فالأحزاب السياسية الحاضنة للتوجهات والآراء التي تتوافق مع اهتمامات وآراء النساء المنتمين لها، خاصة إذا كان للتعامل مع قضايا النساء باعتبارها قضايا مركزية، "فزيادة وجود المرأة في الحياة السياسية عموما هو إما نتيجة لجهود النساء من اجل تعزيز هوضهن في المجال السياسي، أو لان الأحزاب السياسية تهتم بذلك أيما مناهة بقضية هوض المرأة أو لكي تستفيد من أصوات النساء في العملية الانتخابية"<sup>1</sup>، كما أن وعي الحزب

<sup>1</sup> . رويدا المعاينة وآخرون، مرجع سابق، ص 165.

السياسي الشديد بمعضلات النساء الواقعية وتبنيه مفاهيم ومبادئ ديمقراطية حقوقية تعمل على تحقيق مبدأ المساواة بين الرجال والنساء وتبحث في كيفية تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يساهم في استقطاب شريحة كبيرة من المجتمع المتمثلة في النساء، بالإضافة ترسيخ مفاهيمه وأهدافه لأعضائه من النساء عبر مختلف الوظائف سألقة الذكر في مقدمتها التنشئة، حيث أن تبني قضايا النساء من جهة وتمكينهن في العمل السياسي يمنهن القدرة على بناء آليات تساهم في إزاحة العقبات السياسية والاجتماعية الواقعية التي تعيق تحركهن في الفضاء العام.

## ثانيا: العمل الجماعي في الجزائر:

### 1. كرونولوجيا تطور الجمعيات في الجزائر:

يتصل العمل الجماعي بالشكل العلائقي في الجزائر تاريخيا بفترة ما قبل الاستقلال، لكن ظهوره المؤسسي عرف في فترة الاستعمار، في التوقيت الذي عمد فيه المستعمر الفرنسي على تطبيق قانون الجمعيات الصادر سنة 1901، "الذي امتد نفوذه إلى الجزائر بوصفها مستعمرة فرنسية"<sup>1</sup>، بهدف تجسيد سياسة استعمارية ترمي إلى تعزيز الاستيطان في الجانب المقابل، وترسخت ثوابت الأمة مع كل المحاولات الاستعمارية بفضل جهود النخبة الجزائرية على مختلف مشاربها الدينية والثقافية باستعجالها في إنشاء جمعيات مختلفة باستغلال القانون الفرنسي لصالحهم لجأت إليها لتقوية التماسك الاجتماعي والحفاظ على المورث الاجتماعي وتعزيز القيم الوطنية و روح التضامن بين الجزائري و التجنيد النضالي والتمسك باللغة ومحاربة الجهل والخرافة، كانت كل غايتها التصدي للغزو الثقافي الفرنسي الذي يرمي لمحو الهوية الوطنية الجزائرية والتحضير للحركة الوطنية، وقد كان لها الفضل الكبير في مقاومة الاحتلال الفرنسي بمساهمتها بشكل كبير في زرع قيم التحرر وحشد المواطنين الجزائريين للالتفاف حول الأحزاب الوطنية ودعمها للمطالبة بحرية الشعب الجزائري، كما عرف المجتمع الجزائري ظاهرة "التويذة" والتي تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي الجزائري، وهي نوع من النشاطات الطوعية وتتكون من جماعة صالحة هدفها تحقيق النفع للصالح العام<sup>2</sup>، و التي لا تزال قائمة في العديد من مناطق الوطن و التي تُجسد فكرة التجمع من اجل خدمة هدف مشترك، كما عرف المجتمع الجزائر

<sup>1</sup> محمد براهيم صالح، التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجماعي والسياسي؛ منطقة القبائل نموذجا، مجلة إنسانيات، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 8، المجلد 03، 1999، ص 28.

<sup>2</sup> عبد الوهاب داودي، مرجع سابق، ص 192.

أشكالا مختلفة ثقافية وتربوية في التجمع، تعبر عن التقليد الجموعي كالزوايا والجماعات، وكبار العائلات، وتعددت نشاطاتها بين تربية وتعليم ومساعدة الضعفاء والمحتاجين، إلا انه وبشكل عام ظلت الجمعيات الوطنية في مرحلة الاستعمار فاقدة للاستقلالية بسبب القيود الكثيرة التي وضعتها الالة الاستعمارية في طريقه.

تقر دساتير دولة الجزائر منذ استرجاع سيادتها على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات، إلا أن العمل الجموعي في العقود الثلاثة الأولى من تاريخ الاستقلال ظل يمثل وجه النظام السياسي إلى حد كبير فاقدا للاستقلالية، نظرا لاحتكار النظام السياسي على منظمات المجتمع المدني باعتبار الدولة الأب الوصي والواجهة الوحيدة للساحة السياسية بسبب سياسة الحزب الواحد، مما قلص إمكانية بروز هياكل ومؤسسات وسيطة تمثل المجتمع المدني كالجمعيات، "فقد اتجه النظام لمنع أي حركة تجنيد للمجتمع قد تضيق من مجال سلطته، وذلك بوضع الحواجز أمام الحركات التي تهدف إلى تحريك المجتمع، بعبارة أخرى تهميش القوى الاجتماعية والثقافية، خاصة ذات التوجهات السياسية والعقائدية التي لا تتفق وفلسفة النظام القائم"<sup>1</sup>، هذه السياسة الشعبوية صاحبها الضعف العددي للجمعيات و التبعية وخضوعه لمركزية سلطة القرار، عرضت المجتمع المدني إلى انتكاسة لما كان يفترض أن يؤدي إلى تقدم وتميز لمختلف مؤسساته بالنظر إلى حركية النشاط الفكري الجموعي للمجتمع الجزائري في فترة ما قبل الاستقلال، واضحا تأثير النشاط الجموعي تأثيرا محدودا و غائبا عن الفعل التنموي الحقيقي في هذه المرحلة، ومع تفاقم المضايقات والقيود "توسعت الفجوة بين الدولة والمجتمع وبالتالي احدث ذلك اتساعا في رقعة السخط الاجتماعي والاحتجاجات الفوضوية والفتن وتعطيل نمو الثقافة الديمقراطية في الحركة الجموعية"<sup>2</sup>،

دفعت أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر بالنظام السياسي إلى تبني إصلاحات سياسية واقتصادية كان من أبرزها المصادقة على تعديل الدستور سنة 1989 و اعتماد نظام التعددية الحزبية، ومنذ ذلك الحين دخل العمل الجموعي في الجزائر مرحلة جديدة في ظل الانتقال الديمقراطي الذي شهدته الجزائر، ما "افضى إلى بروز كم هائل من الجمعيات، دفع بالعديد من المحللين السياسيين المهتمين بالتطورات السياسية في الجزائر، إلى اعتبار هذا البلد على انه نموذجا ديمقراطيا جارفا، وممثابة ثورة ثانية تدشنها الجزائر في اقل من

1. صالح زباني، تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجموعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 17 المجلد 08، 2007، ص ص 97، 98.

2. عمر دراس، الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر؛ واقع وأفاق، مجلة إنسانيات، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر، العدد 28، المجلد 09، 2005، ص 26.

ثلاثين عاما، ثورة من شأنها أن تضع هذا البلد في قلب المشهد الدولي من جديد"<sup>1</sup>، إلا أن ذلك لم يحدث نتيجة تأزم الأوضاع الأمنية في البلاد وإعلان حالة الطوارئ على خلفية الصراع السياسي والعسكري الذي عرفته الجزائر مع بداية سنة 1992، والذي أدى إلى تعطل المسار الانتخابي، وهو صراع نجم عن بشكل عام بسبب "تدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بفعل التضييق الذي تم ممارسته على مؤسسات هذا المجتمع، وهو التضييق الذي تجلّى من خلال عوامل عديدة كانغلاق النظام السياسي على نفسه من جديد، وسلوك النخبة الحاكمة للممارسات الأبوية كما كان الأمر قبل إقرار التعددية"<sup>2</sup>، وعادت السلطة من جديد لممارسة الضبط والرقابة على الجمعيات التي أصبحت مشروطة بالحصول على ترخيص مسبق من طرف الدولة لمزاولة نشاطها، وهو ما قيد الأنشطة الجموعية أمام تأزم الوضع الأمني، وامتدت على هذه الحال إلى غاية رفع حالة الطوارئ سنة 2011، الذي افضى إلى مناخ جديد، حيث بدأت تظهر ملامح المجتمع المدني المستقل يسير نحو التحقيق الفعلي للتعددية السياسية والاجتماعية وبرزت في الساحة الاجتماعية جمعيات تمثيلية قوية سياسية واجتماعية وثقافية مستقلة تسعى نحو الامتداد داخل المجتمع، وتجسد التعايش والتنافس السلمي بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة.

## 2. الاطار القانوني للعمل الجموعي في الجزائر:

صدر أول تشريع جزائري المحدد للأطر العامة للعمل الجموعي ليوضح كفاءات سير الجانب التأسيسي والتنظيمي لنشاط الجموعي، وجاء هذا الاطار التشريعي من جملة الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة الجزائرية غداة الاستقلال وكنتيجة من بين نتائج المراجعة العامة لقوانين الفرنسية التي كانت سارية المفعول لعقد من الزمن، ويتمثل القانون والاطار العام للعمل الجموعي في الأمر رقم 79/71<sup>3</sup> والمؤرخ في 03 ديسمبر 1971، والذي الحق السنة الموالية بأمر رقم 72/21<sup>4</sup> المؤرخ في 07 جوان 1972 المتضمن تعديل الأمر رقم 79/71 والمتعلقين بالجمعيات، وتجدد الإشارة إلى انه في ما يقارب عشر سنوات الأولى من الاستقلال ظل

<sup>1</sup>. صالح زباني، المرجع السابق، ص 93.

<sup>2</sup>. صالح زباني، مرجع سابق، ص 100.

<sup>3</sup>. أمر رقم 79-71 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 105، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1971.

<sup>4</sup>. أمر رقم 72-21 المؤرخ في 07 جوان 1972، يتضمن تعديل الأمر رقم 79-71 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 والمتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادر بتاريخ 15 اوت 1972.

قيد النشاط و التعامل بالقانون الفرنسي للجمعيات الصادر ب 05 جويلية 1901 إلى أن تم إلغاء العمل وكان على الجمعيات النشطة في تلك الفترة أن تطلب الموافقة المنصوص عليها بناء على الأمر المحدد للأطر العامة للعمل الجمعي في الأمر 79/17 في أجل محددة والا انه سيجري حلها وتتم تصفيتهما بحكم القانون الأساسي وهو ما تنص عليه المادة (15) من نفس الأمر.

ويتحدد مفهوم الجمعية وفق هذا الاطار بنص المادة الأولى من الأمر رقم 79/71 باعتبارها: "...الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من اجل غاية محددة لا تدر عليهم ربحاً"، و ما يلاحظ في هذا التحديد غياب التفصيل في مجالات الأنشطة الجموعية، كما أن المشرع يؤكد على إلزامية إشراف النظام السياسي على الجمعيات وتأكيد مركزية التسيير كما جاء في المادة (02) التي تنص على انه "لا يمكن لأي جمعية أن يكون لها وجود قانوني ولا أن تمارس نشاطاتها بدون موافقة السلطات العمومية"، بالإضافة إلى منح التشريع الإدارة سلطة واسعة للرقابة على الجمعيات من خلال طلب جميع المعلومات المتعلقة بنشاطها وفي حال قابلتها الجمعيات بالرفض فأنها تتعرض لعقوبات قد تصل إلى الحل وهو ما نصت عليه المادة (14).

وتحدد المادة (03) شروط تأسيس الجمعية إذ انه "لا يمكن أن يؤسس أو يدير أو يسير جمعية إذا لم تكن الشروط التالية متوفرة فيه:

أ - أن يكون من جنسية جزائرية منذ عامين على الأقل.

ب - أن يبلغ 21 سنة من عمره على الأقل.

ج - أن يتمتع بحقوقه المدنية وان يكون حسن السيرة.

د - أن لا يكون قد سلك خلال الحرب التحريرية الوطنية سلوكا مخالفا لمصالح البلاد.

ه - أن لا يكون له نشاط في موقف مضاد لمصالح وأهداف الثورة الاشتراكية".

يتضح من خلال الشرط الأخير ومن المادة (02) توجه النظام القائم من اجل المحافظة على خيارات للحزب الواحد و على التوجيه السياسي الاشتراكي، وهو ما جعل العمل الجمعي في هذه الفترة يعرف ركودا وتراجعا كما تقلصت حريتها وعرفت "انسحاب المجتمع المدني من التدخل في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد هو الآخر في عدم انتعاش الحركة الجموعية في هذه الفترة"<sup>1</sup>، نتيجة مركزية النصوص والمراسيم

<sup>1</sup>. محمود بوسنة، الحركة الجموعية في الجزائر؛ نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 01، المجلد 13، 2002، ص 134.

الخاضعة لإرادة السلطة و الساعية لتوجيه الجمعيات والتحكم التام فيها، ويبرز هذا التضييق في الفقرة الأولى من المادة (07)، حيث تنص على انه "تكون باطلة وملغاة كل جمعية من شأنها أن تمس الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوطن أو أن تخرق حرمة التراب الوطني"

في 21 جويلية 1987 صدر القانون رقم 87/15<sup>1</sup>، و الذي يهدف إلى تحديد اطار ممارسة إنشاء الجمعيات، منطويا ضمن سلسلة الإصلاحات الخاصة بالقوانين المنظمة للجمعيات التي عرفها التشريع الجزائري، تلاه فيما بعد مرسوم رقم 88/16<sup>2</sup> مؤرخ في 02 فيفري 1988، يحدد بشكل مفصل كيفية تأسيس الجمعيات ويقدم شرحا موسعا للقانون 87/15، و يضيف هذا القانون مجموعة من التعديلات المعبر عنها بجزمة من النصوص القانونية الساعية إلى ضبط الاطار القانوني لكيفيات تشكيل الجمعيات، وما يمكن أن نلمسه في هذا القانون هو منح السلطة بعض التسهيلات التي شجعت بدورها على المواطنين على إنشاء جمعيات، إذا انه "استثنى الشرط التأسيسي الذي كان قائما في الأمر السابق، والمتعلق بالنشاطات المضادة للثورة الاشتراكية، كما نصت المواد (11،12،13) إلى شكل الإعانات والهبات ومصادر كون أن الأوامر السابقة لم تتطرق إليها، وبالتالي فهذا القانون شكل إضافة بحيث يمكن للجمعيات أن يتكون مداخلها من اشتراكات الأعضاء والأشخاص ومن نشاطات الجمعيات"<sup>3</sup>، وبتحديد ماهية الجمعيات اشترط المشرع من مؤسسي الجمعية الإعلان عن هدف الجمعية بشكل صريح دون غموض وان يكون اسم الجمعية مطابقا للهدف كما ورد في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من نفس القانون، و على الرغم من ذلك ظل النشاط الجمعي محصورا بفعل السياسة العامة للسلطة الحاكمة والمحافظة على آليات التي تمكنها من تكريس التبعية مختلف الهيئات و التشكلات والتوجهات الاجتماعية لخيارات الحزب الواحد و المهيمن على النظام السياسي، وهو ما يكفل الدولة سلطة الإشراف الكلي على الجمعيات، وهي سياسية يستمر في اعتمادها النهج

<sup>1</sup>. قانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، الصادر بتاريخ 29 جويلية 1987، ص 1200.

<sup>2</sup>. مرسوم رقم 88-16 المؤرخ في 02 فيفري سنة 1988، يحدد كيفيات تطبيق قانون 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987 والمتعلق بالجمعيات، ويضبط الأحكام القانونية الأساسية المشتركة بينهما، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادر بتاريخ 03 فبراير 1988، ص 178.

<sup>3</sup>. ساهي علي، الاتصال الجمعي ودوره في تفعيل الخدمة الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات الاتصال الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2019، ص 156.

الاشتراكي للحزب الواحد بغية التقليل من شدة ضغط المجتمع المدني وتوسيع صلاحيات الإدارة في مراقبة نشاط الجمعيات كي لا تشكل الجمعيات خطرا على أجهزة الدولة، فقد "جاء القانون خاليا من أي التزام للإدارة في تسليم الوصل للجمعية التي استوفت الشروط القانونية، مما يمكن الإدارة من التعسف وعدم تسليم الوصل مما ينجم عنه إعاقة تأسيس الجمعية ومباشرة نشاطها، فلا يمكن مثلا شراء عقارات باسمها أو فتح بنكي باسمها، كما أن هذا القانون جاء خاليا ضمانا حق للجوء طالي التأسيس إلى القضاء في مثل هذه الحالة"<sup>1</sup>.

بتاريخ 1990/12/04 صادر القانون رقم 90/31<sup>2</sup> المتعلق بالجمعيات، والذي اضفى لمسة ليبرالية على ممارسة النشاط الجموعي وبتخفيض من الإجراءات الإقصائية مما فسح المجال أمام المجتمع المدني بتوسع مساحة المكسب الحريات و الاستقلالية و أتاح فرص المشاركة الواسعة لمختلف القوى الاجتماعية ضمن النشاط الجمعيات لتحقيق المساهمة باستقلالته عن الدولة في تغيير وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بموجب هذا القانون الذي حدد بالتفصيل مجالات النشاط الجموعي إذ أضحت الجمعية تساهم من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي وهو ما ورد في نص المادة (02)، ويمكن لجميع المواطنين الراشدين اللذين يحملون الجنسية الجزائرية ويتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ولم يسبق لهم سلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني أن يؤسسوا أو يديروا أو يسيرو جمعية بحسب المادة (04)، وقد احدث هذا القانون "انفجار فريد من نوعه للظاهرة الجموعية من حيث عددها وتنوع مواضيعها ومجالات تدخلها وكذا الفئات الاجتماعية التي تنشطها، ولقد أبدت بعض الدراسات العربية المقارنة التي أجريت في بداية التسعينيات على الجمعيات والمجتمعات المدنية إعجابا واضحا بالحالة الجزائرية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> . كتنز عيشور، دور جمعيات المجتمع المدني في تكريس مبادئ المواطنة في المجتمع الجزائري، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم ، غلم اجتماع الاتصال والعلاقات العامة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018ص190.

<sup>2</sup> . قانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1990.

<sup>3</sup> . عبد الوهاب داودي، الاتصال الجموعي ودوره في ترقية الخدمة الاجتماعية الشبانية من خلال مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في علوم الاتصال، تخصص اتصال سياسي واجتماعي، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الاتصال، جامعة الجزائر 3، ص 2020، ص 197.

فعلى خلاف القوانين السابقة بإمكان الجمعية استلام وصل تسجيل تصريح التأسيس من السلطة العمومية المختصة في مدة لا تزيد عن ستين (60) يوما من تاريخ إيداع الملف، وتعد الجمعية مكونة قانونا بعد انقضاء الآجال المقررة لتسليم وصل التسجيل، وهو بمثابة الزام الإدارة بتسليم الوصل للجمعية التي استوفت الشروط القانونية في حال لم تخطر بعدم جدوى تأسيسها لمخالفتها أحكام القانون، مما يمكن الحد تعسف الإدارة، وكذلك أصبح التصريح بوجود الجمعية من خلال القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل، وهو ما جاء في المادتين 7 و 8 على التوالي من هذا القانون.

كما يفصل القانون 31/90 بحسب المادة (11) بين الجمعيات السياسية وبين الجمعيات الأخرى التي تتميز بهدفها وتسميتها وعملها الذي يمثل الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي عن أية جمعية ذات طابع سياسي ويقطع أية علاقة بها سواء كانت تنظيمية أو هيكلية، بما في ذلك الإعانات أو الهبات أو وصايا مهما يكن شكلها، كما منح القانون في المادة (12) الحق لكل أعضاء الجمعية المشاركة في الهيئات القيادية للجمعية "بحيث يلاحظ أن العديد من الجمعيات تحتكر القيادة أو تكرر لمبدأ الوساطة والمحابة في اعتلاء القيادة، وهذا السلوك لازال موجود حتى في يومنا هذا"<sup>1</sup>.

الأمر الذي يلاحظ في التشريعات السابقة الذكر والمتعلقة بكيفيات تأسيس الجمعيات أنها لم تتطرق ضمن نصوصها القانونية إلى قضية التمييز على أساس النوع الاجتماعي الذي يهمل المرأة في اطار العمل الجموعي على وجه التحديد إلا من خلال الإشارة بشكل عام في مسألة التمييز خلال القانون 90/31 إذ يمنع هذا التشريع على الجمعيات بنص المادة (25) من ممارسة أي نوع من التمييز بين الأعضاء أو إدخال أي تمييز في قوانينها الأساسية الذي من شأنه أن يمس بحرياتهم الأساسية.

يتبنى القانون العضوي 06/12<sup>2</sup> المتعلق بالجمعيات، مأخذاً آخر من جملة الإصلاحات القانونية في المنظومة القانونية المتعلقة بالجمعيات، بغية تسهيل اضطلاع الجمعيات بنشاطاتها بشكل مشروع وأكثر تنظيماً، وعلى غرار شروط التأسيس وطبيعة الاختصاص المحددة في القوانين السابقة يُجسد هذا القانون في المادة (06) عملية التأسيس الحر للجمعية من طرف أعضائها ويمنع تدخل أي شخص اجنبي عن الجمعية سواء كان معنوي أو طبيعي في سيرها، كما يضمن طرق الطعن لتمكين الجمعيات من الدفاع عن مصالحها، ويُستجد

<sup>1</sup>. ساحي علي، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup>. قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012، ص 33.

أيضا ضمن هذا القانون أيضا الحضور المعنوي للدولة مع أعضاء الجمعية، يمثلها محضر قضائي يحرر محضر الاجتماع يثبت بموجبه تأسيس الجمعية، كما خفض القانون عدد أعضاء الجمعية العامة التأسيسية، والذي يتحدد بحسب التقسيم الذي جاء به في الفقرة الثانية من نفس المادة، و يختلف عدد الأعضاء المؤسسين بحسب الفئات فمنها جمعيات بلدية تتشكل جمعيتها التأسيسية من 10 أعضاء و 15 عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية يمثلون بلديتين على الأقل، و 21 عضوا بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات يمثلون 03 ولايات على الأقل، أما الجمعيات الوطنية فيشترط أن يكون عدد أعضاء الجمعية العامة التأسيسية 25 عضوا منبثقين عن 12 ولاية على الأقل، وهي تحرص بذلك على إلغاء المركزية وتوسيع المجال المبادرة للجمعية.

مكن القانون الجمعيات من الانخراط و التعاون في اطار الشراكة مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، يخضع هذا التعاون بين الأطراف المعنية إلى المرافقة المسبقة للسلطات المختصة، كما يضيف هذا القانون في الباب الرابع تصنيفات جديدة للجمعيات، ويوضح موضوعها وطبيعتها فنجد في التقسيم الجديد جمعيات دينية يخضع تأسيسها إلى نظام خاص، وجمعيات ذات الطابع الخاص مقسمة بدورها إلى ثلاث أقسام (المؤسسات، الوداديات، الجمعيات الطلابية والرياضية).

بالإضافة إلى انه على غرار موارد الجمعيات الداخلة المرتبطة باشتراكات الأعضاء والمداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجموعية وأملكها اصبح بمقدورها أن تستفيد من إعانات ومساعدات مادية و حق الانتفاع بممتلكات تابعة للأموال الوطنية، كشكل من أشكال الدعم المادي من الدولة أو الولاية أو البلدية وكل مساهمة أخرى سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بشروط إذ لا تقبل الهبات والوصايا وما يرد إليها من تنظيمات أجنبية أو منظمات غير حكومية ما لم تتطابق مع الأهداف المسطرة في القانون الأساسي للجمعية وأحكام القانون، وفق ما جاء في المواد (29، 30، 31، 32، 33، 34) من هذا القانون.

"يعتبر القانون العضوي المتعلق بالجمعيات إثراء للقانون السابق رقم 90-31، وذلك نظرا للتطابق بين العديد من موادها، إلا انه وعلى غير المأمول، أراد المشرع الجزائري من خلاله أحكام الرقابة على العمل الجموعي والمجتمع المدني بصفة عامة، وبما أن هذا القانون جاء على أعقاب اهتزازات سياسية خلفتها رياح الربيع العربي، كان من المنتظر أن يكون هذا القانون أكثر انفتاحا وتعزيزا لدور حركات المجتمع المدني، في جميع

مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد<sup>1</sup>، وذلك لما يتضمنه من قيود قانونية تحكم عمل الجمعيات و شروط تأسيسها وممارسة الدولة عملية ضبطها من خلال العقوبات الجزائية فيما يتعلق بمخالفة أحكامه، ونذكر على سبيل المثال من جملة القيود التي أوردها القانون 06/12 للإجراءات الضبط والرقابة، ضرورة تبليغ السلطات العمومية المختصة بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغييرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية وهو ما تجبه المادة 18 و المادة 19، إذ يتوجب على الجمعيات تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها وتقاريرها الأدبية والمالية السنوية إلى السلطة العمومية المختصة اثر انعقاد جمعية عامة عادية أو استثنائية، ويعاقب القانون على رفض تسليم الوثائق المذكورة في المادتين السابقتين بغرامة تتراوح بين الفي دينار إلى خمسة آلاف دينار، وفق ما جاء في المادة 20، بالإضافة إلى إجراءات مراقبة استعمال أنواع الدعم المالي، حيث تخضع الإعانات والمساعدات العمومية التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية لقواعد المراقبة طبقا للتشريع كما لا تمنح إعانات الدولة والجماعات المحلية إلا بعد تقديم حالة صرف الإعانات الممنوحة سابقا، ويجب أن تعكس مطابقة المصاريف التي منحت من أجلها ذات الإعانات، وهو ما يتضمنه نص المادتين 35 و 36.

على الرغم من أن ظاهرة المجتمع المدني والعمل الجمعي في المجتمع الجزائري حديثة العهد لا أنها بدأت تعرف توسعا و تطورا غزيرا ومتنوع بتنوع اهتماماته و أهدافه ومجالات تدخله ونشاطاته، في المقابل يبقى هذا التقدم محصور في التواجد الكمي ولم ينضج بعد ليشكل مناخ يؤدي ضمنه العمل الجمعي دوره ووظائفه بنجاعة وفعالية تعكس فعليا المقاربة التشاركية، وهو ما يترجم قصور جمعيات المجتمع المدني في التعبير عن انشغالات المجتمع وتطلعاته بقدر ما يمتلكه من الأطر القانونية و الشرعية، حيث يرى الأستاذ غانص محمد "أن التصاعد الرهيب للجمعيات والأحزاب السياسية، لم يحمل معه ذلك التغير الجوهرى في فتح الفضاء العام وإشراك هذه الفواعل الجديدة جديا في صناعة السياسات العامة وتنفيذها، ما يفسر هشاشة دور هذه الجمعيات المدنية حتى بعد الإصلاحات السياسية المختلفة التي قام بها المشرع الجزائري منذ تلك الفترة إلى يومنا هذا"<sup>2</sup>.

1 . غانص محمد، الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر واثرها على أداء الحركة الجموعية؛ دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية، مجلة المعيار، جامعة تسمسليت، العدد 04، المجلد 09، 2018، ص 23.

2 . نفس المرجع، ص ص 24، 25.

## 3. الأحزاب السياسية قراءة في التشريع الجزائري:

ما يمكن الإشارة إليه أن الأحزاب السياسية تمثل تجربة حديثة نسبيا في الجزائر، فهي لم تعالج في النظام الدستوري الجزائري إلا ابتداء من دستور 1989، حيث جاء في المادة 40 منه على ما يلي: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، لكن لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"<sup>1</sup>، وفي هذا الإطار وضع المشرع الجزائري النصوص القانونية المنظمة لها وكيفية تأسيسها وشروط سلوكها ونشاطها، تطبيقا للإصلاحات السياسية والاجتماعية التي تبنتها الحكومة عقب الموافقة على تعديل دستور 1989 الذي مهد الطريق نحو التحول الديمقراطي والانتقال إلى التعددية الحزبية، و يعد القانون رقم 11/89<sup>2</sup> أول القوانين التي أصدرتها الحكومة والمتعلقة بالأحزاب السياسية والتي تهدف إلى تحديد الأحكام المتعلقة بالجمعيات ذات الطابع السياسي، جاء هذا القانون من الناحية الشكلية مقسما إلى خمسة أبواب تضمنت 44 مادة، وقد تضمن الباب الأول جملة من الإجراءات والتوضيحات التي تخص أهداف الجمعيات ومهامها، منها تعريف الجمعيات ذات الطابع السياسي في المادة 02، ثم الأهداف والمبادئ والأسس التي تقوم عليها الجمعية في المادة 03، بالإضافة إلى الضوابط التي تحكم نشاط الجمعيات في المواد (04-05-06-07-08-09)، وجاء في الباب الثاني من هذا القانون شرح وتفصيل للشروط والكيفيات التطبيقية لتأسيس جمعية سياسية في جملة من المواد تحدد وتضبط جميع المراحل تأسيس من قبل المؤسسين المؤهلين، وتجدر الإشارة إلى أن القانون كان متساهلا في عدد المؤسسين والمسيرين بحسب المادة 14 حيث يجب إلا يقل عددهم 15 عضوا "ولعل مرد هذا التساهل يكمن في أن النظام يسعى إلى امتصاص السخط الجماهيري وتشثيت القوى السياسية الناشطة، حتى يضمن لنفسه الاستمرار في الحكم لأطول مدة ممكنة"<sup>3</sup>، وتضمن الباب الثالث الأحكام المالية من خلال ضبط عمليات

<sup>1</sup> عبد الرحمان بن جيلالي، الحق في تأسيس الأحزاب السياسية بين التنظيم والتقييد دراسة في أحكام المادة 52 من التعديل الدستوري الصادر عام 2016 وأحكام القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 12-04، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة، عدد 02، مجلد 06، 2017، ص 299.

<sup>2</sup> قانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 5 جويلية 1989.

<sup>3</sup> محمد صالح بن شعبان، الإطار القانوني للتعددية السياسية في الجزائر منذ دستور فبراير 1989 حتى صدور القانون 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 03، مجلد 25، 2014، ص 533.

تمويل الجمعيات السياسية، وكيفية استفادتها من المساعدات المالية من طرف الدولة، وكيفية تسييرها للموارد المالية وأسلوب محاسبتها، و ذلك بتقديم تقريرها المالي إلى الإدارة المختصة كما جاء في المادتين 31 و 32، وتناول الباب الرابع التدابير الاحتياطية و إجراءات توقيف وحل الجمعيات السياسية، والطعون الممكنة في حالة مخالفة القانون العضوي ابتداء من المادة 33 إلى غاية المادة 39، وجاء في الباب الخامس، التدابير الانتقالية والختامية.

فتح هذا القانون المجال أمام تأسيس عدد كبير من الجمعيات التي أرادت احتلال الحقل السياسي، ولكن سرعان ما كشف الواقع، والتطبيق النقائص والعيوب والتناقضات الموجودة في هذا القانون الذي جاء في الواقع استجابة ورضوخا لضغط الأحداث، أكثر مما حرص على وضع تنظيم كفيل بتوجيه وتنظيم ظهور التعددية السياسية<sup>1</sup>، وقد عرف المشهد السياسي في الجزائر خلال السنوات التي تلت صدور هذا القانون انزلاقات في الممارسة السياسية الميدانية وصل إلى حد توقيف المسار الانتخابي و إعلان حالة الطوارئ التي فرضتها الأزمة السياسية، وأدخلتها في فوضى سياسية واجتماعية، أدت إلى وجود فراغ دستوري مع انحلال المجلس الشعبي الوطني واستقالة رئيس الجمهورية وبالتالي تجميد الحياة الدستورية في الجزائر وتولى المجلس الوطني الانتقالي السلطة التشريعية مؤقتا.

و من اجل إعادة بعث المؤسسات الدستورية والتشريعية، تمت الموافقة على المراجعة الدستورية في 28 نوفمبر 1996 التي طالت السلطتين التشريعية والتنفيذية واستحداث الغرفة الثانية للبرلمان المتمثلة في مجلس الأمة و أعاد النظر في قانون الجمعيات السياسية السابق، و في ظل تلك المراجعة صدر أمر رقم 97-09<sup>2</sup> المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي جاء بمجموعة من القوانين تهدف إلى تأطر العمل السياسي، و معالجة النقائص و من اجل تفادي الثغرات التي عرفتها التجربة السابقة، حيث تضمن القانون 46 مادة موزعة على ستة (06) أبواب من ناحية الشكل، ومن ناحية المضمون جاء في الباب الأول جملة من الأحكام العامة نذكر منها تحديد ماهية الحزب السياسي والغاية من تشكيله في المادة 02، ثم الأهداف والمبادئ والأسس التي يقوم عليها الحزب في المادة 03، مع إقراره بحضر استعمال مكونات الهوية الوطنية واستغلالها للدعاية الحزبية في المادة 05، بالإضافة إلى الأحكام التي تبين عمله ونشاطه موقعه في الحياة السياسية، و تضمن الباب الثاني في 14

<sup>1</sup>. محمد صالح بن شعبان، المرجع السابق، ص ص 536، 537.

<sup>2</sup>. أمر رقم 97-09 مؤرخ في 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادر بتاريخ 6 مارس 1997.

مادة الشروط والكيفيات التطبيقية لإنشاء حزب سياسي، فالاعتماد وعقد المؤتمر التأسيسي، وقد "فرض هذا القانون قيودا من الصعوبة بمكان على إنشاء أحزاب سياسية جديدة، حيث اشترط في المادة 18 منه على انه لا يصح انعقاد المؤتمر التأسيس للحزب إلا إذا كان ممثلا من 25 خمسة وعشرين ولاية على الأقل من اصل 48 ولاية، ويجب أن يجمع المؤتمر بين أربعمئة (400) و خمسمئة (500) مؤتمر ينتخبهم 2500 منخرط على الأقل يقيمون في 25 ولاية"<sup>1</sup>، وتنص مواد الباب الثالث من القانون بداية من المادة 27 إلى غاية 46 على الأحكام المالية المتعلقة بكيفيات تمويل نشاط الحزب السياسي والمساعدات المالية من الدولة، وكذلك إجراءات التوقيف والحل والطعون الممكنة في حالة مخالفة القانون العضوي في المؤتمر التأسيسي للحزب.

بعد التطورات والأحداث التي عاشها العالم العربي سنة 2011 والتي كان لها التأثير الكبير على المعتزك السياسي نتيجة موجة الحراك، "بادر النظام السياسي في الجزائر إلى القيام بحراك ذاتي افضى إلى جملة تغييرات اطلق عليها الإصلاحات السياسية"<sup>2</sup>، وفي خضم هذه الإصلاحات السياسية التي صاحبت هذه الفترة، واستجابة للعديد من المتطلبات صدر القانون العضوي 04/12<sup>3</sup> المتعلق بالأحزاب السياسية، من اجل مراجعة حرية تكوين الأحزاب السياسية و تعميق المسار الديمقراطي و كذا تشكيل تنظيم ملائم قادر على احتواء النشاط السياسي و تأطير التعددية السياسية والحزبية في الجزائر.

تضمن القانون 84 مادة موزعة على ستة (07) أبواب، تضمن الباب الأول جملة من التعاريف والتوضيحات في المواد الأربعة (04) الأولى منها تعريف الحزب السياسي في المادة (03) التي نصت على أن "الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطة والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية" ثم الأهداف والمبادئ والأسس التي يقوم عليها الحزب وموقعه في الحياة السياسية في مواجهة الرأي العام والمواطنين والمنتسبين إليها، وكذلك السلطات العمومية وذلك في اطار الدستور والسيادة الوطنية والدولة والجمهورية الديمقراطية، ابتداء من المادة 05 إلى غاية المادة 15 وتشكل المادة 07 القاعدة العامة لإنشاء الأحزاب

<sup>1</sup>. محمد صالح بن شعبان، مرجع سابق، ص 534.

<sup>2</sup>. بوحنية قوي، هبة لعوادي، إصلاح قانون الأحزاب السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 12، المجلد 07، 2015، ص 169.

<sup>3</sup>. قانون عضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 جانفي 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012.

السياسية وسيرها وعملها، وفي هذا السياق نصت الفقرة الثامنة من المادة 11 العمل على تكريس الفعل الديمقراطي والتداول على السلطة وترقية الحقوق السياسية للمرأة.

تناول الباب الثاني شروط وكيفيات تأسيس الأحزاب السياسية بداية من المادة 16 إلى غاية المادة 37، جاءت في شكل فصول تشرح وتفصل الشروط والكيفيات التطبيقية لإنشاء حزب سياسي، تضمن الفصل الأول التصريح بتأسيس الحزب السياسي من قبل المؤسسين المؤهلين وفيه الشروط المتعلقة بهم والتي نصت عليها المادة 17 وشروط التصريح بتأسيس حزب سياسي في المادتين 18 و 19، ومن بين الشروط التي لا بد من التوقف عندها اشتراط أن لا يقوم الحزب إلا بعضوية نسوية وهو ما نصت الفقرة الثانية من المادة 17 وهو ما يعكس تركيز المشرع على الفئة النسوية وتعزيز تواجدتها الميداني بأحكام قانونية تعزز حقوق السياسية للمرة التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2008، ثم وضح القانون كيفيات دراسة مطابقة التصريح بتأسيس الحزب السياسي في المواد (20-21-23)، و تضمن الفصل الثاني لأحكام عقد المؤتمر التأسيسي و الاعتماد بداية من المادة 24 وصولاً إلى المادة 34، وكذا شروط التعديل التي تطرأ على تنظيم الهيئات القيادية وتشكيلاته في القانون الأساسي للحزب في المادتين 36 و 37، وهذه المسائل يجب أن يتم النص عليها بالتفصيل في القانون الأساسي للحزب وان يصادق عليها من خلال مؤتمره التأسيسي.

تناول الباب الثالث تنظيم الحزب السياسية وتسييره وكذا هيئاته و أجهزته وهياكله وموقعها الإقليمي بداية مع المادة 38 إلى غاية 49، ثم كيفية ممارسة الحزب لنشاطه و علاقته بالتشكيلات السياسية الأخرى، وكيفية ممارسة الحزب لنشاطه في المادتين 50 و 51، أما الباب الرابع فتناول الأملاك المنقولة والعقارات والموارد المالية للحزب، وكيفية تسييرها وأسلوب محاسبتها، وتقديم تقريرها المالي إلى الإدارة المختصة بداية من المادة 52 إلى غاية المادة 63، و يعرض الباب الخامس من المادة 64 إلى غاية المادة 76 إجراءات التوقيف والحل والطعون الممكنة في حالة مخالفة الأحزاب السياسية القانون العضوي، وجاء في البابين السادس والسابع الأحكام الجزائية و التدابير الانتقالية والختامية بداية من المادة 77 إلى غاية المادة 84.

## خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال هذا الفصل بأن الجمعيات تمثل فضاء مفتوحة لممارسة الحرية والمشاركة المواطنة وتجسد التضامن من خلال برامجها ونشاطاتها إلى تحقيق أهداف مبنية على أساس التطوع بغية مساعدة الأفراد على العيش والتكيف اجتماعيا، وهي تشكل حلقة وسيطة بين الفرد و المجتمع المدني و الدولة، إذ تلتقي ضمنها مختلف الفئات الاجتماعية وتمنحهم مقومات المشاركة في مختلف الأنشطة الطوعية والإرادية بفعل المبادرات الجماعية و المشاركة الجماعية الاختيارية و المنظمة، التي تهدف ترقية وتفعيل مشاركة الأفراد الاجتماعية والسياسية والمساهمة مع السلطة في رسم السياسات واتخاذ القرارات، وبذلك يعمل العمل الجماعي على تعزيز وعي النساء السياسي وتكريس ثقافة سياسية لديهن، ويكسبنهن المقومات الشخصية القيادية والنضالية والخبرة في ممارسة العمل السياسي، بالإضافة إلى منحها قاعدة جموعية تتم تعبئتها خلال مسيرتها النضالية، وهي مقومات تمكنها من تجاوز الصورة النمطية حول أدوار النساء في البناء الاجتماعي التي تتركس ظروف إقصائهن في المجال العام.

كما يظهر جليا من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في هذا الفصل مبادرة الدولة في اتخاذها العديد من الإصلاحات والتشريعات و توجه الدولة نحو بناء مجتمع مدني، بفعل تحقيق الموازنة بين المعطيات الاجتماعية والظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري و تطبيق توصيات المجتمع الدولي في إرساء مقومات الحقوق الأساسية للمواطن الجزائري و التأكيد على حرية التجمع وتأسيس الجمعيات، كما تبرز الجهود المبذولة من اجل تنظيم الجمعيات لأهمية دورها في تحقيق التوازن الاجتماعي و المساهمة في القضاء على المشكلات الاجتماعية، وهي معطيات حازتها النساء تعمل على تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تمكينهن في الأدوار والاجتماعية وتساعدهن على التقدم في الحقل السياسي وحياسة مقاعد منتخبة.

---

# الفصل الخامس

---

## الفصل الخامس: نساء السياسة والبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

تمهيد.

أولاً: المرأة والبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

1. المرأة والأسرة الجزائرية.

2. المرأة الجزائرية والتعليم.

3. المرأة الجزائرية والعمل.

ثانياً: واقع التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية.

1. المرتكزات القانونية للتمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

2. المؤسسة التشريعية الجزائرية.

3. المرأة الجزائرية على مستوى السلطة التشريعية.

4. النساء المنتخبات ومحددات تمثل البراديغم.

خلاصة الفصل.

## تمهيد:

تحاول هذه الدراسة خلال هذا الفصل، الكشف عن تموضع النساء الجزائريات في الأسرة و التعليم والعمل باعتبارها موارد مهمة في إشاعة العمل السياسي وأيضا استقطاب النساء إليه، وهو ما يتيح الحفر في قضايا و موضوعات حول النساء في سياقات اجتماعية مختلفة يمكننا من خلالها تتبع مدى تشكيل براديجم السياسة لدى النساء المنتخبات عبر مساءلة تلك الوضعيات التي تشغلها النساء في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري ومن خلال تفكيك الأدوار التي تتحدد بناء على خصائصها البيولوجية في سياق التنشئة الاجتماعية بين المجالين العام والخاص.

كما سنتناول المرتكزات القانونية التي تركز عليها لتحقيق التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، من خلال القوانين الدولية والدساتير الجزائرية بالإضافة إلى التشريعات الوطنية، التي تستهدف توسيع الحضور السياسي للمرأة الجزائرية، وتعبر عن تطلعات الإرادة السياسية الساعية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين في الحقوق المدنية والسياسية، وتحرص على تأكيد حق المرأة في الحصول على نفس الامتيازات مع الرجل في الممارسة السياسية، وذلك لقراءة وتحليل الشروط التشريعية التي أوجدت فئة نسوية معتبرة فاعلة في الفضاء البرلماني والسياسي، وفي محطة أخرى من هذا الفصل سنستعرض وضعية النساء المنتخبات بمجتمعنا الجزائري و ذلك من خلال التطرق لاهم الإحصائيات التي تبين المشاركة السياسية النسوية النيابية في المجالس المختلفة من تاريخ إعلان التعددية السياسية، بغية تحليل مستوى تجانس النساء المنتخبات كرونولوجيا و مدى تقدمهم في سياقات زمنية مغايرة.

وفي ختام الفصل سنحاول تقديم تصورا سوسيلوجيا خاصا حول أهمية الأبعاد الاجتماعية و الثقافية وتكاملها مع الأطر التشريعية والقانونية، من اجل تحقيق التوافق الاجتماعي بين الجنسين ودور إعادة ترتيب وضعية النساء في المجال الاجتماعي، في تشكيل براديجم سياسي نسوي يدفعهن نحو العمل السياسي بإرادة ذاتية حرة و غير خاضعة وموجهة.

## أولاً: المرأة والبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري:

## 1. المرأة والأسرة الجزائرية:

تحمل الأسرة على عاتقها مسؤولية تشكيل هوية الفرد الاجتماعية و الثقافية، وتمر لهم من خلال وظائفها أنماط السلوك والأدوار، بهدف تحصيل موضعه المثالي في سياق اجتماعي معين، من اجل تحقيق التكيف و الاندماج الاجتماعي باعتبارها أي الأسرة "مؤسسة وسيطة بين الفرد والجماعة، ذات تكوينية وتلقينية، تستعين في ذلك بمكانيزمات الضبط والإدماج والضغط في تمرير وفرض قيم الجماعة من منطلق أن تلك القيم (كيفية وجودية) ووضعية سلوكية مثالية"<sup>1</sup>، وتأخذ طبيعة التنشئة الاجتماعية للذكر والأنثى في الأسرة الجزائرية صفة التماثل مع النماذج العربية في تكوين الفرد وتلقينه قيم مجتمعه، والتي تجمعها رابطة الأصل و الدم والتاريخ وامتزاج وتقارب العادات والتقاليد التي تعتبر اهم المصدر التي تستمد منه الأسرة العربية معايير وقيم التنشئة الاجتماعية، و بذلك تتسم التنشئة الاجتماعية للفرد الجزائري بالطابع الأبوي التقليدي المؤطر لنماذج وأساليب تكوينية اجتماعية تعزز قيم ومعايير التفاوت والاختلاف بين الذكر والأنثى، وتعيد بعث التمثلات الاجتماعية التي تنتج معايير القبول لتلك الوضعيات وتبرر التراتبية بينهما، هذه الأخيرة والتي تتمظهر في الواقع الاجتماعي الجزائري من خلال الدور والمكانة لكل من الرجال والنساء ويمكن ملاحظتها عبر التصرفات و المواقف الاجتماعية اليومية، ويعتبر الفضاء السياسي من بين المعامل التقليدية لهيمنة السلطة الرمزية للثقافة التقليدية.

يتصف حاضر الأسرة الجزائرية بشيوع وتوسع نمط الأسرة النووية، إلا أنها لا تزال متمسكة بخصائص الأسرة الممتدة الأبوية وتشارك معها في ذات الإرث فهي لا تزال تمر عبر تنشئتها للأفراد المعايير الثقافية والاجتماعية التقليدية، كما أنها لا تزال تؤطر عملية التمييز بين الأنثى والذكر و تتحكم في أنماط السلوك لكل منهما، إذ أن "الأسرة الجزائرية الحضرية هي ذات مضمون اجتماعي تقليدي فالأسرة النووية وإن كانت منفصلة سكنياً إلا أنها متصلة من حيث العلاقات الاجتماعية"<sup>2</sup>، و واقع الإعلاء من شأن الذكر ممتد وحاضر في العائلة الجزائرية على اختلاف أنماطها، ويحظى برعاية مختلفة وخاصة مقارنة بشقيقته الأنثى التي لا تزال تمثل لمصوغات النمط السائد والحمل بهالة رمزية من الإكراهات تلزمها الامتثال و والخضوع لهيمنة الذكر المالك

<sup>1</sup>. الهادي الهروي، مرجع سابق، ص.21.

<sup>2</sup>. بلقاسم الحاج، المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية، دار أسامة، الجزائر، ط 1، 2013، ص 61.

لشرعية ممارسة السلطة عبر ذات النمط، وهي "نتيجة لا واعية وغير مقصودة وغير مخطط لها لبنية المجتمع القائمة على التمييز والتفاوت"<sup>1</sup>، حسب تصور بيار بورديو للهيمنة الذكورية، فتأخذ الأنثى من عائلتها وبنات جنسها قواعد الطاعة لرب البيت المتمثل في الذكر سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً، و تتعلم من النساء كفاءات إدارة المنزل وتشارك الأم في النشاطات المنزلية منذ طفولتها باعتبارها نشاطات ترتبط بجنسها، وفق ما تقتضيه العادات والتقاليد الاجتماعية المنسلخة من النظام الأبوي "فدور العادات الاجتماعية في الضبط والتنظيم لا يقل شأنًا وأثرًا، عن دور القوانين الوضعية، فإذا اعتبرنا قوانين سلطة المجتمع المكتوبة والموضوعة، فإننا نعتبر العادات سلطته غير المكتوبة ودستوره المحفوظ في الصدور، وذلك الدستور الذي يوجه أفعال الناس ويسيطر عليها في جميع العصور وفي كل مراحل الثقافة المختلفة"<sup>2</sup>، بذلك تعمل العادات على تحضير المرأة للاشتغال وتقليد أدوار مقتصرة على المجال الخاص، في المقابل ينشأ الذكور على قيم القوة والسلطة ومبدأ الأفضلية والتميز وهو ما يمنحه مقومات السيطرة على كل ما هو أنثوي وفق مبدأ المفاضلة، وهو محصلة لما تدره قيم الذكورة باعتبارها "موروثاً ثقافياً كامناً داخل نسيج البناء الاجتماعي في المجتمع الجزائري، حيث ظلت الأنوثة في البيئة الجزائرية عنواناً على الضعف، إذ أضحي مفهوم (الولبية) يوحى إلى الأنثى التي لها على الرجال حق الرعاية والأخذ باليد، كما بقيت كلمة الرجل في البيئة الجزائرية إلى الآن كلمة فوقية، وما زال الجزائري يجد في مفهوم الرجل دغدغة مثيرة في نفسه"<sup>3</sup>، و يغرس في نفسية الأنثى مشاعر الضعف والدونية وتترسخ لديها معاني الحاجة والاعتماد على سلطة الذكر، وهو ما ينعكس على مكانتها ودورها الاجتماعي في مختلف مراحل حياتها ويصاحبها الاعتقاد بأنها أقل منه كفاءة وقدرة على تمثيل أدوار خارج حدود المنزل ثم أن التزاماته تعيق تحركها في المجال العام خاصة ما يرتبط بمراكز السلطة والقوة، وهو مطلب اجتماعي يلزمها تمثيل المرأة المحافظة من أجل تحقيق التوفيق مع ما تحمله قيم المجتمع.

عرفت مكانة النساء الجزائريات و أدوارهن في النسق الاجتماعي نوعاً من التمدد في المجال العام نتيجة التغير الاجتماعي، خاصة في ظل التغييرات التي شهدتها المجتمع الجزائري مع تاريخ الانفتاح الديمقراطي 1988، وما نتج عنه من محاولات لترقية أدوار المرأة، إلا أن ذلك التمدد لا يزال يرتبط بخصوصية النساء المتعلقة بجنسهن،

1. حسن أحجيج، مرجع سابق، ص 108.

2. سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية، القاهرة، د ط، 2006، ص 266.

3. حسان تركي، العربي حجام، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسينية بن بوعلی، الشلف، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، 2015، ص 293.

كما أن تموضعهن لا يزال مؤشرا يحمل دلالات التمركز للأعراف والتقاليد في المجالات التي تسمح لهن العمل بها وتمكنهن من مزاحمة الرجال، وحسب الباحث هواري عدي في قراءته لتحويلات المجتمع الجزائري، "أن المجتمع الذي شهد تحولات يسعى للمحافظة على معايير و قيمه الثقافية و الإيديولوجية، لكن هذه القيم والمعايير في حالة التغيير الاجتماعي، لديها من الوقت ما يسعها للتكيف و إعادة تحديدها حسب ما تقتضيه البنيات الجديدة، لأن التغيير لا يعني اختفاء القديم و لا اندثار التقاليد"<sup>1</sup>، ويزر التقسيم المبني على النوع الاجتماعي من خلال أنماط السلوك والتصرفات في أساليب التربية لدى الأسرة الجزائرية، حيث تلتزم المرأة بالامتثال والخضوع لما يقره الرجال باستناده إلى السلطة التي تمنحها إياه علاقات الأبوية في الموروث الثقافي، وينتقل هذا التقسيم الجندي عبر مسارات التنشئة من الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة إلى الفضاء الخارجي، ويؤكد ارتباط المجال العام بالذكر في مقابل اقتصار دور المرأة على العمل الخاص والذي لا يختلف عن العمل المنزلي وتتماثل معه في نشاطات التربية و التعليم و العناية الصحية للأفراد وغيرها من المهام التي لا تمنحها السلطة و القدرة على اتخاذ القرار، فالقيود الاجتماعية التي تديرها الهيمنة الذكورية بمعية من ثقافة المجتمع تعيق مسار وحركة النساء نحو التقدم وتقديم الإضافة ضمن المجال العام والذي تسعى أن تؤسس لحق التواجد فيه، "كون النظام الاجتماعي، بحسب بيار بورديو، يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها، أنها التقسيم الجنسي للعمل، والتوزيع الصارم جدا للنشاطات المفتوحة لكل واحد من الجنسين، لمكانه وزمنه و أدواته"<sup>2</sup>.

وهكذا بالعودة إلى طبيعة التكوين التربوي في مضامين التنشئة للأسرة الجزائرية تنقلص حرية الأنثى في المجال العام وهو ما يضعف طموحها وينعكس سلبا في محاولاتها تقلد المناصب المرتبطة بالسلطة والسياسة بشكل خاص نتيجة المخاوف التي تُبسطها الهيمنة الرمزية على المرأة و يترجم ضعف المكانة التي تحتلها الأنثى في عالم السياسة و يبقى التفوق فيه مرتبطا بجنس الذكور لامتلاكه خصائص يتطلبها المجال و يجوز على أسبقية الاطلاع والشجاعة إلى تتيح له مساحة الابتكار والقدرة على الأبداع، على عكس الأنثى التي نشأت في أسرة عودتها على الخوف من المخاطرة وضرورة الاعتماد على الرجل خاصة ما يتعلق بالسلطة و اتخاذ القرار، وهي خصائص يشترطها العمل في مجال السياسة.

<sup>1</sup> الهواري عدي، تحولات المجتمع الجزائري العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ترجمة: ميلود طاهري، منشورات la découverte، باريس، 1999، ص 14.

<sup>2</sup> بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2009، ص 27.

## 2. المرأة الجزائرية و التعليم:

يعتبر التعليم احد المقومات الأساسية لعملية التحول الثقافي والتغيير الاجتماعي التي شهدتها المجتمعات الإنسانية ويقاس تقدم المجتمع الحاضر وتطوره بمدى تطور التعليم و انخفاض مستويات الأمية لدى أفرادها، وهو ما ينعكس على نمط حياتهم وسبل معيشتهم، من اجل ذلك تعمل المجتمعات المتقدمة إلى تحقيق اعلى درجات المساواة بين أفرادها على اختلاف جنسهم في تحصيل المعرفة من خلال إلزامية التعليم نظرا للدور الذي يلعبه من اجل تحقيق التقدم والرقي الاجتماعيين، و يعتبر التعليم مكسبا بارزا و مهما للمرأة و احد اهم مقومات تحررها، إذ يمكنها من تحصيل رأسمال ثقافي و معارف تؤهلها لتتبوأ مكانة وأدوار اجتماعية لما تعهدها سابقا في ظل النظام الأبوي، كما يساهم في ترقية مكانتها خارج حدود الفضاء التقليدي المتمثل في الأدوار والنشاطات المنزلية، باعتباره موردا تتجاوز به القيود الاجتماعية المفروضة عليها ويمكنها من مزاوله أدوارا مختلفة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

نظرا لتلك الأهمية التي توليها مختلف المجتمعات لعملية التعليم حرصت الجزائرية هي الأخرى على بناء استراتيجيات وأرضية قانونية رامية إلى تطوير التعليم بما ينعكس على تقدم المجتمع، وهو ما يظهره الخطاب السياسي للدولة الذي يركز على تحقيق اعلى درجات توسيع التعليم ليشمل جميع أفرادها و في جميع مستوياته وتعزيز سياسة تكافؤ الفرص لكلا الجنسين، وهو ما يترجمه الاستثمار السياسي الجزائري من خلال عمليات توطين هياكل التعليم الأساسي والثانوي، و تعميم المطاعم المدرسية، والمنح المدرسية وكذا إنشاء هياكل تربوية في مناطق الظل وتوفير النقل المدرسي بالإضافة إلى رقمنة القطاع، ما سمح بتقريب المدرسة وانتشار واسع للتعليم، وهو ما انعكس على توسع الحضور الأثوي خاصة في الأرياف والمناطق النائية.

في جانبه القانوني تنص المادة 65<sup>1</sup> من الدستور الجزائري على أن التعليم حق مضمون، كما أن التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون في جميع المستويات كما تُقر على إلزاميته في مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط)، وتسهر الدولة على تطبيق مبدأ التساوي بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني، و "قد كرس القانون الجديد رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية المبادئ الدستورية المتعلقة بمجانية التعليم في جميع المستويات وإجباريته لجميع الفتيات والفتيان البالغين

<sup>1</sup>. مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن إصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، ص 16.

ست (6) سنوات إلى ست عشر (16) سنة كاملة وديمقراطيته مع مراعاة النوع الاجتماعي من خلال تعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي<sup>1</sup>، بذلك عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي وانخفاض معدلات الأمية، وقد شهدت مرحلة التعليم الأساسي تزايدا مستمرا لعدد المتدرسين بالإضافة إلى تطور عدد الإناث في الدورات التعليمية المختلفة من سنة إلى أخرى، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(01): يبين تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة ( 6 - 14 سنة) خلال الفترة (1966-2008):

النسبة الإجمالية (%)	إناث (%)	ذكور (%)	السنوات
47.20	39.60	56.80	1966
70.40	59.60	80.80	1977
79.86	71.56	87.75	1987
83.05	80.73	85.28	1998
90.25	88.40	92.02	2002
95.10	94.06	96.10	2006
95,39	94,31	96,43	2008

المصدر: تريكي حسان، حجام العربي<sup>2</sup>

إضافة إلى ذلك وفي السنوات الأخيرة "بلغ إجمالي عدد الملحقين للعام الدراسي 2020/2019 9,561,350 طالبا في جميع الدورات مقابل 9.211.640 طالبا في 2019/2018 بزيادة قدرها 3.8%"<sup>3</sup> وبالتالي فهذه الإحصائيات يمكن اعتبارها مؤشرا لنجاح الإرادة السياسية للدولة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن توسع القبول الاجتماعي لتعليم الإناث، إذ ساهمت في مجملها في المرأة حيزا حرية التفكير والاستقلالية ساعدتها على الولوج في مختلف القطاعات الاجتماعية، وهو ما يؤكد مصطفى زايد في هذا

<sup>1</sup>. ريم بن زايد، المرأة والتعليم في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، العدد 01، المجلد 14، 2020، ص44.

<sup>2</sup>. حسان تريكي، العربي حجام، مرجع سابق، ص 287.

<sup>3</sup>. ONS, les principaux indicateurs du secteur de l'éducation nationale, Année scolaire, 2019.2020, la Direction Technique chargée des Statistiques Régionales et de la Cartographie Direction des publications et de la Diffusion . Alger, 2021, p 2.

الصدد إذ يرى "أن مبدأ ديمقراطية التعليم وإلزاميته في التعليم الابتدائي كفل للمرأة الظروف الموضوعية للترقية الاجتماعية"<sup>1</sup>.

هو الآخر شهد قطاع التعليم العالي تضاعف أعداد الإناث بشكل واضح، بفعل الاستراتيجية التي تبناها الدولة من أجل إقحام المرأة في العمل كي تساهم هي الأخرى في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبفعل إرساء البيئة المحفزة لمواصلة تعليم الإناث، حيث عملت على تكثيف المشاريع التنموية الخاصة بهذا القطاع وسارعت إلى تقريب الجامعة من الطلبة وذلك بمضاعفة عدد الجامعات وتوزيعها على مختلف ولايات الوطن وتوفير الخدمات الاجتماعية كالإقامات والمنح وتوسيع شبكات النقل الجامعي، وفتح أبواب الحوار والنقاش من خلال المنتقيات والندوات الجامعية حول الحاجة إلى تعليم المرأة، وهو ما ساهم في تغيير الذهنية التقليدية للمجتمع الذي ينظر بسلبية تعليم المرأة، وفتح الباب أمام العديد من الفتيات لمواصلة تكوينهم في قطاع التعليم العالي، وهو ما توضحه الإحصائيات المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(02): يبين تطور نسبة الطلبة حسب الجنس خلال الفترة (1972-2018):

السنوات	الجنس	1972	1992	2002	2011	2018
		نسبة الذكور المسجلين	77%	61%	50%	41%
نسبة الإناث المسجلات		23%	39%	50%	59%	65%

المصدر: حاتم سماتي، محمود قندوز<sup>2</sup>.

بفعل هذه المكاسب والامتيازات المتاحة للإناث في التعليم ومع زيادة عدد التحاقهن بالجامعة ارتفع عدد الإطارات النسوية النافذة في المجتمع، وهو ما يعبر عن نجاح الإرادة السياسية لتعميم التمدرس ليشمل الإناث كما الذكور في جميع مستوياته، وهي سياسة ترى في تعليم المرأة سبيلاً لأجل تمكين المرأة الجزائرية وتنمية وضعها بما يرتبط باحتياجات المجتمع، وهو ما انعكس على مستوى وعي المرأة الجزائرية ورفع من حظوظ مشاركتها في الحياة العامة، وأصبحت قادرة على تولي مناصب عمل في قطاعات مختلفة سواء كانت اقتصادية

<sup>1</sup>. مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1982.1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1986، ص 258.

<sup>2</sup>. حاتم سماتي، محمود قندوز، إحصائيات عن الجامعة الجزائرية (1962 - 2018)، مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد02، المجلد 01، 2019، ص 239.

أو اجتماعية وثقافية أو سياسية هذه الأخيرة التي شهدت ارتفاع ملموس في مستوى استقطاب النساء إليها، إذ يعتبر التعليم حافزا اجتماعيا للنساء الجزائريات و موردا مهما في زيادة تطلعهن واهتمامهن بالمشاركة السياسية نظرا للدور الذي يلعبه العمل السياسي في حياة المرأة، حيث مكنتها متغير التعليم من ادراك حقوقها الاجتماعية وشرعية مساواتها في العمل السياسي و المشاركة في السلطة واتخاذ القرار، والسعي إلى اكتسابها بشغل أدوار سياسية جديد لما تعهدتها سابقا في هذا المجال، وفي هذا الاطار حققت المرأة الجزائرية قفزة نوعية بفضل التعليم في العمل السياسي وهو ما تشير إليه دراسة الباحث أنور مقراني.

من هنا هل يمكن القول أن مؤسسات التعليم حاضنة مهمة لتنشئة النساء على السياسة، حيث يعتبر المستوى التعليمي للمرأة احد العوامل المهمة التي تتوقف عليها فاعليتها في المشاركة السياسية، فمن خلاله تتمكن من اكتساب معرفة ذات صلة بالشأن السياسي من خلال الاطلاع على المشهد السياسي عبر الوسائل المكتوبة والمسموعة والمرئية التي تناقش الوضع السياسي القائم، من ثم الإلمام بما ينص عليه الدستور والقوانين المتعلقة بالعمل السياسي مثل الانتخابات و التصويت و قوانين التمثيل النيابي و الترشح في انتخابات عامة أو محلية، كما يمنحها القدرة على استيعاب و تفكيك الخطاب السياسي وهو ما يمهد لها الطريق لعضوية الجماعات السياسية سواء كانت رسمية أو غير الرسمية و أسبقية المشاركة في الحملات الانتخابية و حتى تولي مناصب قيادية في الأحزاب السياسية بحسب توجهاتها و اهتماماتها السياسية، بذلك تعزز قيم ثقافتها السياسية ويرفع مواردها للانخراط في العمل السياسي و تتسع مساحة استقطابها ضمن الجماعات الفاعلة والأكثر تأثيرا في العملية السياسية.

### 3. المرأة الجزائرية والعمل:

نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات خاصة بعد الثورة الصناعية وما ترتب عنها من تسارع في عملية التنمية، تطلب زيادة في اليد العاملة والحاجة الملحة إلى استثمار الموارد البشرية، وهو ما انعكس على الأدوار التقليدية للبنية الاجتماعية حيث اعتاد الرجل السيطرة على العمل المنتج واختصت المرأة بالعمل المنزلي، وباجتدائها كقوة عمل نسائية نتيجة لتلك الظروف فتح المجال أمامها لتشارك الرجل في العمل خارج حدود المنزل وبرزت بذلك نخب اجتماعية مؤنثة مستقلة تساهم في بناء المجتمع بمزاوتها أدوارا متنوعة ساعدها في ذلك التطور الذي لأمس وضعها التعليمي، كما أخذت العوامل النفسية والاجتماعية للمرأة حيزا كبيرا من بين العوامل سابقة الذكر والتي بدورها دفعتها إلى الولوج في سوق العمل إذ "أن تحقيق

الذات وأثبتت الوجود وشعور الفرد بتقدير واحترام الآخرين له، هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة، إلى العمل خارج البيت والتفاني فيه مما يجعلها تشعر بالارتياح واكتساب المكانة<sup>1</sup>، وبالتالي فإن رغبة المرأة في تأكيد ذاتها وتحقيق الاستقلالية الشخصية دفعها بالمطالبة في أحقيتها في العمل واكتسابها مهارات وخبرات تروم من خلالها التأكيد على استطاعتها تمثيل مختلف الأدوار الاجتماعية وتعزز شعورها بالانتماء للمجتمع، وعملت على تجاوز أدوار المجال الاجتماعي المبنية على التمييز الجنسي، ومواجهة العادات والتقاليد في الموروث التقليدي للمجتمع والتي تعكس النظرة السلبية لعمل المرأة نظير تجاوزها نشاطاتها المنزلية "فعمل المرأة من شأنه التأثير على دورها ومركزها الاجتماعي لما يمنحها لها من استقلالية ذاتية وحرية لم تكن تتمتع بها في الماضي، أي أن الزوجة العاملة هي الأقرب من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة"<sup>2</sup>.

ظلت المرأة الجزائرية لعقود من الزمن حبيسة الأدوار الاجتماعية المنوطة بها في ظل النظام التقليدي، الذي يعكس صورا نمطية لمكانة المرأة احتجزتها داخل البيت و عطلت تواجدها ضمن متطلبات سوق العمل، فمواقع المرأة محددة بالأدوار التي تنال مشروعيتها من توقع المجتمع الذكوري لطبيعة سلوكها، والمحصور دائما في إدارة شؤون المنزل في اطار نسق القيم، ووفق تلك الشروط الاجتماعية التي ينتجها النسق القيمي يساهم الرجل في الإبقاء عليها رهينة الحياة المنزلية فهو لا يتوقع أن يتجاوز دور المرأة محيط أسرتها "إذ لا شك أن تحريم عمل المرأة يعود إلى رغبة الرجل في الإبقاء عليها رهينة الحياة المنزلية، لأنه لم يعتد بعد فكرة الحياة مع شخص كفؤ يكون ندا أو نظيرا له"<sup>3</sup>، ومع التغير النوعي في حمولة النسق القيمي للمجتمع الجزائري، تشكلت قناعة وان كانت نسبية في المخيال الاجتماعي تُقر بأهمية عمل المرأة، ثم أن السلوك الإيجابي الجديد إزاء العمل النسائي مرتبط بطموحات ومشروعات النساء انفسهن، يحققن من خلاله استقلالية مالية ويساهمن في مداخل أسرهن، ومع تطور البيئة الاقتصادية للعائلة الجزائرية وتمدد مستلزماتها المعيشية فُرضت حتمية خروج المرأة للعمل من اجل المساهمة مع الرجل في إعالة أسرتها والمشاركة في سد تكاليف الحاجيات الاستهلاكية المتنوعة التي ترتبت عن ذلك التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما جعل الرجل يشارك المرأة أعباء الأسرة الداخلية ومنحها جزء من سلطته في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف شؤون الأسرة المادية.

<sup>1</sup> . بلقاسم الحاج، مرجع سابق، ص 80.

<sup>2</sup> . نفس المرجع، ص ص 80،81.

<sup>3</sup> . جون ستيوارت مل، استعباد النساء، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط 1، 1998، ص 111.

كما دفع سعي الدولة الجزائرية لمواكبة عجلة التنمية باستغلال العنصر النسوي في المورد البشري إلى تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات و دحض أي شكل من أشكال التمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي، فالتجته سياستها إلى توسع مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية واندماجها في مختلف الأنشطة العمومية والاقتصادية واضحة قادرة على تقلد مناصب العمل المأجور ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية العمومية وتقلد أدوار جديدة في مجال القطاع الخاص على سابق عهدها، إذ يكفل التشريع الوطني الجزائري تعزيز حقوق مساواتها في العمل حيث تنص المادة 68 من الدستور على أن الدولة تعمل على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل"<sup>1</sup>، كما تنص المادة 17 من القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل على ما يلي "تعد باطلة وعديمة الأثر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى تمييز بين العمال، كيفما كان نوعه في مجال الشغل و الأجرة أو ظروف العمل، على أساس السن و الجنس أو الوضعية الاجتماعية، أو النسبية، والقرابة العائلية و القناعات السياسية و الانتماء إلى نقابة أو عدم الانتماء إليها"<sup>2</sup>، وهو ما يعكس استراتيجية الدولة الجزائرية في إشراك المرأة في عملية التنمية و العمل على تطور المنظومة التشريعية الخاصة بها و منحها مكانة تتلاءم مع قدراتها كفاءتها،

مستفيدة من المكاسب الاجتماعية والتشريعية حققت المرأة الجزائرية نقلة نوعية في عالم الشغل حيث شهد معدل عمل النساء تضاعف فانتقل "من(7,5%) في (1977) إلى (14,6%) سنة (2005) وبلغ (16,9%) سنة (2006)"<sup>3</sup>، ويقدر عدد العاملين حاليا بحوالي 11.281.000، منهم 2.062.000 امرأة، وتشكل الإناث المشتغلات 18.3% من إجمالي القوى العاملة"<sup>4</sup>، على الرغم من أن عدد الإناث لم يتجاوز 20% من مجموع السكان النشطين، إلا أن نسبتهم ارتفعت بشكل كبير، و على الرغم من هذا التطور إلا أن المرأة لا تزال تعترضها تحديات وصعوبات تعيق حركتها في المجال العام وتحد من أداء مهامها بالشكل المطلوب

1. مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، العدد 82، مصدر سابق، ص 17.

2. قانون رقم 90-11 المؤرخ في 25 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادر بتاريخ 15 أبريل 1990، ص 564.

3. تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر، برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، جويلية، 2010، ص 26.

4. ONS, activite, emploi & chômage en mai 2019, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi Direction des Publications et la Diffusion, Alger, 2019, p 01.

ويقلص روح الإبداع لديها، فتفاقم المسؤوليات المحمولة على عاتقها داخل الأسرة والمساحة الضيقة التي يمنحها لها النمط الثقافي الاجتماعي الذي لم يعرف تغيرا يحقق مبدأ تكريس المساواة كما اشرنا سابقا، جل هذه العوامل تؤدي إلى تقصير المرأة في أداء المهام المنوطة بها سواء في الأسرة أو العمل حيث أن الكثير من الأسر لا تزال متمسكة بقيم تقليدية تقيد حرية تنقل المرأة في المجال الخارجي، وتوجهها نحو وظائف تتناسب مع جنسها وتتماثل مع مهام المنزل، وهو شكل من أشكال القيود غير المعلنة والتي يمارسها الرجال ضد النساء، تنعكس هذه القيود على مكانة المرأة في أوساط العمل وتغذي التحيز الهيكلي في سوق العمل ضدها إذ "ي طرح عمل المرأة الجزائرية أيضا مشكل تقلص المجالات المتاحة أمامها في هذا الشأن، فسنة تلوى الأخرى يتجه نشاط النساء المهني إلى القطاع الإداري، ولا سيما التعليم والصحة حيث تصل نسبة تواجد النساء إلى 63% وتتقلص نسبة النساء العاملات في التجارة والنقل والزراعة بشكل كبير أيضا، يبرز هذا التفاوت أيضا مدى تكريس الفئوية المهنية لدى النساء العاملات"<sup>1</sup>، وهو ما يعكس امتداد النسق القيمي وتغلغله في المجال العام، وهو ما ينفك من إعادة طبع خصائص الهيمنة الذكورية المؤكدة على طبيعية حياة الرجال مجالات تتطلب سمات القيادة و السلطة وبقاء المرأة في درجة التابع تتأرجح في تخصصات و مناصب تبرز معاناة النساء من الحواجز الاجتماعية والثقافية المتعددة التي تحول دون تقدمها في أي نشاط أو عمل لا يقبل أن يكون محايد جنديا.

يمكننا القول أن خروج المرأة الجزائرية للعمل يفتح أمامها فضاءات جديدة توسع مداركها بالحياة الاجتماعية و يغذي الروح النقدية لديها، وتصبح بذلك أكثر وعيا بالتفاوت المبني على أساس الجنس، كما أن تفاعلها مع الفاعلين في اطار علاقات العمل بيئة خصبة في حياة المرأة و مجالا لتبادل الآراء وطرح أفكارها إزاء الظروف المرتبطة بالعمل بشكل خاص وقضايا المجتمع والسياسة بشكل عام في مختلف المجالات، تلك الوضعية تمهد أمامها الطريق للتعبير عن آرائها وأفكارها السياسية، كما أن احتكاكها بجمعات العمل من شأنه أن يكسبها ثقة أكبر و جرأة للمطالبة بالحقوق الاجتماعية و السياسية، وهو ما يحيلها إلى التفكير في العمل السياسي بهدف تحسين أوضاعها و توسيع امتدادها في المجال العام، ويصبح العمل السياسي وسيلة تلجأ إليها المرأة لنقل مشاغلها وتعيد بها ترتيب أدوارها في المجال العام من اجل تحقيق أقصى درجات المساواة، كما أن

<sup>1</sup>. بلقاسم بن زين، المرأة الجزائرية والتغيير؛ دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية، مجلة إنسانيات، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر، العدد (مزدوج 57.58)، المجلد 14، 2012، ص 17.

الثقة بإمكانياتها و هامش الحرية في المجال الخارجي و المكانة الاجتماعية التي يمنحها لها منصب العمل، تؤهلها لخوض غمار السياسة وتجعل منها عنصرا متميزا يفضل استقطابها من طرف الفاعلين في العمل السياسي على خلاف النساء اللواتي لا يحظين بمناصب عمل.

ثانيا: واقع التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية:

## 1. المرتكزات القانونية لتمكين السياسي للمرأة في الجزائر:

### 1.1. الاتفاقيات الدولية:

لدولة الجزائر منذ استقلالها أسبقية في الانضمام والموافقة على الاتفاقيات الدولية، مؤكدة نيتها في تطبيق القوانين التي تضمن حقوق المواطن الجزائري ضمن مساعي حقوق الإنسان الدولية على قدر ما يتوافق مع الثقافة والقيم الاجتماعية السائدة التي يتميز بها الشعب الجزائري، حيث تنص المادة (12) من أول دستور للدولة الجزائرية على أن كل المواطنين على اختلاف الجنس يمتلكون ذات الحقوق والواجبات المدنية ويتساوون في حق العيش الكريم دون تمييز ويتمثلون في الحقوق المدنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتاريخ الإنسان الجزائري النضالي يشيد بانه مواطن تحرري يطمح إلى العدالة الاجتماعية بين الأفراد.

يتضح سعي الجزائر بعد استقلالها إلى الإسراع في إرساء معالم الديمقراطية، وإعلاء مبدأ الحقوق بين مواطنيها بدون تمييز، توجه تبرره الجهود المبذولة من أجل تحقيق ذلك على جميع المستويات الاجتماعية وعلى مختلف البنى الاجتماعية التي تخدم الصالح العام، ففيما يتعلق بمساهمة المرأة مع الرجل في العملية السياسية فمن أول قانون للانتخابات في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية اعترف للمرأة الجزائرية بحق الانتخاب على قدم المساواة مع الرجل، طالما توافرت فيها شروط الانتخاب منها بلوغ السن القانوني، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية... الخ، فجميع المواد القانونية كانت تخاطب الجنسين بصفة حيادية<sup>1</sup>، إلا أن مشاركتها على مستوى الممارسة في المجال السياسي كان ضعيفا، وكانت شبه غائبة يرجع ذلك لعدة أسباب من بينها هشاشة النظام الذي خلفه الاستعمار وضعف في المؤسسات التنظيمية ومستوى أمية أفراد المجتمع المرتفعة خاصة عنصر النساء فكانا سببا مباشرا و عائقا في تأجيل تمكين المرأة السياسي.

<sup>1</sup>. أمنة تازير، كريمة محروق، انعكاسات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة زيات عاشور، الجلفة، العدد 01، المجلد 07، 2018، ص 734.

تماشياً مع توسع الاهتمام الدولي بالمشاركة السياسية للمرأة، تعتزم الدولة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي و التصريحات السياسية بضرورة تعزيز حقوق المرأة ومساواتها بالرجال ترقية المرأة و منع التمييز ضدها وتفعيل دورها في الحياة العامة والسياسية، وهو ما تؤكد النصوص والقوانين التشريعية الجزائرية الخاصة بالمرأة بداية من برنامج طرابلس 1962 والميثاق الوطني 1976 اللذان يعتبران قاعدة إيديولوجية وسياسة لدساتير الجزائر، كما أحيطت المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بالتزامات دولية حيث "صادقت الجزائر على اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان و منها "العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية و الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية (1989) و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1972)"<sup>1</sup>، و "صادقت الجزائر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 22 جانفي 1996 بموجب الأمر الرئاسي 96-51. وقد صدر هذا التصديق في العدد 6 من الرائد الرسمي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 24 جانفي 1996"<sup>2</sup>، توجب على الجزائر بموجب الاتفاقية التزامها بتنفيذ ما جاءت به مع تحفظاتها على بعض المواد على رأسها المادتين 2 و 16 بالإضافة فقرات ضمن مواد أخرى، وأخذت بتكريس الحقوق على مستوى النظم والقوانين المنظمة للحياة الاجتماعية الجزائرية الداخلية، وتم اعتماد ما ورد في الاتفاقية مصدر من مصادر التشريع الوطني، يعزز موارد الالتزام بأحقية عدم التمييز وحفظ الحقوق بين الجنسين، وقد ورد في التقريران الدوران الثالث والرابع للجزائر عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة انه "لا يخضع التعيين في المناصب السياسية لأي قيد أيا كانت طبيعته، وبالفعل، فان القانون المتعلق بالأحزاب السياسية لا يحرم أي مواطن أو مواطنة من حقها في المشاركة في أنشطة حزب سياسي، ومن شغل مناصب اتخاذ القرارات ومن النهوض بولايات انتخابية على جميع المستويات (الهيئات التفاوضية والتنفيذية للأحزاب السياسية، وفي الحكومة، أو في جمعية منتخبة على الصعيد المحلي أو الوطني..)"<sup>3</sup>، وهو ما يؤكد هدف المؤسسات لإزالة الحواجز والعقبات التي تقف أمام تقدم المواطن الجزائري وتعميق مشاركته العملية في المجال السياسي، وتهدف إلى ضمان المساواة بين المواطنين في الحقوق

1. وسيم حسام الدين الأحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية؛ دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية و دراسات المرأة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2016، ص 218.

2. هيئة الأمم المتحدة، التقريران الدوران الثالث و الرابع للجزائر عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2009، ص 5.

3. هيئة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 15.

والواجبات والمشاركة الفعلية لجميع المواطنين في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ويعتبر تبنى الجزائر لنظام التعددية الحزبية الذي نص عليه تعديل الدستور لسنة 1989، بداية الطريق لتمكين المرأة وتوسع مساحة مشاركتها إلى جانب مختلف التعديلات القانونية أهمها إقرار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008، والذي تلاه القانون العضوي 12-03 لسنة 2012 المتعلق بترقية حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، ما يوضح الاهتمام بموضوع تمكين المرأة في عملية المشاركة بشكل أكبر، وجحم التدابير المتخذة في سبيل ترقية الحقوق السياسية للمرأة ضمن الإصلاحات القانونية الجزائرية.

### 2.1. الدستور الجزائري:

كرست دساتير الجزائر كافة الحقوق السياسية للمرأة و جعلتها من حقوق الإنسان الأساسية، بدءا من دستور 08 سبتمبر 1963 المادة (12) التي تنص على أن " لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت"، و دستور 22 نوفمبر 1976 المادة (42)، والتي تنص على انه: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية"<sup>1</sup>، يعتبر دستور 23 فيفري 1989 بمثابة فصل جديد في الإصلاحات السياسية بموجب نظام التعددية السياسية، مؤكدا على مبدأ المساواة بين المواطنين في ممارسة الحقوق السياسية وفق ما جاء في نص المادة (28)، كما أكدت المادتان (48 و 48) من الدستور على مبدأ المساواة في كافة الحقوق بما فيها حق الانتخاب وحق تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير تلك التي ينص عليها القانون، وتتجدد الحقوق السياسية للمرأة بعد ذلك في الدستور المؤرخ في 28 نوفمبر 1996 و ذلك من خلال المادة (31) التي تنص على انه "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية"<sup>2</sup>، والمادة (50) التي تنص على أن "لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن يَنتخب ويُنْتخب"<sup>3</sup>، على الرغم من أن مبادئ الدساتير

<sup>1</sup>. أمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 94، الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 1976، ص 1301.

<sup>2</sup>. مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996، ص 11.

<sup>3</sup>. نفس المصدر، ص 13.

الجزائرية السابقة تضمن المساواة بين الرجل و المرأة إلا أن الاعتراف بها يأتي بشكل عام وحيادي لا تؤدي إلى تمثيل حقيقي للمرأة في السياسة.

أحدث التعديل الدستور الذي جاء بموجب القانون رقم 08-19 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008، نقلة هامة ونوعية للمرأة في المشهد السياسي، حيث أتاح ضمانات كافية لتكريس مبادئ توسيع حضور المرأة في العمل السياسي و ذلك بضبط و تحديد الآليات التطبيقية في العمليات الانتخابية بهدف ضمان التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة، وهو ما يقره نص المادة (31 مكرر) على انه "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة"<sup>1</sup>، والمتعلق بنظام الحصص (الكوتا) الذي يعتبر محصلة الإصلاحات السياسية في الجزائر، استطاعت المرأة وفق آلياته أن تتواجد في المجلس الشعبي الوطني والمجالس المحلية الولائية والبلدية.

كما أكد التعديل الدستور 2016 على ذات المكاسب التي حظيت بها المرأة في العمل السياسي وهو ما نصت المادة رقم (35)، وجاء نفس الأمر في التعديل الدستوري الجديد المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، إذ تشير المادة رقم (59)<sup>2</sup>، من الدستور عمل الدولة على ترقية حقوق المرأة السياسية وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة مشيراً إلى قانون عضوي يحدد كيفية تطبيق هذا الحكم، والذي بدوره أوجد مبدأ المناصفة واسقط نظام الكوتا. يتبين من خلال ما سبق لنا التدرج الكرونولوجي لتعزيز مشاركة المرأة سياسياً بداية من الحق في التصويت وصولاً إلى إجبارية التواجد السياسي وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، وهو ما يكفل تساوي المرأة في نفس الحقوق والحريات ويلغي كل تمييز قائم على أساس الجنس ويضمن للمرأة الجزائرية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت المرأة أكثر حظوظاً من ذي قبل من أجل التمديد في العمل السياسي.

<sup>1</sup>. قانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 2008، ص 09.

<sup>2</sup>. مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، العدد 82، مصدر سابق، ص 16.

## 3.1. التشريعات الوطنية:

## \* القانون العضوي 03-12 و نظام الحصص (الكوتا):

صدر بعد تعديل الدستور سنة 2008 قانون عضوي رقم 03-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 جانفي سنة 2012، يقضي بتوسيع تمثيل المرأة الجزائرية من الوصول إلى مواقع صنع القرار خاصة بالبرلمان، تفصل المادة 02<sup>1</sup> من هذا القانون عدد النساء في كل قائمة ترشيحات وجاء نصها كما يلي:

"يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها:

## \* انتخابات المجلس الشعبي الوطني:

- 20% عندما يكون عدد المقاعد أربعة (4) مقعد.
- 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقعد.
- 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (5) مقعد.
- 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعد.
- 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

## \* انتخابات المجالس الشعبية الولائية:

- 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و 39 و 47 مقعد.
- 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعد.

## \* انتخابات المجالس الشعبية البلدية:

- 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين الف (20.000) نسمة".

منحت المرأة بموجب القانون العضوي 03-12، نسبة 30 % في تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، ويعتبر من بين اهم القوانين وأكثرها فاعلية في الحقل السياسي التي عملت على ضمان و دعم حقوق المرأة السياسية، كما "تعد الكوتا نوع من التدخل الإيجابي لمساعدة النساء على تجاوز العقبات الثقافية

<sup>1</sup>. قانون عضوي رقم 03-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادر بتاريخ 14 جانفي 2012، ص 46.

والاجتماعية لدخول المجال السياسي إلى جانب الرجل، ويعتبر نظام الحصص (الكوتا) كإجراء تفضيلي للنساء من الآليات التي تضمن حضوراً فعلياً للنساء في المؤسسات التمثيلية، ويتم إقراره ضمن القوانين الانتخابية، أو بالإرادة المنفردة للأحزاب السياسية<sup>1</sup>.

#### \* قانون المناصفة:

صدر بعد تعديل الدستور سنة 2020 الأمر 1/21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات المؤرخ في 10 مارس 2021، وبناء عليه، أقر القانون الجديد للانتخابات المناصفة بين الجنسين عوضاً عن قانون الكوتا، والذي يلزم بترشح نصف النساء في القوائم المتنافسة، ووفقاً للمادة (191) والمادة (176)<sup>2</sup> من هذا الأمر التي تنص على أنه "يتعين على القوائم المتقدمة للانتخابات، تحت طائلة رفض القائمة، مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وأن تخصص، على الأقل، نصف (2/1) الترشيحات للمرشحيين الذين تقل أعمارهم عن أربعين (40) سنة، وأن يكون لثلث (3/1) مترشحي القائمة، على الأقل مستوى تعليمي جامعي"، في المقابل نصت المادة (317)<sup>3</sup> على أنه "بصفة انتقالية، ووفقاً بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني التي تلي صدور هذا الأمر المتضمن القانون العضوي، يمكن قوائم المترشحيين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 191 من هذا القانون العضوي، أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لشرط المناصفة. وفي هذه الحالة، توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها" وهو ما ينعكس سلباً على واقع مكانة المرأة في المشهد السياسي بل يقضي عليه تحت غطاء تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وفقاً لهذا الاستثناء شهدت قوائم الأحزاب السياسية غياب العنصر النسوي بالإضافة إلى اعتماد نظام القوائم المفتوحة والانتخاب المباشر، ما سمح للناخب حرية اختيار مرشحه ما قلص حظوظهن بالظفر بالمقاعد الانتخابية مثل ما كان معمول به في نظام الحصص (الكوتا) أو الحصص الإجبارية السابق.

1. بثينة قروي، دور المرأة العربية في التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ملتقيات، القاهرة، 2007، ص ص 71، 70.

2. أمر رقم 01-21 المؤرخ في 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادر بتاريخ 10 مارس 2021، ص 25.

3. نفس المصدر، ص 25.

## 2. المؤسسة التشريعية الجزائرية:

عرف المشروع التنموي الجزائري في سنوات الثمانينات الذي أسس له النظام السياسي بقيادة الحزب الواحد تراجعاً رهيباً وفشلاً أدى إلى نشوب احتجاجات ومظاهرات على خلفية سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتدني القدرة الشرائية وتدهور المستوى المعيشي، ومع تفاقم الأوضاع التي آلت إليها البلاد تم الإعلان على حالة الطوارئ في المدن الكبرى وامتدت تدريجياً لتصل إلى مختلف مناطق الوطن، وعلى خلفية هذه المظاهرات وتحديداً أحداث أكتوبر 1988 "اعلن الرئيس آنذاك يوم 10/10/1988 عن إجراء استفتاء يتناول مشروع تعديل الدستور الذي يؤسس لاختيار رئيس الحكومة، ويكون مسؤولاً أمام المجلس الشعبي الوطني...، وفي 25/11/1988 عرضت إصلاحات على المجلس يعلن فيها الشعبي الوطني عن انفتاح حزب جبهة التحرير الوطني على تيارات وحساسيات سياسية متنوعة، وحرية الترشح لانتخابات المحلية والتشريعية"<sup>1</sup>، وبعد المصادقة على تعديل الدستور الذي اقر بدوره على الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي و نقابي، دخلت الجزائر مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، بتبني نظام التعددية الحزبية و بداية بروز معالم ديمقراطية جديدة في طبيعة النظام السياسي باشتراك مختلف القوى السياسية الشعبية أين يتسع لها المجال من اجل التنافس على السلطة، وبذلك بروز دور الشعب في ممارسة السيادة عن طريق مؤسسات المجتمع المدني و ممثليه المنتخبين في المجالس التشريعية، و وفق المادة (07)<sup>2</sup> من دستور 1989 فان السلطة التأسيسية ملك الشعب، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، و يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين... " ووفق المادة (14)<sup>3</sup> من ذات الدستور تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، فالمجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر فيه الشعب عن ارادته، ويراقب عمل السلطات العمومية" ويمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وفق ما جاء في المادة (16)<sup>4</sup> من نفس الدستور، ومنذ ذلك الحين أضحت المؤسسة التشريعية التمثيلية المنتخبة

1. بوشلوش طاهر، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري ( 1967\_1999)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006، ص 223.

2. مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير سنة 1989، السنة 26، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، 1989، ص 236.

3. نفس المصدر، ص 237.

4. مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989، مصدر سابق، ص 237.

انتخابا حرا ودوريا تمثل الشعب في تحديد واختيار القوانين التي تحكم مختلف الفاعلين في المجتمع وتنوبه في عملية الرقابة على السلطة التنفيذية، وهي بمثابة حلقة وصل بين السلطة وأفراد المجتمع.

نروم من خلال الإشارة الموجزة لعملية تطور المجالس التمثيلية لبناء تصور ذهني يميلنا إلى استيعاب ماهيتها والتي سنعرضها حسب ما نصت عليه الأطر القانونية وفق ما يلي:

## 1.2. البرلمان بغرفتيه (مجلس الأمة المجلس الشعبي الوطني):

تكريسا لمبدأ التعددية السياسية وعملا بضرورة فصل الوظيفة التشريعية التي أقرها الدستور الجزائري 1976 وفق نص المادة (126)<sup>1</sup> التي تنص على انه "يمارس الوظيفة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني، للمجلس الشعبي الوطني، في نطاق اختصاصاته، سلطة التشريع بكامل السيادة، يعد المجلس الشعبي الوطني القوانين ويصوت عليها"، وقبل هذا التاريخ وتحديدا مع دستور 1963 كانت السلطة التشريعية في الجزائر أيضا تتشكل من غرفة واحدة تسمى بالمجلس الوطني، ألا انه وبعد تعديل دستور 1989 اصبح البرلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، كل غرفة من غرفتي البرلمان لها السيادة في أعداد القانون والتصويت عليه بالإضافة إلى مراقبة عمل الحكومة، وينتخب أعضاء نواب المجلس الشعبي الوطني لمدة خمس سنوات بالانتخاب العام والمباشر والسري، وينتخب ثلثي أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري لمدة ستة سنوات من طرف أعضاء المجالس الشعبية بمقعدين عن كل ولاية من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية وأعضاء المجالس الشعبية الولائية لإعطائهم فرص تمثيل فئاتهم الاجتماعية، أما الثلث المتبقي فيعيه رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية، ويمثل عدد أعضائه نصف أعضاء المجلس الشعبي الوطني على الأكثر، وتحدد تشكيلة مجلس الأمة بالنصف كل ثلاث سنوات، وفق ما جاء في المواد (121-122) من الدستور الحالي، كما ينتخب رئيس المجلس الشعبي الوطني للفترة التشريعية و ينتخب رئيس مجلس الأمة بعد كل تجديد جزئي لتشكيلة المجلس.

يمارس البرلمان بغرفتين السلطة التشريعية من خلال دراسة مشاريع واقتراحات القوانين و الموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات المصادقة على النصوص القانونية، وكذلك المصادقة على مشروع قانون المالية و الموافقة على مخطط عمل الحكومة، وتصويبها بما يخدم الاحتياجات المجتمعية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو

<sup>1</sup>. أمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1976، مصدر سابق، ص 1315.

ثقافية فكل مشروع أو اقتراح قانون هو موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه بقرار الأغلبية حسب ما تمليه القواعد الديمقراطية، كما يملك البرلمان سلطة المراقبة إعمال الحكومة من خلال مبدأ المعارضة معقل التعددية السياسية و التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما توظره العلاقات الوظيفية المتبادلة بين البرلمان والحكومة.\*

## 2.2. المجالس الشعبية الولائية والبلدية:

تمثل المجالس الشعبية جهاز الدولة على المستوى الإقليمي وهي هيئة تسهر على تسير إدارة البلدية والولائية كهيئة إدارية محلية، ويعتمد المشرع على الانتخابات في تشكيلهما تحقيقا للديمقراطية ومبدأ جماعية التسيير، و يدعم نظام التعددية الحزبية ما يتيح سبل المشاركة السياسية للمرشحين الذين ينتمون للوحدة المحلية من اجل للالتحاق بالمجالس المنتخبة ما يسمح لأعضاء المجلس تحقيق القدر الكافي في تمثيل الهيئة المحلية الناجبة على مختلف أطرافها، و هو ما يتماشى هذا ومبدأ توسيع المشاركة في تسيير الشؤون المحلية وتحقيق الاعتبارات الديمقراطية في تسييرهما وتنظيمهما.

ويتشكل المجلس البلدي والولائي من مجموعة المنتخبين تم اختيارهم وتزكيتهم من قبل سكان الولاية أو البلدية من بين مجموعة من المترشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المترشحين الأحرار عن طريق الانتخاب، ويتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية الولائية حسب تغير عدد سكان الولاية الناتج عن عملية الإحصاء الوطني للسكن والسكان الأخير طبقا للمادة 82<sup>1</sup> من القانون العضوي رقم 16-10 مؤرخ في ذي القعدة عام 1437 الموافق ل 25 اوت سنة 2016 والمتعلق بنظام الانتخابات فان عدد المقاعد المجلس الشعبي الولائي تكون بالشكل التالي:

- 35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة.
- 39 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250.000 و 650.000 نسمة.
- 43 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650.001 و 950.000 نسمة.

\* انظر: القانون العضوي رقم 16-12 مؤرخ في 25 اوت 2016، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 اوت 2016.

<sup>1</sup>. قانون عضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 اوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 اوت 2016، ص 20.

- 47 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950.001 و 1.150.000 نسمة.  
- 51 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 1.150.001 و 1.250.000 نسمة.  
- 55 عضوا في الولايات التي يساوي عدد سكانها 1.250.001 أو يفوقه.  
يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة، وبيادر حسب قدرات وطابع وخصوصيات كل ولاية بكل الأعمال التي من طبيعتها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يمكنه طبقا للتشريع المعمول به في مجال ترقية الاستثمار تشجيع كل مبادرة ترمي إلى تفضيل التنمية المنسجمة والمتوازنة لإقليمها، كما يقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تفضيها القوانين والتنظيمات ويمكنه أن يقدم الاقتراحات ويبيدي الملاحظات في كل ما يخص شؤون الولاية إلى الوزير المختص، ويتداول حول المواضيع التابعة لاختصاصه المخول إياها بموجب القوانين والتنظيمات وكذا كل القضايا التي تهم الولاية التي ترفع بناءً على اقتراح ثلث أعضائه أو رئيسه أو الوالي، كما يساهم المجلس الولائي في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، تشمل صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية.\*

أما بالنسبة لعدد المقاعد في المجلس البلدي الشعبي فإنه يتغير عدد أعضاء حسب تغير عدد سكان الولاية الناتج عن عملية الإحصاء الوطني للسكن والسكان الأخير وضمن الشروط الآتية التي نصت عليها المادة 80<sup>1</sup>

- 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.
- 15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة.
- 19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة.
- 23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة.
- 33 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة.
- 43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها عن 200.001 نسمة أو يفوقه.

\* انظر: قانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادر بتاريخ 29 فيفري 2012.

<sup>1</sup>. قانون عضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 اوت 2016، مصدر سابق، ص 20.

تشكل البلدية الاطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي الجوارى، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لأعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في القانون، ويشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، كما يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ويعد المجلس الشعبي البلدي برامج السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا وفي اطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، ويبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، كما يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها أن تشجع الاستثمار وترقيته، و يجوز المجلس الشعبي البلدي بصفة عامة صلاحيات واختصاصات متعددة من بينها أعمال التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية نشاطات مختلفة في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة بالإضافة إلى الهياكل القاعدية والتجهيز وتهيئة إقليم البلدية و النظافة وحفظ الصحة العمومية والطرق، يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه وفي نظام المداولات بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين او الممثلين عند التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.\*

### 3. المرأة الجزائرية على مستوى السلطة التشريعية في ظل التعددية:

عرف الحقل السياسي في الجزائر مع بداية سنوات التسعينات مرحلة جديدة معلنة الانفصال عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو التعددية الحزبية، ويعبر عن هذه المرحلة بالتحول الديمقراطي، حيث أبدت الدولة الجزائرية نواياها في بناء مقاربة سياسية تشاركية جديدة ومختلفة عن سابقتها تراهن من خلالها على إسناد المسؤولية السياسية للمواطن بروح تشاركية في سبيل تحقيق التنمية وتجاوز تعثر النظام السابق القائم على الحزب الواحد، وقد شهدت هذه سبع (07) محطات انتخابية تشريعية، ولظروف سياسية وأمنية ونتيجة لصراع إيديولوجي فشلت أول محطة في تحقيق مرمى الحكومة الجزائرية أين ثم إلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية، لتعود

\* انظر: قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادر بتاريخ 03 جويلية 2011.

بعد ذلك عجلة التداول على السلطة التشريعية مع استحقاقات 23 أكتوبر 1997، ومن اجل مسايرة سياسة الانفتاح المنتهجة عمدت السلطة التشريعية خلال هذه الفترة في بناء ايدلوجية تسعى من خلالها إلى رفع سقف التمكين السياسي للمرأة وفق اطر قانونية تنظيمية تهدف من خلالها على القضاء على التمييز المبني على النوع الاجتماعي، إلا انه ومع ذلك عرف الوجود النسوي على مستوى السلطة التشريعية تواجدا متفاوتا خلال هذه المرحلة انطلاقا من الحضور الضعيف مرورا بالتطور النسبي لحضور النساء والثبات ثم الظهور بنسبة عالية لم يسبق أن برزت النساء بمشاركة برلمانية بهذه النسب في فترة ما بعد الاستقلال، وأخيرا التراجع الرهيب إلى حد الغياب في عدد النساء المنتخبات والذي يعبر على أن مشاركة النساء السياسية تأخذ شكل التعبئة التي تعتمد عليها الأحزاب خشية السقوط في فخ الإقصاء من الترشح الحزبي في الانتخابات.

كلها نسب بعيدة لا تمثل مبدأ المناصفة و مختلف السياسات التي انتهجتها الدولة في اطار الإيديولوجية السياسية التي ترمي إلى تمكين المرأة وتعزيز قيم المساواة، كما أنها لا تعبر عن الوضعية الاجتماعية التي حظيت بها المرأة الجزائرية من حقوق مدنية وسياسية وتطور مكانتها في التعليم والعمل، و تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأحزاب السياسية والقوائم الحرة و المستقلة التي دخلت سباق الترشيحات في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة قدمت بطلب للسلطة المستقلة للانتخابات من اجل الإلغاء المؤقت لمبدأ المناصفة وذلك لعجزها عن ترشيح النساء مناصفة مع الرجال في القوائم الانتخابية، وفي هذا الإطار، تجيز المادة رقم 317 من القانون الانتخابي الجديد على تعطيل مؤقت للمادة 202 من القانون الانتخابي، والتي تنصّ على المناصفة في الترشيحات كشرط لقبول القوائم وعدم تطبيقها فقط في انتخابات 27 نوفمبر 2021، بحيث يمكن للأحزاب والقوائم الحرة أو المستقلة التي لا تستطيع أن تحقق المناصفة في القوائم هذه المرة أن تبلغ سلطة الانتخابات بذلك، وتقدم قوائم دون احترام شرط المناصفة<sup>1</sup>، وهو ما نتج عنه الغياب الكبير للحضور النسوي على مستوى السلطة التشريعية.

وبناء على ما سبق سنقف عند هذه المرحلة التعددية الحزبية من التشريعات السياسية ونعرض بالأرقام نسب تواجد المرأة الجزائرية على مستوى السلطة التشريعية بين تشريعات 1997 و تشريعات 2021 الأخيرة، في المجلس الشعبي الوطني والمجلسين الولائي والبلدي ونستثني مجلس الأمة باعتبار أن تشكيلته تبني انطلاقا من

<sup>1</sup>. أحمد مرواني، المرأة والسياسة في الجزائر خطوة للأمام واثنتان إلى الخلف، <https://www.washingtoninstitute.org>، منتدى فكرة، تاريخ النشر: 15 سبتمبر 2021، تاريخ الاطلاع: 22 /06/ 2022، الساعة: 10:00.

طرف أعضاء المجالس الشعبية يمثلون ثلثي المجلس عن طريق الاقتراع الداخلي غير المباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية أما الثلث المتبقي فيعينه رئيس الجمهورية، ما يعني تواجد النساء ضمن المجلس مرهون بالأطر القانونية الداخلية المحددة لكيفيات الترشح والاقتراع وبالتالي فهو بعيد في تشكيله عن الوعاء الانتخابي الشعبي، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة ترشح العنصر النسوي لم تتجاوز 1.20 بالمئة في التجديد النصفي لمجلس الأمة للعهدة التشريعية (2022-2024)، بما يعادل 5 نساء فقط، مقابل 98.80 بالمئة من المترشحين الرجال، 497 مترشحا<sup>1</sup>.

### 1.3. المجلس الشعبي الوطني:

الجدول رقم (03): تمثيل النساء في المجلس الشعبي الوطني للفترة بين (1997-2021):

المجلس الشعبي الوطني			
نسبة التمثيل النسوي	عدد مقاعد النساء	العدد الإجمالي للنواب	الفترة التشريعية
3.2%	12	380	(1997 - 2002)* <sup>2</sup>
6.2%	24	389	(2002 - 2007)*
7.71%	30	389	(2007 - 2012)*
31.6%	146	462	(2012 - 2017)*
26%	120	462	(2017 - 2022)** <sup>3</sup>
8.35%	34	407	(2020 - 2025)*** <sup>4</sup>

المصدر: من إعداد الباحث، مصدر متعدد ( \* مجلة النائب، \*\* الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، \*\*\*

المجلس الشعبي الوطني).

<sup>1</sup>. أصوات مغاربية، وكالة الأنباء الجزائرية، <https://www.maghrebvoices.com/algeria>، تاريخ النشر: 20 جانفي 2022، تاريخ الاطلاع: 22 /05/ 2022، الساعة: 23:00.

<sup>2</sup>. Hartani Amine Khaled, **la participation politique des femmes dans les assemblées en Algérie**, document 44 lfr, conférence internationale des femmes élues, APN,L'ONU, femmes, Le Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, 2013, p 06.

<sup>3</sup>. مدافر فايژه، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية؛ من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة، مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، العدد 05، المجلد 58، 2021، ص 197.

<sup>4</sup>. المجلس الشعبي الوطني، <http://www.apn.dz>، تاريخ التصفح: 2022/07/27، الساعة 02:28.

يستمر ضعف الحضور النسوي في المجلس الشعبي الوطني الجزائري قياسا بنسب تواجدتها في النظام السابق، وبالنظر إلى تمدد مشروع الإصلاحات السياسية التي تبنتها الدولة الجزائرية في بناء أرضية تشريعية تركز مبدأ المساواة و من اجل إتاحة الفرص لكل للمواطنين الذين يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية إمكانية المشاركة في صنع السياسات العامة والترشح للمجالس النيابية دوغما تمييز، وعلى الرغم تكريس الجزائر ضمن دساتيرها كافة الحقوق السياسية للمرأة، و مصادقتها على التزامات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبالحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية، و كذا مصادقتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يظهر التواجد النسوي في الحقل السياسي بشكل محتشم، وهو ما تأكده جل نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية، ففي العهدة الانتخابية الخامسة التي أجريت بعد ما يقارب خمسة وثلاثون (35) سنة من الاستقلال، وصل عدد مقاعد النساء 12 مقعدا فقط من بين 380 الذي يمثل العدد الإجمالي لمقاعد المجلس الشعبي الوطني ما نسبته 3.2 بالمئة وهي نسبة ضئيلة جدا، وعرفت العهدين التشريعيين السادسة والسابعة الموليتين الموالية ارتفاعا طفيفا في حضور النساء بعدد مقاعد 24 و 30 مقعدا ما يمثل نسبة 6 بالمئة و 7 بالمئة على التوالي.

وهو ما دفع الدولة الجزائرية بتبني جملة من الإصلاحات السياسية في الجزائر في محصلتها القانون العضوي الذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس، والذي استحدث بموجب التعديل الدستور لسنة 2008\*، ونتيجة لذلك استطاعت النساء وفق آلياته توسيع نسبة تتواجد هن في المجلس الشعبي الوطني والمجالس المنتخبة المحلية حيث تحصلت النساء في العهدة التي امتدت بين (2012 - 2017) على 146 مقعد من إجمالي 462 مقعد، بنسبة 31.6 بالمئة وفي العهدة المنقضية التي امتدت بين (2017 - 2022) على 120 مقعد من إجمالي 462 مقعد في المجلس الشعبي الوطني، بنسبة قاربت 26 بالمئة، وتعتبر هتين العهدين أعلى نسب للنساء في تاريخ تواجدهم في المجلس الشعبي الوطني.

ومن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني للعهدة الانتخابية (2020 - 2025) التي جرت بتاريخ 12 جوان 2021، تراجع كبير وبشكل ملحوظ لعدد مقاعد النساء حيث تحصلن على 34 مقعد من إجمالي المقاعد المقدر بـ 407 مقعد وهو ما يعادل نسبة 8.35 بالمئة في مقابل 375 مقعد للرجال، وهي نتائج تعكس حجم الفجوة بينهما، مقارنة بالعهدتين السابقتين، وهو ما يبين تأثير قانون الحصص (الكوتا) بشكل

\* انظر: الفصل الخامس من هذه الدراسة، المرتكزات القانونية لتمكين السياسي للمرأة في الجزائر، ص 160.

كبير على الحضور النسوي في المشهد السياسي، وبشكل عام هي مؤشرات تنطبق على نتائج المجالس الشعبية الوطنية الولائية والبلدية.

### 2.3. المجلس الشعبية الولائية:

الجدول رقم (04): تمثيل النساء في المجلس الشعبي الولائي للفترة بين (1997-2021):

الانتخابات الولائية			
نسبة التمثيل النسوي	عدد المقاعد النسوية	العدد الإجمالي للمقاعد	تاريخ الانتخابات
6.85%	62	905	23 أكتوبر 1997* <sup>1</sup>
4.21%	113	2684	10 أكتوبر 2002*
6.63%	133	1960	29 أكتوبر 2007*
29.69%	595	2004	29 نوفمبر 2012*
30%	601	2004	23 نوفمبر 2017** <sup>2</sup>
7%	164	2350	27 نوفمبر 2021**

المصدر: من إعداد الباحث، مصدر متعدد: (\* Hartani Amine Khaled، \*\* مدافر فايضة).

يتضح لنا أنه في نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الولائي للعهد الانتخابية الثانية بعد إقرار التعددية الحزبية والتي امتدت بين (1997 و 2002)، وصلت نسبة مقاعد النساء إلى 6.85 بالمئة ما يقابل 62 مقعد من بين 905 إجمالي المقاعد الولائية على مستوى الوطن، في حين تحصلت النساء في الانتخابات المحلية التي جرت في 10 أكتوبر 2002، على 113 مقعد ما يعادل 4.21 بالمئة، من إجمالي المقاعد المقدر بـ 2684 مقعد، فيما تحصلت النساء في العهد التي امتدت بين (2007 - 2012) والتي جرت بتاريخ 29 أكتوبر 2007 على 133 مقعد بنسبة 6.63 من مجموع 1960 مقعد، وتمثل تشريعات 29 نوفمبر 2012 نقلة نوعية في عدد مقاعد النساء داخل المجالس حيث قدر عددهن بـ 595 مقعد من إجمالي 2004 مقعد،

<sup>1</sup>. Hartani Amine Khaled, Ibid, p17

<sup>2</sup>. مدافر فايضة، مرجع سابق، ص 199.

بنسبة 29.69 بالمئة، وتحصلت النساء في العهدة المنقضية التي امتدت بين (2017 - 2022) على 601 مقعد من إجمالي 2004 مقعد في المجلس الشعبي الولائي، بنسبة قاربت 30 بالمئة، وفي الانتخابات العهدة التي جرت مؤخرا بتاريخ 27 نوفمبر 2021، فان النساء تحصلن على 164 مقعد من إجمالي المقاعد المقدر بـ2350 مقعد وهو ما يقترب من نسبة 7 بالمئة في مقابل 2186 مقعد للرجال.

### 3.3. المجالس الشعبية البلدية:

الجدول رقم (05): تمثيل النساء في المجلس الشعبي البلدي للفترة بين (1997-2021):

الانتخابات البلدية			
نسبة التمثيل النسوي	عدد المقاعد النسوية	العدد الإجمالي للمقاعد	تاريخ الانتخابات
5.85%	75	1281	23 أكتوبر 1997* <sup>1</sup>
3.99%	147	3679	10 أكتوبر 2002*
9%	1540	13981	29 أكتوبر 2007*
16.55%	4120	24891	29 نوفمبر 2012*
19.91%	4132	24876	23 نوفمبر 2017** <sup>2</sup>
7%*** <sup>3</sup>	*1736	24801	27 نوفمبر 2021

المصدر: من إعداد الباحث، مصدر متعدد (Hartani Amine Khaled\*، \*\*interieur.gov.dz، \*\*\*مداف

فايزة).

بشكل عام يتقلص تواجد النساء في المجالس البلدية بشكل كبير مقارنة بالمجلس الولائي والوطني، ويفس هذا التناقص بحظوظ النساء الضعيفة في المشاركة السياسية المناطق الداخلية للوطن التي يميزها النسق التقليدي المحدد لأدوار المرأة، وتبين لنا الإحصائيات ضعف التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة حيث حصلت المرأة على

<sup>1</sup>. Hartani Amine Khaled, Ibid, p17

<sup>2</sup>. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>، تاريخ النشر: 2017/02/13، الساعة 23:57، تاريخ التصفح: 2022/07/28، الساعة 22:03.

\* الرقم المدرج في الجدول غير دقيق نظرا لعدم توفر المصدر، عمدت على حسابه انطلاقا من العدد الإجمالي للمقاعد وبالعودة إلى النسبة المتوفرة.

<sup>3</sup>. مداف فايزة، مرجع سابق، ص 199.

نسبة 5.85 بالمئة في الانتخابات المحلية التي جرت في 23 أكتوبر 1997، ما يقابل 75 مقعد من بين 1206 إجمالي المقاعد على مستوى المجالس البلدية، وفي محليات 10 أكتوبر 2002 تحصلت النساء على 147 مقعد ما يمثل 3.99، من إجمالي المقاعد المنتخبة المقدر 3679، أما في انتخابات 29 أكتوبر 2007 تحصلت النساء على 1540 مقعد ما يمثل 9 بالمئة، من إجمالي المقاعد المنتخبة المقدر 3679 مقعد في المجالس البلدية، وتحصلت النساء في الانتخابات المحلية التي جرت بتاريخ 29 نوفمبر 2012 على 4120 مقعد ما يمثل 16.55 بالمئة، من إجمالي المقاعد المنتخبة المقدر 24891، وفي انتخابات 23 نوفمبر 2017 تحصلت النساء على 4132 مقعد مقدرة بنسبة 19.91 بالمئة من 24876 إجمالي المقاعد، يتضح لنا أن في الانتخابات المحلية الأخيرة 2021 تحصلت النساء على 1736 مقعد من إجمالي المقاعد المقدر بـ 24801 مقعد وهو ما يعادل نسبة 7 بالمئة وهي نسبة تعكس حجم الفجوة مع تأثير غياب قانون الكوتا بشكل كبير على الحضور النسوي في المشهد السياسي.

#### 4. النساء المنتخبات ومحددات تمثل البرادينغ:

أن معالجة قضية عمل المرأة السياسي لا يكفي بإسقاط نظري وتحليلي قانوني وسياسي فحسب حتى وان كان مؤشر على قدر من الأهمية إلا أن هذا الاهتمام عاجز على إعادة ترتيب وضعية المرأة في المجال الاجتماعي على تنوع وظائفه، وهو بحاجة إلى التفكير في المحددات الاجتماعية والثقافية في بنية المجتمع على مختلف الانساق المتصفة بالتساند والتكامل والتي تعمل مترابطة في تحديد أدوار أفرادها، وتعيد إنتاج أنماط السلوك حسب النوع الاجتماعي، ما يجعل سلوك المرأة في المجالين خاضع لقهرية تلك البناءات الاجتماعية "النوع الاجتماعي، والأدوار الخاصة بكل نوع مغروسة بعمق في منظومة أو مصفوفة ثقافية انه يمثل حالة من دمج اتجاهات متعلّمة ثقافيا، وقيم معنية بخضوع المرأة، وإعادة الإنتاج الاجتماعي للبطيركية الأبوية من جيل إلى جيل"<sup>1</sup>، وعمل المرأة السياسي بالشكل الذي يتيح قدر من المساواة مرهون بمحاولة إعادة النظر في الظروف المؤسسة للاتجاهات والقيم الثقافية في جوهر البناءات الاجتماعية المتعلقة بأدوار النساء وأنماط سلوكها، وإعادة تحريرها وفك سطوة أبعاد البناء الاجتماعي المادية والرمزية وسلطة الذكوري عليها، وتوجه على

<sup>1</sup>. جون فريدمان، التمكين سياسة التنمية البديلة، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2010، ص 187.

المستوى الاجتماعي العام وفي مختلف أنساقه الفرعية، ما يتيح للمرأة ظروف موضوعية تتمثل في حزمة التصورات والآراء والتوجهات بالإضافة إلى قاعدة قانونية تؤهلها بان تكون امرأة سياسية بإرادة وحرية مطلقة.

ثم "أن الفرد والعلاقات التي ينشئها هي حصيلة ظروف موضوعية لا حصيلة أفكار أو رغبات أو مثل عليها، أي أن الواقع الاجتماعي لا الفكر المجرد هو الذي يقرر في النهاية تركيب المجتمع وطبائع أفراده"<sup>1</sup>، ما يجعل ظروف عمل المرأة في المجال السياسي تستدعي تغيير واقعها الاجتماعي الذي يحول دون مساهمة المرأة في المجال العام واقع ينطلق من إزاحة تمييز المجتمع على أساس النوع الذي يرسم معالم دونية المرأة من ولادتها وعبر مراحل تنشئتها من خلال الرموز الثقافية والمعايير المتفق عليها والمتوارثة اجتماعيا، وعلى هذا الأساس تصنف المهن وفق النوع "فدور المرأة في المجتمع ليس اختياريا فهو محدد بفعل كونها امرأة و يتحدد ذلك مباشرة بعد الولادة وهو أيضا دور مستمر طول الحياة حتى و إن اختلف من مرحلة عمرية إلى أخرى، لذلك ليس من الممكن تغيير هذه الأمور، إلا بتغيير مكانة المرأة في المجتمع و تغير النظرة لدورها فيه و أهمية ذلك الدور"<sup>2</sup>.

يرتبط تغيير مكانة المرأة بتقليص السلوكيات المتكررة في السياق الاجتماعي وإعادة قبولتها حتى يصبح بمقدورها منح فرص لكل الأفراد تمثيل مختلف الأدوار في مختلف المجالات، والذين يمتلكون المؤهلات والمهارات التي يتميزون بها عن غيرهم بصرف النظر عن النوع، كما يرتبط التغيير بتغيير الوضعيات النمطية في المؤسسات الاجتماعية على اختلافها والتي تحمل رموز التفاوت وتعمل على تقسيم الأدوار، في كل من الأسرة والمدرسة و المخيال الاجتماعي حمولة رمزية ومادية تعمل على إنتاج التراتبية بين الذكور والإناث، ما يجعل التغيير يتطلب مقارنة جندرية تعيد تفكيك وتحليل الشروط الاجتماعية التي تؤسس إلى الاختلاف في الأدوار حيث "أن العلاقات المؤسسية المتساوية يمكن لها أن تتغير، و هذه التغيرات عادة ما تعزز من خلال التغيرات التي تحدث في المجتمع الأكبر الذي يؤثر على أجزاء مختلفة من نظام النوع بطرق مختلفة، أن التغيير الاجتماعي غير المستقر يساعد في فقدان استقرار نسق النوع، و بالتالي يخلق احتمالية لمزيد من التغيير"<sup>3</sup>، وهذا ما يؤسس إلى تكوين اجتماعي وثقافي يحمل خصائص ومميزات جديدة تركز عليها المرأة من اجل تقليص الفجوة بينها وبين الرجال في المجال السياسي.

1. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر، لبنان، ط 3، 1984، ص 115.

2. بو قريس فريد، الأدوار الاجتماعية للمرأة والفنأة ظل منهاج الإصلاح التربوي، مجلة الناصرية، جامعة معسكر، العدد 01، المجلد 01، 2011، ص 249.

3. إيمي اس وارتون، مرجع سابق، ص 380.

## خلاصة الفصل:

كما يتضح من خلال هذت الفصل أن المجتمع الجزائري قد شهد تحولات اجتماعية لامست بنية الأسرة والتعليم و ميادين العمل و السياسية، انعكست على وضع ومكانة المرأة، حيث اصبح بإمكان النساء أن تتوجه للعمل في ميادين وأنشطة غير تقليدية، تمنحها جملة من الخصائص ترفع من موارد النساء للانخراط في العمل السياسي، ويعتبر تواجد المرأة في المجال السياسي وان كان بنسب قليلة ومتفاوتة مؤشرا يعكس تقدم وتطور وضعية المرأة الجزائرية، كما يتبين لنا أن المرتكزات القانونية تُدير مسارات التحول الاجتماعي وتأثر في مختلف البنيات الاجتماعية وتنظم عمليات التفاعل بين الأفراد وتحدد تموضعهم في ذات السياق، لذلك نجد أن الإرادة السياسية تسعى للقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين في الحقوق المدنية والسياسية، بل أن معظم هذه القوانين الجزائرية التي تحكم الحقل السياسي تؤكد حق المرأة في الحصول على نفس الامتيازات مع الرجل في المشاركة السياسية.

يمكننا القول بان العناصر المدرجة في هذا الفصل تسمح لنا بتشريح واقع المرأة الجزائرية ومن ثمة تسمح بإمكانية وتفسير الواقع الاجتماعي للنساء المنتخبات في الجزائر، ومن خلال تحليل العناصر و العوامل المتداخلة كالتنشئة الاجتماعية والتمكين التعليمي و الجمعوي بالإضافة إلى الحقوق التشريعية التي أحرزتها للنساء، يزود دراستنا بمتغيرات ومؤشرات مهمة مستمدة من الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة المنتخبة، نعمل من خلالها على تحديد براديعم العمل السياسي لدى النساء من خلال تفكيك الأدوار النسوية المترنحة بين المجالين العام والخاص.

---

# الفصل السادس

---

## الفصل السادس:

### الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تمهيد.

1. مجالات الدراسة.

1.1. المجال الجغرافي والبشري للدراسة.

2.1. المجال الزمني.

2. المنهج المتبع.

3. أدوات جمع البيانات.

4. صدق وثبات أداة جمع البيانات.

5. مجتمع البحث.

6. العينة وكيفية اختيارها.

7. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

8. خصائص العينة.

خلاصة الفصل.

## تمهيد:

البحث في علاقة النساء بالمجال السياسي والحفر في مدى توسع رقعة تواجدها ضمن أكثر الفضاءات مرئية في المجال العام وباعتباره الميدان الأساسي المرتبط بالسلطة وصناعة القرار والمسؤول المباشر في تحديد السياسات والقوانين لمختلف المجالات الاجتماعية الأخرى، يجعل من طبيعة هذه المشكلة البحثية إضافة علمية تندرج ضمن قائمة الأبحاث السوسولوجية المرتبط بالمرأة الجزائرية في المجال العام والتي تناقش واقعها السياسي والاجتماعي، ومن اجل ملائمة موضوع الدراسة سوسولوجيا، يتطلب منا الاقتراب والتعرف على نخبة من النساء اللواتي اخترن العمل الجمعي الحزبي وتوجهن نحو العمل السياسي، ويصبح من الضروري التعرف على جذورهن الاجتماعية الثقافية و وضعياتهن الأسرية والمهنية وكذا مواقفهن السياسية ومستوياتهن العلمية والاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سنعمل على عرض أدوات الاقتراب المنهجي محاولة منا تبيان مراحل بناء موضوع دراستنا، وذلك بتماس الجسور بين المنهج المعتمد وأدوات جمع البيانات ونماذج التحليل مروراً بعملية المعاينة واختيار العينة بالإضافة إلى غيرها من الطرائق المنهجية المتسقة حسب تقديرنا مع خصوصية الموضوع بين ما هو إمبريقي استقرائي وما هو نسقي استنباطي التي تذهب بالبحث إلى مساحة الموضوعية العلمية.

## 1. مجالات الدراسة:

## 1.1. المجال الجغرافي والبشري للدراسة:

اتساع رقعة المجال الوطني الجزائر وتعدد المجالس النيابية الولائية والوطنية عبر ترابه، يجعل من عملية افتكك الظاهرة صعبة التناول الميداني والمسح الشامل للنساء المنتخبات خاصة واننا سنعتمد على تقنية الاقتراب المباشر من عينة الدراسة لأجل الاطلاع على سير الحياة ومعرفة التجارب الذاتية والاجتماعية للنساء المنتخبات وهو ما يجعلنا نعجز على الإحاطة بكل المنتخبات على المستوى الوطني، بذلك اقتصرت الدراسة بالبحث في موضوع النساء المنتخبات في شقها الامبريقي على المستوى المحلي والمتمثل في المجال الجلفاوي (ولاية الجلفة)، أين تنشأ فيه الحالات المعنية بالدراسة \_ النساء المنتخبات \_ فهن منتج هذا المجال الفيزيقي المنفرد بحدوده الجغرافية وتركيبته الاجتماعية والاقتصادية، الحاضن للنسق الثقافي المحلي الرافد لخصوصية المجال الجلفاوي، إذ يعكس أشكال سلوك الأفراد وتفاعلهم فيما بينهم ويبرر ممارساتهم داخل الوحدات الاجتماعية المختلفة انطلاقاً من الأسرة مروراً بمختلف المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية (المدرسة، الجامعة، العمل، الجمعيات....)، والتي يعبرها الباحث مولدة لخصوصيتهن ومنتجة لبرادغيم العمل السياسي لديهن، لهذا سعت الدراسة إلى الإحاطة بهذه العناصر وفق تصور معرفي ومنهجي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالات المدروسة وتنوع مساراتها الاجتماعية.

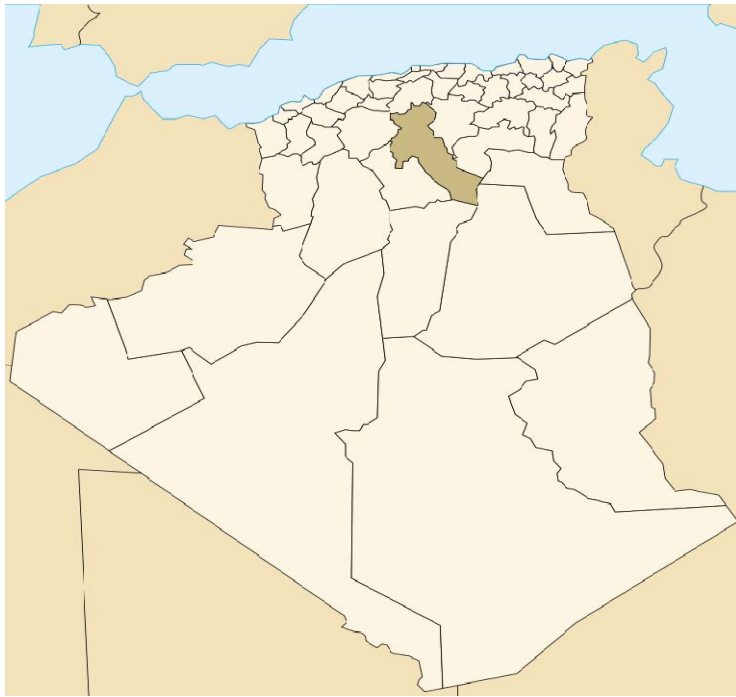
تقع ولاية الجلفة في قلب البلاد شمال جبال الأطلس الصحراوي على بعد 300 كلم جنوب العاصمة، ويحدها شمالاً "كل من ولايتي المدية وتيارت ومن الشرق ولايتي المسيلة وبسكرة ومن الغرب ولايتي تيارت والأغواط ومن الجنوب كل من ولايات غرداية ورقلة والوادي"<sup>1</sup>، وتأسست ولاية الجلفة كولاية إثر التقسيم الإداري سنة (1974) وقد انفصلت عن ولاية التطيري آنذاك وبشأن الموقع فإن ولاية الجلفة تحتل موقعا استراتيجيا هاما إذ تعتبر همزة وصل بين شمال البلاد وجنوبها ومركز عبور بين شرق البلاد وغربها، يتوزع سكان ولاية الجلفة على (12) دائرة و(36) بلدية يتربع مجموعها على مساحة (32280.41مربع)<sup>2</sup> ما يمثل نسبة 1,36% من المساحة الإجمالية للوطن، و يبلغ عدد سكانها أكثر من 1200000 نسمة ( رابع ولاية من

1. محمد بلقاسم الشايب، الجلفة تاريخ ومعاصرة، دار أسامة، الجزائر، ط1، 2006، ص14.

2. محمد بلقاسم الشايب ، نفس المرجع، ص14.

حيث الكثافة السكانية حسب آخر إحصاء) ، وتتميز بأنها منطقة سهبية رعوية، تعتبر مركز أهم تجمع بشري، المعروف بـ "أولاد نائل" وهي منطقة مجهولة جدا حتى من أهلها ذاتهم، ليس لأنه لم يهتم أحد بدراستها، فهناك عدد من الدراسات الخاصة تمّ نشرها في مجلات أو كتب متخصصة وهناك تقارير حرّزت وحفظت في الأرشيف ومؤلفات ذات اهتمام عام تطرقت إلى هذه المنطقة حسب المناسبات، لكن كل ذلك لقي متناثرا مُفَرَّقًا وصعب التناول"<sup>1</sup>.

تمتاز العادات والتقاليد في المجتمع المحلي الجلفاوي فيما بينها عبر تراب الولاية وفي مختلف دوائرها وبلدياتها، وتتجانس الأنشطة على اختلافها في جميع مجالاتها الاقتصادية والفلاحية والاجتماعية، ويعتبر المورد الرئيسي والتقليدي للولاية تربية الماشية وكل ما يتعلق بهذا المجال من صناعة تقليدية وحرفية وتعتبر الألبسة الصوفية التقليدية على سبيل المثال لا على الحصر من بين الرموز الحرفية التقليدية ويمثلان جوهر النشاط الحرفي النسوي، بالإضافة إلى المبادلات التجارية والأنشطة الثانوية المختلفة، ما يجعل الأسرة الجلفاوية ومختلف



الوظائف الجموعية ترتبط بشكل مباشر بما هو محلي بهذه تعمل على المحافظة على الموروث الحرفي والبيئي، على هذا المفهوم من الأنشطة يبرر التوجه النسوي للعمل الجموعي في هذه المجالات خاصة النشاط المرتبط بالعمل الحرفي ولارتباط هذا الأخير بالفعل النسوي في المنطقة، في المقابل يتضاءل تواجد النساء في الجمعيات التي ذات الأهداف والأبعاد الاجتماعية الثقافية والرياضية والسياسية.

الشكل رقم (01): موقع ولاية الجلفة في دولة الجزائر.

المصدر: ولاية الجلفة- /maref.org

<sup>1</sup>. فرنسوا دوفيلاري، السهوب عبر العهود؛ مرافى لتاريخ الجلفة، ترجمة: عيسى بن محمد بونوة، مطبعة رويغي، الأغواط، ط1، 2015، ص 9.

تسمك المجتمع الجلفاوي بالتقاليد والعادات بطبيعته الصحراوية، يعكس مدى تجذر قيم ومعايير تقسيم الجنسي للعمل الذي عرفت به المجتمع الجزائري في النسيج الاجتماعي قبل التحول الاجتماعي الذي شهدته الجزائر مع الاستقلال إلى مرحلة الانفتاح الديمقراطي والتغير الاجتماعي الذي طال مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية، والذي أدى بدوره إلى تبدد حيزا من العادات والتقاليد والسلوكات، وادى إلى ظهور فئات اجتماعية وأنماط العيش ومهن حديثة، وبالتالي تحول شكل الأسرة الجلفاوية من طابعها التقليدي الممتد يميزها الطابع السلطوي الذكوري، إلى أسرة نووية يتقاسم أفرادها المسؤوليات حسب المكانة والدور لا لاعتبار الجنس، بالرغم من ذلك فإن بعض القيم والأعراف والاتجاهات خاصة ما تعلق منها بالنساء لم يطرأ عليها تغيير بالشكل الذي عرفته مختلف المجالات، ما جعل من ديناميكية تغيير أوضاع النساء في البناء الاجتماعي الجلفاوي تبدو أكثر تباطأ، إذ لا تزال معظم النساء الجلفاويات اللواتي لم يحظن بفرصة التعليم المحسوبات على الأجيال السابقة يتشبهن بالتقاليد ويصعب عليهن التخلي عن معتقداتهن اتجاه الأسرة وتغيير أوضاعهن، بالإضافة إلى جسارة المخيال المحلي فالنساء وفقه لا يليق بمن تجاوز حدود الفضاء الخاص في الوسط الاجتماعي المحلي، بفعل حمولة رمزية مرتبط بدور النساء في الموروث الشفوي المتداول الذي يدفعها بمأخذ قهري بان تبقى قابعة في الظل، اذا لا تزال أدوار النساء تترنح في حدود المنزل ويحملن على عاتقهن مسؤولية تلقين وتوريث الأدوار النسوية للإناث عبر فعل التنشئة، ما يجعل الوسط المحلي للمجتمع الجلفاوي اقل مرونة وتقبلا لعمليتي التطوير والتحديث في مكانة ووضعية النساء على الرغم من كل التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، وهو ما يفسر ضعف الحضور للنساء في المجال السياسي مقارنة بالرجال، ويحيل إلى التساؤل حول خصوصية النساء المنتخبات في الاستحقاقات الانتخابية والتقصي في الأبعاد الثقافية والاجتماعية التي دفعت إلى تمدد النساء في الفضاء العام بصفة عامة والفضاء السياسي بصفة خاصة.

وبذلك يتحدد المجال المكاني للدراسة الميدانية في ولاية الجلفة، و يتضح المجال البشري في دراستنا في النساء المنتخبات لمختلف الهيئات البرلمانية سواء الوطني أو الولائية والبلدية عبر تراب الولاية، وتحديد النساء المنتخبات خلال التشريعات الثالثة الأخيرة بداية من تشريعات ومحليات 2012 إلى غاية الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة لسنة 2021 في ولاية الجلفة، وهو تحديد يفرضه منطوق البحث وفق مبررات منهجية سوف نتطرق إليها لاحقا.

## 2.1. المجال الزمني للدراسة:

ديناميكية الحياة الاجتماعية تهب المجال الزمني في البحث دلالات ومعاني رمزية ونظرية مختلفة، كما يتشكل الزمن في سير للبحث من بعدين مختلفين، فبعد زمن متعلق بالباحث انطلاقاً من تعرفه على الظاهرة والاشتغال عليها إلى غاية افتكاكاها وصولاً إلى ضبطها وتحديد أبعادها بالتوازي بين ما هو استنباطي نظري واستقرائي إمبريقي إلى غاية الانتهاء من إنجاز تقرير البحث لارتبط السير النظري للدراسة بالسير الإمبريقي، والبعد الآخر من الزمن متعلق بالظاهرة في حد ذاتها مرتبط بمجتمعات تشكلها وبروز معالمها في البناء الاجتماعي عبر التحول السياقي للظاهرة مع الامتداد التاريخي، على في ضوء ذلك في سياق هذه الدراسة وتحديد مع فرض وتشريع نظام الحصص (الكوتا) النسوية في العملية الانتخابية الجزائرية وزيادة عدد النساء المنتخبات في الانتخابات التي جرت سنة 2012، والعهد التي تلتها سنة 2017، عرف المشهد السياسي تواجد نسوي كثيف غير مسبوق يشير إلى توفر معطيات ودلالات خاصة بخصوصية الظروف الموضوعية التي ساهمت في دفع النساء بالسير نحو الترشح للتمثيل السياسي، ليختفي تواجد النساء المنتخبات في آخر استحقاق انتخابي الذي جرى سنة 2021، بذلك يصبح من الضرورة إدراج السياق الزمني من أجل تسييج هذه الظاهرة في شكلها الاجتماعي والمتفاعل ضمن المجالين الزمني والمكاني.

بدأت عملية التردد على الميدان كأول خطوة بعد فترة من اختيارنا للموضوع، لأجل للقيام بالدراسة الاستكشافية، والتي تحركت في شقها الإمبريقي من خلال التقصي والاستكشاف في مواطن مختلفة ذات الصلة، وعقد جملة من المقابلات المتفرقة مع شخصيات سياسية وأعضاء منخرطات في أحزاب سياسية مختلفة وافردا فاعلين في المجتمع المدني، و والنزول مقرات الأحزاب والهيئات السياسية البرلمانية المحلية وإجراء مقابلات الأولية مع عينة من المبحوثات، وهذا خلال فترة ما بين السداسي الأول من سنة 2018 إلى غاية الإمام بقاعدة معرفية تتكامل مع الحصاد النظري للدراسة، عمل هذا التكامل على توفير جملة من المعطيات الميدانية والنظرية ذات الصلة المباشرة بأبعاد ومؤشرات موضوع البحث، والتي أرسدت قاعدة معرفية بهدف ضبط أداة الدراسة والنزول من أجل القيام بالمقابلات وجمع البيانات الأساسية.

بعد تحديد الإجراءات المنهجية و بناء الاستمارة وتحكيمها من طرف مجموعة من الباحثين، جاءت مرحلة النزول النهائي للميدان قصد إجراء المقابلات مع النساء المنتخبات مفردات العينة بداية من الثلاثي الأول لسنة 2022 إلى غاية شهر جوان من عام 2022، وبطبيعة الحال تتدخل ذاتية الباحث وطبيعته

البشرية ما يجعل العملية الزمنية تخللها محطات من الوقفات الاضطرارية، تتحكم فيها الظروف الشخصية و احيانا معوقات الوصول الامبريقية، فتبقى المدة الزمنية التي استغرقها العمل الميداني مرتبطة بوجوب استفاء جميع المقابلات المبرمجة، ويصعب حصرها بشكل مضبوط، فقد شهدت فترات توقف عن العمل الميداني وتأخر عقد اللقاءات مع النساء المنتخبات اللاتي يمثلن عينة الدراسة بعد انتهاء عهدتهن الانتخابية ما صعب من عملية التواصل معهن، بالإضافة الصعوبات التي ارتبطت في مجملها بالوضع الصحي الاستثنائي الخاص بانتشار فيروس كوفيد 19 الذي عرفته المنطقة كسائر مناطق الجزائر ودول العالم.

## 2. المنهج المتبع:

مقارعة موضوع براديعم النساء المنتخبات، سياقيا، في حقل السوسولوجيا وفق الغايات البحثية الرامية في مجملها إلى وصف خصائص النساء المنتخبات لأجل الكشف عن مدى تشكل النموذج الموجه للعمل السياسي لديهن وفق خصوصية المجالين العام والخاص، يجعلها كغيرها من الدراسات الاجتماعية مرتبطة بمنهج يوظف حدود وإشكال معالجة موضوع الدراسة، باعتباره "منحى أو منطوق في رؤية الأمور ومعالجتها، أو نظام من المواقف والعادات الذهنية التي يمكن الباحث من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل وضعية ملموسة، وليس كسبيل أو طريق ومحطات منهجية وتقنيات معينة، ذلك أن هذه التقنيات هي أدوات في يد المنهج وليست هي المنهج"<sup>1</sup>، وهو بذلك الجهاز الإبستمولوجي والمنهجي المشكل لحزمة الأساليب والطرق معالجة الظواهر الاجتماعية بمنطق عقلاني واستدلال إمبريقي وفق خصوصية السياق، وبناء على هذه الخصوصية التي تشمل الموضوع والمجال، يفترض أن يبني نموذج منهجي يتلاءم مع التفرد الإمبريقي للظاهرة المدروسة، وهو بذلك ملازم لبنية الدراسة النظرية والميدانية وليس عنصر مختزل ضمن الإجراءات المنهجية لأي دراسة ميدانية، ويفترض من خلال عرضنا لنوع الاقتراب المنهجي المعتمد في هذه الدراسة لغرض الإشارة إلى عملية توظيفنا له عبر محطات البحث المختلفة.

وفقا لما هو مشار إليه في أهداف الدراسة، فإننا نبحت في طبيعة العلاقات الاجتماعية للنساء المنتخبات والأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية، و كذا المواقف التي تترجم خصائصهن ضمن المجال الاجتماعي والثقافي المحلي، ونسعى إلى رصد حقيقة تشكل النموذج الموجه للعمل السياسي النسوي المغذي

<sup>1</sup> عبد الله إبراهيم، علم الاجتماع (السوسولوجيا)، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 2001، ص 117.

لتمثلهن كنساء منتخبات في المجال السياسي عبر السياق الاجتماعي، وكيف تتفاعل النساء المنتخبات مع تمثيلات الأفراد لأدوارهن في المجال الثقافي، ومن خلال الكشف عن الخلفية الاجتماعية والدوافع والخصائص المشتركة للنساء المنتخبات، يتضح جليا اصطفاك دراساتنا ضمن البحوث الوصفية والتي تعتبر من الاتجاهات المثلى في البحوث السوسولوجية، من خلال عملية تشخيص الموضوع وضبط وتحديد المجتمع المدروس والأساليب المنهجية لجمع المعطيات، لفهم وتفسير النتائج التي تم تحصيلها في النهاية بغية الإجابة على التساؤلات المطروحة، إذ "يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة هي: ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟ من أين تبدأ الدراسة؟ ما العلاقات بين الظاهرة المحددة والظاهرة الأخرى؟ ما النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟ والإجابة على هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً"<sup>1</sup>.

أن الاشتغال على موضوع الدراسة وفق منظور منهجي سوسولوجي مناسب، وتحديد نسقي واضح يتماشى والغايات البحثية بالكيفية التي نروم بها افتكالك الدلالات والمعطيات التي تجيب على تساؤلات البحث في السياق الزماني والمكاني المحدد الذي يتشكل فيه موضوع الدراسة، إذ نسعى إلى تحقيق جوهر التكامل المعرفي، وهو يلزمنا أثناء التنقيب في براديعم السياسية لدى النساء المنتخبات، بالتقيد بعدة منهجية، تسير كل ما ينجر عن مراحل ومحطات الدراسة بدءاً من تأسيس وبناء الإشكالية وصياغة الافتراضات، ثم بناء نموذج التحليل مروراً بالأدوات الأساسية للتقرب الامبريقي وصولاً إلى الوصف وتحليل المعطيات، تُمثل في مجموعها حزمة أدواته تتعلق بالمنهج المتبع، وبذلك يتراءى لنا جلياً أن التوليف بين الاقتراب الكيفي والكمي هو السلوك العلمي الملائم لتحقيق الغاية المعرفية من مقارعة موضوع النساء المنتخبات على المستويين الأنطولوجي والأبستمولوجي، إذ يسعى الباحثون في استخدام المنهج الكيفي إلى معرفة كيف يفهم الناس بيئتهم، والعوامل والأحوال التي تشكل حياتهم"<sup>2</sup>، وبذلك يمكننا تحديد البراديعم السياسية من منظور النساء المنتخبات انفسهم ومن خلال الوصول إلى فهم المعاني في نص التوجهات التي تنتجها النساء عن السياسة، وفهم العوامل الاجتماعية والثقافية والموضوعية التي توطر و تشكل هذا البراديعم، وجمع وتحليل البيانات ذات الصلة بالأدوار

<sup>1</sup>. فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مطبعة الأشعة الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص87.

<sup>2</sup>. سوتيربوس ساراتناكوس، البحث الاجتماعي، ترجمة: شحدة فارغ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2017، ص

النسوية المترنحة بين المجالين العام والخاص وتحليلها للكشف على مدى تأثير قدرة النساء في التفاوض من اجل تعزيز حضورهن الفاعل في المجال العام، برصد هذه العلاقات والتقاطعات بين فئة النساء المنتخبات و المجال الحاضن.

تُحِيلُ الاعتبارات السابقة إلى أسبقية التحليل الكيفي وترجم شموليته، من اجل تحقيق غاية البحث في تحديد خواص نساء المنتخبات عينة البحث في دراستنا، من خلال مسار تنشئتهن و تقلدهن مختلف الأدوار الاجتماعية وتجاربهن الجموعية، ومن خلال تأثير القيم التي يحملها النسق الثقافي التقليدي على أدائهن، "فالبحث الكيفي اكثر اهتماما بفهم الظاهرة الاجتماعية من منظور المشاركين انفسهم ومن خلال معايشة الباحث لحياة المشاركين العادية، حيث أن الأفعال الإنسانية وراء الأفراد ومعتقداتهم تتأثر بالمواقف والبيئة التي تحدث فيها، ومن خلال الاطار الذي يفسر فيه الأفراد أفكارهم ومشاعرهم وأفعالهم، ويتم الوصول إلى هذا الاطار من قبل الباحث من خلال جمع البيانات وتحليلها"<sup>1</sup>.

و من اجل الوصول إلى معطيات ومؤشرات تعبر عن الخصائص الشخصية للنساء للمنتخبات، كان لابد من الاستعانة بمكونات تكميلية كمية تتلاءم مع مكونات البحث من اجل تعزيز الوصف والفهم في اطار المكون الأساسي الكيفي الذي يفرضه الدافع النظري، فالتكميم ليس إلا مرحلة متعلقة حكما بالمرحلة السابقة، من خلال تبويب البيانات النوعية بصيغة كمية للدلالة على مختلف البيانات الشخصية والمحددات السلوكيات والمواقف الاجتماعية للنساء المنتخبات، وهو وسيلة نعتمدها لأجل تحقيق غاية التساند و الدعم وسد القصور والاختلال في التعبير الإحصائي للتحليل الكيفي، و من ثم ترجمة الأرقام وتفسيرها نوعيا، إذ يمكننا "التعبير عن البيانات الوصفية بطرق كيفية وكمية ويمكننا استخدام احدهما أو كلاهما"<sup>2</sup>، على أن لا تتعارض مع المنطلقات الايستيمولوجية للبحث.

<sup>1</sup>. سليم العايب، تنظير معرفي للمقاربة الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، 2013، ص ص 39، 38.

<sup>2</sup>. فضيل دليو، مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2014، ص

## 3. أداة جمع البيانات:

لاختبار فرضيات الدراسة و تَلَاؤُما مع ما سبق، عمدنا إلى جمع بيانات نوعية أصلية باستخدام أداة الاستمارة بالمقابلة أجريت مع نساء منتخبات في المجالس البلدية و الولائية و الوطنية على المستوى المحلي، أجابت النساء المنتخبات بصراحة عن مجموعة الأسئلة التي تستهدف حياتهم الاجتماعية و السياسية و كذا نشاطهم الحزبي، ما سمح باستنطاق الدلالات الاجتماعية للعمل السياسي ضمن طبيعة تواجد النساء المنتخبات في المجال الاجتماعي و تفاعلها معه في نطاق ممارساتهن اليومية، قبل ذلك وفي مرحلة أولية اعتمدنا على الملاحظة البسيطة كأداة ثانوية لاستقراء المعطيات و جمع البيانات في الجولة الاستطلاعية الميدانية من المرحلة الاستكشافية للدراسة، و يجب الإقرار بأنها مرحلة كانت لا تزال تفتقر لمعلومات تسمح بتشكيل مخطط الدراسة ولم تصل إلى النضج بحيث تمكننا من تحديد الأهداف والغايات وبناء الفرضيات وبالتالي تحديد السلوك الذي سنخضعه للملاحظة، إلا انه وفي مرحلة ثانية اصبح من الصعب بمكان ملاحظة النساء المنتخبات عن قرب في ميدان محصور بشكل يضمن الملاحظة المنتظمة بعد التحول في بنية المجالس المنتخبة بعد آخر انتخابات عرفتها المجالس المنتخبة المحلية والتي تولد عنها غياب العنصر النسوي عدا ثمان (08) نساء منتخبات في مختلف المجالس النيابية، وهو سياق يصعب تتبعه بالملاحظة، ما جعل توظيفنا لأداة الملاحظة مقتصر على المرحلة الأولية.

يتطلب تفسير الظاهرة الاعتماد على حزمة من البيانات والمعطيات المرتبطة بموضوع الدراسة، و تتحدد نوعية الأداة المستخدمة بغرض جمع البيانات المطلوبة بما يتوافق مع المنطلقات اليبستمولوجية للبحث، لذا اتجهت الدراسة على توظيف أداة الاستمارة بالمقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات تتلاءم مع طبيعة البحث، وهي " أداة لجمع البيانات من خلال طرح سلسلة من الأسئلة للأفراد أو المجموعات، يمكن تصميم الاستبيانات لقياس المتغيرات المختلفة، مثل المواقف أو السلوكيات أو الآراء، و يمكن استخدامها في كل من البحث النوعي والكمي"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>. yann bertachini, **traite d'initiation épistémologie méthodologie**, épistémologie et méthodologie de recherche en sciences de l'information et de la communication, lyon, éd, 2015, p144.

وقمنا بوضع وترتيب الأسئلة لغرض استجواب النساء المنتخبات بوصفهن الحلات المستهدفة، سعياً منا لفهم معمق لموضوع العمل السياسي لدى النساء المنتخبات، وتهدف مجموعة الأسئلة المطبقة في الاستمارة لرصد العوامل الاجتماعية والثقافية المسؤولة على توجههن صوب العمل في المجال السياسي، والظروف الخاصة التي أحاطت بهن، وما تولده من عوامل شخصية وثقافية موجهة للنساء المنتخبات من خلال التنقيب في تجاربهن وحياتهن، وهو ما يمكننا من بناء نموذج تصوري حول الخلفية الاجتماعية للنساء المنتخبات، وتحليل الظروف المشتركة في تنشئتهن وتسيط الضوء على أدوارهن الاجتماعية والجموعية في مواقع ومكانات اجتماعية متعددة، فالاستمارة وسيلة أو تقنية مباشرة للبحث العلمي تستخدم مع الأفراد، تجعل من الممكن استجوابهم بطريقة توجيهية وإجراء عدد محدد وأخذ العينات من أجل إيجاد علاقة رياضية وإجراء مقارنات<sup>1</sup>.

أن توزع جل النساء المنتخبات بصفتهن مجتمع الدراسة على مساحة المجتمع العام بعد انتهاء عهدتهن الانتخابية وفي ظل غيابهن عن النسق المؤسساتي في العهدة الانتخابية الأخيرة كما ذكرنا سابقاً، هو ما أنتج سياق يصعب فيه الوصول والتواصل بشكل اختياري مستمر وتقل فرص تكرار المقابلات مع العينة، بذلك تفرض أداة الاستمارة بالمقابلة نفسها كأداة أساسية "فحسب راسل برنارد، يستحسن للباحث أن يستعمل المقابلة شبه المبنية في الحالة التي لن يتوفر له سوى فرصة واحدة لاستجواب شخص ما"<sup>2</sup>، بالإضافة إلى خصائص المرونة التي تميز أداة المقابلة "فنسبة الأسئلة المجاب عليها تكون مرتفعة بسبب التدخل الإيجابي للباحث (الشرح - توجيه...)"، وتتيح فرصة أكبر للباحث لإعادة طرح الأسئلة وتوضيحها عند الضرورة، مما يسمح بالحصول على بيانات أكثر دقة<sup>3</sup>.

بعد تفكيك فرضيات الدراسة وترجمتها في أبعاد ومؤشرات في سياق التحليل المفهومي، قمنا ببناء أسئلة استمارة المقابلة تحمل في بنيتها تلك المؤشرات، عرضنا الأسئلة في شكل وحدات تعبر عن متغيرات الدراسة، تجدر الإشارة إلى أن هناك أشكال متعددة لصياغة الأسئلة بناءً على الاستخدام المستهدف لها من قبل الباحث، و نظراً لطبيعة الدراسة الراهنة، تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي في صياغة أسئلة الاستمارة باستناد إلى مجموعة من المؤشرات المصممة خصيصاً لأجل اختبار فرضيات الدراسة.

1. yann bertachini, Ibid, p144.

2. حسن أحجيج، جمال فزة، البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، فضاء آدم للنشر والتوزيع، المغرب، ط1، 2019، ص 96.

3. دليو فضيل، مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومة، الجزائر، د ط، 2014، ص ص 215، 216.

وقد اشتملت الاستمارة على (48) سؤال موزعة على أربعة (04) محاور، وهي موزعة على النحو التالي:

- المحور الأول: خاص بالبيانات العامة للنساء المنتخبات تضمن (06) أسئلة.
- المحور الثاني: متعلق المرأة المنتخبة وطبيعة التنشئة الاجتماعية تضمن (18) سؤالاً.
- المحور الثالث: مرتبط بالأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية تضمن (13) سؤالاً.
- المحور الرابع: متعلق بالعمل السياسي وهامش الحرية المتاح في النسق الثقافي تضمن (11) سؤالاً.

#### 4. صدق وثبات أداة جمع البيانات:

تعد موثوقية وصلاحية الاستمارة أمراً بالغ الأهمية لضمان دقة وجودة البيانات التي تم جمعها، وللتأكد من صدق أداة جمع البيانات وثباتها، قمنا بعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال العلوم الاجتماعية، للنظر في مدى ملائمة العبارات ودقتها وعلاقتها بكل محور، وعلى ضوء ملاحظات المحكمين قمنا بتعديل بعض الفقرات وإضافة عبارات أخرى، وقبل أن يأخذ الاستبيان صورته النهائية قمنا بتوزيعه على النساء المنتخبات عينة الدراسة وفي أثناء هذا الإجراء رصدنا في عدد قليل من العبارات شيئاً من الغموض، وبذلك قمنا بسحب الاستبيان وإعادة صياغة وتبسيط العبارات بشكل أبسط وأكثر وضوحاً بداية من المفردة السادسة من مجموع المبحوثين، وكانت هذه الخطوة بمثابة مرحلة تجريبية لاختبار صدق الأداة بشكل تطبيقي.

وكي نتأكد من صدق وثبات استبيان الدراسة تم التحقق منها باختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ حيث بلغ معامل الثبات (0.91) وهي قيمة مرتفعة لجميع عبارات الاستبيان وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، مما يجعله على ثقة تامة بصدق الإسبان وصلاحيته لاختبار فرضيات الدراسة وبذلك يكون الاستبيان في صورته النهائية قابل للتوزيع على عينة الدراسة.

## 5. مجتمع البحث:

يمثل مجتمع البحث "مجموع كل الحالات التي تتطابق في مجموعة من المحددات"، وتعد عملية تحديد مجتمع الدراسة أمرًا حاسمًا وخطوة مهمة في عملية البحث العلمي، وهو ما يعني تحديد واختيار مجتمع الدراسة ذا صلة مباشرة بالهدف الرئيسي للدراسة التي يرغب الباحث في دراستها للتحقق من صحة فرضياته واستخلاص النتائج، وعلى هذا الأساس كان لا بد من إجراء دراسة استطلاعية لأجل الإحاطة بمجموع البحث وحدوده، فوجدنا انه ليس في الإمكان استقرار البحث على مجتمع الدراسة الذي يقابله النساء المنتخبات في المجتمع المحلي للعهدة الأخيرة التي جرى انتخابها سنة 2021، و الاكتفاء بعينة تمثل امرأتان (02) تم انتخابهما في المجلس الوطني في المجلس الولائي و (05) نساء منتخبات في المجالس البلدية على مستوى 36 بلدية و ومنتخبة واحدة (01) على المستوى المجلس الولائي من اجل الحصول على البيانات الكافية والتي تصل بنا إلى درجة التشعب التي تتطلبها ترجمة الغايات المعرفية، وبذلك يصبح من الضرورة العلمية تمديد السياق الزمني و رفع حجم العينة بالعودة إلى الفترتين الانتخابيتين السابقتين، إذ أننا نبحت في السمات والاستعدادات الشخصية لنساء السياسة، وموجهات النساء نحو العمل السياسي في السياق الاجتماعي والثقافي، كما أن هذه المرحلة في حياة النساء السياسية تعبر عن تطور نسب حضورهن على مستوى المجالس المنتخبة و تعكس توجه سياسة الدولة نحو تمكين النساء السياسي، و الذي تترجمه الإحصائيات التي تشير إلى مقاعد النساء في المجالس النيابية التشريعية والوطنية بصفة عامة، و التي تحصلنا عليها من جهات رسمية و عن طريق المواقع الإلكترونية ومن خلال الأدبيات التي تناولت الموضوع.

بعد تعليقنا على هذه الإحصائيات في الجانب النظري\* لهذه الدراسة واطلاعنا عليها، توجهنا على المستوى المحلي لمصلحة التنظيم في مقر الولاية لولاية الجلفة و مقرات المجالس المنتخبة البلدية والولائية لولاية الجلفة في فترات متقاربة، أين لقينا الترحيب من طرف المكلف بالإعلام و بعد تقديم المعلومات المتعلقة بنا وبغاياتنا البحثية طلبا منه معلومات وإحصائيات متعلقة بالمجالس المنتخبة المحلية و بالنساء المنتخبات المسجلة لديهم، فقدم أرقام عامة غير مفصلة على حسب النوع الاجتماعي، وأرقام ضبابية بعدد النساء المنتخبات خاصة ما يتعلق العهدتين السابقتين (2012 و 2017)، وهو ما الزمنا إعادة تدقيقها بحسب نص القانون

\* انظر الفصل الخامس من هذه الدراسة: المرأة الجزائرية على مستوى السلطة التشريعية في ظل التعددية، ص 170.

العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 الذي يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والتي تمثل 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة في مقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين الف (20.000 نسمة)، وبذلك فجميع البلديات التي يبلغ تعداد سكانها 20.00 نسمة فما أقل فهي غير معنية بنسبة التمثيل النسوي، والتي يقابلها 23 بلدية من اصل 36 بلدية في ولاية الجلفة إلى أن تحصلنا على إجمالي تقديري لعدد النساء المنتخبات والذي يساوي 222 امرأة منتخبة موزعة على النحو التالي:

\* تحصلت النساء في المجالس الوطنية على مقعدين 2 من إجمالي 13 مقعد في الانتخابات الأخيرة وتحصلت النساء على 4 مقاعد من إجمالي 14 مقعد في انتخابات المجلس الوطني 2017، وتحصلت على نفس المقاعد في العهدة الانتخابية لسنة 2012.

\* تحصلت النساء في الانتخابات المحلية الولائية لولاية الجلفة التي جرت في 29 نوفمبر 2012، على 13 مقعد، من بين 47 مقعداً، كما تحصلت على نفس عدد المقاعد في الانتخابات الولائية التي جرت في 23 نوفمبر 2017، وفي الانتخابات المحلية الولائية الأخيرة التي جرت في 17 نوفمبر 2021، تحصلت النساء على 01 مقعد، من بين 47 مقعداً.

\* أما في الانتخابات المحلية البلدية التي جرت في 29 نوفمبر 2012، تحصلت النساء على 90 مقعد، من إجمالي المقاعد 630 مقعداً، كما تحصلت على نفس المقاعد في الانتخابات المحلية البلدية التي جرت في 23 نوفمبر 2017، أما الانتخابات الأخيرة التي جرت بتاريخ 27 نوفمبر 2021، تحصلت النساء على 05 مقعد، من اصل 630 مقعداً.

ونظراً لعدم انتظام غالبية النساء المنتخبات مجتمع الدراسة في نسق مادي مؤسسي بعد نهاية عهدتهن الانتخابية كما اشرنا سابقاً، يصبح من الصعب الإحاطة بجميع النساء المنتخبات نظراً لتوزعهم في منطقة جغرافية شاسعة لا يمكن حصرها والتي تتطلب موارد مادية ومدة زمنية كبيرة، لذلك قمنا بحصر مجتمع الدراسة في النساء المنتخبات الذين ينتمون إلى الدوائر التالية (الجلفة-حاسي بيج-عين وسارة-مسعد-عين الابل-الإدرسية-دار الشيوخ)، ويأتي هذا الحصر لاعتبارين الأول احتواء هذه الدوائر على عدد كبير من الباحثين والثاني سهولة الوصول إليها.

## 6. العينة وكيفية اختيارها:

اختيار العينة يمكن الباحث من دراسة عدد قليل نسبيا من أفراد المجتمع المستهدف للحصول على بيانات ممثلة للمجتمع كله<sup>1</sup>، وهو ما يعني أن العينة تأخذ خصائص وصفات مجتمع الدراسة، في دراستنا الحالية اعتمدنا على العينة القصدية التي تندرج ضمن الإجراءات العملية غير الاحتمالية، والذي يستخدم حينما لا تتوفر أي وسيلة لتقدير احتمال أن تتاح أمام كافة مفردات الجمهور فرص متكافئة لان تختار ضمن عينة الدراسة، أي انه لا يوجد في الحقيقة ما يضمن لكل مفردة فرصة أن تختار للدراسة<sup>2</sup>، وبذلك تصبح العينة القصدية السبيل المنهجي للمعاينة الذي يتناسب مع حيثيات الموضوع، و هي إجراء يضمن درجة من التشبع في حصر البيانات المجمعة من العينة ما يضمن إمكانية إسقاط نتائج و تحليلها على المجتمع البحث وهو ما يفرضه طبيعة مجتمع الدراسة، بذلك تطلب استخدام العينة القصدية في دراستنا تحديد مجموعة من الخصائص والشروط التي يجب توفرها في الأفراد المختارين للعينة، إذ يجب أن تكون المفردات التي سيتم اختيارها قد انتخبين في إحدى المجالس الوطنية أو البلدية أو الولائية خلال إحدى الفترات الانتخابية الثلاثة الأخيرة، و أن تكون منتخبة من ضمن قائمة حزبية وهو ما يعني أنها منخرطة في حزب سياسي، واستثناء النساء اللواتي انتخبين من قوائم حرة، وأخيرا أن تكون مقيمة ومنتخبة في إحدى من بلديات (الجلفة-حاسي ببح- عين وسارة- مسعد- عين الابل- الإدريسية- دار الشيوخ)، هذه الشروط مهمة لخدمة فرضيات البحث وتوافق مع مجال اهتمام الدراسة وعلى هذا النحو قمنا بالاتصال بهؤلاء النساء المنتخبات للإجابة على تساؤلات الاستمارة واستقر الباحث على الاكتفاء بعينة من 56 مفردة بحثية استوفت شرط المعاينة.

<sup>1</sup>. سوتيريوس ساراتاكوس، مرجع سابق، ص 299.

<sup>2</sup>. ديرك لايدر، قضايا التنظير في البحث الاجتماعي، ترجمة: عدلي السمري، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر ستامبا، مصر، د ط، 2000، ص.109.

## 7. الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

لأجل تحقيق غاية التساند و دعم التحليل الكيفي وتوليفه بالتعبير الإحصائي الكمي بغية الوصول إلى معطيات ومؤشرات تعبر عن الخصائص الشخصية للنساء للمنتخبات، قمنا بتفريغ وتبويب البيانات النوعية بصيغة كمية التي جاءت في الاستبيان من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الذي يعرف باختصار (SPSS)، وكذا تطبيق الاختبارات الإحصائية اللا معلمية لمقياس ليكارت الخماسي، وذلك لان مقياس ليكارت هو مقياس ترتيبي، وعلى نحو متوافق كان لابد من استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك لتحديد معامل ثبات بيانات فقرات الاستمارة، إذ تتراوح قيمته بين (1 و 0)، بحيث كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ إلى (1) كلما ارتفع ثبات البيانات وعند اقتربها من الصفر (0) تعني أن بيانات الاستمارة غير ثابتة، وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب أن تكون القيمة أكبر من (0.70) كحد أدنى، والذي بلغ (0.91) في دراستنا الحالية وهي قيمة مرتفعة قياسا بالحد الأدنى لجميع عبارات الاستبيان وهو ما ذكرناه سابقا.

2- النسب المئوية والتكرارات: هذا الأسلوب تم استخدامه بشكل أساسي لغرض صف عينة الدراسة اعتمادا على درجة تكرار فئات كل عبارة من الاستبيان، انطلاقا من درجة العبارة التي تتراوح بين 01 إلى 05، والتي تناظر درجة الموافقة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يبين الدرجة المناظرة للعبارة وفق مقياس ليكارت:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05	04	03	02	01

3- المتوسط الحسابي: كما باستخدامه بهدف معرفة مدى انخفاض وارتفاع استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة وفق الميزان تقديري لمقياس ليكارت الخماسي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يبين الميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي:

المستوى	طول الفترة	المتوسط المرجح بالأوزان	الاستجابة
منخفض	0.79	من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
	0.79	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
متوسط	0.79	من 2.60 إلى 3.39	محايد
مرتفع	0.79	من 3.40 إلى 4.19	موافق
	0.80	من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

4- الانحراف المعياري: تم الاعتماد على هذا الأسلوب بهدف حساب مدى تشتت أو تركز استجابات أفراد الدراسة، فكلما اقتربت قيمة الانحراف المعياري من الصفر (0) كلما انخفض تشتت الاستجابات.

## 8. خصائص العينة:

### 1. فئات السن:

جدول رقم (08): يبين توزيع عينة الدراسة حسب فئات السن:

النسبة المئوية	التكرارات	الفئة
33,9 %	19	اقل من 35 سنة
37,5 %	21	بين 36 و 45 سنة
28,6 %	16	أكبر من 46
100 %	56	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن فئة (36,45) سنة هي الأكبر نسبة والتي تقدر ب: 37.50%، ثم تليها فئة (الأقل من 35 سنة) بنسبة تقدر ب: 33.9%، و تليها فئة (أكبر من 46) سنة بنسبة تقدر ب: 28.06%، ما تؤكد هذه المعطيات أن اهتمام النساء المنتخبات بالعمل السياسي بدأ في سن مبكر من حياتهن، فما مجموعه (40) منتخبة من النساء المستجوبات موضوع الدراسة تقل أعمارهن عن 45 سنة، هو سن مناسب للأفراد للاندماج في الحياة المهنية بما في ذلك العمل السياسي كذلك بالنسبة للنساء، حيث تستطيع النساء ممارسة العمل السياسي بأكثر ثقة وقدرة على النشاط والفعل، يدعمه في ذلك النضوج الفكري و الوعي الاجتماعي، وهو سن يرتبط بنهاية المسار الدراسي والجامعي وبداية الحياة المهنية والسعي نحو المكانة الاجتماعية و الاستقلالية ومنه تحقيق الأهداف و الطموح وتوظيف الأفكار الإبداعية.

في جانبه الآخر يعتبر الاهتمام المبكر بالعمل السياسي مؤشر قوي لتجاوز النساء المنتخبات موضوع الدراسة الصورة النمطية لحدود الدور الاجتماعي الذي طال النساء بناء على جنسهن، واصبحن يحظين بالاستقرار على مستوى الانساق الاجتماعية و الثقافية، ويمكن القول أن النساء المنتخبات موضوع الدراسة من خلال تفاعلهن ضمن مجال اجتماعي متسامح جندريا استطعن في فترة شباهن استثمار المجال الاجتماعي والنسيج العلائقي والرأسمال الثقافي في تشكيل التوجهات والدوافع نحو العمل السياسي، وبالتالي مرونة في الترشح ضمن القوائم الانتخابية.

سن النساء المنتخبات واهتمامهن المبكر بالعمل السياسي يعكس استجابة وظيفية لبيئتهن الأسرية ومحيطهن الاجتماعي للتغيير الاجتماعي و نفاذ المساواة الجندرية في المجالين الخاص والعام، الذي يؤطره المشروع السياسي للدولة الجزائرية من اجل إعادة هيكلة الآليات والبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحقيق التكامل وإقصاء التمايز والتفاضل في اطار التنمية، التي كانت ولا تزال في الكثير من الجوانب الاجتماعية وراء التفاوت والتباين بين الجنسين في الأدوار الاجتماعية.

2. الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (09): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية:

النسبة المئوية	التكرارات	الفئة
28,6 %	16	عزباء
64,3 %	36	متزوجة
7,1 %	4	مطلقة
100 %	56	المجموع

يتضح من خلال معطيات الجدول أن النساء المتزوجات، اللاتي يُقدرن بنسبة 64.3٪، يشكلن النسبة الأعلى من مجموع النساء المنتخبات في موضوع الدراسة. تعد هذه النسبة أكبر من نسبة النساء العازبات البالغة 28.6٪، بينما تقدر نسبة النساء المطلقات بـ 7.1٪. يمكن القول إذا النساء نشأن ويتفاعلن في بيئة اجتماعية لا ترى في أن الزواج يشكل عائقاً أمامهن لتحقيق أهدافهن ومواصلة تحقيق مشاريعهن الشخصية، كما تقدم قراءة هذه الأرقام في هذا السياق دلالة على أن العمل السياسي خياراً مثالياً للنساء المتزوجات حيث يسمح لهن بالتكيف بشكل فعال مع خصوصياتهن الاجتماعية التي ترفع نسبة قناعة الزوج وتقبله لخيارات زوجته المهنية، والتي تدعمها عوامل الحرية والتحكم التي تتاح لهن من خلال مشاركتهن في هذا المجال، باعتبار أن مهام النشاط السياسي لا تتطلب جهداً بدنياً كبيراً، وتقدم مرونة ساعات العمل السياسي فرصة للنساء لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية، وتمكنهن من التوفيق بين احتياجاتهن الخاصة ومسؤولياتهن الأسرية و في ذات الوقت المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، دون أن يكون ذلك عائقاً على مهامهن الأسرية.

أن تفاعل النساء المتزوجات من عينة الدراسة في وسط اسري يتسم بالتسامح الجندري، يمارس فيه الزوج و أفراد الأسرة ولا سيما الذكور دوراً فعالاً من خلال تخطي الأنماط التقليدية، و المساهمة في بناء نسيج اجتماعي يتسم بالمرونة والتسامح الجندري بتوفير حماية اجتماعية في المحيط الاجتماعي المحيط بهن، يشكل محوراً مهماً في فهم تشبعهن بالاستقرار الاجتماعي والنفسي في اطار الزواج الذي يرتبط بالحاجات الأولية، ويظهر

القوة الدافعة للنساء المتزوجات في السعي نحو إشباع حاجات المكانة وإثبات الذات من خلال توجههن نحو المشاركة الفعالة في العمل السياسي، وبذلك فان التحفيز والدعم الذي يقدمها الزوج يعززان قدرة الزوجة على التكيف والمشاركة في الحياة السياسية.

في المقابل تكتسب النساء غير المتزوجات عامل المرونة و الحرية في ذات الوسط الاجتماعي مقارنة بالنساء المتزوجات، وهو ما يعزز لديهن حظوظ توفيقهن في التفاوض من اجل التوجه نحو تحقيق تطلعاتهن في مجال العمل السياسي، بالنسبة التي يحددها مدى تمثل دور النساء في المجال العام لدى أسرهن، وكذا حجم الدعم العائلي من جهة، ومن جهة أخرى القدرة على الإقناع بمستوى كفاءتهن في العمل السياسي، وهو ما قد لا تجده النساء المطلقات اللواتي يمثلن النسبة الأقل في عينة الدراسة، فهن يعشن وضعًا اجتماعيًا مختلفًا نتيجة التقييد الاجتماعي وضعف الدعم والحماية، وبالتالي يحملن على عاتقهن رهان إعادة تموضعهن الاجتماعي والبحث عن منافذ الحماية و الدعم الذاتي ومنه يصبح التوجه إلى العمل السياسي خيارًا مناسبًا بالنسبة لهن في سبيل سعيهن لتحقيق أهدافهن وتحسين أوضاعهن في المجتمع.

### 3. المستوى التعليمي:

جدول رقم (10): يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

النسبة	التكرارات	المستوى التعليمي
14,3	8	متوسط
17,9	10	ثانوي
50,0	28	جامعي
17,9	10	دراسات عليا
100	56	المجموع

من خلال التمعن في التوزيع النسبي للمستويات التعليمية للنساء المبحوثات المبينة في الجدول، يظهر أن جل عينة البحث من النساء المنتخبات زاولن الدراسة و النسبة المئوية للمشاركة ذوات المستوى الجامعي هي

الأعلى بنسبة 50%، وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة لديها تمثيل أكبر في الدراسة وهو ما يعجل هذه المعطيات تحمل بعدا سوسيوولوجيا، إذ أنها تختصر ما تقره العديد من الطروحات الحديثة التي تدعم قضية تعليم الفتيات باعتباره عملية ضرورية يؤدي ارتفاعه إلى ارتفاع نسب حضورها في المجال العام، كما تبين المعطيات بما لا يدع للشك تبني وإشاعة المجتمع الجزائري قضية تعليم الفتيات والتزامها برفع التحصيل الدراسي لديهن وحرصها على توسع تواجد الإناث في المؤسسات التعليمية كجزء من الاستراتيجية التي يتبناها المجتمع الجزائري، تماشيا مع سياسة الدولة الساعية إلى ترقية وضعية النساء الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري.

حيث تظهر المعطيات في الجدول الموافقة الاجتماعية والاعتقاد في تعليم الإناث باعتباره أمرا محوريا ومهما، نتيجة تأثير التعزيز الإيديولوجي الذي تقوم به الدولة وتأثيره المخيال الاجتماعي، عبر إرساء مفاهيم وقيم المساواة الجندرية والتي كان لها تأثير كبير على الوعي الاجتماعي للفرد و المجتمع بشكل عام، وتأصلت بشكل عميق في رؤية النساء للمجال العام وتصوراتهن الاجتماعية على نحو خاص.

من هنا فان تعليم النساء يُعدّ اهم الآليات الاجتماعية في الانتقال إلى مكانة اجتماعية متقدمة، والتفاعل ضمن مجالات اجتماعية كانت في وقت قريب من الماضي تحمل تقييدات اجتماعية، أدت إلى إقصائهن وتهميشهن بسبب العادات والتوقعات الاجتماعية المقيدة لأدوارهن في المجال العام، كما تبين المعطيات بوضوح أن التحصيل الدراسي والتمسك بالتعليم من وسائل الترقية الاجتماعية، إذ يُفترض أن التعليم يمنح الفتيات العديد من الفرص لتحقيق النجاح في حياتهن الشخصية والمهنية، ويأتي في هذا السياق الفضاء السياسي، حيث أصبح بإمكان النساء المشاركة في مجالات السلطة واتخاذ القرار، و هو ما يؤكد الاعتقاد بأن التعليم يمثل مفتاحًا للتقدم الاجتماعي والتحسين في الظروف الحياتية للفتيات في المجتمع الجزائري، نتيجة الوعي بضرورة حيازتهن القدرات والمهارات التي يحتاجها الأفراد للانخراط في المجال العام، ومنه فان التعليم حافظا اجتماعيا للاهتمام النساء بالعمل السياسي باعتباره بنية اجتماعية تتجلى فيها صور اندماج النساء.

جدول رقم (11): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الأصل الاجتماعي:

النسبة المئوية	التكرارات	الفئة
87,5	49	حضري
12,5	7	ريفي
100	56	المجموع

يبين لنا هذا الجدول توزيع النساء المستجوبات حسب الأصل الاجتماعي، فنجد غالبيةهن ينحدرن من وسط حضري بنسبة (87.5%) ما مجموعه (49) منتخبة، مقابل (12.5%) بمجموع (07) نساء من المبحوثات من أصل ريفي، ويمكن تفسير هذه المعطيات بأنّ النساء المبحوثات المنحدرين من وسط حضري يتمتعن بفرص أفضل في مجالات التعليم والعمل، الأمر الذي ساهم في زيادة فرص تواجدهن بشكل أكبر في المشهد السياسي بالمقارنة مع نظيراتهن اللاتي ينحدرن من الأصول الريفية اللواتي غالبا ما تواجهن تحديات تعوق مشاركتهن في المجال العام بصفة عامة نتيجة للضغوط العائلية والاجتماعية التي تولدها توقعات المجتمع لدورهن و تفضيلات الجنس والموروث الثقافي الذي يميل إلى تقييد حركتهن وخياراتهن في البيئة التي نشأن فيها نتيجة لتفضيلات الجنس والموروث الثقافي الذي يميل إلى تقييد حركتهن وخياراتهن، وبذلك يجدن تحديات أكبر في التمتع بفرص متساوية ومشاركة متساوية في المجتمع والسياسة مقارنة بالنساء في المناطق الحضرية.

في المقابل فان النساء اللواتي ينحدرن من اصل حضري أكثر قدرة على الوصول إلى الفرص المتساوية في مختلف الميادين الاجتماعية في المجال العام بما في ذلك المشاركة السياسية، ويمكن تفسير ذلك بتوجه المجتمع الحضري نحو المساواة الجندرية التي كان لها دور في تخفيف الضغوط الاجتماعية، من خلال تشريه للسياسات والبرامج التي استهدفت إنشاء بيئات عمل أكثر شمولا وتوازنا للنساء من اجل تحقيق التوازن بين حياتهن العملية والشخصية، وهو ما يمثل دافع حازته نساء المدينة منحهن فرصا متساوية للتقدم والتطور المهني.

5. الوضعية المهنية للنساء قبل التوجه للعمل السياسي:

جدول رقم (12): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية المهنية:

النسبة	التكرارات	الوضعية المهنية
57,1	32	موظفة
21,4	12	أعمال حرة
14,3	8	ماكثة في البيت
7,1	4	متقاعدة
100	56	المجموع

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن غالبية النساء المنتخبات المستجوبات كُنَّ في حالة نشاط مهني قبل التوجه للعمل في الحقل السياسي بمجموع (32) منتخبة وقدرت نسبتها بـ (57.1%) مقابل (12) منتخبات من اللاتي عملن في مهن حرة ما نسبته (21.4%) و (08) نساء منتخبات من مجموع العينة اللاتي لم يسبق لهن العمل سواء في القطاع العام أو الخاص قبل اندماجهن السياسي.

و تُظهر القيم الواردة في الجدول انتشار غالبية نساء عينة الدراسة في مجالات العمل بين القطاع العام أو الخاص في وسط نسق اجتماعي خاص متسامح جندريا يحيل إلى وتوفير فرص المساواة في الفرص والموارد بين العمل القطاع العام وارتفاع مستوى التوازن بين الحياة العملية والحياة الشخصية لتحقيق من طموحاتهن المهنية، وهو ما يجعل من السهل على النساء اتخاذ قرار المشاركة في العمل السياسي، ويمكن القول بان حيازتهن على جملة من الدوافع و الأسباب الذاتية و الاجتماعية التي دفعت بهن للعمل في المجال العام، ذاتها مهدت لهن الطريق نحو الاندماج في النسق السياسي، من خلال استغلال الفرص المتاحة بغية تحقيق الذات في الوسط الاجتماعي في ضل المرونة وهامش الحرية المتاح في البيئة الاجتماعية المحيطة، وهي أوضاع اجتماعية لها دور في امتصاص ضغط مسؤولياتهن الأسرية نتيجة تغير الضوابط والمعايير الاجتماعية والثقافية التي تحدد مجالات نشاطهن الاجتماعي.

ثم أن تقدم السيورة الاجتماعية للنساء في المجتمع المحلي ووصولهن إلى مقاعد الدراسة وارتفاع مستوى التعليم بفعل التقدم الاجتماعي والثقافي، لازمه ارتفاع طموحهن للحصول على مناصب عمل تضمن لهن ترقية وماكنة اجتماعية افضل و مصدرًا للاستقلالية المادية والقوة الاجتماعية بالنسبة للنساء اللواتي اخترن السعي وراء تحقيق النجاح والتأثير في مجتمعهن، وتعتبر الوظائف والمهن فرصًا للتطوير في السلم الاجتماعي ومجالا لاكتساب الخبرة والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف النساء وتعزيز دورهن في المجتمع بشكل عام من جهة، ومن جهة أخرى أن حصول النساء على موقع مهني يحملهن على التفاعل ضمن انساق اجتماعية وتنظيمات رسمية في انتظامها تقدم دورات التكوين والتأهيل داخل المؤسسات التي تهدف إلى تطوير مهارات المنتسبين في مجالهن المهني بالإضافة إلى شبكة العلاقات الاجتماعية التي تتبادل الخبرات والمشورة ساهمت في بناء الوعي بأهمية مشاركتهن في الأنشطة السياسية وزادت فرصهن في التعرف على العمل السياسي، وهو ما جعلهن أكثر اقترابا من مصادر القوة والتأثير السياسي، ضف إلى ذلك أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في بناء جسور بين القطاع المهني والسياسي والتأكيد على حق الأفراد على قدم المساواة في المشاركة السياسية من خلال ما تنص عليه قوانين العمل وسياسات الترشح في المجالس النيابية في الدستور الجزائري حول لهن حق المساهمة في الحياة السياسية من خلال ترشيح انفسهن في المجالس النيابية، من هنا تجدد النساء انفسهن أكثر استعدادا لتحقيق تطلعاتهن بما تمليه عليها طموحاتهن الذاتية وبين مقتضيات الوظيفة التي تسهل عليهن الانتقال من دورهن في القطاع العام إلى العمل السياسي حيث تجده النساء مسارا يمنحهن الثقة في ذواتهن حول إمكانية الانخراط في الحقل السياسي و التأثير على القرارات السياسية.

#### 6. توزيع عينة الدراسة حسب عمر الانتماء الحزبي:

جدول رقم (13): يبين توزيع عينة الدراسة عمر الانتماء الحزبي:

النسبة المئوية	التكرارات	الفئة
53,6	30	اقل من 5 سنوات
25	14	بين 6 و 10 سنة
21,4	12	أكثر من 10 سنوات
% 100	56	المجموع

تبين لنا المعطيات الواردة في الجدول أعلاه الاتجاه العام للعينة المستجوبة حسب عمر النشاط السياسي في الأحزاب السياسية، و تشير المعطيات إلى تأخر النشاط السياسي للنساء المنتخبات في المجتمع المحلي، حيث كانت النسبة الأعلى في فئة ( الأقل من 05 سنوات) بنسبة (53.6%) تليها نسبة (25%) في الفئة التي (بين 6 و 10 سنة)، وجاءت في الأخير نسبة (21%) في الفئة التي (أكثر من 10 سنوات) خبرة في العمل السياسي الجمعي، ترجع حداثة عمر النشاط السياسي النسوي لحداثة الحوافز القانونية والسياسية و البرامج الداعمة ومدى انتشارها واستقطابها لفئة النساء، و حداثة البنية الاجتماعية التحتية المتوافقة مع المخططات السياسية التي جاءت بها الحكومة الجزائرية في العقدين الأخيرين التي تمثلت في الحرص على توفير فرص متساوية وتشجيع ثقافة الشمولية والمساواة عبر قانون الكوتا و المناصفة التي تستهدف مشاركة النساء في الساحة السياسية.

إلا أننا نتلمس من خلال القيم الواردة قدرة الأحزاب السياسية على استقطاب النساء و تكوين شخصيات نسوية سياسية لتحقيق النفاذ في البني الاجتماعية، و استطاعت دمجهن و الانتقال بهن من وضعيتهن الجموعية الحزبية إلى الحالة المنتخبة، من خلال تزويدهن بخصائص الكفاءة والمعرفة السياسية و تقديم رأسمال اجتماعي علائقي ضمن العمل الجمعي الحزبي، يقابله القبول الاجتماعي والثقافي لمشاركة النساء في السياسة نتيجة التجاوب مع القيم والمعتقدات الجندرية التي هيأت الفاعلين في الأحزاب السياسية على استيعاب الدور السياسي النسوي والاعتراف بقيمة ودور النساء في الحقل السياسي باعتباره نشاطا مقبولاً، وهو ما منح النساء القدرة على اتخاذ قرارات حرة بشأن مشاركتهن في الحياة السياسية ومكنهن من استغلال الموارد المتاحة في الحزب السياسي دون قيود أو تمييز جنسي يؤثر على فرص المشاركة السياسية.

## خلاصة الفصل:

هدفنا في هذا الفصل إلى تبيان و تحديد الإجراءات المنهجية الأساسية واللازمة لإجراء الدراسة الميدانية، والتي تعد بمثابة خطوة حاسمة من اجل التحكم في سير العمل الميداني و إجراء التقدم في البحث العلمي، شملت هذه الإجراءات العديد من الجوانب الرئيسية يأتي في مقدمتها تحديد مجالات الدراسة من حيث الجوانب البشرية و المكانية من خلال عرض مجال الدراسة ذات الصلة بالبحث، و تحديد الإطار الزمني المطلوب لهذه الدراسة، ثم تحديد مجتمع الدراسة لإجراء التحقيقات الميدانية اللازمة بمختلف الإجراءات المنهجية التي تم تعيينها في هذا الفصل بما في ذلك المنهج المتبع و عملية اختيار عينة تمثيلية لمجتمع الدراسة والأساس المنطقي وراء هذا الاختيار، وصولاً إلى تعيين تقنية جمع البيانات، وكذلك اتخاذ قرار بشأن طرق المعالجة الإحصائية المناسبة التي سيتم استخدامها خلال مرحلة العرض، بما يتيح تنفيذ هذه الإجراءات المحددة في هذا الفصل ربط نتائج البحث والاستنتاجات ضمن إطار عملي وسياقي، و تسهيل القدرة على الخوض في الآثار الأعمق التي يتردد صداها ضمن الأبعاد الاجتماعية من خلال مساعينا البحثية، و تحليل و مناقشة شاملة لفروض الدراسة على نحو تفصيلي وتحليل النتائج العاملة للبحث في الفصول اللاحقة.

---

# الفصل السابع

---

## الفصل السابع:

### النسق الاجتماعي المحلي إطارا مرجعيا لبراديعم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات.

أولا . العمل السياسي و المساواة الجندرية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

1. التوزيع الجندري للأدوار داخل الأسرة.
2. دعم الأسرة في المشاركة السياسية.
3. جماعة الرفاق وتعزيز المشاركة السياسية.
4. أثر التعليم والمعرفة على المشاركة السياسية.
5. العمل والدعم المؤسسي للنساء نحو المشاركة السياسية.
6. تأثير و سائل الإعلام على مشاركة النساء السياسية.

ثانيا . الأدوار الاجتماعية للتوظيف الجموعية.

1. المساواة الجندرية داخل الحزب السياسي.
2. تعزيز الوعي السياسي للنساء.
3. التمكين السياسي.
4. تعزيز التواصل.

ثالثا . النسق الثقافي و توطين براديعم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات.

1. هامش الحرية المتاح في النسق الثقافي.
2. العمل السياسي و تحديات النوع الاجتماعي.
3. استقلالية النساء المنتخبات.
4. الدعم والتأييد الاجتماعي للنساء المنتخبات.

أولا. العمل السياسي و المساواة الجندرية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

1. التوزيع الجندري للأدوار داخل الأسرة:

إن ترجمة اتجاه النساء المنتخبات حول تموضعهن في دائرة التفاعل الاجتماعي في إطار التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، هو حفر واستنطاق لمعاني الجندر في النواة الأولى المشكلة لتمثل دور النساء ومكانتهن في مختلف المجالات الاجتماعية، فالأسرة تمثل الوحدة الأولية في إرساء الرأسمال الاجتماعي الرمزي محور المكونات التنشئية و مصدر أدوات التفاعل الذي يربطهم بالحيط الاجتماعي، وكذا مهد تشييع التمثلات بقبول المساواة و تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، لذلك فإن تغلغل قيم النوع الاجتماعي في الأسرة يمثل اهم نقاط الارتكاز بالنسبة للنساء إزاء توجههم للنشاط السياسي.

تظهر لنا عبارات الجدول الموالي اتجاه النساء وتقييمهم لنوع العلاقات داخل الأسرة، وتتجلى أهمية أسئلة هذا المحور في ما تمثله آثار التنشئة الأسرية وما تكرسه في تعزيز قيم تربوية وتعليمية وتوجيهية خاصة بمؤلاء النساء المنتخبات ترفع مستوى تطلعاتهم للمشاركة والتقدم في المجال السياسي:

الجدول رقم (14): يبين التوزيع الجندري للأدوار في الأسرة:

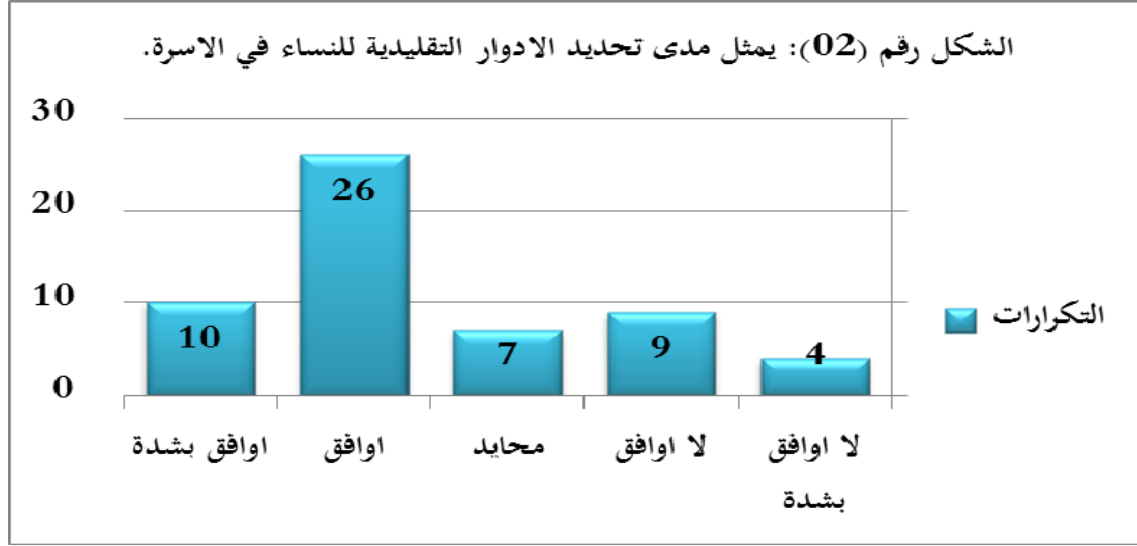
الدرجة	المتوسط	الانحراف المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	3.77	1.19	17	23	5	8	3	ت	تدعم الأسرة مشاركتي في الحياة المهنية والعملية.	01
			30.4	41.1	8.9	14.3	5.4	%		
مرتفع	3.52	1.17	10	26	7	9	4	ت	عائلتي لا تجبرني على القيام بأدوار تقليدية.	02
			17.9	46.4	12.5	16.1	7.1	%		
مرتفع	3.79	1.14	17	27	4	7	3	ت	تشجعتني الأسرة على تحقيق أهدافي الشخصية بدون قيود.	03
			26.8	48.2	7.1	12.5	5.4	%		

تعرض القيم المبينة في الجدول التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول التوزيع الجندي للأدوار، حيث تبين قيم العبارة الأولى المتعلقة باتجاهات النساء المنتخبات موضوع الدراسة دعم الأسرة لمشاركة النساء في الحياة المهنية والعملية، أن نسبة 71.5%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الأسرة تدعم مشاركة الإناث في الحياة المهنية والعملية، في حين نجد أن نسبة 19.7% من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن الأسرة تدعم مشاركتهن في الحياة المهنية والعملية، وقد بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 8.9%، كما بلغ المتوسط الحسابي لإجابات الباحثين 3.77 ودرجة الانحراف المعياري 1.19، وهو ما يعني أن أغلبية النساء المنتخبات موضوع الدراسة يجدن دعم أسرهن للمشاركة في الحياة المهنية والعملية وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة.

أغلب النساء المنتخبات اللواتي شاركن في الدراسة استحضرن التوازن في العلاقة الاجتماعية بين الذكور والإناث داخل الأسرة، من خلال تأييد وتشجيع الأسر مشاركة النساء وتحقيق أهدافهن بشكل فعال ومتساوي في مجالات الحياة المهنية والعملية بنفس القدر الذي يُدعم به مشاركة الذكور، ويعكس دعم النساء للمشاركة في الحياة المهنية والعملية الدور الوظيفي لأسر النساء المنتخبات إزاء النوع الاجتماعي، حيث تعمل على بناء و تشكيل الطوائع والسمات الشخصية للنساء من خلال التربية ونقل القيم المرتبطة بالمساواة الجنسانية، وهو محصلة التحول الاجتماعي الذي عرفته الأسرة في المجتمع الجزائري إذ شهدت اتساع نطاق القيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التربية، وبذلك فإن تشبع الفضاء الأسري بقيم المساواة بين الذكور والإناث والحد من الفروق القائمة على أساس الجنس، يساهم في تجاوز الصور النمطية لأدوار النساء ويعمل على تحجيم الطابع التسلسلي الذكوري التقليدي، فنشأة النساء المنتخبات في بيئة أسرية اكتسبت وظائف جديدة للتكيف مع تحولات المجتمع يجعل منها وسط محفز لمشاركتهن في الحياة العامة خارج محيط الأسرة.

و تشير معطيات العبارة الثانية المتعلقة باتجاهات النساء المنتخبات موضوع الدراسة نحو تنمية الأدوار في التنشئة الاجتماعية للأسرة، إلى أن نسبة 64.3%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الأسرة لا تحدّ أدوارا تقليدية خاصة بالنساء، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات الباحثين للعبارة " لا تجبرني أسرتي على ممارسة أدوار تقليدية" الذي بلغ 3.52 ودرجة الانحراف المعياري 1.17، وهو ما يعني أن نصف النساء

المنتخبات يرون أن الأسرة لا تحدد أدوار تقليدية خاصة بالإناث وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع هو الآخر نحو الموافقة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

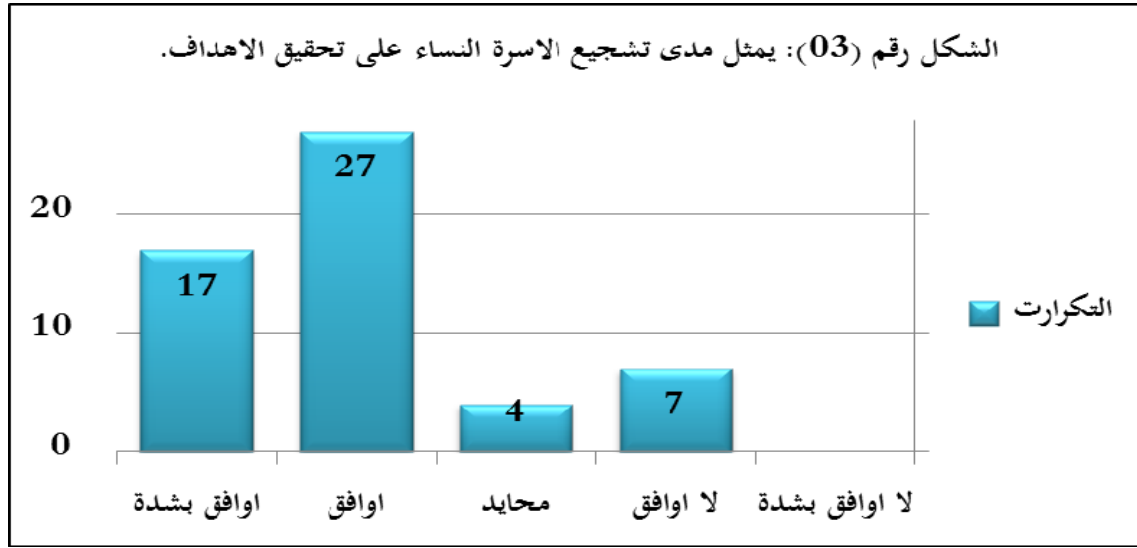


تعكس إجابات جل النساء المنتخبات موضوع الدراسة علاقات التربية في الأسرة القائمة على تساوي فرص المشاركة والاختيار الحر للإناث كما الذكور، ما يعني أنه لا توجد توزيعات محددة للواجبات أو التصرفات بناءً على الجنس، و مواقف النساء اتجاه الأدوار الاجتماعية التي تتلقاها داخل الأسرة يفسر لديها الشعور بان العائلة لا تعمل على تنميط أدوارا تقليدية محددة للنساء تلزمهن فقط بالواجبات داخل حيز الأسرة، بل يتم تشجيع الحرية والمرونة في تحديد أدوار ومسؤوليات النساء والرجال بغض النظر عن التحديد البيولوجي للأدوار الاجتماعية، وهو ما يشير إلى تبني الأسرة لمفهوم المساواة بين الجنسين والاعتراف بحقوق النساء في اختيار وتحديد مجالات تطلعاتهم ورغباتهم دون قيود تقليدية، وبالتالي فإن نصف النساء المنتخبات موضوع الدراسة نشأن في بيئة أسرية أكثر انفتاحا وتفهما لمسواة الأدوار والمكانات الاجتماعية للأفراد بعيدا عن التراتبية بين الذكور والإناث، حملت النساء على تبني تصورات وخصوصيات معينة في سلوكياتها تمنحها الشعور بالقدرة على المشاركة في المجال العام مثلها مثل الرجال، ويمكن تفسير ذلك بان عائلات النساء المنتخبات اسر نوعية تحلت إلى حد كبير على مبدأ توزيع الأدوار بناء على التمييز الجندي متأثرة بشكل واسع بالتحويلات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري، و شكلت بذلك التحول ذهنية علائقية جديدة في مكانيزمات

التفاعل بين أفراد العائلة، أتاحت الفرص أمام النساء لعب أدوار مختلفة في الحياة العامة، ودفعتها لقبول مشاركة النساء في الترشح للعمل السياسي.

في خلاف ذلك نجد أن نسبة 23.2% من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن الأسرة لا تقوم بتحديد أدوار تقليدية خاصة بالإناث، وقد بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 12.5%، وهي وإن كانت نسبة ضعيفة إلا أنها تعبر عن تأثير بقايا علاقات التنشئة التقليدية في الأسرة، و القائمة على التخوف وتردد الأسرة من حرية الاختيار الذاتي لأدوار النساء في المجال العام، وهو اتجاه يعكس طبيعة الأسر التي لا تزال مترنحة بين الثبات على القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية وبين الوجمل من الانفتاح والإفصاح عن الحداثة بمنطق صريح، وهي وضعيات يمكنها أن تدفع النساء للمشاركة في الحياة العامة لكنها تبقى محملة بمعايير الترقب والوجمل من العواقب والمشاكل التي ربما تترتب عن هذه المشاركة إزاء بقايا المنطق التقليدي لمكانة ودور المرأة في المجتمع.

وتشير معطيات العبارة الأخيرة من الجدول السابق و المتعلقة باتجاهات النساء المنتخبات موضوع الدراسة نحو مدى تشجيع الأسرة للنساء على تحقيق أهدافهن، حيث بلغت نسبة 75%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الأسرة تشجع الإناث على تحقيق أهدافهن بدون قيود، في حين نجد أن نسبة 17.9% من النساء المنتخبات، اللواتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن الأسرة تشجع النساء على تحقيق أهدافهن، وقد بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 7.1%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة "تشجعني الأسرة على تحقيق أهدافي الشخصية بدون قيود" الذي بلغ 3.79 ودرجة الانحراف المعياري 1.14، ومنه فإن نصف النساء المنتخبات يرون أن الأسرة تشجع النساء على تحقيق طموحاتهن بدون قيود، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة كما يوضحه الشكل التالي:



يبدو جليا من خلال الشكل السابق أن غالبية النساء المنتخبات موضوع الدراسة ينحدرن من بيئة أسرية تُشجع على تمكين النساء وتمنحهن الفرصة للنمو والتطور وتحقيق أهدافهن وطموحاتهن دون تقييدات أو حواجز، وتشجيع النساء لتحقيق الغايات الذاتية قيمة اجتماعية برزت نتيجة تحول الديناميات الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي أحدثت نمط ثقافي جديد يُعزز تحقيق المساواة في الأسرة، وبذلك فهن يمتلكن امتيازاً يجعلهن أقل عرضة للتقييدات التقليدية أو الاعتبارات الجنسانية السلبية من أفراد أسرهن، يترك هذا التفاعل الاجتماعي في الأسرة آثاراً نفسية واجتماعية إيجابية على النساء تترك تأثيراً عميقاً على مستقبلهن وحياتهن، ويشمل هذا التشجيع تعزيز الثقة بالنفس لدى النساء، ويكسبهن شعوراً بالاعتراف والقيمة و يُشعرهن بالقوة والإيجابية، هذا التفكير المتفائل ينعكس على تحسين مزاجهن ورفع معنوياتهن، ما يجعلهن مقتنعات بإمكانهن تحقيق أهدافهن وتحديد مسارهن المهني، و يؤثر بشكل إيجابي على علاقاتهن الاجتماعية والعائلية، و يحفزهن للمشاركة بفاعلية في مختلف المجالات، وبذلك يبرز الدور الوظيفي لأسر النساء المنتخبات باعتبارها اسر تسهم في تحقيق الاتزان الجندري و الحفاظ على التوازن والاستقرار من خلال تجاوز الأنماط التقليدية لأدوار الجنسين وتمكين النساء من الدور المهني، وتتجسر وظيفة الأسرة من خلال تعزيز المساواة وحقوق النساء وتوطينها في اطار التنشئة الاجتماعية، وفي هذا النسق المتزن جندريا تصبح الأسرة مكاناً منطلقاً يُشجع على تمكين النساء وتحفيزهن للنمو والتطور بشكل مستقل، إذ يعمل الدعم والتشجيع المتبادل داخل الأسرة كعامل وظيفي يفتح أمام النساء الفرصة في رفع تطلعاتهن من اجل العمل خارج محيط الأسرة ويحفزهن على تحقيق أهدافهن

ورغبأهن السياسية بدون قيود، ويسهم في تقديم نموذج إيجابي يتجاوز التصورات التقليدية والقيود الجنسانية السلبية.

في المقابل تعكس إجابات المبحوثين اللاتي لا يوافقن على وجود تشجيع من طرف الأسرة للنساء على تحقيق طموحاتهن بدون قيود، تنشئتهن داخل أسر وان كانت تدعم النوع الاجتماعي إلا أنها تزال مرتبطة بالنسق التقليدي حيث تخضعها التنشئة في هذا النسق لنوع من الرقابة والحذر المستمرين على سلوكها وتصرفاتها في كل محطات حياتها و تقف عائقا أمام طموحات النساء في كثير من الأحيان برفض أفكار متعلقة بعمل النساء خارج فضاء العائلة، لان المطلوب من المرأة الحذر من الاختلاط والانفتاح والتفكير فقط في مسؤوليات الأسرة وإدارة المنزل، فهي دائما مدعوة للتكتم والتحفظ على مناقشة طموحاتها و اهتماماتها مع أفراد أسرتها حول رغبتها في تقلد أدوار اجتماعية خارج أسوار الأسرة، ما يولد لدى النساء الشعور بالريب والتردد في اقتحام المجال العام.

## 2. دعم الأسرة في المشاركة السياسية:

الجدول رقم (15): يبين دعم الأسرة للنساء نحو المشاركة السياسية:

الرقم	العبارات	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	بشدة أوافق	المعياري	الانحراف	الحسابي المرجح المتوسط	الدرجة
01	اجد دعم من أفراد الأسرة لمشاركتي السياسية	ت	4	7	3	24	18	1.22		3.80	مرتفع
		%	7.1	12.5	5.4	42.9	32.1				
02	اساهم مع الأسرة في إثراء النقاش حول القضايا السياسية	ت	6	10	4	22	14	1.33		3.50	مرتفع
		%	10.7	17.9	7.1	39.3	25.0				
03	تأثر اهتمامي بالعمل السياسي بالنشاط السياسي لأحد أفراد عائلتي	ت	3	5	8	22	18	1.14		3.84	مرتفع
		%	5.4	8.9	14.3	39.3	32.1				

يتضمن الجدول رقم (15) أعلاه العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو دعم الأسرة في المشاركة السياسية، وتشير معطيات العبارة الأولى التي تتعلق باتجاهات النساء المنتخبات موضوع الدراسة حول مساهمة النساء في إثراء النقاش حول القضايا السياسية إلى أن نسبة 64.3%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على مساهمتهم مع الأسرة في إثراء النقاش حول القضايا السياسية، في حين نجد أن نسبة 28.6% من النساء المنتخبات اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على مساهمتهم مع الأسرة في إثراء النقاش حول القضايا السياسية، وقد بلغت تكرار أفراد الدراسة المحايدون 7.1%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة " اساهم مع الأسرة في إثراء النقاش حول القضايا السياسية" الذي بلغ 3.50 ودرجة الانحراف المعياري 1.33، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة، لمساهمة النساء المنتخبات مع الأسرة في إثراء النقاش حول القضايا السياسية.

يتبين من خلال معطيات هذه العبارة أن أكثر من نصف النساء المنتخبات موضوع الدراسة يتوافقن على مشاركتهن أفراد الأسرة في مناقشة المسائل السياسية، وهو ما يعكس استفادتهن من تموضعهن في فضاء اسري متسامح جندريا، يخول لهن حق المشاركة في الحوارات والمناقشات وإبداء الرأي حول الأوضاع السياسية والشخصيات السياسية وكذا قراءتها وتعليق النساء مع أفراد أسرهن على الأحداث والمناسبة السياسية المختلفة، بما يجعل الأسرة مكسب اجتماعي تحوزه النساء المنتخبات في تفاعلها مع أفراد أسرتها زودهن بالموارد التي تستقبل من خلالها قيم المشاركة الاجتماعية والسياسية و ساعدهن في تنمية المعارف و المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية، وبذلك تصبح الأسرة أول فضاء يُفصح من خلاله على توجهاتهن وآرائهن السياسية، لما يتوفر لدى النساء من مساحة الحوار الحر وغير المشروط بنوع الجنس، ويمنحهن مساحة للتعبير عن آرائها ومواقفها وتوجهاتهن في مختلف القضايا والموضوعات السياسية، وهي دعائم ترفع لديهن درجة الوعي السياسي وينمي لديهن الشعور بان المشاركة السياسية واجب والتزام اجتماعي، على اختلاف صريح مع فئة النساء المنتخبات اللاتي صرحن بأنهن أحيانا ما يشاركن أفراد الأسرة في مناقشة المسائل السياسية، هو اتجاه يعكس هو الآخر طبيعة انتمائهن لأسر لا تزال متمسكة بقيم النسق التقليدي كما اشرنا إلى ذلك سابقا وهو ما يبين علاقة الحرية والاستقلالية للنساء في الحوارات والمناقشات السياسية بدرجة الوعي الأسري بالمساواة الجندرية،

ويمكن محاولة فهم هذه العلاقة من خلال استقراء متمعن للجدول التالي الذي تعبر معطياته عن العلاقة بين عمر المبحوثات واستجابات المبحوثات حول الحوارات والنقاشات السياسية:

الجدول رقم (16): يبين العلاقة بين عمر المبحوثات وتقييم الحوارات والنقاشات السياسية:

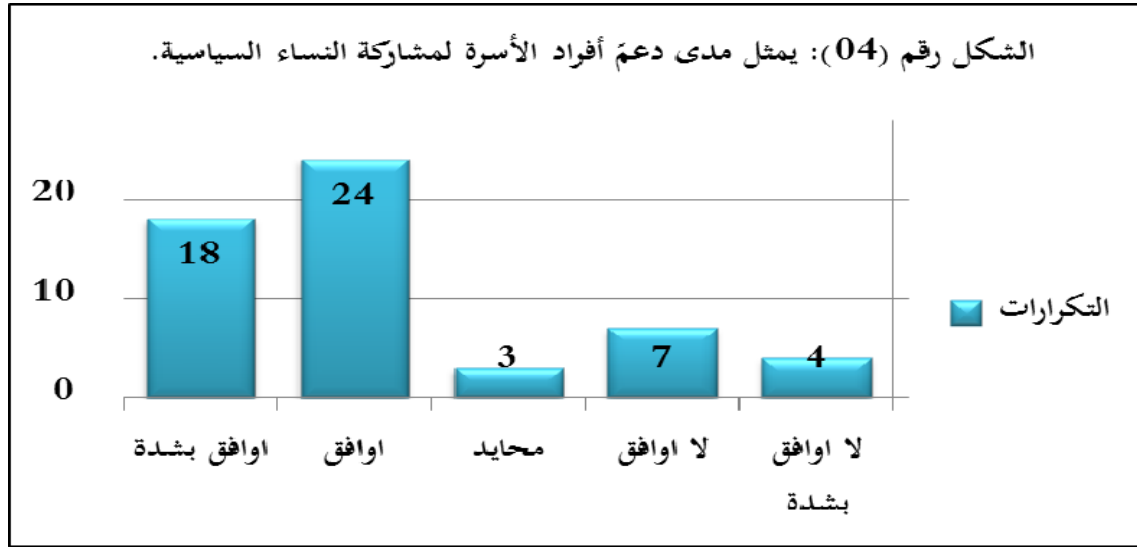
المجموع	اساهم مع الأسرة في إثراء النقاش حول القضايا السياسية					عمر المبحوثات	
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
27	11	9	3	3	1	تكرار	بين 35 و 45 سنة
48,2%	78,6%	40,9%	75,0%	30,0%	16,7%	نسبة	
22	3	13	0	5	1	تكرار	بين 46 و 56 سنة
39,3%	21,4%	59,1%	0,0%	50,0%	16,7%	نسبة	
7	0	0	1	2	4	تكرار	أكبر من 56
12,5%	0,0%	0,0%	25,0%	20,0%	66,7%	نسبة	
56	14	22	4	10	6	تكرار	المجموع
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	نسبة	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة 48.2 % تمثل الاتجاه العام لدى أغلبية المبحوثات اللاتي صرحن بمساهمتهم في إثراء النقاش حول القضايا السياسية مع الأسرة، تدعمها نسبة 78.6 % موافقات بشدة ونسبة 40.9 % أجابوا بالموافقة، في مقابل نسبة 30 % و نسبة 16.7% كانت إجاباتهم بعدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة من بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ( 35 و 45 سنة)، في حين مثلت نسبة 39.3 % استجابة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ( 46 و 56 سنة)، تدعمها نسبة 59.1 % كانت إجاباتهم بالموافقة و 21.4% أجابوا بالموافقة بشدة، وعلى العكس من ذلك نجد أن من زادت أعمارهن عن 56 سنة جاءت إجابتهن بعدم الموافقة بشدة بنسبة 66.7% وعدم الموافقة بنسبة 20%.

القاعدة التي يمكن أن نستقيها من معطيات هذا الجدول أن النساء الأكبر سنا هن الأقل مشاركة في الحوارات والنقاشات مع أفراد الأسرة لارتباطها بقيم التنشئة الاجتماعية التقليدية و لما تولده من توجس

للمجال الذكوري المحيط بها في الأسرة، و كلما كانت النساء اصغر سنا كلما قلت تلك التوجهات وكانت الأقرب من افتكاك عنصر الاستقلالية من التمثلات التي تولدها تلك التنشئة، وتراجع القيود التي تفصل بين الذكور والإناث بفعل التنشئة الجندرية ما يؤدي إلى زيادة هامش الحرية في العلاقات الأسرية، وبذلك لا تجد النساء الأقل سنا مشكلة أو حرجا من المشاركة في الحوارات والنقاشات مع الأسرة، كونهن يمثلن الجيل الجديد الذي عاصر تحول الأسرة وتحررها و اصبحن يمتلكن هامش اكبر وسقف اعلى من الحرية ويمتلكن الحق في المشاركة ما يجعلهن اكثر اندفاعها للحوار والنقاش و تبادل الرؤى و الأفكار و التوجهات مع أفراد الأسرة، بينما يقل هامش الحرية عند النساء الأكبر سنا اللواتي لا زلن يحتفظن بسجل القيم ومحددات السلوك وكيفيات التعامل مع باقي أفراد الأسرة خاصة الذكور، فعلاقة المرأة الأخت أو الأم بالأب أو الأخ والزوجة بالزوج تحكمها طبائع الخجل والطاعة، و كذلك علاقتها بمحيطها الخارجي تقيدها بواعث الخوف من نظرة الأسرة والمجتمع، و بذلك فهي دائما ما تتجنب النقاشات والحوارات والجدال الذي يشعرها الوقوع في خطأ التناول على مبدأي الطاعة والحياء ركيزة قيم التنشئة التي تشربتها المرأة في ذات الأسرة حتى و أن اعترتها حالة التبدل والتغير الثقافي والاجتماعي.

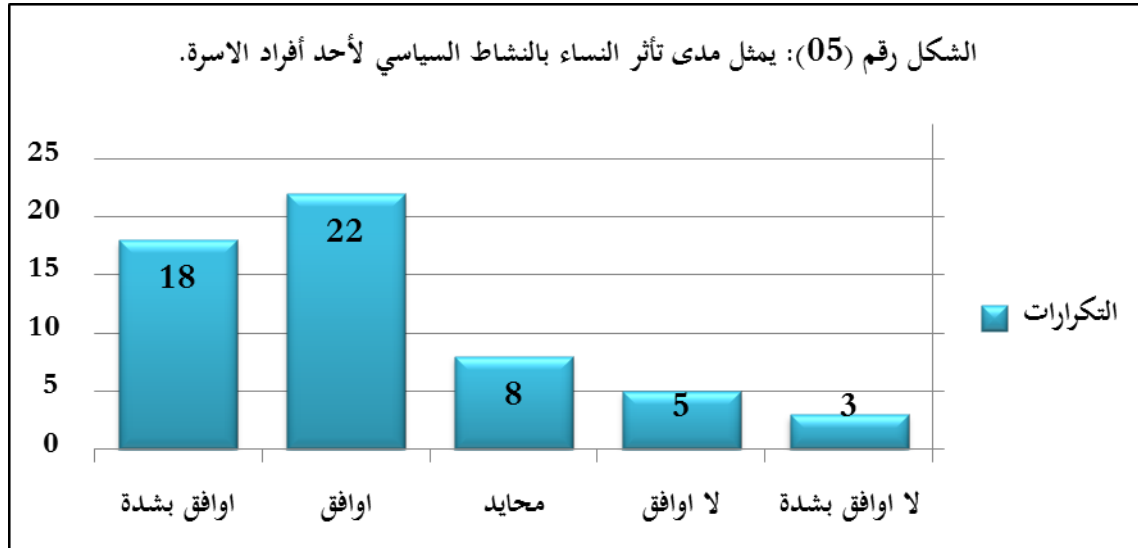
وتشير معطيات العيارة الثانية الواردة في الجدول المتعلق باتجاهات النساء المنتخبات موضوع الدراسة نحو دعم الأسرة في المشاركة السياسية، و التي تبحث في مدى دعم الأسرة لمشاركة النساء السياسية، إلى أن ما نسبته 75%، من النساء المنتخبات يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الأسرة تدعم مشاركة النساء السياسية، في حين نجد أن تكرار 19.6%، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن الأسرة تدعم مشاركة النساء السياسية، وقد بلغت تكرار أفراد الدراسة المحايدين 5.4%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات الباحثين للعبارة " اجد دعم من أفراد الأسرة لمشاركتي السياسية" الذي بلغ 3.80 ودرجة الانحراف المعياري 1.22، ومنه فان نصف النساء المنتخبات يجدن دعم من أفراد الأسرة لمشاركتهم السياسية، وبالتالي فان اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



يساهم الدعم الأسري في الرفع من قدرات النساء الشخصية والمعنوية باعتباره من بين متطلبات النجاح في الاستحقاقات الانتخابية، فتشجيع الأسرة ومساندتها احد المرتكزات التي تعتمد عليها النساء في تحويل توجهاتها نحو الموضوعات السياسية إلى سلوك ظاهر في الحقل الحاضن للعمل السياسي وتشجيعها على اقتحام غمار السياسية، و تؤكد معطيات العبارة التي تظهر في الشكل السابق استناد النساء المنتخبات موضوع الدراسة على أفراد أسرتها في اتخاذ قرارها بالمشاركة في الحياة السياسية فهم يشكلون بدرجة أولى الوعاء الانتخابي الأول الذي يمنحهن الشعور بنجاعة أفكارها وتصوراتها السياسية ويعززون لهن القدرة على التأثير في الكتل الانتخابية في نطاق اجتماعي واسع من خلال الدعم المعنوي والمادي والرمزي الذي تحتمي به النساء من محيطها الحاضن، ثم أن تواجد أفراد الأسرة حول النساء المنتخبات له رمزية اجتماعية قوية تؤكد على تمثل تصورات جديدة للأسر الجزائرية حول عمل النساء في الحقل السياسي والتي كانت تعرف تقليديا رفضها مزاولة النساء أدوار مرتبطة بالكفاءة الذكورية بسبب نوع الجنس و تركيبتها البيولوجية، وهو تمثل أحدثه منطلق التحول الذي عرفته الأسرة الجزائرية وما ولد عنه من قيم داعمة لمشاركة المرأة السياسية بفعل إنتظامات اجتماعية وادلجة سياسية عبر سيرورة تاريخية، ساهمت في ابتعاد الأسرة عن الصورة النمطية و تراجع قيم الموروث التقليدي لنشاط النساء وأدوارهن، ومنه تجاوز تحديدات المجال الحاضن للمضامين التي تقلل من قيمة أدوارهن في المجال العام، وبذلك اصبح نشاط النساء في مجال السياسية نشاطا مقبولا اجتماعيا لارتباطه بالقدرة والكفاءة، وهو

تمثل يولد مكانة رائدة ومحترمة و هوية نسوية تعمل على استغلال وتوظيف الحقوق المدنية والتشريعية التي حازتها النساء من اجل تجسيد توجهاتها و تقديم نفسها كمرشحة سياسية في العمل السياسي.

و من خلال الشواهد الإحصائية في الجدول السابق للعبارة الأخيرة التي تبحث في مدى تأثير المعيشة السياسية للنساء لأفراد الأسرة على اهتمامهن بالعمل السياسي، يظهر أن 71.4%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن اهتمامهم بالعمل السياسي تأثر بالنشاط السياسي لأحد أفراد الأسرة، في حين نجد أن تكرار 14.3%، من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن اهتمامهم بالعمل السياسي تأثر بالنشاط السياسي لأحد أفراد الأسرة، وقد بلغت تكرار أفراد الدراسة المحايدين 14.4%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة " تأثر اهتمامي بالعمل السياسي بالنشاط السياسي لأحد أفراد عائلي" الذي بلغ 3.84 ودرجة الانحراف المعياري 1.14، بناءً على المتوسط الحسابي وتفاوت الإجابات، يُظهر اتجاهًا مرتفعًا نحو الموافقة على تأثير نشاط أفراد الأسرة على اهتمام النساء المنتخبات بالعمل السياسي.



تشير المعطيات السابقة إلى أن اغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة نشأن في بيئة أسرية نوعية محفزة مهمة ومنشغلة بالحقل السياسي، عملت على توفير الدعم والتوعية للنساء المنتخبات و ساهمت بشكل كبير في مشاركتهن الفعالة في الحقل السياسي، فتفاعل النساء مع أفراد تهتم بالسياسية يعتبر جزءًا من عملية التأطير و التدريب والتعلم وهي عمليات أولية في بناء معالم و سمات وخصائص الشخصية السياسية، و التأثير

على معتقدات وقناعات النساء وبالتالي إثارة الرغبة لديهن في استنساخ تلك التجربة بفعل تفاعلها معهم فالنساء لا تعملن في فراغ اجتماعي بل تعايشن وتتأثرن بأوضاع وتوقعات الأسرة التي يعشن فيها، يمكن القول أن النساء المنتخبات موضوع الدراسة أتاحت لهن أسرهن هامش حرية يسمح لهن بمعايشة اهتمام الآخرين بالعمل السياسي، وهذا التفاعل مع تجارب احد أفراد الأسرة تجسيد لمعاني الجندر في الأسرة، فاستيعاب مفهوم النوع الاجتماعي يعزز العناية بأهمية المساواة بين الجنسين بما يسهم في إنتاج بيئة أكثر تقبلا وتعاونًا بين أفراد الأسرة على اختلاف النوع الاجتماعي، التي بدورها تعزز تطلعات النساء الفردية وتعمل على تشكيل طابعا وجدانيا يترجم الهوية الاجتماعية والتشكيل النفسي والاجتماعي للنساء.

وبذلك فان معايشة النساء لانشغال أفراد الأسرة بالعمل السياسي خاصة إذا كانوا قد حققوا نجاحًا في المجال السياسي يعزز الشعور لديهن الثقة بالنفس و يدفعهن إلى تجاوز الحواجز النفسية والتفكير في أنهن قدرات على المشاركة في العمل السياسي، ويجفهن على تطوير اهتمامهن بالعمل السياسي وسعيهن لتحقيق أهداف مماثلة، وفي جانبها الاجتماعي تعمل تجارب أفراد الأسرة كنماذج تحفيزية تشجع على المشاركة في العمل السياسي، كما أن التفاعل مع أفراد الأسرة الذين لهم تجربة في العمل السياسي يعزز التواصل ويرفع من مستوى المناقشات حول القضايا السياسية، والتفاعل معهم ينمي شعور الانتماء والدعم الاجتماعي، مما يعطي النساء الثقة لاستكشاف ومشاركة هذا المجال.

يعكس الدعم الذي تلقته النساء المنتخبات من قبل أسرهن دلالات رمزية ذات أهمية اجتماعية كبيرة، فهي تعبر عن إيمان الأسرة بقضايا النساء واحترام لتطلعاتهن وتعزز دورها في المجتمع، وتساهم هذه المساندة في تمكين المرأة ودفعها لاتخاذ خطوات جريئة ومتقدمة، فبفضل الدعم الذي تلقته النساء في الأسرة تمكن من الترشح للانتخابات التشريعية وإلى تحقيق النجاح و الضفر بمقاعد منتخبة في المجالس النيابية، ويكون هذا الإنجاز أكثر تجاوزا للنسق الثقافي التقليدي الذي طالما مارس التضييق على المرأة الجزائرية وخاصة في فضاء سياسي مسيطر عليه بالغالب من قبل الرجال.

### 3. جماعة الرفاق وتعزيز المشاركة السياسية:

تفاعل الأفراد ضمن جماعة الرفاق آلية تعمل على نقل واستقبال واستيعاب وجهات نظر مختلفة، تمكنهم من التعلم من تجارب الآخرين وتطوير مهاراتهم من خلال هذه العلاقات، ويشجعهم على التفكير المفتوح والاستماع لآراء زملائهم وتبادل المعرفة والخبرات، ومن خلال الروابط العلائقية يتمكن الأفراد من استيعاب تجارب الآخرين بشكل أعمق، وبالتالي فإن تفاعل النساء مع جماعة الرفاق يساهم في تحقيق التوازن والمساواة وخلق فرص متساوية للتعلم والتقدم المهني و تعزيز الفرص المتاحة للجميع، وبهذا يكون من الأهمية بمكان دراسة علاقة جماعة رفاق النساء المنتخبات ببراديعم العمل لديهن، وفيما يلي سنقوم من خلال عبارات الجدول الوارد أدناه بتسليط الضوء على اتجاه النساء المنتخبات نحو تأثير جماعات الرفاق على تعزيز المشاركة السياسية:

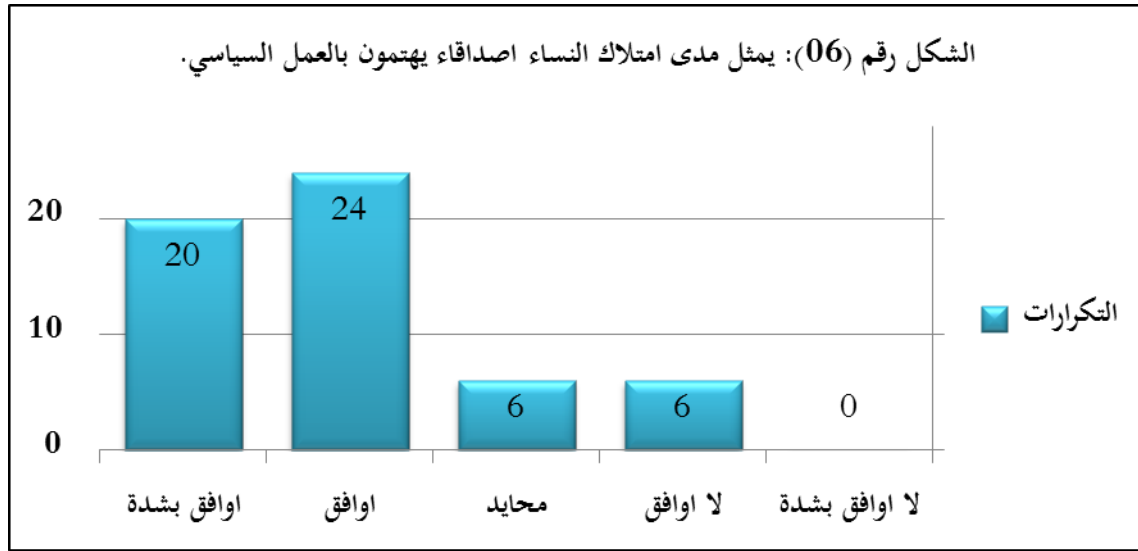
الجدول رقم (17): يبين مدى تأثير جماعة الرفاق على تعزيز المشاركة السياسية:

الدرجة	المتوسط	الحسابي المبرمج	الانحراف المعياري	بشدة أوافق	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	4.04	0.93		20	24	6	6	00	ن	لدي صداقات متنوعة بين النساء والرجال يهتمون بالعمل السياسي.	01
				35.7	42.9	10.7	10.7	00	%		
مرتفع	3.75	0.99		10	32	6	6	2	ت	شجعني أصدقاؤني على المشاركة في العمل السياسي	02
				17.9	57.1	10.7	10.7	3.6	%		
مرتفع	3.75	1.10		14	28	00	14	00	ت	منحتني النقاشات السياسية مع الأصدقاء خبرات حول العمل السياسي	03
				25.5	50.0	00	25.0	00	%		

يتضمن الجدول رقم (17) العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو جماعة الرفاق و تأثيرها على تعزيز المشاركة السياسية، وتشير أرقام العبارة الأولى المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة النساء المنتخبات نحو مدى حيازتهن على صداقات متنوعة بين الجنسين يهتمون بالعمل السياسي، إلى أن 78.6% منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن يمتلكن صداقات متنوعة بين النساء والرجال يهتمون بالعمل السياسي، في حين نجد أن تكرار 10.7%، من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أنهن يمتلكن صداقات متنوعة بين الجنسين يهتمون بالعمل السياسي، وقد بلغت تكرار أفراد الدراسة المحايدين 10.7%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات الباحثين للعبارة "لدى صداقات متنوعة بين النساء والرجال يهتمون بالعمل السياسي" الذي بلغ 4.04 ودرجة الانحراف المعياري 0.93، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و اغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة يمتلكن صداقات متنوعة بين النساء والرجال يهتمون بالعمل السياسي.

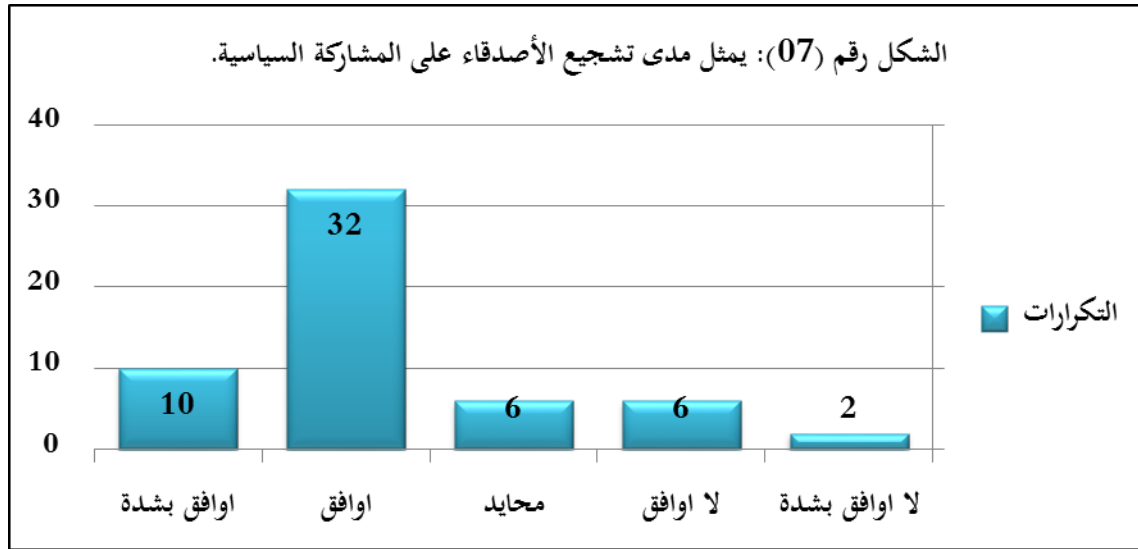
تقدم صداقة النساء مع الأفراد باختلاف جنسهم المبنية على أساس المساواة واحترام الحقوق والفرص المتساوية للجنسين في إطار علاقات العمل والدراسة ملمحًا مهمًا للمساواة الجندرية، يعكس ثقافة اجتماعية خاصة بمن رسخت قيم المساواة والتعاون بين الجنسين، و ساهمت في كسر التوقعات النمطية المرتبطة بأدوار كل جنس وغيّرت الصور النمطية المعتادة حول قدرات وأدوار النساء، مع التغييرات الثقافية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري نتيجة عوامل متعددة كان لها التأثير المباشر على الأدوار الاجتماعية و الطريقة التي يتفاعل بها الجنسين مع بعضهما، فمع نضالات الحركات النسائية في الجزائر الرامية إلى تسليط الضوء على أهمية تطوير مكانة المرأة في المجتمع وسعيها نحو احترام الجنسين المتبادل، كان لها التأثير على زيادة الوعي بقضايا المساواة الجندرية وهو ما منح النساء فرص التفاعل مع الأفراد بحرية أكبر في مختلف المجالات، بالإضافة إلى ذلك فإن الشق القانوني لعب دورًا مهمًا في توسيع مجالات وإمكانيات بناء العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، وكان لتطور التشريعات والقوانين التي سنتها الحكومة الجزائرية من اجل إلغاء قيود سابقة على النساء ومنحتهن حقوقًا متساوية فيما تتعلق بالتعليم والعمل، مساهمة في خلق بيئة تشجع على بناء علاقات تعتمد على المساواة والتعاون بين الجنسين، بذلك تمكنت المرأة الجزائرية من الدخول إلى مجالات أوسع ومتنوعة بما في ذلك العمل والتعليم والأنشطة الجموعية، وهو ما فتح المجال أمام النساء بتفاعلات أكثر مع بعضهن البعض

ومع الذكور، وفتح الباب لهن ببناء علاقات صداقة جديدة ومختلفة خارج حدود الأسرة، ثم أن انفتاح الجزائر على التقدم التكنولوجي سهل على الأفراد التواصل وبناء علاقات عبر وسائط متعددة أبرزها وسائل التواصل الاجتماعي التي توفرها الإنترنت، وأتاح للنساء فرصاً أوسع للتواصل مع أفراد يشاركون نفس الاهتمامات، وهي في مجملها مكاميزمات في النظام الاجتماعي ساهمت في تغيير التصورات الاجتماعية بشأن دور الجنسين والعلاقات بينهما وحولت القيم والاعتقادات والممارسات التقليدية في النسق الثقافي، إلى معايير مرنة تشجيع التفاعل والتواصل الأكثر تنوعاً بين الجنسين في المجتمع الجزائري عبر محطات تاريخية متواترة.



يمكن القول أن توسع دائرة شبكات النساء المنتخبات الاجتماعية الذي يبرزه الشكل السابق، جعلهن على اتصال مع مجموعة متنوعة من الأفراد الذين يمتلكون تجارب وخلفيات متنوعة واهتمام بالشأن السياسي وهو تموضع يحقق قدرة أكبر على التعاون، من اجل العمل بشكل أفضل على فهم القضايا الاجتماعية والسياسية وتحقيق الأهداف السياسية، وساهمت تلك العلاقات في كسر القيود والتحديات الاجتماعية المتعلقة بتوقعات أدوارهن في المجتمع وفتح الباب أمامهن للمشاركة السياسية بشكل أوسع وأكثر جرأة، ثم أن مقدرة النساء المنتخبات على التفاعل والتواصل بفعالية مع أفراد جماعة الرفاق منحهن مساحة عريضة لتبادل الأفكار والنصائح والتعليقات الإيجابية التي طورت لديهن القدرة على التواصل بثقة وإيصال اهتماماتهن وتوجهاتهن السياسية وعزز لديهن الثقة بذواتهن ومنحتهن الشعور بقيمة تطلعاتهن و مشاركتهن في الساحة السياسية.

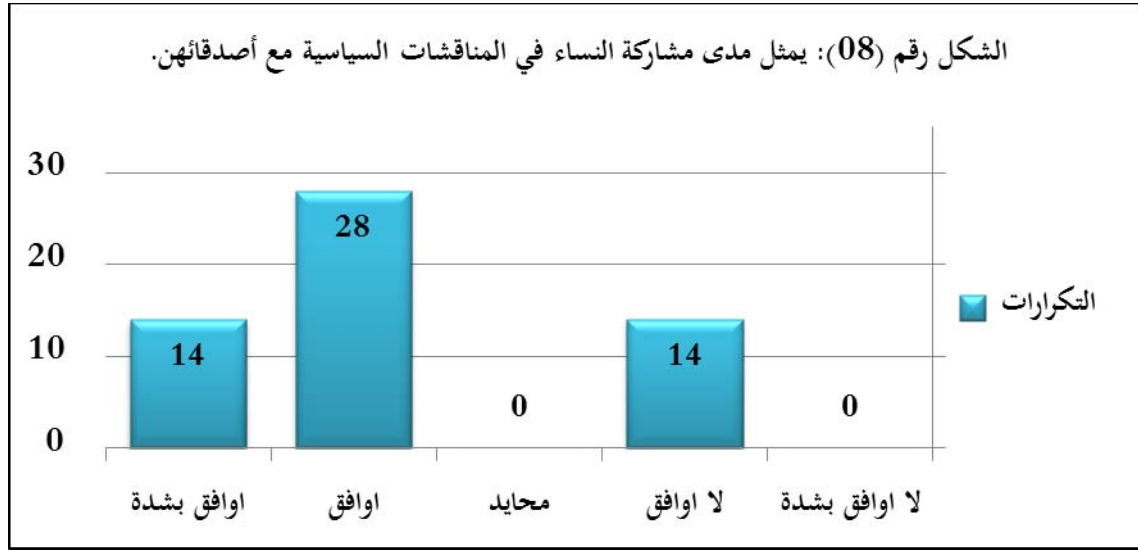
وتشير شواهد العبارة الثانية المتعلقة باتجاهات النساء المنتخبات موضوع الدراسة نحو تشجيع الأصدقاء على المشاركة في العمل السياسي، إلى أن نسبة 75% منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على تشجيع أصدقائهن على المشاركة في العمل السياسي، في حين نجد أن نسبة 14.3%، من النساء المنتخبات اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على تشجيع أصدقائهن على المشاركة في العمل السياسي، وقد بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 10.7%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة "شجعتي أصدقائي على المشاركة في العمل السياسي" الذي بلغ 3.75 ودرجة الانحراف المعياري 0.99، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و اغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة تلقين تشجيع من أصدقائهن على المشاركة في العمل السياسي، وهو ما تبرزه قيم الشكل التالي:



يلعب تشجيع الأصدقاء دورًا مهمًا في الدعم النفسي و العاطفي وتعزيز الثقة بالنفس لدى النساء للنساء اللواتي يفكرن في المشاركة في العمل السياسي ويترك تأثير كبير على ادراك قدرتهن في تحقيق طموحاتهن والتغلب على أي عقبات قد تقف أمامهن من خلال إظهار التفاؤل والثقة في إمكانيات وكفاءة النساء والتوعية بأهمية الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه النساء في المجال السياسي ودفعهن عن طريق التوجيه والتعاون وحتى الشراكة لاستغلال الفرص الملائمة لهن لخوض غمار السياسة، وتقديم الدعم والتشجيع بين جماعة الرفاق يتيح للنساء الوصول إلى شبكات اجتماعية مهنية ومنتخبة أوسع في هذا المجال.

يحمل تشجيع الأصدقاء مع تنوع الجنسين رسائل إيجابية، ويعبر عن تراجع الديناميات المتجذرة في المجتمع الجزائري، التي تكرس التراتبية بين الجنسين وتجاوز النمط الثقافي الذي يقتصر دور المرأة الجزائرية على بعض المجالات فقط، و تقليص الفجوة الجندرية في المجتمع مع تشرب مفهوم المساواة بين الجنسين في العمل السياسي، فتشجيع جماعة الرفاق للنساء هو شكل من أشكال الموافقة حول قدرة النساء وإمكاناتهن على المشاركة في العمل السياسي، بذلك أضحت النساء تسعى لتحقيق هوياتهن وطموحاتهن الشخصية، و التعبير عن ذاتهن و آرائهن وتطلعاتهن السياسية بشكل أكثر فاعلية، نتيجة ما يشهده المجتمع الجزائري من تحول ملحوظاً من نمط المجتمع الجماعي إلى المجتمع الفردي، حيث تصح حرية التعبير والمشاركة أموراً مرتبطة بالفرد نفسه بدلاً من الارتباط بتوقعات الجماعة و تخلي الأفراد عن النمط الجماعي التقليدي والقيم القائمة على التفرقة بين الجنسين، هذا التحول ساهم في تحقيق حرية النساء الجزائريات ودفعهن لتحديد توجهاتها الخاصة مثلما يتعلق الأمر باختيار مجال السياسة بالنسبة للنساء المنتخبات موضوع الدراسة.

و من خلال الشواهد الإحصائية في الجدول السابق للعبارة الثانية التي تبحث في مدى اكتساب النساء خبرات وتجارب حول العمل السياسي نتيجة النقاشات السياسية مع الأصدقاء، يتضح بان نسبة 75%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن النقاشات السياسية مع الأصدقاء منحتهن خبرات وتجارب حول العمل السياسي، في حين نجد أن نسبة 25%، من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن النقاشات السياسية مع الأصدقاء منحتهن خبرات وتجارب حول العمل السياسي، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة "منحتني النقاشات السياسية مع الأصدقاء خبرات وتجارب حول العمل السياسي" الذي بلغ 3.75 ودرجة الانحراف المعياري 1.10، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و اغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة منحتهن النقاشات السياسية مع الأصدقاء خبرات وتجارب حول العمل السياسي، والشكل الموالي يوضح اتجاه النساء نحو العبارة سابقة الذكر:



يمكن القول بان الحوارات والنقاشات المفتوحة التي تقيمها النساء مع جماعة الرفاق حول موضوعات العمل السياسي، والنقاش مع مجموعة متنوعة من الأفراد حول القضايا السياسية وتأثيرها على الفرد والمجتمع من منظورات متعددة، مناسبة هامة لتعزيز الفهم وزيادة وعي النساء بالقضايا السياسية، وتواجد النساء ضمن تلك البؤر يسمح لهن بتبادل الآراء والمعلومات والمعرفة وتبادل الرؤى والأفكار السياسية، يقودهن إلى تعمق الفهم والإدراك بشأن التأثيرات المختلفة التي يمكن أن تحدثها المشاركة في القرارات السياسية، وتنوع الجنس يزيد فرص التعاون والتضامن في هذا المجال، فمن خلال تفاعلها مع الأصدقاء تستطيع النساء اخذ المشورة واستقبال مختلف الاقتراحات والتوجيه من المشاركين وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال العمل السياسي، إضافة إلى ذلك تسهل عملية انتشار الرسائل والأفكار السياسية من وجهة نظر نسوية، علاوة على ذلك تلعب هذه النقاشات دورًا ملهمًا للنساء، حيث يمكنهن استقاء التوجيهات والخبرات من النقاشات وتطبيقها في تجاربهن الشخصية، وتساهم في تطوير مهارات التحليل والتفكير النقدي لدى النساء، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مستنيرة ومتوازنة نحو المشاركة السياسية، والتفكير في الترشح السياسي في احد المجالس النيابية المنتخبة.

4. أثر التعليم والمعرفة على المشاركة السياسية:

الجدول رقم (18): يبين مدى تأثير التعليم والمعرفة على المشاركة السياسية:

الدرجة	المتوسط	الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	3.46	1.27		14	18	8	12	4	ت	ارتكز على التحصيل العلمي لتطوير مهاراتي في العمل السياسي	01
				25.0	32.1	14.3	21.4	7.1	%		
مرتفع	3.54	1.30		14	22	6	8	6	ت	مؤهلاتي العلمية والمعرفية دفعتني للمشاركة السياسية	02
				25.0	39.3	10.7	14.3	10.7	%		
مرتفع	3.71	0.92		8	34	4	10	00	ت	منحني مستواي التعليمي فرص كبيرة للمشاركة في العمل السياسي	03
				14.3	60.7	7.1	17.9	00	%		

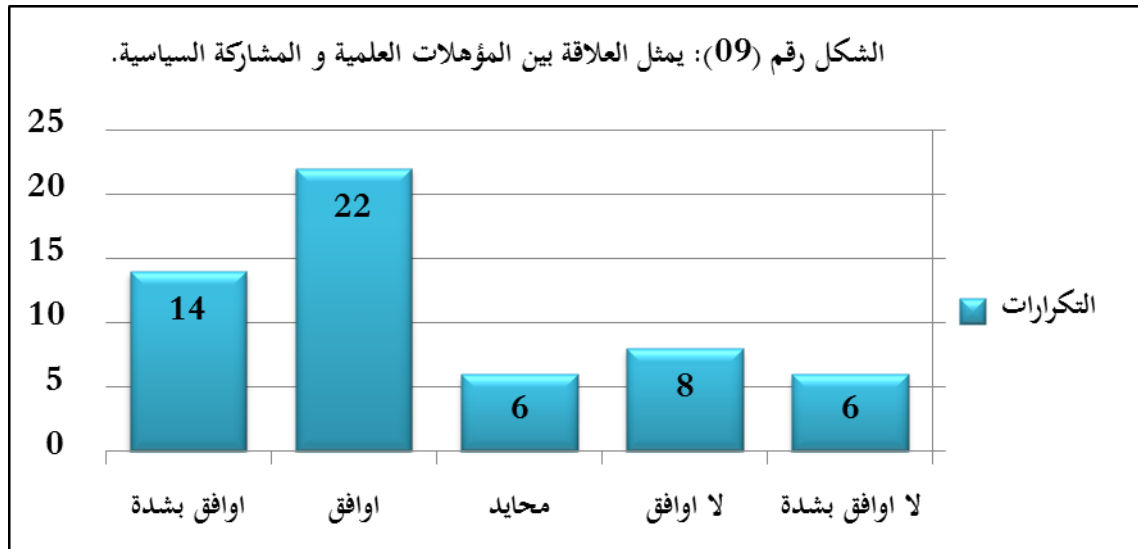
يتضمن الجدول رقم (18) العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات اتجاه أثر التعليم والمعرفة على المشاركة السياسية، وتشير أرقام العبارة الأولى المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة النساء المنتخبات نحو مدى ارتكاز النساء على التحصيل العلمي لتطوير مهارتهن في العمل السياسي إلى أن نسبة 57.10%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن يرتكزن على التحصيل العلمي لتطوير مهارتهن في العمل السياسي، في حين نجد أن نسبة 28.5%، من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أنهن يرتكزن على التحصيل العلمي لتطوير مهارتهن في العمل السياسي، وقد بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 14.3%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة "ارتكز على التحصيل العلمي لتطوير مهاراتي في العمل السياسي" الذي بلغ 3.46 ودرجة الانحراف المعياري 1.27، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و أغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة يرتكزن على التحصيل العلمي لتطوير مهارتهن في العمل السياسي.

يعتمد تطوير مهارات النساء في العمل السياسي على الجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، مما يساعد في تطلعتهن للمشاركة السياسية، تكون المعرفة العلمية هامة لتطوير فهم أعمق للقضايا السياسية والاجتماعية، يمكن للنساء القيام ببحوث وقراءة مصادر متعددة لتحليل وفهم القضايا من زوايا مختلفة، ثم أن حضور الندوات والمشاركة في ورشات العمل التي تتناول قضايا سياسية توفر فرص للتعلم واستقبال المعرفة من النخب السياسية وتبادل الأفكار معهم والاستفادة من خبراتهم ونصائحهم لبناء و تطوير مهارتهن، كما يزيد المستوى التعليمي فرص الانضمام إلى بؤر مجتمعية تسمح للنساء بتطبيق مهارتهن والعمل مع فرق متنوعة ومشاركتهم في نقاشات حول القضايا السياسية بما يساهم في تطوير مهارات الحجج والاستدلال، وتحويل المعرفة النظرية إلى تطبيق عملي من خلال المشاركة في مشروعات سياسية عملية مثل الانخراط الجماعي أو العمل كمتطوعات في نشاطات سياسية مختلفة.

ارتفاع مستوى تعليم النساء المنتخبات وحصولهن على فرص تعليم متساوية مع الرجال من خلال تغليب القوانين التي تعزز المساواة بين الجنسين في المجتمع الجزائري، حسن قدرتهن ورفع فرصهن للمشاركة في الفضاء العام والحياة السياسية، وبذلك فان سياسة التعليم في الجزائر تعد أحد الدعائم الأساسية لمشاركة المرأة الجزائرية في العمل السياسي، إذ انتهجت الجزائر سياسات تعليمية محايدة جنسياً بضمان عدم وجود تمييز جنسي في مجال التعليم ساهمت في تعزيز المساواة بين الذكور والإناث، وتبنيها قوانين تجعل التعليم الأساسي (طوري الابتدائي والمتوسط) مجانياً وإلزامياً لجميع الأفراد، بما في ذلك تعليم الفتيات، بالإضافة إلى تبنيها سياسات تسهل على النساء الوصول إلى التعليم العالي على نحو متساوي مع الرجال، حيث تضمنت هذه السياسات تسهيلات من أهمها إنشاء مركز جامعية متوزعة على مساحة كبيرة من الوطن، توفير وسائل التنقل وتشبيد الإقامات الجامعية بالإضافة إلى المنح الدراسية شجعت الإناث على الدراسة في مجالات تعليمية متنوعة تتماشى مع تطلعاتهم ورغباتهم، وضمان مناهج تعليمية تعكس توازناً بين الجنسين وتحقق المساواة في تقديم المحتوى التعليمي بطريقة غير تحيزية، وتوفير بيئة تعليمية آمنة وفق اطر تنظيمية مكافحة للتحيز الجنسي في المؤسسات التعليمية، بذلك عرفت المرأة الجزائرية تطورا في التعليم وشهدت معدلات الأمية لدى النساء انخفاض ملحوظا، وقد شهدت مرحلة التعليم الأساسي تزايدا مستمرا لعدد المتدربين بالإضافة إلى تطور عدد الإناث في

الدورات التعليمية المختلفة، كما دعمت الحكومة الجزائرية التعليم والمهني، الذي بدور شجع النساء على التكوين والمهني للنساء في توفير فرص عمل أفضل وزيادة دورهن في الحياة الاقتصادية والسياسية\*.

ومن خلال الشواهد الإحصائية في الجدول السابق للعبارة الثانية التي تبحث في علاقة المؤهلات العلمية والمعرفية للنساء المنتخبات بالمشاركة السياسية إلى أن نسبة 64.3%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن مؤهلاتهن العلمية والمعرفية دفعتهن للمشاركة السياسية، في حين نجد أن نسبة 25% من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن مؤهلاتهن العلمية والمعرفية دفعتهن للمشاركة السياسية، وقد بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 10.7%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة "مؤهلاتي العلمية والمعرفية دفعتهن للمشاركة السياسية" الذي بلغ 3.54 ودرجة الانحراف المعياري 1.30، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و اغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة أن مؤهلاتهن العلمية والمعرفية دفعتهن للمشاركة السياسية كما تظهر في الشكل الموالي:

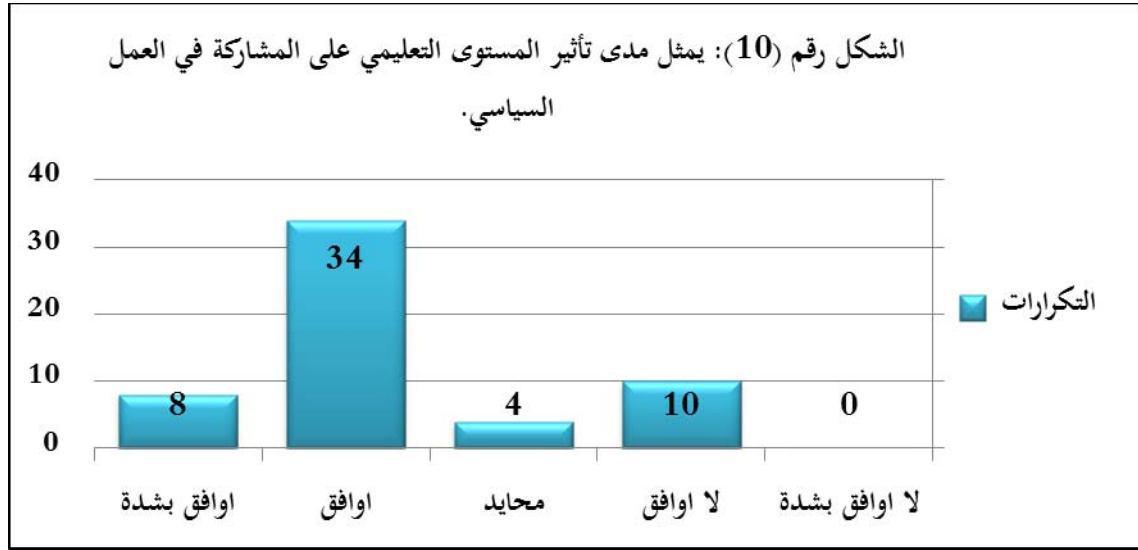


استطاعت النساء المنتخبات من خلال توظيفيهن المؤهلات العلمية والمعرفية تحقيق التقدم في الحقل السياسي، لأن الحضور الفعلي في المجال السياسي يعترف بمدى قوة الأفكار والآراء المستندة إلى المعرفة وبالتالي فإن مؤهلات النساء العلمية والمعرفية مكنتهن من الحصول على ثقة عالية دفعتهن للمشاركة السياسية، وتعزز المعرفة الثقة في قدرتهن من خلال تنمية معرفة عميقة متوسعة ومستندة إلى البيانات حول القضايا السياسية

\* انظر الفصل الخامس من هذه الدراسة، المرأة الجزائرية و التعليم، ص 153.

المختلفة في إطار التعليم، وامتلاكهن ذهنية الاستعداد الجيد وتحضير للمعلومات ونقلها بلغة واضحة وتفسير المفاهيم المعقدة بطريقة مبسطة وبالتالي دعم أفكارهن بالبيانات والأدلة الموضوعية، حتى تضفي مصداقية على مواقفهن ويزيد من ثقة الآخرين في آرائهن ويتم ذلك من خلال الاطلاع الواسع والمتنوع ودراسة القضايا بشكل جيد قبل المناقشة باعتبار جمع المعلومات مكسب شخصي يترسخ من خلال مؤسسات التعليم المختلفة، ثم أن التعليم الجيد للنساء يمنحهن القدرة على تحليل وتقييم الأفكار والتفكير النقدي لتقديم رؤى متعمقة و محاجة للقضايا المتناولة، ويسمح لهن باستخدام مهارات التواصل وتقديم الأفكار بوضوح بطريقة فعالة تسهم في وبث الثقة، وكذا توظيف مهارة الاستماع الجيد لآراء الآخرين والاستعداد لاستقبال وتقبل آرائهن وأفكارهن والاستجابة بشكل مناسب يمنح النساء صورة إيجابية ويعكس ثقتهن في قدراتهن، كما أن مؤهلات النساء العلمية والمعرفية سهلت لهن الانخراط في شبكات اجتماعية وأكاديمية ومهنية، رفعت قدرتهن على التعاون والتبادل المعرفي، وبالتالي تعزيز دورهن في السياسة.

وتشير أرقام العبارة الأخيرة من الجدول السابق المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة النساء المنتخبات نحو مدى تأثير المستوى التعليمي للنساء المنتخبات على مشاركتهن في العمل السياسي، إلى أن نسبة 75%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن المستوى التعليمي منحهن فرص كبيرة للمشاركة في العمل السياسي، في حين نجد أن نسبة 17.9%، من النساء المنتخبات اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن المستوى التعليمي منحهن فرص كبيرة للمشاركة في العمل السياسي، وقد بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 7.1%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة "منحني مستوي التعليمي فرص كبيرة للمشاركة في العمل السياسي" الذي بلغ 3.71 ودرجة الانحراف المعياري 0.92، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة، و أغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة أن المستوى التعليمي منح النساء فرص كبيرة للمشاركة في العمل السياسي، كما يتضح في الشكل الموالي:



العلاقة بين التعليم والنوع الاجتماعي موضوع مهم وحيوي يرتبطان ببراديعم العمل لدى النساء المنتخبات موضوع الدراسة، وتظهر نتائج العبارة مدى تأثير مشاركة المرأة في السياسة بشكل كبير بالمستوى التعليمي وفرص الوصول إلى التعليم، حيث تمكنت النساء بفعل المستوى التعليمي من حيازة فرصًا كبيرة للمشاركة في العمل السياسي، ويأتي ذلك من خلال مساهمته في زيادة وعيها بالقضايا السياسية والاجتماعية، وتوفير الوصول إلى موارد الثقافة السياسية و فهم أعمق للقوانين والسياسات بشكل أفضل وزيادة وعيهن بتأثير العمل السياسي على البناء الاجتماعي و التحديات التي تواجه المجتمع وارتباطه بحياتهن وحقوقهن، كما ساهم المستوى التعليمي عند النساء المنتخبات في تحدي نمط التمييز الجنسي وتعززت لديهن الثقة بالذات جعلتهن أكثر استعدادًا على التحدث والمشاركة بكفاءة في النقاشات عبر الفضاءات السياسية المتنوعة و تطوير مهارات القيادة والتواصل اللازمين للمشاركة السياسية، واصبحن يعتمدن مهارات التفكير المنطقي والتحليلي وفهما يلهمن على صياغة السياسات و اقتراح حلول مبتكرة لتحسين الوضع السياسي والاجتماعي، و هي مهارات شخصية مكتسبة تميزهن و تمنحهن رؤية أوسع لدورهن في المجتمع والسياسة على نحو خاص، وتجعلهن قادرات على الانخراط في العمل السياسي وتسجيل انفسهم في القوائم الانتخابية في ظل التحديات والمعوقات الاجتماعية، بالإضافة إلى وعي النساء بأن المستوى التعليمي عامل استقطاب للدعم الأسري والاجتماعي للمشاركة في العمل السياسي و معيار مهم لزيادة التمثيل النسائي في المؤسسات الجموعية و السياسية التي بدورها تقدم الدعم والتوجيه للمشاركة في السياسة بنجاح.

5. العمل والدعم المؤسسي للنساء نحو المشاركة السياسية\*:

الجدول رقم (19): يبين مدى تأثير العمل على مشاركة للنساء السياسية:

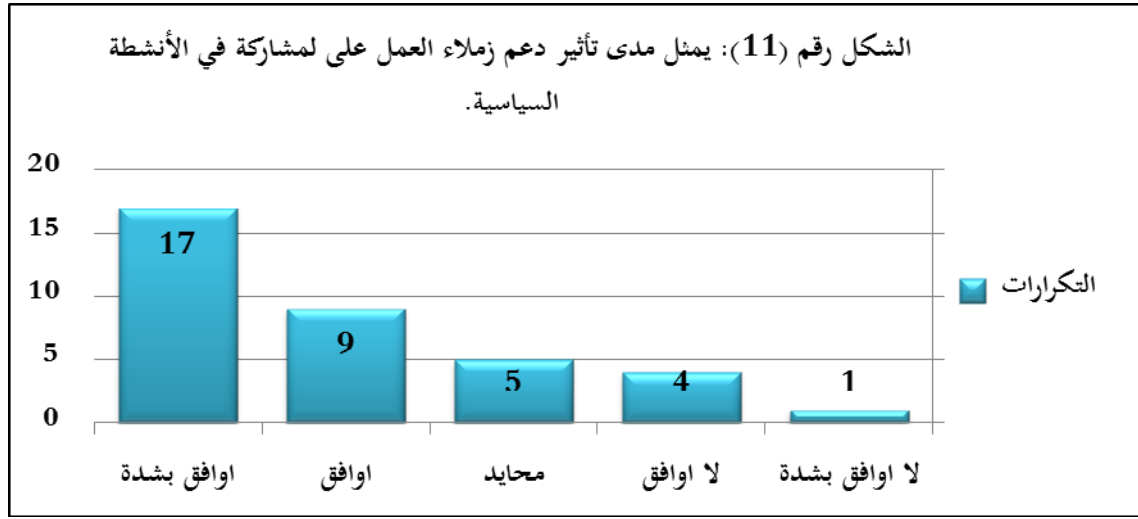
الدرجة	المتوسط	الانحراف المحسب المرجح	المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	3.75	1.22		11	15	2	6	2	ت	تتيح وضعتي المهنية فرصاً للمشاركة في العمل السياسي	01
				19.6	26.8	3.6	10.7	3.6	%		
مرتفع	4.03	1.15		17	9	5	4	1	ت	احظى بدعم من زملاء العمل للمشاركة في الأنشطة السياسية	02
				30.4	16.1	8.9	7.1	1.8	%		
متوسطة	3.81	1.26		12	15	2	4	3	ت	منحتني خبرتي المهنية القدرة على إدارة توجهاتي السياسية.	03
				21.4	26.8	3.6	7.1	5.4	%		

يتضمن الجدول رقم (19) العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات اتجاه العمل والدعم المؤسسي والاجتماعي، وتشير معطيات العبارة الأولى المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة النساء المنتخبات نحو مدى تأثير الوضعية المهنية للنساء المنتخبات على فرص المشاركة في العمل السياسي إلى أن نسبة أن 46.4%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن وضعياتهن المهنية تتيح لهن فرصاً للمشاركة في العمل السياسي، في حين نجد أن نسبة 14.3%، من النساء المنتخبات اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن وضعياتهن المهنية تتيح لهن فرصاً للمشاركة في العمل السياسي، وقد

\* تجدر الإشارة هنا إلى انه تم استبعاد النساء المنتخبات ممن كانوا يزاولون مهن حرة و الماكثات في البيت بشكل متعمد وتم التركيز على اللواتي شغلن وظائف في القطاع العام، وذلك بدافع الحصول على معطيات أكثر عمقا وموضوعية من خلال معرفة مدى تأثير العمل على نشاطهن السياسي، وبالتالي فان القيم الواردة في الجدول مبنية على مجموع النساء المنتخبات اللواتي زاولن وظائف في القطاع العام والذي يساوي مجموعهن 36 منتخبة بما نسبته (64.3%) وبالتالي فان القيم المفقودة والتي تمثل نسبة (35.7%) ترتبط بالنساء اللواتي يزاولن مهن حرة و الماكثات في البيت والذي يساوي مجموعهن 20 منتخبة من عينة الدراسة.

بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 3.6%، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة "تتيح وضعيتي المهنية فرصًا للمشاركة في العمل السياسي" الذي بلغ 3.75 ودرجة الانحراف المعياري 1.22، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و أغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة تتيح لهن وضعياتهم المهنية فرصًا للمشاركة في العمل السياسي.

تؤكد قوانين العمل للترشح السياسي في المجالس النيابية في الدستور الجزائري حق الأفراد على قدم المساواة في المشاركة السياسية، وبذلك فإن النساء اللواتي يشغلن وظائف يخول لهن الدستور حق المساهمة في الحياة السياسية من خلال ترشيح أنفسهن في المجالس النيابية طالما توفرت فيهن الشروط التي ينص عليها القانون والتي تتمحور حول السن والجنسية والكفاءة، بالإضافة إلى ذلك أن غالبية النساء موضوع الدراسة يشغلن في مهن تقديم خيارات للنساء للعمل بأوقات مرنة أو بنمط عمل جزئي ولا تشكل عائقا يقف أمام تطلعاتهن السياسية، مما يساعدهن على تحقيق توازن أفضل بين الحياة المهنية والشخصية وبالتالي يتيح لهن المزيد من الوقت للاهتمام بالعمل السياسي، ومن جهة أخرى تخضع النساء إلى دورات التكوين والتأهيل داخل المؤسسات وفق برامج تدريبية وتطويرية تهدف إلى تعزيز مهارات النساء في مجالها المهني وكذا الخبرة التي تكتسبها بدعم تطوير المهارات القيادات النسائية مما يساهم في تحفيزهن لتولي مناصب قيادية ينعكس ذلك على دورهن في الحياة السياسية وهو ما تعبر عنه قيم العبارة الأخيرة من الجدول التي تبحث في اتجاه النساء المنتخبات حول مدى تأثير خبرة العمل على القدرة في إدارة توجهاتهن السياسية فقد بلغت نسبة 48.2%، أي أن أغلب النساء عينة الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن خبرتهن المهنية منحتهن القدرة على إدارة توجهاتهن السياسية، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين للعبارة الذي بلغ 3.81 ودرجة الانحراف المعياري 1.26، وهو ما يعني أن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة، وهو ما توضحه معطيات الشكل التالي:



و من خلال الشواهد الإحصائية في الجدول السابق للعبارة الثانية التي تبحث في مدى تأثير دعم زملاء العمل على لمشاركة في الأنشطة السياسية إلى أن نسبة 46.5%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن يحظين بدعم من زملاء العمل للمشاركة في الأنشطة السياسية، وهو ما يجعلنا نؤكد أن الاطار التنظيمي للمؤسسة يخلق جماعات عمل متنوعة تشكل شبكات دعم وتوجيه، فوجود النساء في فضاءات مهنية مع زملاء العمل يغذي الروابط الاجتماعية ويعزز العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، إذ تتشكل منصات نقاش وتداول تمكّنهن من تقديم وجهات نظرهم وتبني توجهات وأراء سياسية وتقدم لهم المجال للمساهمة في الحوارات السياسية، و تبادل الخبرات والمشورة وتقديم الدعم المتبادل لزيادة مشاركتهن في العمل السياسي.

الروابط الاجتماعية بين زملاء العمل في إطار المنظمات المؤسساتية آلية قوية لتشجيع ودعم مشاركة النساء في توجهاتهن واهتماماتهن السياسية، فمن خلال معطيات الجدول سابقة الذكر يتبين أن النساء المنتخبات عينة الدراسة يحظين بدعم وتشجيع من الزملاء نحو المشاركة السياسية، لممارستهن مهن ووظائف في بيئة مفتوحة ومشجعة للنقاش والحوار حول القضايا الاجتماعية السياسية تكتسب من خلالها النساء الوعي بأهمية مشاركة الأفراد في الأنشطة السياسية، معطيات تعمل في مجملها على تشجيعهم وتدفعهن نحو الترشح للمناصب السياسية.

في المقابل نجد أن نسبة 8.9% من بين النساء المنتخبات عينة الدراسة المحايدتين، وما نسبته 8.9%، من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أنهن يحظين بدعم من زملاء العمل للمشاركة في الأنشطة السياسية، نسب وان كانت في مجموعها منخفضة تمثل فئة

قليلة من النساء اللواتي لا يجدن دعما من الزملاء للمشاركة السياسية، إلا أنها تجعلنا نقف عند الأسباب التي تدفعهن اتجاه عدم الموافقة وتحفظ النساء على الإجابة، ويمكن إيعاز ذلك لجملة من الأسباب الشخصية والاجتماعية والثقافية، فإعراض النساء عن مشاركة اهتماماتهن وتطلعاتهم السياسية هو نتيجة تفاعلهم في بيئة تفتقر إلى المساواة بين الجنسين يقابلها تمييز وتحييز جنسي من زملاء العمل، مردته التوقعات الاجتماعية التي تحدد للنساء أدوار معينة ترتبط بالبعد البيولوجي بالأسرة والتي دائما ما تحصرها في أدوار تتوافق مع تركيبها البيولوجية وهي غالبا ما ترتبط بالعناية بمسؤوليات الأسرة، وبالتالي فإن مشاركة اهتمامهن السياسية في مكان العمل تعترضه المخاوف من الانتقاد و الازدراء وربما التنمر وبالتالي الانتقام و الإقصاء والتهميش، كما أن ضعف تمثيل النساء في أماكن العمل يبعث الشعور بعدم الراحة حيال نقل ومشاركة اهتمامهم ورغبتهم في المشاركة السياسية، ومن الناحية الشخصية للنساء المنتخبات يؤثر الشعور السلبي بالثقة الذاتية وعدم بالكفاءة على مدى استعداد النساء للمشاركة في الأنشطة السياسية يصبح من الصعب عليهن الإفصاح علنًا عن رغبتهن في المشاركة السياسية والترشح للانتخابات النيابية.

#### 6. تأثير و سائل الإعلام على مشاركة النساء السياسية:

الجدول رقم (20): يبين تأثير التوازن الجنسي في وسائل الإعلام على مشاركة النساء السياسية:

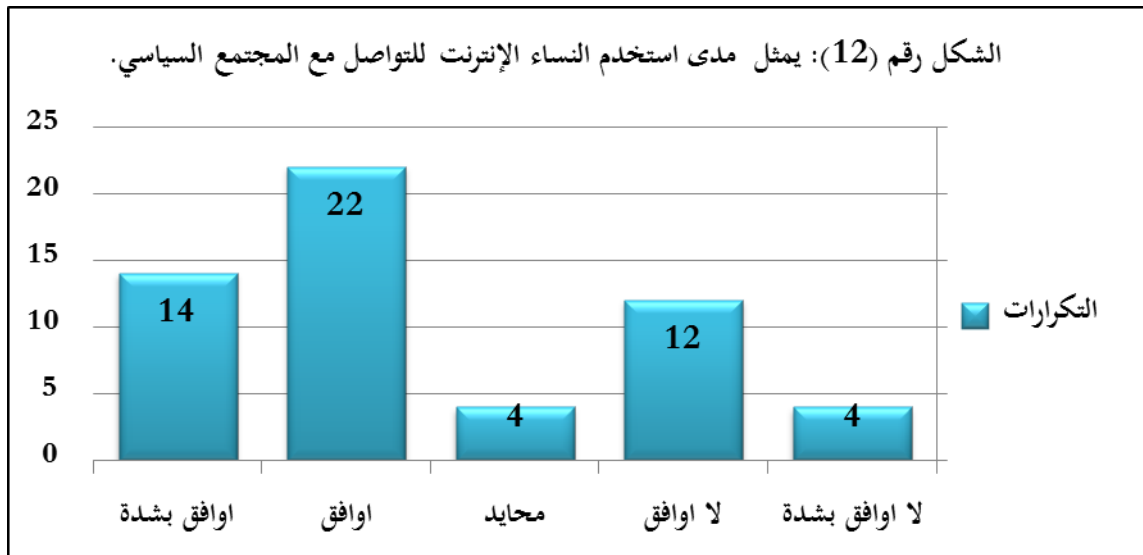
الرقم	العبارات	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	الدرجة
01	وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة رفعت مستوى ثقافتنا السياسية	ت	2	4	4	30	16	0.99	3.96	مرتفع	
		%	3.6	7.1	7.1	53.6	28.6				
02	استخدمت الإنترنت في التواصل مع المجتمع السياسي.	ت	4	12	4	22	14	1.27	3.54	مرتفع	
		%	7.1	21.4	7.1	39.3	25.0				
03	تعزز لإنترنت تطلعاتنا السياسية بالمعلومات.	ت	3	9	3	30	11	1.13	3.66	مرتفع	
		%	5.4	16.1	5.4	53.6	19.6				

تلعب وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في تشكيل آراء ومعتقدات الجمهور، إذ يتأثر الرأي العام بما يتم تقديمه من أخبار وتحليلات وآراء عبر وسائل الإعلام من خلال عرضه لمعلومات متنوعة عن الأحداث والموضوعات الراهنة، مما يساهم في تعبئة اهتمامات الجمهور وتوجيههم نحو قضايا اجتماعية محلية ووطنية متنوعة وموضوعات حقوقية عالمية بما في ذلك حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وكذا تشكيل الثقافة وبت القيم الاجتماعية وبالتالي التأثير في اعتقادات الأفراد الشخصية، وترتبط درجة التأثير بنوعية محتواه وتوجهاته وكيفية تفاعل الجمهور معه من خلال تقديم القصص والبرامج والأخبار التي تعبر عن توجهات معينة، وهو ما ينعكس على تكوين الاهتمامات وتشكيل آراء الأفراد ومواقفهم الشخصية حيال موضوعات متنوعة وتبني مواقف معينة أو اتخاذ إجراءات محددة، من هنا كان لابد من البحث في اتجاهات النساء المنتخبات موضوع الدراسة ضمن محور وسائل الإعلام والتوازن الجنسي في المشاركة السياسية، يتضمن الجدول رقم (20) العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات اتجاه وسائل الإعلام، وتشير إجابات الباحثين للعبارة الأولى التي تبحث في مدى تأثير وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة على الثقافة السياسية إلى بنسبة 82.2%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أن وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة رفعت مستوى ثقافتهم السياسية، في حين نجد أن نسبة 10.7%، من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أن وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة رفعت مستوى ثقافتهم السياسية، وبلغت نسبة النساء المحايدن 7.1%، كما جاءت قيمة المتوسط الحسابي 3.89، ودرجة الانحراف المعياري 1.18، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و أغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة تأثر مستوى ثقافتهم السياسية بوسائل الإعلام المرئية والمكتوبة.

إجابة الباحثين تعكس تأثير الانتشار الواسع لوسائل الإعلام وتنوع أساليبه وأدواته وتطور تكنولوجياته في الجزائر، وتأثيره على مستوى الثقافة السياسية للنساء من خلال دور وسائل الإعلام الحيوي في نقل المعلومات و تسهيل فهم القضايا المعقدة وصعبة الفهم بالنسبة للكثير من النساء، تبسيط هذه القضايا وشرحها بشكل يسهل على النساء فهمها والمشاركة في مناقشتها، وتقديم وسائل الإعلام منصات للنساء للتعبير عن آرائهن ومشاركة تجاربهن وقصصهن وبالتالي تعزز الحوار والنقاش حول القضايا السياسية من خلال تنظيم غرف وبرايمج مناقشة، ومنه تسليط الضوء على نماذج نسائية ملهمة تشارك في السياسة وتحقق نجاحًا،

تعمل وسائل الإعلام كذلك بصورة إيجابية كذلك في مقاومة الصور النمطية لأدوار النساء وتشجيع تمثيل متنوع لهن في الحياة العامة و السياسة، هذه النماذج تساعد في تحفيز النساء وتشجيعهن على التفكير في المشاركة السياسية كوسيلة للتأثير وتحقيق التغيير، تعمل هذه الجهود في النهاية على تشجيع النساء على المشاركة السياسية ورفع مستوى الثقافة السياسية لديهن، وبالتالي تعزيز النوع الاجتماعي في المجتمع ومساهمته في صنع القرارات.

تُظهر نتائج العبارة الثانية التي تبحث في مدى استخدام النساء المنتخبات الإنترنت من اجل التواصل مع المجتمع السياسي أن نسبة 64.3%، منهن يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن يستخدمن الإنترنت في التواصل مع المجتمع السياسي، في حين نجد أن نسبة 28.5%، من النساء المنتخبات، اللاتي اجبن خلاف ذلك أي أنهن إما غير موافقات أو غير موافقات بشدة على أنهن يستعملن الإنترنت في التواصل مع المجتمع السياسي، وبلغت نسبة النساء المحايدتين 7.1%، كما جاءت قيمة المتوسط الحسابي 3.54، لإجابات الباحثين للعبارة "استخدمت الإنترنت في التواصل مع المجتمع السياسي" ودرجة الانحراف المعياري 1.27، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و اغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة يستعملن الإنترنت في التواصل مع المجتمع السياسي وهو ما تعبر عنه الأعمدة البيانية للشكل التالي:



تقدم الأنترنت خاصية الوصول إلى معلومات مهمة ومتنوعة وتوفر عدد منصات التواصل الاجتماعي والمنتديات عبر الإنترنت تمنح النساء فرصة للتعبير عن آرائهن السياسية بشكل مفتوح حول القضايا السياسية، كما تمكنهن وسائل التواصل الاجتماعي من بناء شبكات اجتماعية وتوسيع دائرة التواصل مع ناشطين سياسيين وغيرهم من أفراد المجتمع السياسي، و تمكن من الاطلاع على تجارب وقصص النشطاء لاختلاف جنسهم وانتمائهم في الحياة السياسية، وهو ما يتيح للنساء التواصل مع المجتمع السياسي حتى إذا كانت في مناطق بعيدة ومتفرقة فشبكة الأنترنت تقلل صعوبة الوصول إلى الأماكن التقليدية للمشاركة السياسية، وهو ما يزيد من مستوى وعيهن بالقضايا ويحفزهن للمشاركة و يعزز الثقة في قدرتهن على المشاركة وتأثيرهن في المجتمع السياسي وبذلك فإن استخدام الإنترنت بشكل فعال يساعد النساء على تعزيز توجهاتهن نحو المشاركة السياسية وتوفير بيئة مشجعة ومعرفية للمشاركة في القرارات والعمليات السياسية.

التقدم التكنولوجي في البنية التحتية الرقمية الذي عرفته الجزائر نتيجة مواكبتها التطور التكنولوجي العالمي وتوفير البنية التحتية اللازمة للاتصال بالإنترنت في جميع مناطق البلاد بغرض استغلال خدماتها وتوظيف نماذج رقمية جديدة للتفاعل الاجتماعي في تطوير الخدمات المؤسساتية و تحقيق تواصل أفضل بين الحكومة والمواطنين عبر منصات تكنولوجية تضمن تمثيل جميع الفئات الاجتماعية باختلاف الجنس و الخلفيات، و بما أن التكنولوجيا لا تخضع لاعتبارات جنسية فيما تقدمه من خدمات استطاعت النساء الجزائريات المهتمات بالشأن السياسي الوصول إلى مختلف المعلومات السياسية على قدر من المساواة مع الرجال، واضحت النساء تمتلك القدرة على تقديم آرائهن واقتراحاتهن عبر منصات رسمية وغير رسمية في الأنترنت وهو ما تعبر عن نتائج العبارة الأخيرة في الجدول السابق المتعلقة بمدى تأثير المعلومات التي توفرها الإنترنت في تعزيز تطلعاتهن السياسية، والتي جاءت في المرتبة الثانية حيث وصلت نسبة 73.2%، من مجموع النساء اللواتي يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الإنترنت تعزز تطلعاتهن السياسية بالمعلومات، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.66، لإجابات المبحوثين للعبارة "تعزز لإنترنت تطلعاتي السياسية بالمعلومات" ودرجة الانحراف المعياري 1.13، وبالتالي فإن اتجاه العبارة مرتفع نحو الموافقة و ومن فأن المعلومات التي توفرها الأنترنت كان له تأثير إيجابي في تعزيز تطلعاتهن السياسية لدى اغلب النساء المنتخبات موضوع الدراسة، مكنتهن من الوصول إلى المعلومات السياسية بسهولة متابعة أخبار السياسة والقضايا المهمة والتفاعل معها، ومشاركة آرائهن بشكل فعّال.

يمكن القول أن منصات الحوار الرسمية وغير الرسمية على الإنترنت مكنتهن من التواصل مع المجتمع السياسي وقدمت لهن فرص حضور المناقشات والندوات والملتقيات سياسية رقمية التي تديرها تلك الجماعات والبرور السياسية باستغلال التكنولوجيا لأجل تشجيع مختلف الفئات على الالتفاف و التوعية وتوجيه الجهود نحو نشر المعلومات والوعي بين النساء وتشجيعهن على المشاركة الأكثر فعالية في العملية السياسية، سمح للنساء بالاطلاع على وجهات نظر متعددة وتبادل الآراء مع قادة سياسيين وناشطين المشاركين في مختلف الأنشطة السياسية خاصة منها الحملات الانتخابية، و التواصل المباشر مع القادة السياسيين من خلال البريد الإلكتروني أو عقد لقاءات الشخصية مباشرة أو التعرف على مواقيت وأهداف وبرامج اللقاءات العامة، وتصبح بذلك فرصا للنساء المهتمات بالشأن السياسي التواصل مباشرة مع القادة السياسيين في الهيئات الانتخابية وعلى مستوى الأحزاب السياسية وعرض آرائهن واقتراحتهن وتقديم انفسهم كمتطلعات للمشاركة واستعدادها الترشيح في المجالس النيابية.

#### ثانيا. الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية:

الانخراط الحزبي للنساء في اطار العمل الجموعي السياسي باعتباره شكلا مؤسسي ينظمه ويكفله القانون الجزائري، يعكس الأيدولوجية السياسية في إعادة هيكلة العمل الجموعي ليصبح مجالا أكثر اتساعا أمام النساء للانخراط وتعبئة موارد العمل السياسي، من خلال حركية التفاعل مع الفاعلين السياسيين داخل التنظيم الحزبي الحاضن لمجموعة من الأهداف و التوجهات والأفكار السياسية، يصبح الحزب السياسي مجالا نظاميا لتنشئة النساء السياسية و توطين مقومات العمل السياسي ودعم الاستعدادات والسمات الشخصية لهن باعتبارهن فاعلين سياسيين وهي مقومات تمنحنهن التقييم الإيجابي لذواتهن و الشعور بالقدرة على الترشيح في الانتخابات التمثيلية، وبذلك يمثل الانخراط الحزبي السياسي للنساء المنتخبات ابرز مقومات تشكيل براديعم العمل السياسي لديهن، ولأجل ذلك كان لابد من خلال هذه دراسة مناقشة دور سياسات العمل الجموعي الحزبي وتأثيرها على القضاء على الفروق بين الأعضاء المنتمين للحزب السياسي على أساس الجنس، والعلاقة التي يولدها هذا التأثير المتبادل في إصباغ الاستعدادات الشخصية لدى النساء المنتخبات من خلال الاتجاهات

التي تحملها النساء المنتخبات نحو أدوار الجندر في العمل الجمعي الحزبي وإظهار مستوى تحقق المساواة الجندرية في الأدوار الاجتماعية للعمل الجمعي.

### 1. المساواة الجندرية داخل الحزب السياسي:

الجدول رقم (21): يبين قيم المساواة الجندرية في الحزب السياسي:

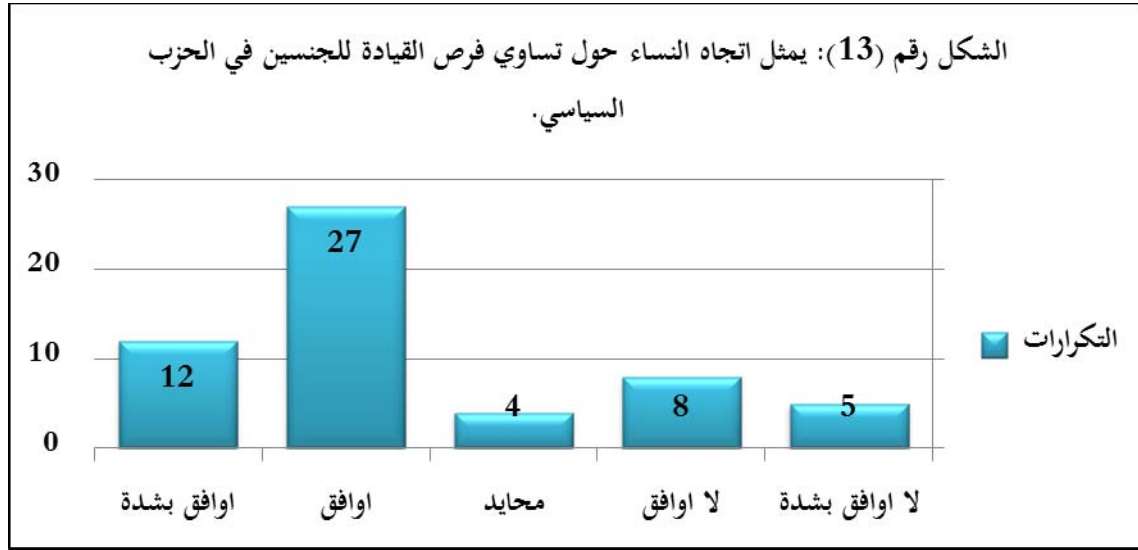
الرقم	العبارات	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المعياري	الانحراف	الحسابي المرجح المتوسط	الدرجة
01	اجد الاحترام والتقدير من زملائي في الحزب.	ت	4	6	5	24	17	1.20	3.79	مرتفع	
		%	7.1	10.7	8.9	42.9	30.9				
02	منحي الحزب السياسي فرص متساوية في القيادة والتمثيل السياسي.	ت	5	8	4	27	12	1.23	3.59	مرتفع	
		%	8.9	14.3	7.1	48.2	21.4				
03	يبادر الحزب في دعم النساء نحو المشاركة السياسية.	ت	5	8	3	23	17	1.29	3.70	مرتفع	
		%	8.9	14.3	5.4	41.1	30.4				

يتضمن الجدول رقم (21) العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو قيم المساواة الجندرية في الحزب السياسي، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة النساء المنتخبات نحو الاحترام والتقدير من زملائهن في الحزب، أن نسبة 73.8، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهم يلقون الاحترام والتقدير من زملائهم في الحزب السياسي، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "اجد الاحترام والتقدير من زملائي في الحزب" البالغ 3.79، ودرجة الانحراف المعياري 1.20 ومنه فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة، وهو ما يعني أن أغلبية النساء المنتخبات يجدن الاحترام والتقدير من زملائهم في الحزب السياسي.

وهذا المعطى يعكس ثقافة الحزب السياسي التي تشجع على تواجد النساء ومشاركتهم بشكل فعال وحاملة من القيم الجندرية تركز التوازن والتكافؤ بين الجنسين في بنية العمل الجمعي الحزبي، وعدم التمييز

داخل الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها النساء، وهو ما يعني تراجع قيم الذكورة داخل الهياكل والأنشطة الحزبية، إذ أن هذا الشعور يتولد لديهن من خلال حصولهن على فرص متساوية للمشاركة في جميع الأنشطة الحزبية دون أي تفرقة جنسية، وبالتالي بأنهن يتعاملن بعدالة واحترام دون تحيز أو تمييز سلبى بناءً على جنسهن، فتبادل النساء نفس مستوى الاحترام والتقدير الذي يتلقاه الرجال، يحقق تساوي الفرص والحقوق والواجبات بين الجنسين، واعتراف الفاعلين بأهمية مشاركة النساء في العمل السياسي كشركاء فعالين، حيث يصبح من السهل على النساء تطوير مهارتهن السياسية، حيث ما وجدن الشعور بتقدير مساهمتهن واحترام خبرتهن ومعرفتهن الفردية، وهو يؤكد على أهمية السماح لهن بالتعبير عن أفكارهن ومشاركة تجارهن لتعزيز الحوار والتفاعل والتعاون بين الأعضاء المنتمين للحزب من اجل تحقيق الأهداف السياسية المشتركة و تكريس ثقافة المساهمة، فاحترام وجهات نظر النساء يترجم علاقات التعاون الإيجابية و تقديم الدعم والتوجيه مع زملاء الحزب التي بدورها تشجع النساء على التفاعل والتقدم والمشاركة في الأنشطة الحزبية داخل الحزب السياسي، وبالتالي فان شعور غالبية النساء بالاحترام والتقدير مؤشر على وجود ممارسات شفافة وعدالة بين الجنسين، وتواجد النساء المنتخبات في بيئة حزبية تؤمن بمبدأ المساواة بين الجنسين تمنحهن فرصًا متساوية للمشاركة وتولي المناصب القيادية والترشح لحيازة مقاعد انتخابية في المجالس المنتخبة البلدية والولاية والوطنية.

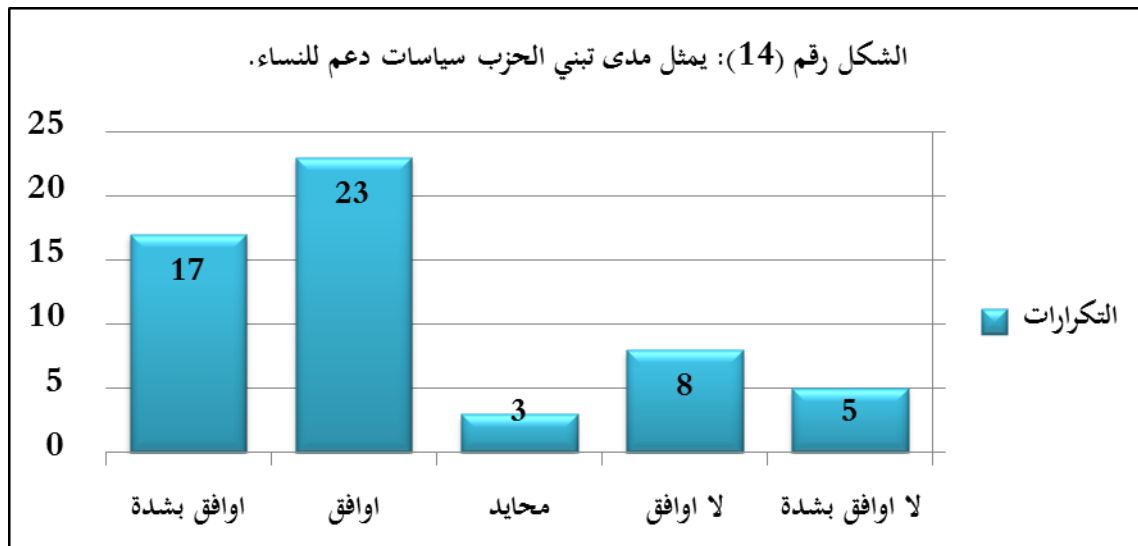
وتشير معطيات العبارة التي تبحث في مدى منح الحزب السياسي فرص متساوية للنساء في القيادة والتمثيل السياسي، أن نسبة 69.6%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الحزب السياسي يمنح فرص متساوية للنساء في القيادة والتمثيل السياسي، في حين يرى ما نسبته 23.2.8% عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 7.1، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "منحني الحزب السياسي فرص متساوية في القيادة والتمثيل السياسي" البالغ 3.59، ودرجة الانحراف المعياري 1.23 ووفق لهذا النتائج فان اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فان اغلبية النساء المنتخبات يرون أن الحزب السياسي يقدم لهن فرص متساوية في القيادة والتمثيل السياسي وهو ما يوضحه الشكل التالي:



يتبين من خلال الشواهد التي تظهرها أعمدة الشكل السابق أن أكثر من نصف النساء صرحن بامتلاكهن فرصًا وظروف داخلية حقيقية تشجعهن للوصول إلى المناصب القيادية والمسؤولة داخل الحزب، يعني ذلك أن لديهن نفس الفرص والإمكانيات التي يتمتع بها الرجال للمشاركة في المناصب القيادية والتمثيل السياسي داخل الحزب، هذا يشمل توفير الفرص العادلة والمتكافئة للنساء لتقديم أنفسهن للانتخابات، تجدر الإشارة إلى أن الأسباب السياسية والاجتماعية دفعت الأحزاب السياسية لتبني سياسات وإجراءات تهدف إلى منح النساء فرصًا متساوية في القيادة والتمثيل السياسي، إذ تدرك العديد من الأحزاب السياسية أهمية توجيه تركيزها نحو تحقيق التنوع والشمولية في التمثيل السياسي، وتعتبر تمثيل النساء جزءًا أساسيًا من هذا التوجه، حيث يساهم في استقطاب فئة انتخابية كبيرة متمثلة في أصوات النساء اللواتي تزايد وعيهم بقضايا النوع الاجتماعي وأهمية تمثيل النساء وتحقيق المساواة، وبالتالي هم في حاجة إلى من يمثلهم وهي استراتيجية تعتمد عليها الأحزاب للوصول إلى مراكز السلطة وحياسة أكبر عدد من المقاعد الانتخابية، كما أن من أهداف الحزب السياسي تحسين الصورة العامة وتعزيز مصداقيته، هذا التوجه يعكس أيضا التزام الحزب بقيم المساواة والعدالة ومنح الفرص المتساوية للنساء التي نصت عليها القوانين والتشريعات الجزائرية التي تسعى إلى تعزيز دور النساء في القيادة والتمثيل السياسي ومجارة المساعي و الضغوط الدولية لزيادة التمثيل النسائي في السياسة.

وكي تحقق الأحزاب السياسية ذلك التوجه تنتهج مجموعة من الإجراءات وسياسات داعمة للنساء نحو المشاركة السياسية بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين في المشهد السياسي وتمكين دور النساء من اجل المشاركة

بفعالية في صنع القرار والترشح في الانتخابات، من خلال توفير الفرص والظروف التي تساعدن على تحقيق تطلعاتهن في المشاركة، انطلاقا من تبني الحزب سياسات ترويجية في الإعلانات والحملات السياسية تهدف إلى زيادة الترشح النسائي، من بينها تحفيز النساء على الترشح من خلال حملات توعية وتحفيزية وتقديم ضمانات تمثيل نسائي تحفيز النساء على المشاركة والترشح، وصياغة سياسة تهدف إلى زيادة تمثيل النساء في هياكل القيادة واتخاذ القرار على مستوى الحزب، وتفعيل دورات تدريبية مخصصة لتطوير المهارات السياسية الأعضاء المنتمين خاصة النساء لتمكينهن من الانخراط بفعالية في العمل السياسي، و تطوير برامج توعية وتنقيف لتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين داخل الحزب وتقديم دعماً توجيهياً للنساء اللاتي يرغبن في الترشح أو الانخراط في السياسة، مما يساعدن في تحديد الخطوات اللازمة والتغلب على التحديات و تقديم محاضرات وندوات وورشات عمل لزيادة الوعي السياسي للنساء حول أهمية دورهن في العمل السياسي والتأثير على صنع القرار، إضافة إلى ذلك تقديم دعم مالي لحملات النساء الانتخابية وتوفير منصات للنساء لتبادل الخبرات والمشورة وبناء شبكات دعم قائمة على التفاعل وتبادل الخبرات وتمكينهن من تطوير استراتيجيات فعّالة للترشح، فحسب استجابات المبحوثات نحو العبارة التي تبحث في اتجاه النساء نحو مدى تبني الحزب سياسات داعمة للنساء نحو المشاركة السياسية، نجد أن نسبة 75.0%، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الحزب يتبنى سياسات دعم للنساء نحو المشاركة السياسية، في حين يرى ما نسبته 33.2%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 5.4، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة " يبادر الحزب في دعم النساء نحو المشاركة السياسية" البالغ 3.70، ودرجة الانحراف المعياري 1.29 بذلك فان أغلبية النساء المنتخبات يرون أن الحزب يتبنى سياسات دعم للنساء نحو المشاركة السياسية، واتجاه العبارة نحو الموافقة، كما هو موضح في الشكل التالي:



ينعكس تقييم النساء الإيجابي لتقييم المساواة الجندرية من خلال دعم الحزب للنساء نحو المشاركة السياسية و تواجد الفرص المتساوية في القيادة والتمثيل السياسي و شعورهن بالاحترام والتقدير داخل الحزب السياسي من قبل زملائهن على الجانب النفسي والاجتماعي ويساهم هذا التقييم في تشكيل براديعم السياسة لديهم وتكمن هذه المساهمة من خلال زيادة ثقة النساء بأنفسهن من معرفة أن زملائهن يقدرنهن ويحترمون آرائهن ومساهماتهن، يصبحن أكثر جرأة وثقة في التعبير عن آرائهن وتحقيق أهدافهن، و تعزيز الطاقة الإيجابية لدى النساء، إذ يشعرن بالراحة عندما تتوفر لديهن بيئة داعمة تشجع على التفاعل الإيجابي والتعاون، وهكذا يصبحن أكثر استعدادًا للمشاركة والمساهمة بفعالية في الأنشطة والفعاليات الحزبية، من جهة أخرى يساعد الشعور بالاحترام والتقدير على تعزيز الروابط الاجتماعية ويرفع من انتماء النساء ويصبحن جزءًا متكاملًا من الحزب ويشعرن بأنهن يمتلكن دورا مهما في نشاطاته، ويصبحن جزءًا أساسيًا في هذا المجال ويمكنهن العمل بتعاون لتحقيق الأهداف السياسية المشتركة.

## 2. تعزيز الوعي السياسي للنساء:

الجدول رقم (22): يبين دور الحزب السياسي في التنشئة السياسية للنساء :

الدرجة	المتوسط	الحساب المرجح	الانحراف المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الترتيب
مرتفع	3.79	1.15	16	25	5	7	3	ت	وفري الحزب السياسي معلومات سياسية متنوعة.	01	
				28.6	44.6	8.9	12.5	5.4			%
مرتفع	3.77	1.23	18	22	5	7	4	ت	أشارك في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب.	02	
				32.1	39.3	8.9	12.5	7.1			%
مرتفع	3.87	1.11	17	26	5	5	3	ت	ساهم أعضاء الحزب في توجيهي نحو الترشح السياسي.	03	
				30.4	46.4	8.9	8.9	5.4			%
مرتفع	3.66	1.19	12	29	4	6	5	ت	تطورت مهاراتي في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب.	04	
				21.4	51.8	7.1	10.7	8.9			%

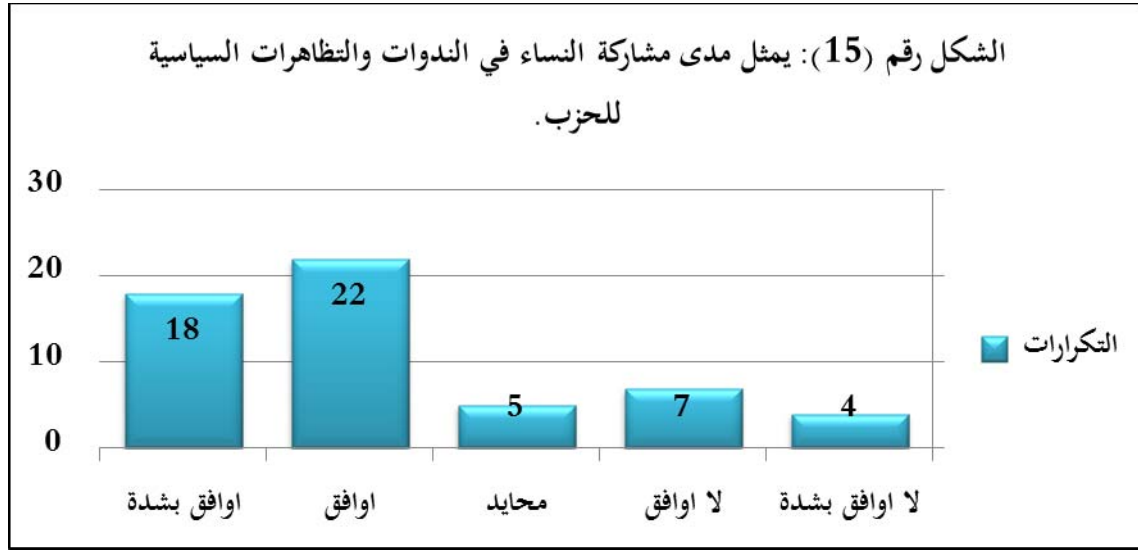
تبين أرقام الجدول أعلاه و المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو تنوع المعلومات السياسية التي يقدمها للنساء، أن نسبة 73.2%، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الحزب وفر للنساء معلومات سياسية متنوعة، في حين يرى ما نسبته 17.9%، عكس ذلك أي أنهن غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 8.9%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "وفر لي الحزب السياسي معلومات سياسية متنوعة" البالغ 3.79، ودرجة الانحراف المعياري 1.15 أن أغلبية النساء المنتخبات يرون أن الحزب يوفر معلومات سياسية، واتجاه العبارة نحو الموافقة. توفر المعلومات السياسية وإطلاع النساء ومعرفتهم بالقضايا السياسية وفهمها يساهم في تشكيل الهوية السياسية ورفع قيم انتماء النساء للحزب السياسي، كما ينمي تفاعلهم بشكل أكبر مع السياسة والرغبة في تحقيق تغيير إيجابي انطلاقاً من الموارد و الأدوات اللازمة التي تؤهلهم لفهم التحديات الاجتماعية والثقافية وتجعلهم قادرين على التخطيط والتنفيذ والمشاركة بشكل فعال، و منه تزيد ثقة النساء وإصرارهن على المشاركة في العمل السياسي وتقديم أنفسهن كمرشحات في المجالس النيابية المنتخبة.

تمتلك الأحزاب السياسية خزان من المعلومات والمصادر السياسية المتنوعة المرتبطة بالقضايا المحلية والوطنية وصولاً إلى القضايا الدولية، وهناك ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب و معلومات حول المحيط الاجتماعي المشتغلة ضمنه و التي دأبت على جمعها لتحقيق أهدافها التي تأسست لأجلها، والوقوف على طرائق معالجة المشاكل الاجتماعية والمساهمة بالتنمية، غيرها من المعلومات المرتبطة بسيرورة تاريخها تنطلق من التأسيس ومراحل تحديث هياكلها و برامجها السياسية للتكيف مع متطلبات السياق الاجتماعي دائم التغير، بالإضافة إلى المعلومات المرتبطة بالحاضر المتمثلة في أليات الاشتغال والاستراتيجيات التي ينتهجها من اجل التغلغل في الأوساط الاجتماعية وتحقيق التعبئة وتبعية الأفراد السياسية، وهي معلومات متاحة ومتبادلة بين الأعضاء أثناء عمليات التفاعل، يجعل من السهل على النساء الحصول على المعلومات ويتيح ذلك التفاعل شروحات مبسطة وواضحة للمفاهيم والعمليات السياسية، مما يساهم في توضيح العمل السياسي وتقريبه للنساء، ويساعد في توسيع رؤيتهن وزيادة وعيهم بالقضايا السياسية الداخلية والخارجية المختلفة.

كل ما تم مناقشته يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببراديعم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات، إذ أن أغلبية النساء المنتخبات عينة الدراسة صرحن بقدرتهن على الوصول إلى المعلومات السياسية داخل الحزب السياسي

وهو ما يظهر كيف يتأثر النوع الاجتماعي بالمعلومات السياسية وكيف ينعكس ذلك على المشاركة السياسية لدى الفاعلين السياسيين، ويحصل ذلك من خلال تحقيق التكافؤ بين الجنسين ومنح فرصًا متساوية في العمل السياسي لامتلاكهن القدر الكافي من المعلومات السياسية داخل الحزب السياسي التي تلعب دورًا أساسيًا في خلق الدافع وإنتاج القدرة والحافز على الترشح للانتخابات لدى النساء المنتخبات.

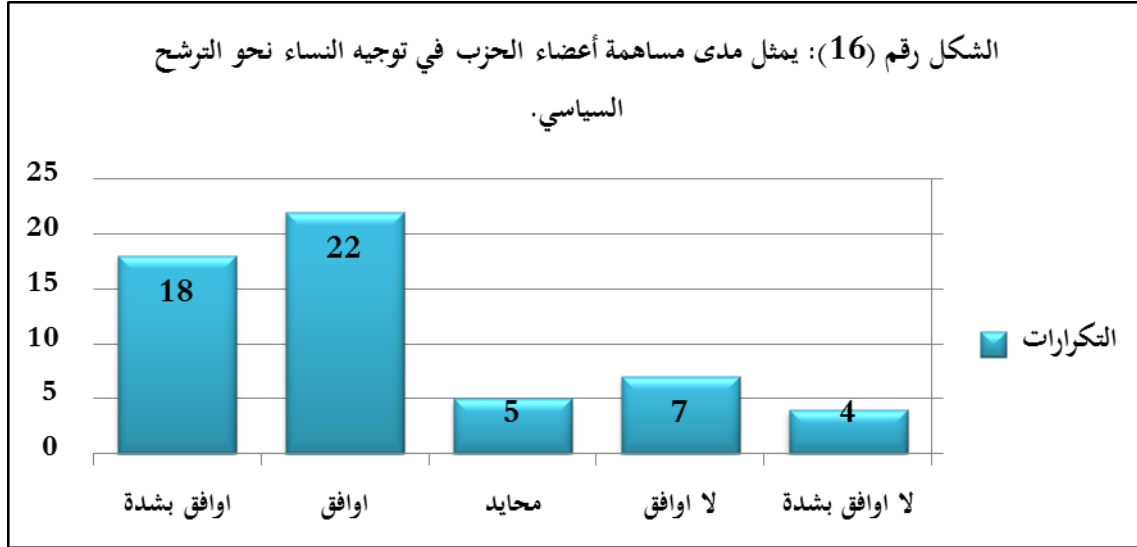
كما تقوم الأحزاب السياسية بتنظيم الندوات والتظاهرات السياسية بهدف تحقيق غايات سياسية واجتماعية مختلفة، من بينها نشر رؤيتها و منهجها السياسي للجمهور والتعبير عن أفكارها وقضاياها وتشرح مواقفها اتجاه المسائل السياسية المختلفة، و بغية التواصل مع جمهورها من المؤيدين وتحفيزهم على المشاركة والانخراط في الأنشطة السياسية، وتقديم معلومات سياسية ومناقشة القضايا الراهنة التي تسهم في تعزيز وعي الجمهور بالسياسة ودورها في الحياة اليومية ومناقشة القضايا الداخلية للحزب وتشجيع المشاركة الديمقراطية لأفراد المجتمع و لأعضائه، كما تُستخدم للتعبير عن رفض سياسات أو قرارات حكومية أو لتأييد لأفكار ومطالب سياسية معينة، وعلى غرار ذلك تعمل الندوات والتظاهرات التي ينظمها الحزب على جذب المزيد من الأعضاء الجدد إلى الحزب ويزيد من التفاعل معه، و تكون مناسبة لتقديم المرشحين وتعريف الجمهور بهم وبرامجهم السياسية، وبذلك فإن الندوات والتظاهرات السياسية التي تؤطرها الأحزاب السياسية تأتي في إطار الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية، وهو ما دعانا إلى طرح سؤال حول مشاركة النساء في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب، وكانت الإجابات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو مشاركة النساء في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب، أن نسبة 71.4%، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن يشاركن في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب، في حين يرى ما نسبته 19.6%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 8.9%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "أشارك في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب" البالغ 3.77، ودرجة الانحراف المعياري 1.23 ومنه فإن أغلبية النساء المنتخبات يحرصن على المشاركة في الندوات السياسية للحزب، واتجاه العبارة نحو الموافقة وهو ما يبينه الشكل التالي:



تعكس إجابات الباحثين نحو العبارة "مشاركة النساء في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب" رغبتهم في التواصل والتفاعل مع قضايا الحزب والمشاركة في صنع القرارات السياسية اهتمامهم بالسياسة والقضايا الحزبية من خلال المناقشات والأنشطة السياسية التي تجمع أعضاء الحزب لتداول القضايا وصياغة السياسات وكذلك بناء شبكات تواصل و تبادل المعرفة والخبرات مع أعضاء الحزب والقادة السياسيين من جهة، ومن جهة أخرى لا تقل أهمية تعكس تغيير الثقافة السياسية التي كانت متحيزة تجاه الجنس الذكر في العمل السياسي، حيث أن المساواة بين الجنسين تؤدي إلى توفير فرص متساوية للنساء والرجال للمشاركة في الندوات والأنشطة السياسية وتحقيق تمثيل النساء في المشهد السياسي، ومنه تنوع الاحتياجات والمطالب المختلفة للمجتمع وتضيف وجهات نظر متنوعة ومختلفة إلى الحوارات السياسية، هذا يساهم في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر توازناً تخدم مختلف فئات المجتمع، وبالتالي فإن مشاركة النساء المنتخبات عينة الدراسة في الندوات السياسية ساهم في بناء وعيهم السياسي و تطوير قدراتهم، وكذا زيادة ثقفتهم في مكتسباتهم ما شجعهم على تقديم أنفسهم و يحفزهم على الإقدام نحو الترشح للانتخابات.

تواجد الدعم والفرص المتساوية في فضاء سياسي يجمع أفراد متسامحين جندريا تشجع النساء الأعضاء المنتمين لذلك المجال على الاهتمام بالمشاركة السياسية، بذلك فإن تفاعل النساء المنتخبات موضوع الدراسة في بيئة شفافة وعادلة عامل محوري ساهم في دعمهم وتوجيههم ورفع إلهامهم وثقتهم في أنفسهم على تحقيق النجاح إزاء الترشح السياسي في المجالس المنتخبة، وهو ما تعكسه المعطيات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو مساهمة أعضاء الحزب في توجيه النساء نحو الترشح السياسي، حيث أن نسبة 76.8% من أفراد الدراسة يوافقون بشدة أو يوافقون على أن أعضاء الحزب ساهموا في توجيه النساء نحو الترشح السياسي، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "ساهم أعضاء الحزب في

توجيهي نحو الترشح السياسي" البالغ 3.87، ودرجة الانحراف المعياري 1.11 ما يعني أن اتجاه العبارة نحو الموافقة، وأغلبية النساء المنتخبات يجدن مساهمة من أعضاء الحزب في توجيههم نحو الترشح السياسي، وهو ما توضحه معطيات الشكل التالي:

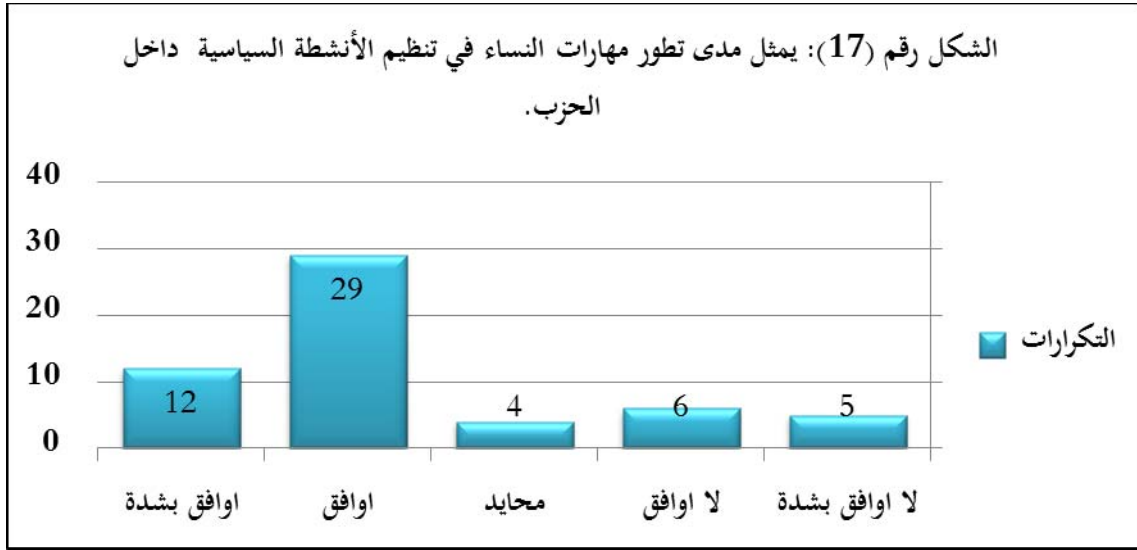


تقديم النساء انفسهن للترشح وحيارتهن على مقاعد منتخبة في المجالس النيابية المختلفة يرتبط كذلك باستفادتهن من مختلف توجيهات الحزب التي يؤطر بها الأعضاء المهتمين بالترشح في الانتخابات، وذلك بتوفير المعلومات اللازمة و الإجراءات المطلوبة و المهام المتوقعة حول كيفية وشروط الترشح، و من خلال تنظيم ورشات ودورات تدريبية حول المهارات اللازمة التي يجب أن تتوفر في المترشح السياسي، وكذا تقديم الإرشاد والتوجيه حول طرق التخطيط للحملات الانتخابية وكيفية التواصل مع الناخبين، وأليات التعامل مع التحديات المحتملة من خلال النصائح والتوجيهات الاستراتيجية التي تتعلق بعملية إدارة تلك الحملات الانتخابية، إضافة إلى ذلك تدريبهم على الارتجال أمام الجمهور السياسي أثناء تقديم الخطاب السياسي وتقليل التوتر والخوف من التجمهر، و تشجيعهن على التواجد في الأنشطة السياسية للحزب عن طريق دعوتهن للمشاركة في المناسبات السياسية، وذلك لزيادة تواصلهن مع باقي أعضاء الحزب وتوسيع شبكاتهن السياسية والاجتماعية.

كما أن اعتراف النساء بمساهمة أعضاء الحزب في توجيههن للترشح السياسي تعني أن الفاعلين في الحزب السياسي يجوزون على ثقافة غير منحازة اتجاههن تحمل دلالة وثيقة بالنوع الاجتماعي، فقبول الترشح النسائي وإتاحة فرص متساوية تكشف تمثل دور النساء في العمل السياسي لدى الفاعلين السياسيين وهو ما يخالف الأدوار والتوقعات والمفاهيم المرتبطة بالجنس في النسق الثقافي التقليدي، و يحيل التمثل على الإقرار

والموافقة لدى الجماعة السياسية بامتلاك النساء المؤهلات والسمات الشخصية السياسية، ثم أن هذا الإقرار هو الآخر يعمل على تعزيز الأدوار الاجتماعية للنوع الاجتماعي ويساهم في تحقيق المساواة والتمثيل العادل للجنسين في المجال السياسي، و بالتالي تغيير الصور النمطية من خلال توجيه النساء و تقديم الفرص لهن لتجاوز العقبات الاجتماعية والثقافية وخلق نوع من توازن الجندرى في التمثيل السياسي بدعم النساء اللواتى ترشحن للمناصب السياسية في المجالس المنتخبة.

تطور مهارات النساء في تنظيم الأنشطة السياسية يرتبط هو الآخر بما يقدمه الحزب السياسي من دورات تدريبية و ورشات عمل تستهدف تطوير مهارات تنظيم الأنشطة السياسية للأعضاء المنتميين للحزب وتشمل الدورات مواضيع مثل التنظيم و التخطيط، وإدارة الوقت، وإدارة الحملات الانتخابية، وخلال تفاعلها مع زملائها أعضاء الحزب تحظى النساء بالإرشاد والتوجيه خاصة من أعضاء الحزب اللذين يملكون خبرة في تنظيم الأنشطة السياسية، إذ يشكلون مجالا متجانسا اجتماعي يمكنهم من مشاركة الخبرات وتبادل الأفكار حول تنظيم الأنشطة السياسية وفق ما يتناسب مع أهداف العامة للحزب، ويعمل التوجيه على تشجيع النساء نحو المشاركة الفعالة في تنظيم الأنشطة السياسية، سواءً من خلال منح النساء فرصًا عملية لتولي المسؤوليات أو توجيههم وتقديم المرافقة والدعم في كيفية تحقيق ذلك سواءً من خلال تقديم المشورة أو تذليل الصعوبات التي قد تواجههن، ووفق تلك الاعتبارات جاء سؤالنا المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو تطور مهارات النساء في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب، ويتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة 73.2% من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على تطورت مهارتهن في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب، في حين يرى ما نسبته 19.6%، عكس ذلك أي انهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 7.1%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة " تطورت مهاراتي في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب " البالغ 3.66، ودرجة الانحراف المعياري 1.19 وبالتالي اتجاه العبارة نحو الموافقة، وهم ما يعني أن أغلبية النساء المنتخبات تطورت مهارتهن في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:



يمكن القول أن تطور مهارات النساء المنتخبات في تنظيم وتنشيط الأنشطة والفعاليات السياسية داخل الحزب كان له تأثير إيجابي على المشاركة السياسية و ترشحن في الانتخابات فحياسة النساء على مهارات تنظيم وتنشيط الفعاليات السياسية، يزيد شعورهن بالثقة في قدرتهن على تحقيق تأثير إيجابي وتوجيه الأنشطة بنجاح، وأتاح لهن هذا النشاط والفعل السياسي فرصة بناء شبكات اجتماعية وعلاقات مهنية داخل الحزب وخارجه ساهمت في دعمهن وتعزيز فرص ترشحن و منحتهن فرصًا لتوسيع خبرتهن ومهارتهن في التواصل مع فئات المجتمع، وإدارة الوقت، وحل المشكلات، ما جعلهن أكثر استعدادا لمواجهة التحديات، وهو نشاط مكنهن من إبراز قدرتهن القيادية وتعزيز صورتهن كنساء مؤهلات للترشح أمام أعضاء الحزب والناخبين وتوجيه اهتمامهم بقضاياهن ومواقفهن، وبالتالي رفع من فرصهن في تزكيتهن من طرف مسؤولي الحزب السياسي واختيارهم للتواجد في القوائم الانتخابية.

### 3. التمكين السياسي:

يأتي التمكين السياسي في مقدمة الأدوار الاجتماعية للأحزاب السياسية و يمثل جزءًا أساسيًا وبارزا من بين الأدوار الاجتماعية الأخرى باعتبارها تنظيمات جموعية، وهو يشير إلى الجهود والإجراءات التي يتخذها الحزب لزيادة تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وتحقيق تأثير إيجابي في العملية السياسية واتخاذ القرارات، من خلال توفير الفرص والمنصات و تكوين و اختيار الأفراد المناسبين والدفع بهم إلى السلطة التشريعية بهدف تحقيق الفعالية داخل السياق السياسي.

الجدول رقم (23): يبين تأثير الحزب السياسي على التمكين السياسي للنساء:

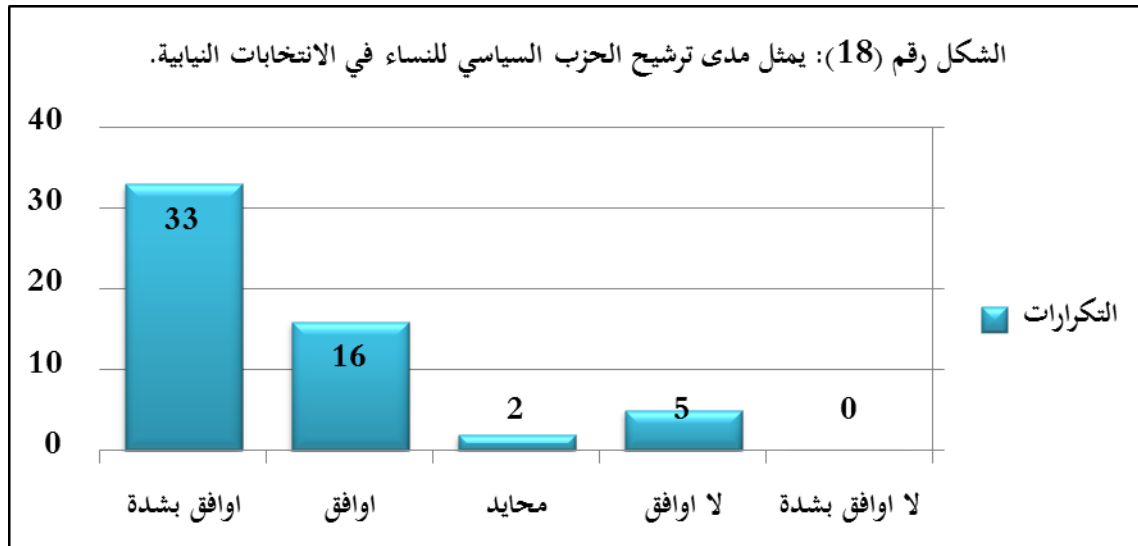
الدرجة	المتوسط	الانحراف المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	3.93	1.17	22	20	4	8	2	ت	اجد حرية وتشجيعا على التعبير عن أفكارى وآرائى السياسية.	01
			39.3	35.7	7.1	14.3	3.6	%		
مرتفع	4.38	0.92	33	16	2	5	00	ت	قدمنى الحزب السياسي للترشح في الانتخابات النيابية.	02
			58.9	28.6	3.6	8.9	00	%		
مرتفع	3.84	1.34	24	16	4	7	5	ت	دعم الحزب فرص فوزى في الانتخابات.	03
			42.9	28.6	7.1	12.5	8.9	%		

تظهر شواهد العبارة التي تبحث في مدى حرية تعبير النساء عن أفكارهن وآرائهن السياسية في الجدول أعلاه، أن نسبة 75%، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الحزب السياسي شجعهن على التعبير عن أفكارهن وآرائهن السياسية، في حين يرى ما نسبته 17.9%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 7.1، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "اجد حرية وتشجيعا على التعبير عن أفكارى وآرائى السياسية" البالغ 3.93، ودرجة الانحراف المعياري 1.17 أن أغلبية النساء المنتخبات شجعهم الحزب السياسي على التعبير عن أفكارهم وآرائهم السياسية، واتجاه العبارة نحو الموافقة.

توجه النساء انطلاقا من معطيات العبارة الواردة في الجدول يعكس تفاعل النساء المنتخبات في بيئة آمنة ومفتوحة ومتساوية لمشاركة آرائهن وأفكارهن، إذ يشعرون بالراحة في التعبير عن آرائهن دون خوف من التمييز أو الانتقاد، عبر جلسات نقاش وخلال الدورات التدريبية التي ينظمها الحزب السياسي لتعزيز مهارات الأعضاء المنتمين للحزب في التواصل الفعال وتبادل الآراء ومناقشة القضايا السياسية، وهي بيئة شجعت النساء على تقديم اقتراحاتها وأفكارها في مختلف المجالات السياسية، وتشعرهن بمساهمتهم في وضع السياسات والاستراتيجيات وكذا اتخاذ القرار داخل الحزب، و اتجاه النساء العام نحو تشجيع الحزب السياسي على التعبير عن أفكارهن وآرائهن السياسية يؤكد على تراجع التحيزات الجنسانية التي قد تقف عائقا أمام قدرتهن عن

الأدلاء بأفكارهن بحرية وثقة، وهو ما يزيد الاعتراف بدورهن وقيمتهم و يبعث الشعور لديهن بأن أصواتهن مهمة ومسموعة داخل الحزب و يساهم في تطوير وعيهن بالقضايا السياسية والاجتماعية المختلفة، و يزيد من إمكانية تقديمهن لاقتراحات وحلول سياسية قائمة على فهم القضايا المهمة للمجتمع التي تتماشى مع تطلعات وأهداف الحزب، كما أن تشجيع النساء على تداول أفكارهن السياسية يفتح لهن أبوابًا للتواصل مع أعضاء آخرين داخل الحزب وخارجه، مما يساهم في توسيع دائرة شبكاتهن تستغلها النساء كمصدر داعم لترشيحهن ودعمهن في الانتخابات سواء من ناحية تأييد تصوراتها من طرف الأعضاء أو من خلال كسب أكبر عدد من أصوات الناخبين في المجتمع من خلال أساليب الإلهام والإقناع، ثم أن حصول النساء على الدعم والتشجيع من قبل أعضاء ومسؤولي الحزب يغير الصورة النمطية التي تأخذها النساء حول تصور الآخرين لدوائهن و التي تربط الترشح في الانتخابات والمشاركة في القوائم الانتخابية بالذكور فقط، ومنه فان تمكين النساء المنتخبات وتشجيعهن على التعبير عن أفكارهن وآرائهن السياسية داخل الحزب السياسي كان له تأثير إيجابي على ترشحهن ومشاركتهن في الانتخابات.

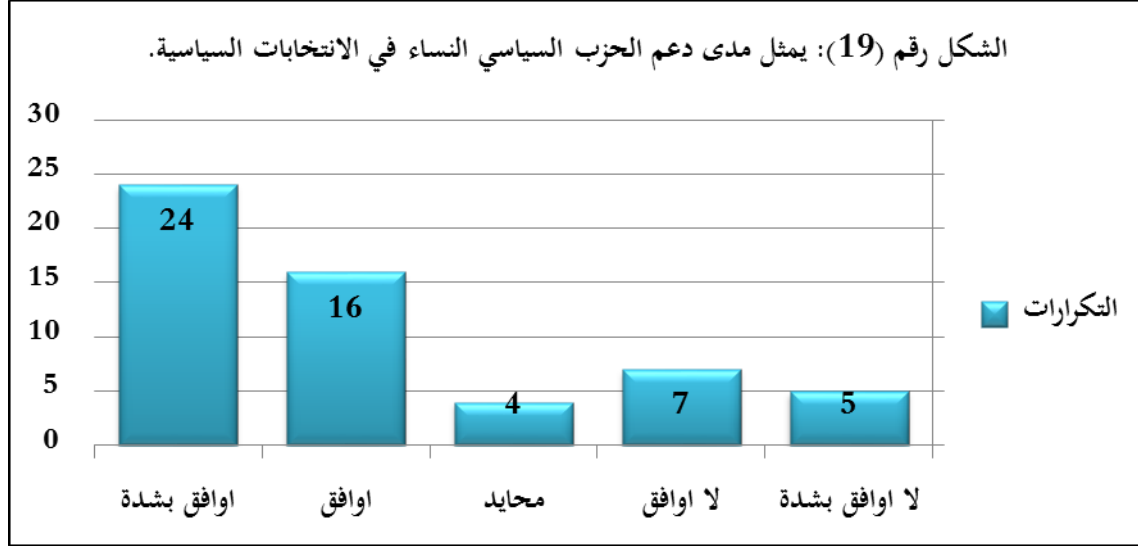
وتوضح معطيات العبارة التي تبحث في مدى ترشيح الحزب السياسي للنساء في الانتخابات النيابية، أن نسبة 87.5%، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الحزب السياسي قدمهم للترشح في الانتخابات النيابية، في حين يرى ما نسبته 8.9%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 3.6، كما تظهر قيمة المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "اختارني الحزب السياسي للترشح في الانتخابات النيابية" البالغة 4.38، ودرجة الانحراف المعياري 0.92 أن أغلبية النساء المنتخبات اختارهم الحزب السياسي للترشح في الانتخابات النيابية، واتجاه العبارة نحو الموافقة، كما توضحه الأعمدة البيانية في الشكل التالي:



اختيار الأحزاب السياسية للنساء للترشح في الانتخابات النيابية و تطبيقهم للتوجيهات و السياسات التي تفرض تخصيص نسبة معينة من المقاعد في الهيئات السياسية للنساء اعتمادا على نظام الحصص (الكوتا) في السابق و قانون المناصفة الحالي، تُظهر عدم مقاومة الأحزاب السياسية التغيير واستجابتها و تجاوبها بشكل إيجابي مع التغييرات الاجتماعية، و هذه الاستجابة هي علامة على التزامه بالمساواة ودعمه للتمثيل الجندري، وتعكس تبني الحزب لثقافة جنديرية متسامحة، تحترم التنوع والمساواة بين الجنسين، تجسد هذه الثقافة التزام الحزب بتعزيز المشاركة السياسية للنساء وتوفير فرص تمثيلهن في الأدوار القيادية والتمثيلية، مما يعكس التفكير المتقدم والمبني على العدالة والتكافؤ، وتعمل الأحزاب السياسية وفق ذلك التجاوب على تغيير الأنماط والعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل الحزب في السياق الاجتماعي والسياسي حيث تصبح من وأولويات الحزب التركيز على قضايا تم النساء بشكل أكبر ضمن المواضيع التي يرغب الحزب في معالجتها في إطار أنشطته وبرامجه السياسية، وهو ما يحقق زيادة الدعم الجماهيري خاصةً من قبل الناخبين الذين يؤمنون بأهمية التمثيل الجندري و المساواة بين الجنسين، وبالتالي منح النساء فرصة أكبر للمشاركة في السياسة واتخاذ القرارات على قدم المساواة مع الرجال، وفي ظل رؤيته الواعية لضرورة تعزيز النوع الاجتماعي وتحقيق التوازن تتطور وتتغير علاقات النساء وسلوكياتهم مع الأفراد المتفاعلة في إطار الحزب السياسي، يصبح من اليسير على النساء في سياق ثقافي متسامح جنديا الحصول على فرص حقيقية للمشاركة في العمل السياسي والترشح للحصول على منصب منتخب.

ويمكن القول أن نجاح النساء المنتخبات عينة الدراسة في الاستحقاقات الانتخابية كان نتيجة لتلك الاستجابة التي أظهرتها الأحزاب السياسية لنظام الكوتا وتبنيها لثقافة جنديرية متسامحة أثرت على ترشحن في الانتخابات بشكل مباشر وإيجابي، من جهة كون الحزب ملتزماً بتعزيز المشاركة السياسية للنساء، مطالب بتوفير دعم تنظيمي وموارد للمرشحات، مما يجعل تجربة الترشح أكثر سهولة ونجاحاً، ومن جهة أخرى من خلال تعزيز الثقة والاعتماد فشعور النساء بالاعتراف ودعم الحزب مشاركتهن السياسية وأهميتها يزيد من ثقتهن واعتمادهن على أنفسهن في الترشح للانتخابات، كما أن الثقافة الجنديرية المتسامحة في الحزب السياسي تجعل منه بيئة سياسية أكثر جاذبية للنساء تتفاعل ضمنها و تعمل على تحفيزهن وتشجيعهن للخروج والترشح وتقديم أنفسهن للانتخابات، وهو ما يبدو جلياً في استقراء نتائج العبارة التي تبحث في مدى دعم الحزب فرص فوز النساء في الانتخابات السياسية، أن نسبة 71.5%، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الحزب السياسي دعم فرص فوزهن في الانتخابات السياسية، في حين يرى ما نسبته 21.4%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 7.1، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "دعم الحزب فرص فوزي في الانتخابات" البالغ 3.84،

ودرجة الانحراف المعياري 1.34 أن أغلبية النساء المنتخبات دعم الحزب السياسي فرص فوزهن في الانتخابات السياسية، واتجاه العبارة نحو الموافقة، كما توضحه معطيات الشكل التالي:



تشير إجابات النساء المبحوثات إلى وجود مستوى مرتفع من ثقة النساء المنتخبات في دور الحزب السياسي في دعم ترشح النساء وزيادة فرصهن في الفوز في الانتخابات السياسية ووعيهن بتبني الأحزاب السياسية والتزامها بالإجراءات التي تهدف إلى زيادة تمثيل النساء في المجالس المنتخبة التشريعية و تركيزها على تمثيل النساء في الاستحقاق الانتخابي بهدف تقليل الفجوة الجندرية في مجالات صنع القرار والسياسة، بالإضافة إلى ذلك حصولهن على فرص متساوية في دعم تمكينهن سياسياً المتمثلة في تشجيع الترشح وتوجيه والاستشارة، ودعم الحملات الانتخابية، توفير منصات للتعبير، و تلقي التدريب والتطوير السياسي والمشاركة في الندوات والأنشطة السياسية التي ساهمت في تعزيز مهارتهن وثقافتهن السياسية وهو ما اشرنا إليه سابقاً، وبالتالي كانت هذه السياسات الداعمة محفزاً إيجابياً للنساء للمشاركة في العمل السياسي والترشح في الانتخابات، يمكن القول أن تمكين النساء داخل الحزب ودعمهن للمشاركة السياسية ساهم هو الآخر في تغيير علاقات النساء المنتخبات عينة الدراسة وتفاعلاتهن في المجتمع والتوقعات والقيم المرتبطة بهن، فعندما يكون للنساء فرصة لتحقيق النجاح في المجالات السياسية، تتغير الصورة التقليدية لدور المرأة وتصبح السياسة والقيادة أموراً متاحة ومناسبة لهن، وهذا يؤثر بشكل إيجابي على النوع الاجتماعي ويفتح الباب لزيادة مشاركة النساء في مختلف مجالات الحياة العامة.

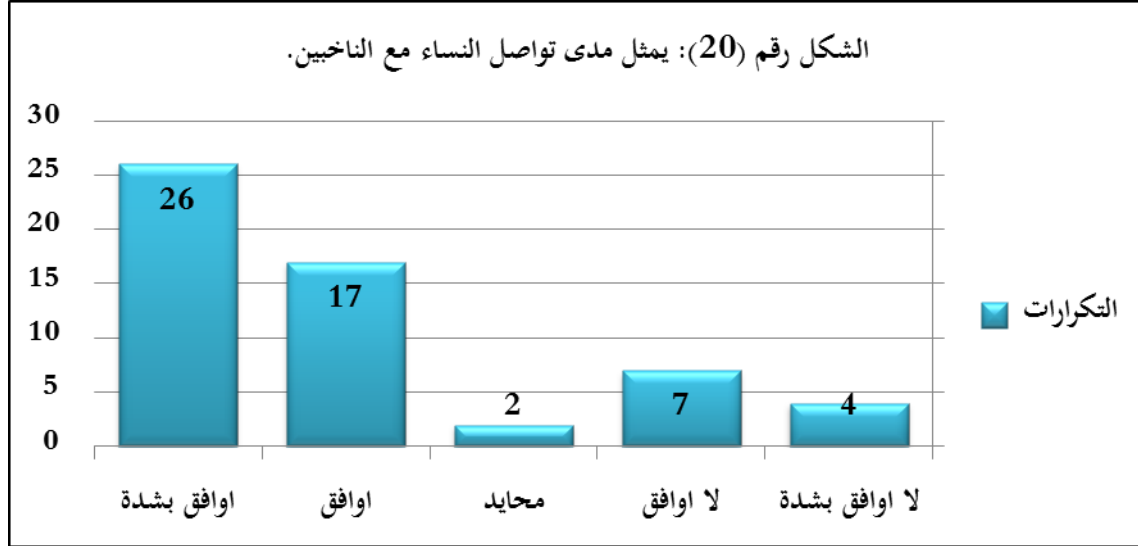
4. تعزيز التواصل:

الجدول رقم (24): يبين دور الحزب السياسي في تعزيز التواصل والوساطة:

الدرجة	المتوسط	الانحراف المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	3.96	1.29	26	17	2	7	4	ت	سهل علي الحزب سبل التواصل مع الناخبين.	01
			46.4	30.4	3.6	12.5	7.1	%		
مرتفع	4.13	1.06	25	21	4	4	2	ت	اكتسبت خبرة في المناقشة السياسية مع المنتخبين.	02
			44.6	37.5	7.1	7.1	3.6	%		
مرتفع	3.91	1.19	19	27	00	6	4	ت	قادني الحزب السياسي إلى تكوين شبكات اجتماعية وسياسية.	03
			33.9	48.2	00	10.7	7.1	%		

تواصل النساء مع الناخبين له أهمية كبيرة في العملية الديمقراطية والحياة السياسية عمومًا، وفي تغذية البراديعم الموجه للعمل السياسي على نحو خاص، إذ يتيح لمن استيعاب انشغالات الناخبين و احتياجاتهم ومتطلباتهم و الاستماع لآرائهم واهتماماتهم، وبذلك تستطيع النساء توجيه سياساتهن وبرامجهن بناءً على ما يطلبه و ينتظره الناخبون، وبالتالي بناء الثقة وكسب دعمهم و تصحيح الانطباعات الخاطئة أو التفسيرات السلبية التي قد تنشأ حول قدرتهن كنساء على التمثيل السياسي أو سياستهن و موافقهن، ووفق الاعتبارات السابقة جاءت العبارة المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو تيسير الحزب السياسي للنساء سبل التواصل مع الناخبين، ضمن عبارات الاستمارة وجاء اتجاه العبارة نحو الموافقة كما هو مبين في الجدول السابق، أي أن أغلبية النساء المنتخبات يرون أن الحزب السياسي سهل على النساء سبل التواصل مع الناخبين، حيث تظهر نتائج الجدول قيمة المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة بلغت 3.96، ودرجة الانحراف المعياري 1.29، كما يظهر أن نسبة 76.8%، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الحزب سهل على النساء سبل التواصل مع الناخبين، في حين يرى ما نسبته 19.6%، عكس ذلك

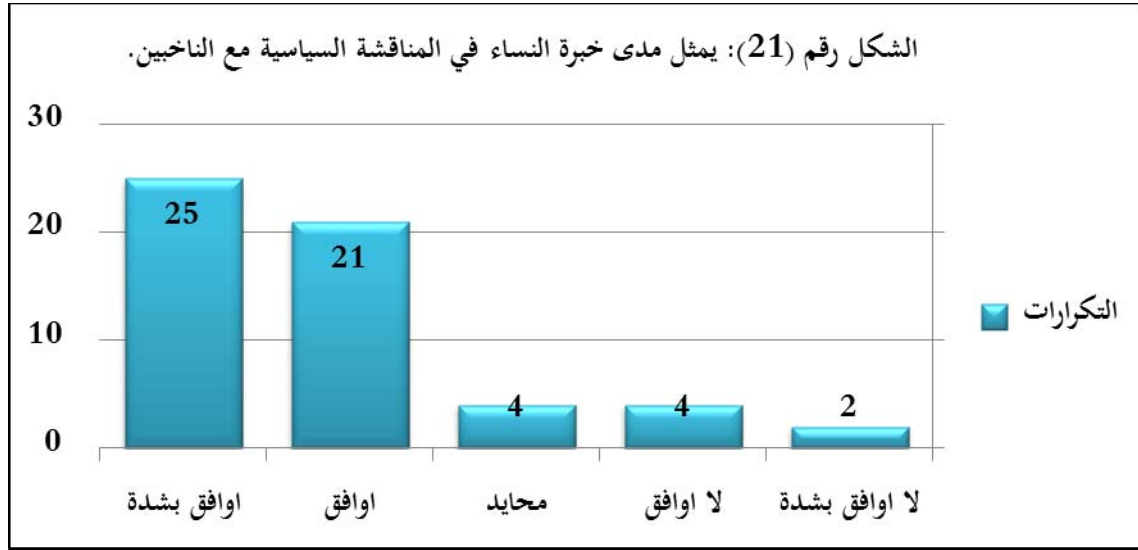
أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 3.6%، كما بينها في الشكل التالي:



وهاته المعطيات تؤكد على أن تواصل النساء المنتخبات مع الناخبين باستغلال منصات التواصل التي يوفرها الحزب السياسي ومن خلال المشاركة في الأنشطة الميدانية و الفعاليات والمناسبات المحلية التي ينظمها بالإضافة إلى الجلسات الحوارية، والندوات، واللقاءات التفاعلية عن طريق المنصات الإلكترونية، وكذا تزويد النساء المنتخبات بالمعلومات والموارد التي مكنتهن من التواصل مع الناخبين كلها معطيات دفعتهن إلى الحوار المفتوح و مكنتهن من التفاعل مع الناخبين وتبادل وجهات النظر والاستماع إلى مختلف القضايا ومناقشة قضاياهم واحتياجاتهم وبالتالي التفاعل مع المشكلات المحلية، واستطاعت النساء كذلك تقديم الرؤى والبرامج التي تحمل حلول لهذه القضايا بشكل فعال، من هنا يُظهر تسهيل الحزب السياسي للتواصل بين النساء والناخبين عمق الارتباط بين تشكيل الهويات الجندرية والأدوار الاجتماعية والعملية الديمقراطية فالتواصل المفتوح والفعال يساهم في اندماجهن في البيئة السياسية والاجتماعية بشكل أكبر، و بناء شبكات اجتماعية أوسع تتيح لهن تبادل الأفكار والخبرات وزيادة تأثيرهن في السياسية، وبذلك التواصل تحصل النساء على قيم تجاوز الصور النمطية والتحديات التي يمكن أن تعوق دورهن في المجتمع والحياة السياسية، و تواصل النساء مع الناخبين عاملاً محوريًا في بناء جسور التواصل والتفاعل بينهن وبين الجمهور والسلطة السياسية وتعزيز الدور

السياسي والاجتماعي للنساء، وهي قيم مرتبطة ببراديجم العمل السياسي الذي يدعم سمات النساء وخصائصهن الشخصية والسياسية.

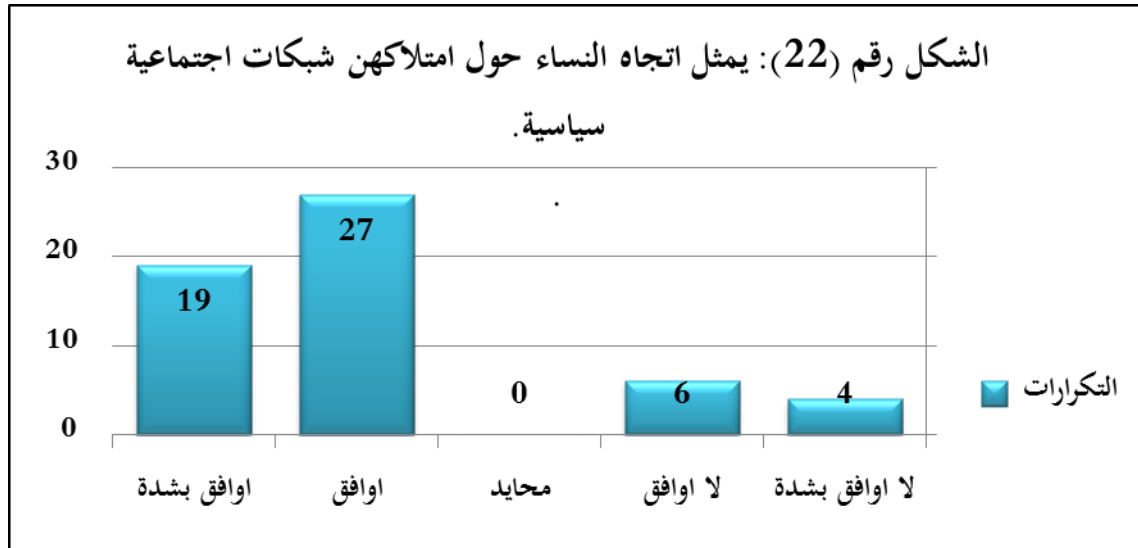
مناقشة النساء القضايا والمواضيع السياسية مع الناخبين في ميادين التفاعل الاجتماعي التي ينتجها النسق الجمعي في الأحداث و المناسبات السياسية و الندوات والاجتماعات والتجمعات العامة للحزب السياسي يكسب النساء حمولة من المهارات والقدرات تمكنهن من التحكم في آليات التواصل مع الناخبين بشكل فعال، وتمنحهن القدرة على عرض ومناقشة السياسات والمشاريع والبرامج الحكومية بطريقة واضحة ومقنعة، وهي في مجملها خبرات جوهرية في عملية التمكين السياسي تكتسبها النساء، وتوظفها في تقنين أدوارهن كممثلات ومرشحات في المجالس المنتخبة، ويدعمن من خلالها فرص فوزهن في الانتخابات، حيث يصبحن بفضل تلك الخبرة قدرات على تقديم رؤيتهن وبرامجهن بطريقة جذابة للناخبين، بناء على ما سبق كان لا بد من إدراج العبارة من بين عبارات الاستبيان و المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو الخبرة المكتسبة في المناقشة السياسية مع المنتخبين داخل الحزب السياسي، وتبين نتاج العبارة في الجدول أن نسبة 82.1% من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهم اكتسبن خبرة في المناقشة السياسية مع المنتخبين داخل الحزب السياسي ، في حين يرى ما نسبته 10.7%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 7.1%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "اكتسبت خبرة في المناقشة السياسية مع المنتخبين" البالغ 4.13، ودرجة الانحراف المعياري 1.06 أن أغلبية النساء المنتخبات يرون أن الحزب السياسي اكسبهن خبرة في المناقشة السياسية مع المنتخبين، واتجاه العبارة نحو الموافقة كما تعبر عنها الأعمدة البيانية في الشكل التالي:



تصريح جل النساء بامتلاكهن خبرة في مناقشة القضايا السياسية مع الناخبين يشير إلى فعالية أصواتهن وآرائهن وإلى ثقة النساء المنتخبات في قدراتهن في التفاعل مع الجمهور والتحدث أمام الناس، وهو ما يعني أنهن يشعرن بالقدرة والاستعداد للتفاعل بفعالية مع الجماهير والمجموعات المختلفة، والتواصل بوضوح وثقة أثناء المشاركة في مناقشات عامة أو فعاليات عامة أو إلقاء الخطابات السياسية، كما يترجم إيمانهن بقدرتهن على نقل أفكارهن وآرائهن بشكل واضح ومقنع، والتأثير في الجمهور من خلال التواصل الفعال والإقناع، وهي عناصر ترتبط بالفاعل السياسي والخصائص التي تتطلبها الشخصية السياسية المنتخبة، كما أن خبرتهن النساء في المناقشة السياسية مع المنتخبين التي حازتها داخل الحزب السياسي تشمل القدرة على تنظيم الأفكار، وتقديمها بطريقة منطقية ومناسبة، والاستجابة لأسئلة واستفسارات الجمهور بثقة ودقة، والتحدث عن قضايا هامة ومختلفة بطريقة تجذب الاهتمام وتثير النقاش، ومنه فإن خبرة النساء في التواصل والتحدث أمام الجمهور من عناصر براديعم العمل السياسي لديهن، إذ أنها تعزز من فرصهن للتأثير على الجمهور وتوجيهه نحو التفكير والعمل في اتجاهات معينة و تشكيل آراء الجماهير وإلهام التغييرات الاجتماعية التي تبرر تواجد النساء في الحقل السياسي، و تعزز أيضًا من ثقتهن بأنفسهن كشخصيات سياسية وتقدم لهن الدافع للمشاركة بشكل أكبر في النقاشات واتخاذ المواقف القوية والمؤثرة وتحفيزهن لمزيد من المشاركة والتأثير في العمل السياسي والاجتماعي.

تفاعل النساء مع الأفراد في إطار العمل الجماعي يساهم في بناء شبكات اجتماعية وسياسية معهم، سواء في مجال العمل السياسي أو في سياق أوسع من النشاطات الاجتماعية والسياسية، هذه الشبكات تصبح

فضاء لتبادل الأفكار والتجارب، ومنصة لتقديم الدعم والمشورة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية و تساعد في تبادل المعلومات والخبرات، وتوفير الفرص للتعلم والتطوير في المجال السياسي، وكذلك الاستفادة من دعم وتوجيه من شخصيات سياسية أخرى، وهاته العلاقات الاجتماعية تساهم في تمكينهن السياسي وتزيد فرص المشاركة الفعالة في العمل السياسي، وفي تساؤلنا حول مدى تكوين النساء لشبكات اجتماعية وسياسية داخل الحزب السياسي أظهرت النتائج أن نسبة 82.1%، من أفراد الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن الحزب السياسي قادهن إلى تكوين شبكات اجتماعية وسياسية، في حين يرى ما نسبته 17.8%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "قادي الحزب السياسي إلى تكوين شبكات اجتماعية وسياسية" البالغ 3.91، ودرجة الانحراف المعياري 1.19، وبالتالي فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة.



النسبة الأكبر من النساء المنتخبات حيز الدراسة يرون بأن الحزب السياسي قادهن إلى تكوين شبكات اجتماعية وسياسية، وهو ما يعني استطاعتهن التواصل مع مجموعة متنوعة من الأفراد الناخبين المحتملين، وأعضاء الحزب والشخصيات السياسية اللذين يشاركونها نفس الاهتمامات والأهداف السياسية، ولذلك تأثير إيجابي كبير على زيادة وعيهم السياسي و دورهن كمهتمات بالترشح السياسي و سعيهن للأدوار القيادية داخل الحزب وفي المجتمع، ومنه فإن الشبكات الاجتماعية التي يوفرها الحزب السياسي لعبت دورًا مهمًا في تحفيز النساء المنتخبات، وادت إلى دعم اهتمامهن بالترشح السياسي والمشاركة السياسية من خلال توجيههن وتوفير الدعم والموارد اللازمة للمشاركة في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى مشاركة النساء المنتخبات عينة الدراسة في النقاشات و تبادل الأفكار والمعلومات حول القضايا السياسية مع الأصدقاء والمعارف والزلاء

ضمن الشبكات الاجتماعية وسع أفاقهن استيعابهن لاحتياجات ومخاوف الناخبين من أفراد المجتمع، وهو ما ينعكس على شعور النساء وشخصيتهن و يزيد ذلك من ثقتهن في قدراتهن على تحقيق التغيير والتأثير على صنع القرار ومنه الترشح السياسي.

الشبكات الاجتماعية والسياسية التي يوفرها الحزب السياسي للنساء المنتخبات هي سلوك يعكس التغيير الاجتماعي ودوره في تحفيز المشاركة السياسية للنساء، ويعكس الاتجاه الإيجابي للنساء المنتخبات نحو الشبكات الاجتماعية تحسنا في العلاقات الاجتماعية والتواصل بين الأعضاء داخل الحزب السياسي، ويعبر عن علاقة النوع الاجتماعي بالقوى السياسية في المجتمع، فعندما يتمكن الأفراد، بغض النظر عن جنسهم، من التواصل وتبادل الأفكار والخبرات، يمكن أن ينشأ جو تعاوني أفضل يساهم في تعزيز الوعي السياسي والمشاركة، و تغييرا في نظرة المجتمع نحو دور النساء، إذ اصبحن يُشجعن على التفاعل والمشاركة الفعالة في العملية السياسية وفي مقدورهن تكوين شبكات تسمح لهن بالتواصل مع الناخبين والمهتمين بالشأن السياسي، كما يشير إلى تقدير أكبر لدور المرأة كقوة سياسية، يمكن القول إن الشبكات الاجتماعية والسياسية التي يوفرها الحزب السياسي لها دور هام في مجال المساواة بين الجنسين والتغيير الاجتماعي الذي يتيح للنساء الفرصة للمشاركة السياسية بشكل أكبر وأكثر فعالية، وهو عملية إيجابية تغذي براديجم العمل السياسي لدى النساء اللواتي يطمحن للمشاركة في السياسة.

### ثالثا. النسق الثقافي و توطين براديجم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات:

يرتبط براديجم العمل السياسي باعتباره نموذجا موجها لسلوك النساء في السياسة يتأثر بالتوقعات والضغوط الاجتماعية والمعايير المجتمعية التي تحدد السلوك الاجتماعي إزاء الأدوار الجديدة للنساء في النسق الثقافي، ويتأثر العمل السياسي للنساء المنتخبات باعتباره دور اجتماعي بشيوع مفهومات الجندر بشكل كبير في القيم والمعتقدات والتوقعات المجتمعية التي تكون جزءا من النسق الثقافي، ويساهم النوع الاجتماعي في تشكيل هويات النساء و كيفية تفاعل المحيطين بهن وكيفية تجسيدهم للقيم والمعتقدات الثقافية الجندرية من خلال سلوكهن وتفاعلاتهن مع هذا الدور، ومنه فان تشكيل براديجم السياسة لدى النساء المنتخبات موضوع الدراسة مرتبط بمدى تغلغل قيم المساواة الجندرية في النسق الثقافي المحلي ومستوى تمثل دور النساء في السياسة على نحو خاص، بخصوصية أسرهن ومحيطهن الاجتماعي اللذان يلعبان دورا محوريا في تكوين هوية النساء وتحديد توجهاتهن وسلوكياتهن وبالتالي مكانتهن في المجتمع، و يمثلان جزءا هاما من الثقافة الشخصية لهن والتي

حملتهن على الترشح والنجاح في العمل السياسي بوصفه ميدان ذكوري بامتياز، والنجاح هنا لا يقتصر على الفوز بمقعد منتخب في المجالس النيابية المنتخبة الذي تعزوه كثير من الدراسات إلى نظام المحاصصة، بل أن النجاح الذي يرجعه الباحث في هذه الدراسة إلى أن النساء المنتخبات موضوع الدراسة يمتلكن قناعات ذاتية في قدرتهن على العمل السياسي بفعل تغير الصورة النمطية حولهن وبذلك يصبح النجاح يشتمل على الاختيار الذاتي والحر لهؤلاء النساء.

### 1. هامش الحرية المتاح في النسق الثقافي:

الجدول رقم (25): يبين هامش الحرية المتاح في النسق الثقافي:

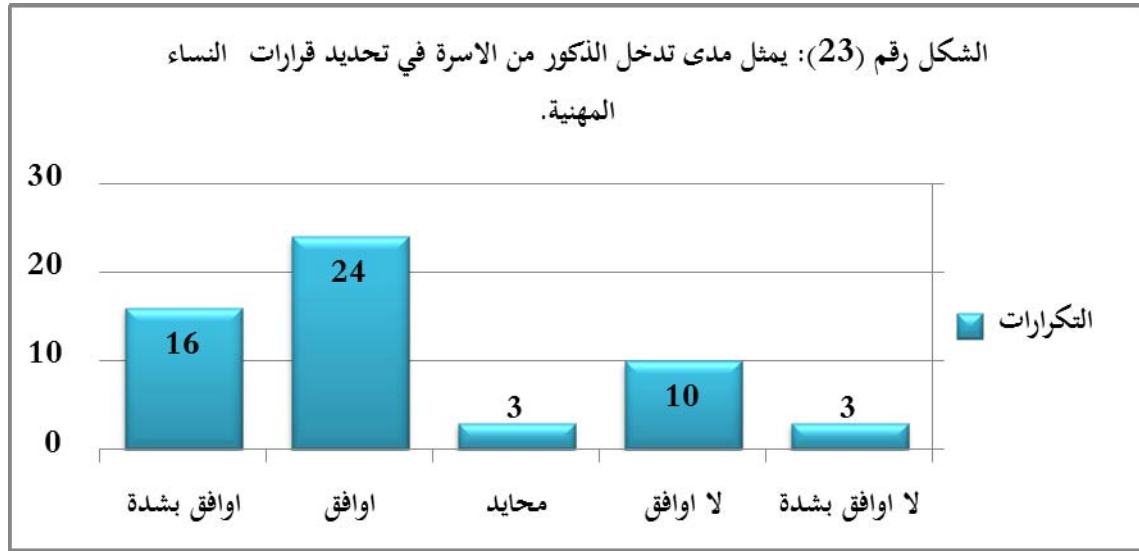
الدرجة	المتوسط	الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	3.86	1.13		22	20	4	4	6	ت	قرار ترشحي السياسي لم يكن مقيد بموافقة أفراد العائلة	01
				39.3	35.7	7.1	7.1	10.7	%		
مرتفع	3.71	1.12		16	24	3	10	3	ت	لا يتدخل الذكور من الأسرة في تحديد قراراتي المهنية.	02
				28.9	42.9	5.4	17.9	5.4	%		
مرتفع	4.04	1.26		27	18	1	6	4	ت	لا يتعارض نشاطي السياسي مع دوري في الأسرة.	03
				48.2	32.1	1.8	10.7	7.1	%		

يتضمن الجدول رقم (25) العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو هامش الحرية المتاح في النسق الثقافي، وتشير معطيات العبارة الأولى المتعلقة باتجاهات عينة دراسة النساء المنتخبات نحو مدى حرية النساء في اتخاذ قرار ترشحها السياسي، إلى أن نسبة 75%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن قرار ترشحهن السياسي لم يكن مقيد بموافقة أفراد العائلة، في حين يرى ما نسبته 17.8%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 7.1%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "قرار ترشحي السياسي لم يكن مقيد بموافقة أفراد"

العائلة" البالغ 3.86، ودرجة الانحراف المعياري 1.13، ووفق لهذه النتائج فان اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فان أغلبية النساء المنتخبات يجدن الحرية في اتخاذ قرار ترشحن السياسي.

أهمية هذه العبارة تتجلى فيما تمثله حرية اتخاذ القرار في الأسرة باعتبارها النواة المركزية بما تقوم به من وظائف توجيهية في المجال الاجتماعي الذي تدور في فلكه النساء حيث يتفاعلن وينشطن وتتحدد مكاتهن داخله، لذا فإن حرية النساء في الأسرة تعتبر المعطى الأهم إزاء اختيار توجههن للنشاط السياسي، إذ تلعب الحرية في اختيار الرغبات وتتبع الميولات الذاتية للنساء في العائلة دور داعم في مواصلتهن نحو تحقيق أهدافهن والاستمرار في النسق السياسي، ومنه فان موقف الأسر اتجاه النساء سيصدر انعكاسات على المواقف الاجتماعية حول عملهن في الحقل السياسي كمنتخبات سواء بالموافقة أو الرفض، ومع مرور الوقت تنتقل تدريجيا ترددات حرية اختيار النساء في الأسرة اتجاه العمل السياسي من حقل لحقل آخر، فكلما حصلت نساء السياسية على القبول كلما اكتسبت هامش حرية و صدى القبول التدريجي في مختلف السياقات الاجتماعية والمجتمع وتنتشر ثقافة عمل النساء في السياسة على نطاق واسع، على هذا النحو ومن اتجاه النساء المنتخبات حول حرية قرار الترشح داخل في الأسرة من المؤكد أنهن يجدن التأكيد على قدرتهن و استعدادهن للانخراط في النسق السياسي، وهو ما يعني اكتسابهن لامتيازاً يمنحهن الحماية الاجتماعية، ما يدفعهن بهذه الامتياز إلى بذل المزيد من العمل في الحقل السياسي و تقديم أنفسهن كمرشحات في المجالس النيابية المنتخبة.

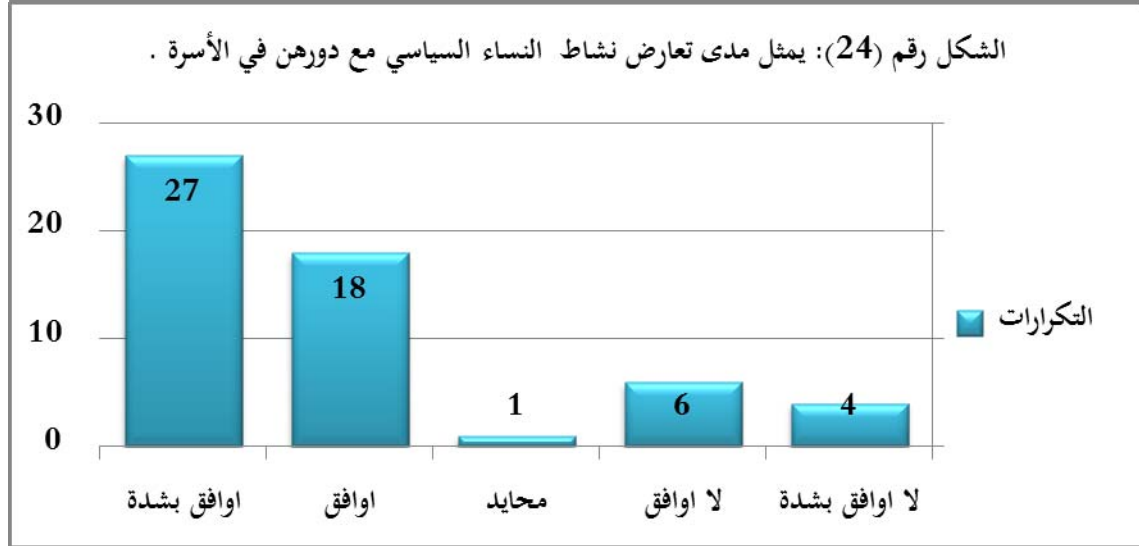
وتشير معطيات العيارة الثانية الواردة في الجدول و التي تبحث في مدى الوصاية الذكورية في تحديد قراراتهن المهنية، أن نسبة 71.8%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن قراراتهن المهنية لا تخضع للوصاية الذكورية، في حين ترى ما نسبته 23.3% عكس ذلك، أي أنهن غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 5.4%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "لا يتدخل الذكور من الأسرة في تحديد قراراتي المهنية" البالغ 3.71، ودرجة الانحراف المعياري 1.12، ووفق لهذا النتائج فان اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فان أغلبية النساء المنتخبات لا تخضع قراراتهن للوصاية الذكورية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



يتضح لدينا من خلال الأعمدة البيانية للشكل أعلاه بان نسبة كبيرة تمثل حوالي ثلثي من حجم العينة من النساء المنتخبات موضوع الدراسة يجدن انفسهن اكثر تحمرا من الوصاية ذكورية، والقراءة التي يمكن أن نستقيها من خلال هذه المعطيات الامبريقية هو أن ما يجعل النساء اقل عرضة للوقوع تحت الوصاية الذكورية هو ما تولده قيم المساواة بين النوع الاجتماعي و المعتقدات الجندرية والأدوار التي يتم تعليمها ونقلها عبر التنشئة الاجتماعية و التي تقلل من حدة توجس المجال الذكوري المحيط بها نحو تنوع أدوار النساء في المجال العام، فكلما ارتفع الوعي بأهمية النوع الاجتماعي تتراجع السلطة الذكورية اتجاه النساء في المخيال الاجتماعي، بهذا المعنى تكتسب النساء حرية في اتخاذ قراراتها المهنية بما في ذلك القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بمسارها المهني خاص بها والذي يتناسب مع أهدافهن وقيمهن الشخصية دون تدخل أو قيود كبيرة من وصاية الأب أو الأخ أو الزوج، هذا يشمل القرارات المتعلقة بمسار العمل السياسي الذي اختارته النساء كمشروع تعمل عليه على نحو خاص.

و تشير معطيات العبارة الثالثة في الجدول السابق التي تبحث في مدى تعارض الأدوار الأسرية مع النشاط السياسي، أن نسبة 80.3%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن نشاطهن السياسي لا يتعارض مع أدوارهن في الأسرة، في حين ترى ما نسبته 17.8%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 1.8%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة " لا يتعارض نشاطي السياسي مع دوري في الأسرة " البالغ 4.04، ودرجة الانحراف

المعياري 1.26، ووفق لهذا النتائج فان اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فان أغلبية النساء المنتخبات لا تتعارض أدوارهن الأسرية مع نشاطهن السياسي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



تجد النساء المنتخبات موضوع الدراسة أن سلوكهن واقع تحت سلطة أدلجة جندرية ترفع مواردهن للمشاركة في العمل السياسي، نتيجة تجاوز الذهنيات الذكورية و الصورة النمطية لدور المرأة في النسق التقليدي، وبذلك تبرز أهمية النوع الاجتماعي في إعادة تنظيم علاقات اللامساواة وممارسة التراتبية في توزيع الأدوار بين الذكور والإناث التي خلفها تحيز تقسيم العمل وفق مبدأ الجنس، وهو توزيع يستمد مرجعيته من ذوات الفاعلين انفسهم، فلا يمكن للنساء وفق هذا المبدأ في النسق الثقافي التقليدي أن تتولى مهام ذات صبغة ذكورية في تماثلات النسق الاجتماعي المحلي، فهي بذلك تتحدى المرجعية وتتجاوز التمثلات الذكورية، وحركة النساء المنتخبات اليوم في الفضاء العام بشكل عام والسياسة على نحو خاص لم يعد محط مساءلة نتيجة لامتداد الوعي بالنوع الاجتماعي، فالسياسة بالنسبة لهن مهمة ليست بالصعبة والعسيرة مع إشاعة النموذج الجندرى تغيرت دورات الحياة الأسرية وأصبح الكثير من الرجال يشاركون بشكل أكبر في أعمال المنزل ورعاية الأطفال، مما يخفف من عبء المهام المنزلية، و على ضوء ذلك تجد النساء المنتخبات انفسهن في موضع التكامل والتكميل و لا يخضعن لحتمية المفاضلة بين العمل والأسرة في ظل هذا الفضاء المتوافق جنديا.

2. العمل السياسي و تحديات النوع الاجتماعي:

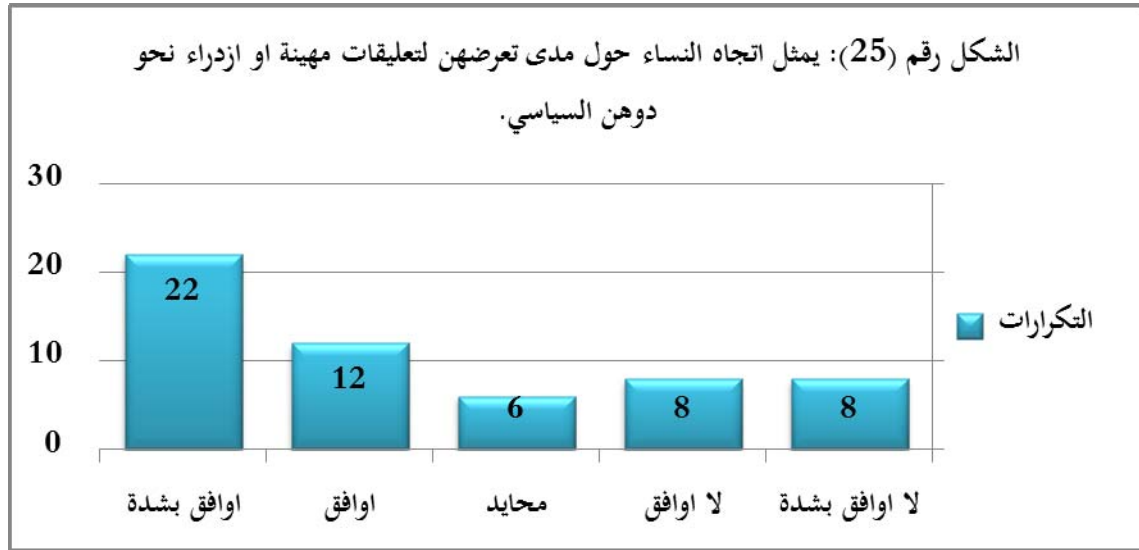
الجدول رقم (26): يبين العمل السياسي ومستوى تحديات النوع الاجتماعي:

الدرجة	المتوسط	الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	3.57	1.31		20	18	4	10	4	ت	لم أصادف مشاكل مع الرجال في الاندماج في السياسة.	01
				35.7	32.1	7.1	17.9	7.1	%		
مرتفع	3.57	1.48		22	12	6	8	8	ت	لم أتعرض لتعليقات مهينة أو ازدياء غير لائق بسبب مشاركتي في العمل السياسي	02
				39.3	21.4	10.7	14.3	14.3	%		
مرتفع	3.50	1.36		16	18	6	10	6	ت	لا أجد حرجًا في تعاملي مع الذكور في المجال السياسي.	03
				28.6	32.1	10.7	17.9	10.7	%		

يتضمن الجدول رقم (26) العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو تحديات النوع الاجتماعي في العمل السياسي، وتشير أرقام العبارة الأولى المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة النساء المنتخبات نحو مدى مصادفة النساء لمشاكل مع الرجال في الاندماج في السياسية، إلى أن نسبة 67.8%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن النساء المنتخبات موضوع الدراسة لا تعترضهن مشاكل مع الذكور في الاندماج في السياسية، في حين يرى ما نسبته 25%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 7.1%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "لم أصادف مشاكل مع الرجال في الاندماج في السياسية" البالغ 3.57، ودرجة الانحراف المعياري 1.31، ووفق لهذا النتائج فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فإن أغلبية النساء المنتخبات يجدن مشاكل مع الذكور في الاندماج في السياسية.

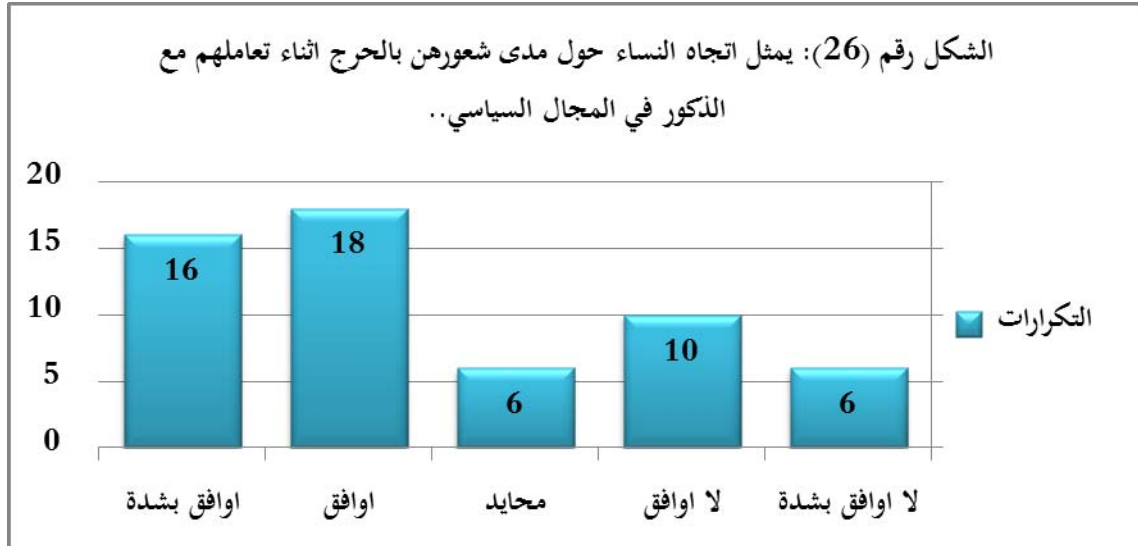
من المؤكد أن إثبات نساء السياسة المنتخبات لأهليتهن وكفاءتهن في العمل السياسي بإخلاص وتفاني يُكسبهن الاحترام والتقدير من طرف أفراد المجتمع، وهذا يعني امتلاكهن خصوصيات اجتماعية محددة ومعيارية تدعم الاعتراف بمستواههن السياسي بالصورة الإيجابية التي سمحت لهن بالنفاذ في النسق السياسي ودفعت إلى تسامح الجنس الآخر، وهي خصوصية تمنح النساء المنتخبات استعدادات نوعية ترتبط بتفاعلهن وتجارهن الخاصة في مجال اجتماعي معين، فما يحققه لهن المجال السياسي من توسيع دائرة علاقتهن مع النخب والفاعلين السياسيين، وموارد معرفية و معلومات تمنحهن قوة شخصية و حصانة ضد أي مضايقات تقلل من ذواتهن و تسهل عليهن النشاط في العمل السياسي، ثم أن مؤهلات النساء العلمية تجعلهن أكثر وعيا وإدراكا لحقوقهن وواجباتهن وبالتالي الاعتماد على أنفسهن من ثم تخطي أي عقبة تعوق اندماجهن، كما أن امتلاك النساء المنتخبات موضوع الدراسة لشبكة من العلاقات الاجتماعية لها القدر الكافي من الوعي بالنوع الاجتماعي وبأهمية دور النساء في الحقل السياسي يغير ثقافة الحياة اليومية و يحقق لهن الاندماج الاجتماعي والسياسي بشكل أسرع في النسق السياسي، و بذلك تتشكل لديهن هوية جديدة تمنحهن القدرة على تفادي المضايقات والضغوطات التي يمكن أن تتعرض لها وتعيق اندماجهن في السياسية، فهي هوية نابعة من اعتقاد النساء المنتخبات بجملة من القيم المرتبطة بهن تعبر عن خلفية اجتماعية وثقافية تؤمن بالنوع الاجتماعي، وتوفر الظروف الموضوعية التي تجعل للفعل السياسي النسوي في ذوات الفاعلين في النسق السياسي ليس بالأمر المستجد ويصبح من السهل عليهن الانخراط والترشح في المجال السياسي.

و من خلال الشواهد الإحصائية في الجدول السابق للعبارة الثانية التي تبحث في مدى تعرض النساء لتعليقات مهينة أو ازدراء، أن نسبة 60.7%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن لم يتعرضن لتعليقات مهينة أو ازدراء غير لائق بسبب مشاركتي في العمل السياسي، في حين ترى ما نسبته 28.6%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 10.7%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "لم أتعرض لتعليقات مهينة أو ازدراء غير لائق بسبب مشاركتي في العمل السياسي" البالغ 3.57، ودرجة الانحراف المعياري 1.48 ووفق لهذا النتائج فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فان أغلبية النساء المنتخبات لم يتعرضن لتعليقات مهينة أو ازدراء غير لائق بسبب مشاركتي في العمل السياسي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



تعرض لنا البيانات الواردة في الجدول أعلاه تقييم المحيط الاجتماعي لأدوار النساء من وجهة نظر النساء المستجوبات، أن مجتمع النساء المنتخبات وبصفة خاصة يحملون انطباعات ملائمة نحو نشاطهن في الحقل السياسي، ولا ينظر لهن بنظرة رفض أو استهجان، وهو ما يلحق بمن قيمة إيجابية إذ أن انخراطهن في النسق السياسي يطبع عليها دلالة رمزية تحيل على أنهن نساء يمتلكن الخصائص ذاتها التي تتطلبها الشخصية السياسية، وبالتالي تلقى القبول الاجتماعي ولا تتعرضن لمضايقات أو تعليقات مهينة أو ازدراء غير لائق بسبب مشاركتهن في العمل السياسي، وهذه القيمة الإيجابية المشكلة حول النساء المنتخبات، وليدة تنشئة اجتماعية جعلت العمل السياسي مقبولا بالتدرج نتيجة للتغير الاجتماعي وتحولات في أنماط التفكير اتجاه أدوار النساء ومنه إعادة ضبط وتقوم القيم التقليدية السابقة التي تضع النساء موضع هامشي فيما يتعلق بمهن المجال العام، هذا الاتجاه نحو النساء المنتخبات هو إقرار مجتمعي ضمني حازته النساء المنتخبات على نحو خاص، يحمل رمزية اجتماعية بأن للعمل السياسي فرص عادلة بين الرجال والنساء يمكن للنساء المنافسة والنجاح والتقدم بما انه يحتكم إلى القدرة والكفاءة والتأهيل لا على الجنس، بذلك تتشكل لدى النساء ضمن سياقات التفاعل في وسطها الاجتماعي الحاضن قيم إيجابية نحو الدور السياسي باعتبارهن نماذج متفردة، هذه الهالة المشكلة من الرموز والدلالات الإيجابية حول نساء السياسة تشكل اهم عناصر براديعم العمل السياسي فتسعى النساء لإثبات ذاتها بالتوجه نحو المشاركة والترشح السياسي و تحقيق النجاح ومنه تأكيد الانطباع المجتمعي الإيجابي.

تشير معطيات العبارة الثالثة التي تبحث في مدى تعرض النساء للحرج في تعاملهن مع الذكور في المجال السياسي، أن نسبة 60.7%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن لا يجدن حرجًا في تعاملهن مع الأعضاء الذكور في المجال السياسي، في حين يرى ما نسبته 28.6%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 10.7%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "لا أجد حرجًا في تعاملهن مع الذكور في المجال السياسي" البالغ 3.50، ودرجة الانحراف المعياري 1.36، ووفق لهذا النتائج فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فإن أغلبية النساء المنتخبات لا يجدن حرجًا في تعاملهن مع الذكور في المجال السياسي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



أن مثل هذه الاتجاه يعبر عن وجود اتزان علاقات التفاعل بين النساء والرجال في المعاملات و إدارة النشاط السياسي، يُنم عن وجود مساحة توافق النوع الاجتماعي تشكلت عبر سيرورة تنشئية اجتماعية وسياسية، إذ تلعب تنشئية النساء السياسية دورًا هامًا في تعزيز مشاركة النساء في السياسة وتقديم الدعم الضروري لهن لتجاوز أي خجل باعتباره من بين التحديات التي تواجههن في هذا السياق، فإحاطة النساء موضوع الدراسة بشبكة دعم اجتماعي من الأصدقاء والعائلة والزملاء ساهمت في تشجيعهن على المشاركة في الحياة السياسية ولعبت دورًا هامًا في تعزيز الثقة لديهن، بذلك استطاعت نساء السياسة التغلب على الخجل في التعامل السياسي مع الأفراد بما في ذلك الذكور، كما أن تواجدهن في بيئة داعمة من قبل الزملاء في منظمات العمل الجماعي المشجع على التعاون والتعامل مع الذكور المهتمين بنفس القضايا السياسية يمنحهن الدعم

## النسق الاجتماعي المحلي إطارا مرجعيا لبراديعم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات.

### الفصل السابع

اللازم والفرص لتبادل الخبرات من خلال مشاركتهن الفعالة في الأنشطة السياسية، ويؤودهن بالمعرفة والتفهم عبر تعلم المزيد حول المواضيع والقضايا السياسية، ومكنت النساء في مناقشة التحديات والمشكلات التي تواجههن مع الزملاء والمؤيدين، من خلال التفكير الإيجابي وتحدي المفاهيم السلبية حول قدرتهن على المشاركة السياسية، وبالتالي تطورت مهارتهن في التواصل و القدرة على التعبير عن الأفكار بوضوح، من هنا أصبح بإمكانهن التحدث بثقة ووعي أمام الآخرين، وبذلك فإن التنشئة الجندرية للنساء منحتهن إحساسًا بالإنجاز وزيادة الثقة في قدرتهن من جهة، و ساهمت في تغيير وجهة النظر الثقافية المتجذرة في المجتمع بشأن دور النساء في السياسة من جهة أخرى، وهي عوامل جعلت السياسة مجالاً أكثر جاذبية وأماناً، يدعم مؤهلات النساء المكتسبة في إطار التنشئة لإثبات الذات داخل المحيط السياسي ومواصلة طموحهن لشغل مركز سياسي، لذات السبب فإن دافعها أساسه اجتماعي يتجه نحو الاستجابة لتطلعات وغايات النسق السياسي.

### 3. استقلالية النساء المنتخبات:

الجدول رقم (27): يبين مدى استقلالية النساء المنتخبات:

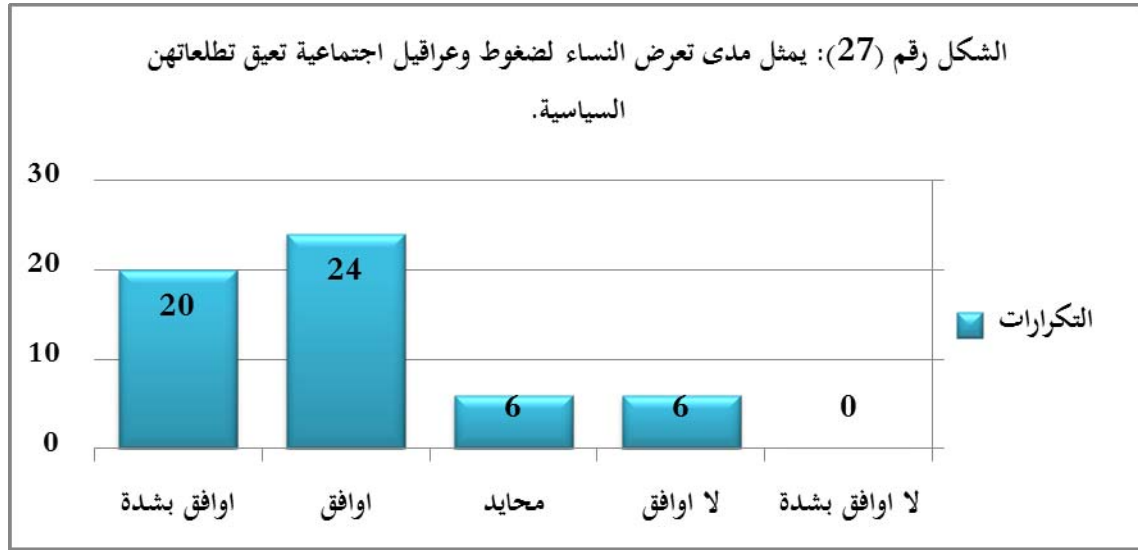
الرقم	العبارات	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المعيار	الانحراف المعياري	المتوسط	الدرجة
01	امتلك الاستقلالية في تحديد خياراتي في الحياة السياسية.	ت	0	2	8	24	22	0.81	4.18	مرفع	
		%	00	3.6	14.3	42.9	39.3				
02	لا أجد أي ضغوط وعراقيل اجتماعية تعيق تطلعاتي السياسية.	ت	00	6	6	24	20	0.95	4.04	مرفع	
		%	00	10.7	10.7	42.9	35.7				
03	استطيع التنقل والسفر بمفردي بحسب متطلبات العمل السياسي.	ت	2	6	6	28	14	1.04	3.82	مرفع	
		%	3.6	10.7	10.7	50	25				

يتضمن الجدول رقم (27) أعلاه العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو حرية النساء المنتخبات، وجاءت العبارة الأولى التي تبحث في مدى امتلاك النساء الاستقلالية في تحديد خياراتهن في الحياة السياسية، وتشير معطيات العبارة إلى أن نسبة 82.2%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن يمتلكن الاستقلالية في تحديد خياراتهن وقراراتهن السياسية، في حين يرى ما نسبته 3.6%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 14.3%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "امتلك الاستقلالية في تحديد خياراتي واتخاذ قراراتي في الحياة السياسية" البالغ 4.18، ودرجة الانحراف المعياري 0.81 ووفق هذه النتائج فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فإن أغلبية النساء المنتخبات يمتلكن الاستقلالية في تحديد خياراتهن وقراراتهن السياسية.

يشكل اعتراف النساء المنتخبات بامتلاكهن الاستقلالية في تحديد خياراتهن في الحياة السياسية النسبة الأكبر من مجموع الإجابات، و يشير حتما إلى مدى الانفتاح الذي تعيشه النساء المنتخبات في المجال السياسي الموجه نحو المجالس المنتخبة و دائرة المعارف المرتبطة بتسيير وإدارة النشاط السياسي، نتيجة لوعي الفاعلين السياسيين ضمن الحقل السياسي بكفاءة النساء و تكوينيهن السياسي، إن جانبا من امتلاك الاستقلالية من قبل النساء المنتخبات في تحديد خياراتهن في الحياة السياسية يشير إلى حضور عنصر الثقة عند الآخرين بمستوى الكفاءة السياسية لدى النساء والدراية بما يقتضيه العمل السياسي، إن عنصر ثقة الفاعلين السياسيين وكذا الناخبين بقدرة النساء على الفعل السياسي يشكل محور براديعم العمل في الحقل السياسي الذي يصل بهن إلى الاندماج والتكيف الحقيقيين في النسق السياسي والنجاح في المجالس المنتخبة، فامتلاك الاستقلالية يعكس تصور واعتقاد تحمله النساء المنتخبات عن ذواتهن و هو انعكاس الأنماط الفكرية المشكّلة حول النساء في وحدات اجتماعية استطاعت الانفكاك والتخلص من بعض التقاليد والأعراف الذكورية بفعل تغلغل و تأثير القيم الجندرية الإيجابية في نسق الثقافة، والتي ساهمت في إنتاج مواقف واتجاهات تحمل دلالات المساواة الجندرية حولها، تظهر في شكل ممارسات تعمل على ترسيخ ثقافي لقيم المساواة، جعلت حكم الأفراد خاصة الجنس الآخر على قرارات وخيارات النساء بوصفها قرارات عقلانية، وساهمت في تخطي الصورة النمطية المشكّلة حول النساء ودفعت بهن لاكتساب الوعي بذواتهن ومؤهلاتهن التي تسمح لهن بفرض حضورهن في الوسط الاجتماعي و السياسي، وبنفاد الجندر في الوسط الاجتماعي الذي تتفاعل فيه استطاعت النساء

المنتخبات أن تحتل بدل مواقع التراتبية موقعا مترن والذي يميل إلى أهلية النساء وكفاءتهن بالقدر الكافي الذي يستدعيه تحديد الخيارات تحتكم إلى المعقولية في الحياة السياسية.

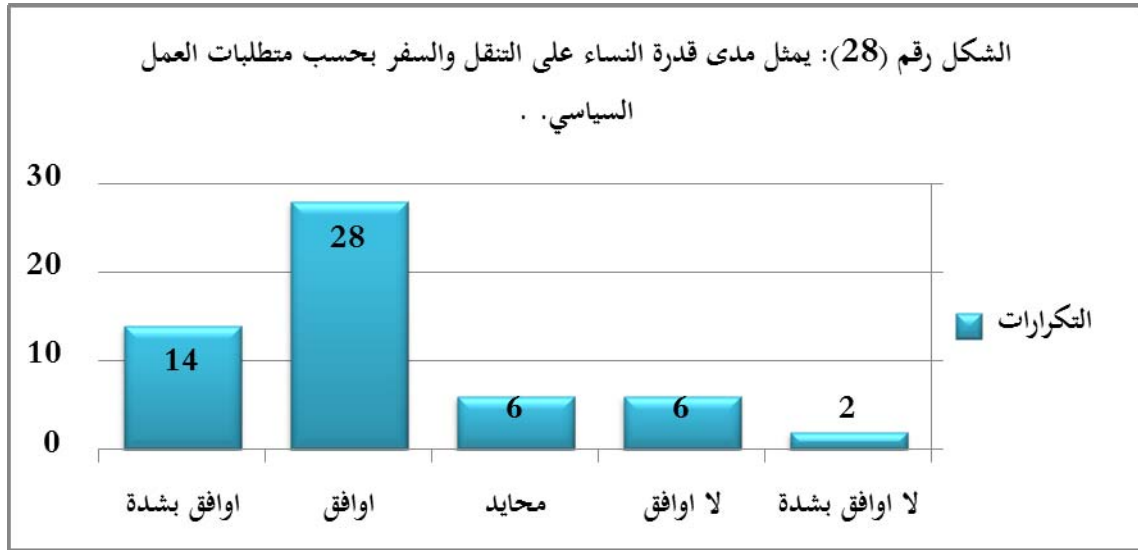
تُظهر نتائج العبارة الثانية التي تبحث في مدى تعرض النساء لضغوط وعراقيل اجتماعية تعيق تطلعاتهن السياسية، أن نسبة 78.6%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن لم يتعرضن لضغوط وعراقيل اجتماعية تعيق تطلعاتهن السياسية، في حين ترى ما نسبته 10.7%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 10.7%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "لا أجد أي ضغوط وعراقيل اجتماعية تعيق تطلعاتي السياسية" البالغ 4.04، ودرجة الانحراف المعياري 0.95، ووفق لهذا النتائج فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فإن أغلبية النساء المنتخبات لا تواجهن ضغوط وعراقيل اجتماعية تعيق تطلعاتهن السياسية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



من خلال تحليل اتجاه النساء المنتخبات الواردة في الشكل أعلاه، فإننا نجد أن إجابة المبحوثات قد أجمعت على أنهن يجدن قبول اجتماعي بوصفهن نساء منتخبات ولا يتعرضن لعراقيل وضغوط اجتماعية تعيق تطلعاتهن السياسية، وهو اتجاه ناتج عن أسلوب تنشئتهن الجندرية المتبع، و الذي يعبر عن إحدى آليات التغيير الاجتماعي وتلقين الأدوار الاجتماعي وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وهو ما تم مناقشته وتأكيد من خلال مؤشرات الفرض الأول من هذه الدراسة، إذ يؤكد اتجاه النساء المنتخبات على تنشئتهن الخاصة في وسط اجتماعي يمتلك آفاقاً مستقبلية أوسع اجتماعياً للنساء، بفعل المعايير المتحررة لنحور دورهن في المجتمع، فمن

المؤكد أن أساليب التنشئة باعتبارها آلية دمج اجتماعي للأفراد في المجتمع، وما تدره عملية توليد المعتقدات النوع الاجتماعي في إطار التنشئة يعيد التشكيل الثقافي المحايد لوضعية الأفراد وأدوارهم الاجتماعية، ساهم في صياغة تمثيلات اجتماعية متزنة ومتسامحة نحو دور النساء وبالتالي إعادة ضبط نظرة المجتمع لإمكانيات وقدرات النساء وأدوارهن في مجالات كانت في السابق حكرا على الرجال خاضعة لمبدأ التراتبية والهيمنة وفق منطق التقسيم الجنسي للعمل، فعملية التنشئة المتبعة في هذا النسق الاجتماعي المتشعب بقيم الجندر الذي تتفاعل في أطواره النساء أعاد تفكيك حدود تواجدهن، إن هذا التسامح الجندي و المتفق عليه اجتماعيا يخلق لدى النساء مفاهيم ومعايير معينة إزاء دورهن، وهيئات النساء على تصور واعتقاد ذاتي أن تواجدهن في المجال السياسي والانخراط فيها يجد القبول الاجتماعي دون قيود أو تحفظ بنفس طبيعة التفاعلات الاجتماعية التي سمحت لهن بالتواجد في مجالات مختلفة في القطاع العام، وعلى سبيل المثال لا على وجه التحديد نذكر التعليم الصحة والإدارة إلى غير ذلك من المهن والوظائف التي شرعت للنساء العمل دون قيود اجتماعية، بذلك فأسلوب التنشئة لدى الأسر الجزائرية للنساء المنتخبات موضوع الدراسة اسقط مقولة إعادة إنتاج المكانة والدور التقليدي، وتحددت معه معالم علاقة التكامل والتكميل بين الجنسين داخل الأسرة، وأخذت هذه العلاقة في النفاذ وتشربت في المجتمع وانعكست في نظرة المجتمع المشجعة على أهلية النساء في تولي الأدوار السياسية، هذه النظرة الإيجابية التي تظهر في شكل سلوك وممارسات تحيل بما أقرت به النساء المنتخبات بأنهن لا يجدن أي ضغوط أو عراقيل اجتماعية تعيق تطلعاتهن السياسية.

تبين معطيات العبارة الثالثة الواردة في الجدول السابق و التي تبحث في مدى قدرة النساء على التنقل والسفر بمفردهن وفق متطلبات العمل السياسي، أن نسبة 75%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن يستطعن التنقل والسفر بمفردهن وفق متطلبات العمل السياسي، في حين ترى ما نسبته 14.3%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 10.7%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "استطيع التنقل والسفر بمفردي بحسب متطلبات العمل السياسي" البالغ 3.82، ودرجة الانحراف المعياري 1.04 ووفق لهذا النتائج فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فإن أغلبية النساء المنتخبات يستطعن التنقل والسفر بمفردهن وفق متطلبات العمل السياسي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



الحرية الاجتماعية لدى النساء التي قد تأتي في شكل ممارسات وأفعال ظاهرة، كما قد تكون رمزية من تشجيع واحترام ودعم معنوي في الفضاءات العامة، من أهم العوامل التي تعكس التقدم الاجتماعي والسياسي وترجم تطلعات المجتمع نحو تحقيق المساواة والعدالة وحقوق النساء في اتخاذ قراراتهن الخاصة والمشاركة الفعالة في تشكيل المجتمع، يمكن أن تشمل هذه الحرية الحق في تنقل النساء وسفرهن بمفردهن بموجب مقتضيات العمل السياسي و منه التقدم في مسيرتهن السياسية، هذا الحق الذي اكتسبته النساء المنتخبات يعكس تجسيد احترام الأسرة و المحيط الاجتماعي لقيم النوع الاجتماعي، ويمثل التحرر من الرقابة الاجتماعية على سلوكهن وهو بدوره يشكل تقدما إيجابيا من نوع آخر حازته النساء المنتخبات، حيث يؤكد اتجاه النساء المنتخبات هنا على دور غياب الترصد وعدم خضوعهن للرقابة كإحدى العوامل التي توسع حريتهن، بالتالي ينعكس على أداء مهامهن السياسية على الوجه الذي يقتضيه منهن العمل السياسي، مما لا شك فيه أن مثل هذه الممارسات المتمثلة في تحرر النساء المنتخبات من الرقابة ما هي إلا نتاج لما أحدثته قيم المساواة في النسق الثقافي، التي تظهر في شكل الاتجاهات والسلوكيات الممارسة والتفاعل مع النساء المنتخبات الذي أصبح غنيمه منطق القبول وتفهم النسق الاجتماعي لمساراتهن، وبالتالي يتطابق سلوك النساء المنتخبات مع أعراف الوسط الاجتماعي وقوانينه التي تحكمها القيم الرمزية ذات الدلالة الجندرية و تتيح لهن المساواة ومنه القدرة على التنقل والسفر دون توجس أو تحفظ، و هي ممارسات تتوافق مع كل ما يصدر من سلوك للنساء أو رجال في مجتمع متشبع بقيم المساواة الجندرية، وفق هذا الأساس يتبين بأن حرية حركة النساء المنتخبات وتنقلهن في مختلف

الفضاءات الاجتماعية بما تقتضيه الدور الاجتماعي في مؤسسات الفضاء العام ما هي إلا دلالة على القوى والعوامل التي تلعب دورًا في تشكيل براديعم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات، والتي تدعمهن في توجيه سلوكهن للنفاد في منظومة البناءات الاجتماعية ومنه فرض التواجد والنجاح في الحقل السياسي.

#### 4. الدعم والتأييد الاجتماعي للنساء المنتخبات:

الجدول رقم (28): يبين الدعم والتأييد الاجتماعي للنساء المنتخبات:

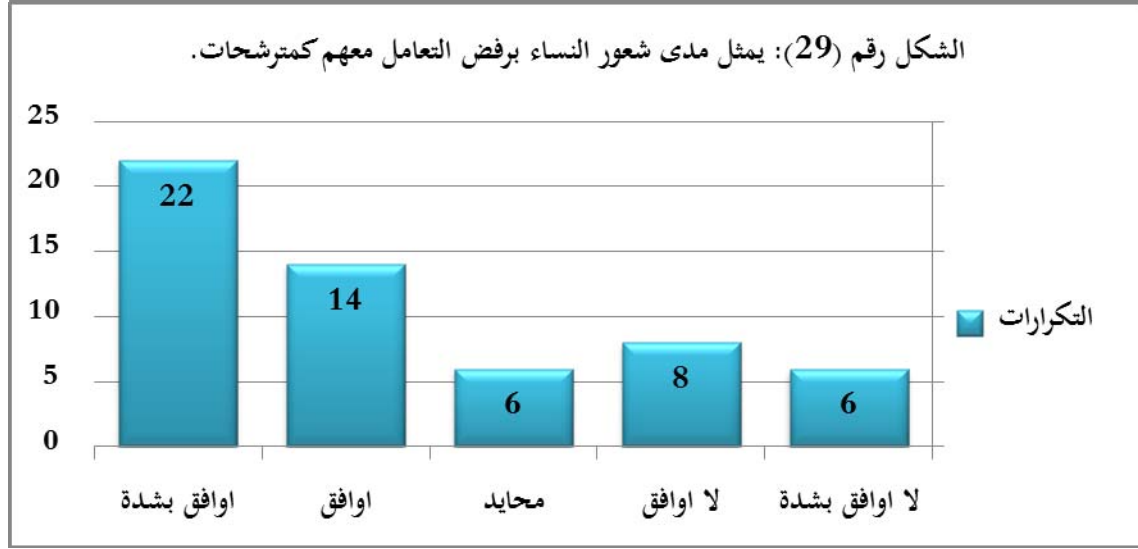
الدرجة	المتوسط	الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	العبارات	الرقم
مرتفع	4.16	0.94		23	26	00	7	00	ت	يثق الأشخاص المحيطين بي في مؤهلاتي السياسية.	01
				41.1	46.4	00	12.5	00	%		
مرتفع	3.68	1.40		22	14	6	8	6	ت	لا أشعر برفض التعامل المباشر معي كوني مترشحة.	02
				39.3	25	10.7	14.3	10.7	%		
مرتفع	4.11	1.02		24	22	2	8	0	ت	تواجدي في المجلس النيابي كان له الأثر الإيجابي على علاقتي الاجتماعية.	03
				42.9	39.3	3.6	14.3	00	%		

يتضمن الجدول رقم (28) أعلاه العبارات المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة النساء المنتخبات نحو الدعم والتأييد الاجتماعي للنساء المنتخبات، وتشير معطيات العبارة المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة النساء المنتخبات نحو ثقة الأشخاص المحيطين بهم في امتلاكهن مؤهلات كافية للمشاركة في العمل السياسي، إلى أن نسبة 87.5% من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن المحيطين بهم يثقون في مؤهلاتهن النساء السياسية، في حين ترى ما نسبته 12.5%، عكس ذلك أي انهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "يثق الأشخاص المحيطين بي في مؤهلاتي السياسية"،

البالغ 4.16، ودرجة الانحراف المعياري 0.94، ووفق لهذا النتائج فان اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فان أغلبية النساء المنتخبات يجدن ثقة الأشخاص المحيطين بهم نحو مؤهلاتهن السياسية.

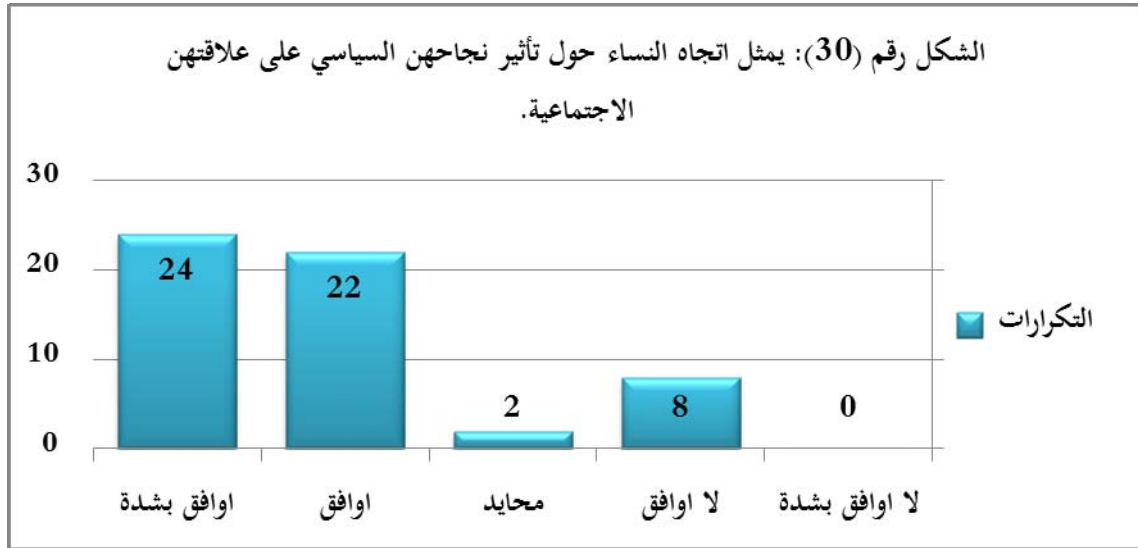
يمكن القول بأن التحولات التي يلحقها شيوع الجندر على البنيات الاجتماعية، تعكس منظور هاته الشريحة المحددة من المجتمع لنساء السياسة والذي يحمل قيمة إيجابية، وهي شريحة التي لديها ما يكفي من الموضوعية والوعي بكفاءة وأهلية النساء في خوض غمار السياسة، فحسب اتجاه النساء نحو العبارة التي تعكس ثقة الأفراد المحيطين بالنساء المنتخبات بمؤهلاتهن السياسية، يعني أنهن نشأن ويتفاعلم مع فئة مجتمعية تركز حق النساء في ممارسة النشاط السياسي، ذلك كون النساء يمتلكن الوعي بالنوع الاجتماعي و مؤهلات وخصائص النخب السياسية ويسعين على غرار النخب السياسية لتحقيق أهدافهن السياسية التي تخدم المحيط الاجتماعي، وهو ما يعني أنهن لسن خاضعات للتراتبية و الدونية التي توطرها المرجعية الذكورية و لا هن مقيدات بكفالة الأسرة على اختلاف وضعهن المادي والاجتماعي، و بذلك اصبحن يمتلكن الاستقلالية المادية والمعنوية وكذا المعرفة العلمية بالإضافة إلى الحصانة القانونية، وبالتالي يمكنهن الاعتماد على انفسهن وعلى ما تجنيه النساء من موارد ضمن نشاطهن السياسي كمنتخبات، فتقبل عمل النساء كمنتخبات بالنسبة للمجتمع اصبح أمرا عاديا لما تقتضيه الأوضاع الاجتماعية الحالية وخصوصية النساء التي يمنحها لمن براديعم السياسة للفاعلمن السياسيين.

من جهة أخرى تشير معطيات العبارة الثانية التي تبحث في شعور النساء المنتخبات برفض التعامل المباشر معهن، أن نسبة 64.3%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أنهن لا يشعرن برفض التعامل المباشر معهن كونهن نساء مترشحات، في حين ترى ما نسبته 25%، عكس ذلك أي انهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 10.7%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة " لا أشعر برفض التعامل المباشر معي كوني مترشحة" البالغ 3.68، ودرجة الانحراف المعياري 1.40، ووفق لهذا النتائج فان اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فان أغلبية النساء المنتخبات لا يشعرن برفض التعامل المباشر معهن كونهن نساء مترشحات، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



أن أبرز ما يظهر عليه مستوى الموافقة والقبول الاجتماعي لترشح النساء السياسي من طرف المجتمع أسلوب تعامل الأفراد و مختلف المؤسسات والهيئات الإدارية مع النساء اللواتي يقدمن انفسهن للترشح، ويعبر اتجاه المستجوبات من خلال العبارة التي تبحث في دلالة التعامل معهن بصفتهن مترشحات في العمل السياسي، على أن النساء موضوع الدراسة لا يتعرضن للإقصاء أو التهميش أثناء تعاملاتهن مع الأفراد الناخبين أو مختلف المتعاملين في الهيئات الإدارية، أو تجنب التعامل معهن في اطار النشاط السياسي، أن هذا الموقف المتمثل في قبول التعامل مع مترشحات السياسة يكون له التأثير الإيجابي على سير المشروع السياسي لديهن فهو شكل من أشكال الدعم الرمزي وموقف يحمل في دلالاته الاعتراف بأهلية النساء وكفاءتهن في النسق السياسي، وهو ما يشجعهن ويدعمهن من الجانب النفسي، فمثل هكذا تفاعل وقبول يحيل على نسق قيمي مختلف بالنسبة للنساء والرجال وعنصر التفوق فيه من نصيب الأجدد و الأقوى كفاءة حسب موقعهن السياسي والاجتماعي، من هنا لا تتلقى النساء مضايقات تعطل وتعيق مسار ترشحها الانتخابي وتجد الوقت الكافي لإتمام معاملاتهما الإدارية والسياسية بشكل متساوي أين تصبح نساء السياسة في هذه الحالة قادرات على الاندماج الفعلي داخل النسق السياسي، إن مثل هذا الشكل من التفاعل المتبع مع النساء في عمقه ما هو إلا تجسيد لمظهر من مظاهر التوازن على مستوى الدور والمكانة لكلى الجنسين التي يُوَظَرها استيعاب النوع الاجتماعي في المنظومة الاجتماعية، بمعنى آخر، عندما يتعامل أفراد المجتمع و مختلف المؤسسات والهيئات

الإدارية المرتبطة بالمسار السياسي بمساواة بين الجنسين تتاح للنساء الفرص الكافية للمشاركة في الحياة السياسية، ويمكنهن لعب أدوارا مهمة في النظام السياسي على قدر من المساواة مع الرجال. تشير معطيات العبارة الثالثة التي تبحث في تأثير نجاح النساء السياسي على علاقاتها الاجتماعية، أن نسبة 82.2%، من نساء الدراسة يوافقن بشدة أو يوافقن على أن نجاحهن السياسي كان له تأثير إيجابي على علاقاتي الاجتماعية، في حين يرى ما نسبته 14.3%، عكس ذلك أي أنهم غير موافقات أو غير موافقات بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدون 3.6%، كما يوضح المتوسط الحسابي للإجابات أفراد الدراسة للعبارة "تواجدي في المجلس النيابي كان له الأثر الإيجابي على علاقاتي الاجتماعية" البالغ 4.11، ودرجة الانحراف المعياري 1.02 ووفق لهذا النتائج فإن اتجاه العبارة نحو الموافقة وبالتالي فإن نجاح النساء المنتخبات كان له تأثير إيجابي على علاقاتهن الاجتماعية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:



نجاح النساء في المجال السياسي له تأثير على الذات من حيث امتيازات العمل السياسي بزيادة فرص استغلال المصادر المالية أو التعليمية أو الصحية بشكل أفضل في خدمة المحيط الاجتماعي، وبالتالي يعزز من شعور النساء المنتخبات بالثقة بأنفسهن والاعتزاز بإنجازتهن، ومن ثم زيادة الدعم الاجتماعي، وهو ما نعتبره ترجمة لتغير الأدوار الاجتماعية للنساء التي تعكس الثقافة والسياسات الاجتماعية والسياسي الخاص الذي نشأت وتفاعلت ضمنه النساء، و هو اهم المصادر تشكيل البراديعم السياسي لديهن والذي يجعلهن قادرات على العمل السياسي و يترك لديهن شعورا إيجابيا على علاقاتهن الشخصية والاجتماعية من خلال الاعتراف وتحسين الوضع الاجتماعي للنساء، وهو نتاج تحول العلاقة بين النساء والنسق الاجتماعي المحيط بها على نحو

خاص، نتيجة تحديث الأفكار والمعتقدات الاجتماعية حول دور النساء، فبراديجم العمل السياسي للنساء المنتخبات ليس نموذج مكتسب من خلال نسق السياسة فقط وإنما نتاج لتفاوض مستمر لقيم الجندر بين أدوار النساء و الاطار المرجعي الذكوري بفعل أدلجة جندرية عبر سيرورة تاريخية تروم تحقيق التوازن بين الأدوار من خلال تطبيق القوانين والسياسات التي تعزز المساواة وتوفير الحماية من التمييز وتسمى لخلق بيئة تحقق فرص التوازن بين الأدوار الأسرية والمهنية بشكل عام، ونتيجة هذا التفاوض استطاعت النساء المنتخبات موضوع الدراسة الانفلات من الصورة النمطية لأدوارها في النسق التقليدي التي توطر حدود النساء من قبل، كما أن وعي المحيطين بالنساء واستيعابهم لقضايا النوع الاجتماعي، يدعم النساء المنتخبات بوصفهن أعضاء في المجلس النيابي ويساعدهن في بناء الثقة والدافعية ومن ثم الالتزام باستخدام موارد سلطة نسق السياسي والرأسمال العلائقي والاجتماعي وعائدات النجاح السياسي في تمثيل مصالح المحيطين بها هن والعمل من أجل تحقيق احتياجاتهم ورفع انشغالاتهم، من هنا اصبح للنساء المنتخبات وجود قوة وتأثير في العمل السياسي، رفعت من احترامهن وسلطتهن في المجتمع ومنحتهن موقعًا أقوى للتفاوض والتأثير والمساهمة في صياغة القرارات.

---

# الفصل الثامن

---

## الفصل الثامن:

### تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

أولاً. مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة.

1. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى.

2. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية.

3. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الثالثة

ثانياً. خلاصة النتائج الفرضية العامة للدراسة.

ثالثاً. مناقشة النتائج على ضوء الدراسات المشابهة.

أولاً. مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة:

1. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى:

للتأكد من صحة الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها أن "براديجم العمل عند النساء المنتخبات مرتبط بالمساواة النوع الاجتماعي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية"، اعتمدنا على مجموعة من العلاقات الإحصائية، بداية من حساب المتوسط الحسابي لمعرفة درجة كل عبارة وفقاً للميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي\*، والانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت الاستجابات أو تمركز استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة فكلما اقتربت قيمة الانحراف المعياري من الصفر كلما انخفض تشتت الاستجابات، ثم حساب  $\text{كا}^2$  لحسن المطابقة لكل عبارات الفرضية الأولى، من خلال المقارنة بين مستوى الدلالة المعنوي لقيمة  $\text{كا}^2$  لكل عبارة المشاهدة والجدولية لتحديد درجة تطابقها، حيث كلما كان مستوى الدلالة اقل من (0.05) فهو دال إحصائياً، أما إذا كان أكبر من (0.05) فهو غير دال إحصائياً، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): يبين مخرجات  $\text{كا}^2$  لحسن المطابقة لعبارات الفرض الأول:

الرقم	العبارات	قيمة $\text{كا}^2$	درجة الحرية	الانحراف المعياري	الحسابي المرجح المتوسط	مستوى معنوي	القرار
01	تدعم الأسرة مشاركتي في الحياة المهنية والعملية.	25.78	4	1.19	3.77	0.000	دال
02	لا تجبرني عائلتي على القيام بأدوار تقليدية.	26.32	4	1.17	3.52	0.000	دال
03	تشجعني الأسرة على تحقيق طموحاتهم بلا قيود.	35.78	4	1.14	3.79	0.000	دال
04	أجد دعمًا من أفراد الأسرة لمشاركتي السياسية	30.96	4	1.22	3.80	0.000	دال
05	أساهم مع الأسرة في إثراء النقاش حول القضايا السياسية.	18.28	4	1.33	3.50	0.000	دال
06	تأثر اهتمامي بالعمل السياسي بالنشاط السياسي لأحد أفراد عائلتي.	24.89	4	1.14	3.84	0.000	دال

\* انظر الجدول رقم (07) في الفصل السادس الذي يبين الميزان التقديري وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي، ص 196.

07	لدي صداقات متنوعة بين النساء والرجال يهتمون بالعمل السياسي.	18.85	3	0.93	4.04	0.000	دال
08	شجعتني أصدقاؤني على المشاركة في العمل السياسي.	51.14	4	0.99	3.75	0.000	دال
09	منحتني النقاشات السياسية مع الأصدقاء خبرات حول العمل السياسي.	7.00	2	1.10	3.75	0.030	دال
10	ارتكز على التحصيل العلمي لتطوير مهاراتي في العمل السياسي.	39.42	3	1.27	3.46	0.000	دال
11	مؤهلاتي العلمية والمعرفية دفعتني للمشاركة السياسية.	10.42	4	1.30	3.54	0.034	دال
12	منحتني مستواي التعليمي فرص كبيرة للمشاركة في العمل السياسي.	16.85	4	0.92	3.71	0.002	دال
13	تتيح وضعيتي المهنية فرصًا للمشاركة في العمل السياسي.	18.16	4	1.22	3.75	0.001	دال
14	أحظى بدعم من زملاء العمل للمشاركة في الأنشطة السياسية.	21.22	4	1.15	4.03	0.000	دال
15	منحتني خبرتي المهنية القدرة على إدارة توجهاتي السياسية.	19.27	4	1.26	3.81	0.001	دال
16	وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة رفعت مستوى ثقافتي السياسية.	50.42	4	0.99	3.96	0.000	دال
17	استخدمت الإنترنت في التواصل مع المجتمع السياسي.	20.42	4	1.27	3.54	0.000	دال
18	تعزز لإنترنت تطلعاتي السياسية بالمعلومات.	44.00	4	1.13	3.66	0.000	دال

بالنظر إلى قيم المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه نجد أن كل عبارات المحور جاءت مرتفعة اتجاه الموافقة وفقا للميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي، حيث تراوحت درجة 18 عبارة بين المجال (3.40 و4.19)، وكانت اعلى قيمة بين للمتوسط الحسابي 4.04 درجة بانحراف معياري 1.07، للعبارة "لدي صداقات متنوعة بين النساء والرجال يهتمون بالعمل السياسي"، وتليها قيمة المتوسط الحسابي 3.96 درجة بانحراف معياري 0.99، للعبارة "احظى بدعم من زملاء العمل للمشاركة في الأنشطة السياسية"، بينما جاءت اقل قيمة للمتوسط الحسابي 3.46 درجة بانحراف معياري 1.27 للعبارة "ارتكز على التحصيل العلمي لتطوير مهاراتي في العمل السياسي"، وعند مقارنة مستوى المعنوية (sig) لقيم  $\chi^2$  المحسوبة لكل عبارة مع مستوى الدلالة الجدولية ( $\alpha=0.05$ ) وجدنا أن كل القيم مستوى المعنوية المحسوبة اقل من قيمة مستوى

المعنوية الجدولية، وبذلك فأنا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي مفاده توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة لصالح استجابات أفراد الدراسة لكل عبارات المحور الأول التي تميل نحو اتجاه الموافقة.

وفي خطوة إحصائية ثانية لإثبات مدى صدق الفرضية الجزئية الأولى، قمنا بحساب المتوسط الحسابي العام للمحور وانحرافه المعياري، وذلك من اجل معرفة مدى ارتفاع أو انخفاض درجة تقدير المتوسط الحسابي المرجح للاتجاه العام لإجابات أفراد الدراسة، ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (30): يبين مخرجات المتوسط المرجح والانحراف المعياري لمحور الفرض الأول:

المحور الأول:	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة التقدير
العمل السياسي و المساواة الجندرية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية	3.68	0.82	مرتفع

من خلال القيم الإحصائية المبينة في الجدول يتضح أن المتوسط المرجح العام لعبارات المحور المرتبط بالفرض الأول بلغ 3.68 درجة، ودرجة انحرافه المعياري قدرة ب: 0.82، وهي قيمة منحصرة في مجال (3.40 – 4.19) وبالتالي فهي ذات تقدير مرتفع، كما تدل قيمة الانحراف المعياري على أن التشتت ضعيف إذ كلما اتجهت القيمة نحو الصفر كلما زادت درجة التمرکز، وانطلاقاً من هذه النتائج يمكننا القول أن غالبية النساء المنتخبات من عينة الدراسة اقروا بالمساواة الجندرية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إذ:

تنطلق النساء المنتخبات موضوع الدراسة من براديجم العمل السياسي والذي تعززه تمثلات اجتماعية تشبعت بالمساواة الجندرية انطلاقاً من وضعها العائلي الخاص في المجتمع المحلي، انتهت إلى توازن العلاقة الاجتماعية بين الذكور والإناث ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتي تحدد لها مجالاً تتساوى فيه فرص الاختيار الحر للإناث كما الذكور، وتجد النساء من خلالها مرونة في تحقيق أهدافهن بشكل فعال في مجالات الحياة المهنية والعملية بنفس القدر الذي يُدعم به مشاركة الذكور.

يُبرز الدور الوظيفي لأسر النساء المنتخبات المتشعبة بقيم المساواة إزاء النوع الاجتماعي في تبني ذهنية علائقية جديدة في مكانيزمات التفاعل بين أفراد العائلة، تعمل على تشكيل طبائع وسمات شخصية للنساء

من خلال التربية ونقل القيم المرتبطة بالمساواة الجندرية، تؤدي بالضرورة إلى تجاوز الصور النمطية لأدوار النساء و تحجيم الطابع التسلطي الذكوري التقليدي، بما يتيح الفرص أمامهن لعب أدوار مختلفة في الحياة العامة في ظل الحرية والمرونة في تحديد أدوار ومسؤوليات الأفراد، ومنه اكتساب مجال من الحرية يعزز الشعور بالقدرة على المشاركة في المجال العام، ويدفعهن للمشاركة في الترشح للعمل السياسي.

تظهر وظيفة الأسرة من خلال توليد حقوق المساواة وتوطينها في اطار التنشئة الاجتماعية، وتحقيق الاتزان الجندري و الحفاظ على التوازن والاستقرار من خلال تجاوز الأنماط التقليدية لأدوار الجنسين وتمكين النساء من الدور المهني، هذا النسق المتزن جندريا يجعل الأسرة منطلقا يُشجّع على تمكين النساء وتحفيزهن للنمو والتطور بشكل مستقل لتحقيق الغايات الذاتية، وهو امتياز حازته النساء المنتخبات موضوع الدراسة يجعلهن اقل عرضة للتقييدات التقليدية أو الاعتبارات الجنسانية السلبية من أفراد أسرهن، ويمنحهن مساحة الحوار الحر وغير المشروط بنوع الجنس وفق نمط ثقافي يعكس المساواة في الأسرة، وبذلك تجد النساء مساحة للتعبير عن آرائهن و موافقهن وتوجهاتهن في مختلف القضايا والموضوعات السياسية، ما يقدم لهن الفرصة في رفع تطلعاتهن من اجل العمل السياسي و تحقيق أهدافهن ورغباتهن السياسية.

تغلغل معاني الجندر وتراجع القيود النسق التقليدي في الأسرة يجعلها وسط نوعي و مكسب اجتماعي تحوزه النساء المنتخبات موضوع الدراسة زودهن بالموارد التي تستقبل من خلالها قيم المشاركة الاجتماعية والسياسية والتي كانت تعرف تقليديا رفضها مزاوله النساء أدوار ارتبطت بالسلمات والخصائص الذكورية بسبب نوع الجنس و تركيبته البيولوجية، ثم أن الدعم المعنوي والمادي والرمزي الذي تحتمي به النساء من محيطها الحاضن، له رمزية اجتماعية قوية تؤكد على تمثل تصورات جديدة حول عمل النساء في الحقل السياسي ترفع لديهن درجة الوعي الاجتماعي والسياسي وتنمي لديهن الشعور بان المشاركة السياسية واجب والتزام اجتماعي، و تتجلى صور الجندر في الأسرة من خلال معايشة النساء المنتخبات موضوع الدراسة اهتمام الآخرين بالعمل السياسي، فاستيعاب مفهوم النوع الاجتماعي يعزز العناية بأهمية المساواة بين الجنسين بما يسهم في إنتاج بيئة أكثر تقبلا وتعاونا بين أفراد الأسرة على اختلاف النوع الاجتماعي، وهو ما يعزز تطلعات النساء الفردية ويعمل على تشكيل طابعا وجدانيا يترجم الهوية الاجتماعية والتشكيل النفسي والاجتماعي للنساء، إذ يصبح نشاط النساء في مجال السياسة نشاطا مقبولا اجتماعيا لارتباطه بالقدرة والكفاءة لا بالنوع،

وهو تمثل يولد هوية نسوية تعمل على استغلال وتوظيف الحقوق المدنية والتشريعية التي حازتها النساء من اجل تجسيد تطلعاتها و تقديم انفسهن كأفراد مترشحات في العمل السياسي.

الاندماج الذي تحظى به النساء مع جماعة الرفاق التي توطرها علاقات العمل والدراسة والحياة، يعكس ملمحًا مهما لقيم المساواة الجندرية، إذ أن تفاعلهم مع الأفراد باختلاف النوع الاجتماعي المبني على احترام الحقوق في اطار التعاون خارج أسوار الأسرة يعكس ثقافة اجتماعية تترجم قيم المساواة بين الجنسين ويبين مقدرة النساء على تكوين صداقات ومعارف تخالف التوقعات النمطية المرتبطة بتفرد الذكور بحق التواصل وبناء علاقات مع جماعة الرفاق، وهو ما ترتب عن مسار توليد الوعي بقضايا المساواة الجندرية الذي توطره التشريعات والقوانين التي سنتها الحكومة الجزائرية والتي كان لها الدور في تحجيم القيود النمطية على النساء ومنحتهن حقوقًا متساوية خاصة فيما يتعلق بالتعليم والعمل، والتي انتجت بيئة تشجع على بناء علاقات تركز على المساواة والتعاون بين الجنسين، بذلك تمكنت النساء موضوع الدراسة من خلال الولوج إلى مجالات أوسع في الحياة العامة بما في ذلك العمل والتعليم ومزاولة النشاط الجماعي، و الاستثمار في فرص التفاعل المتاحة بحرية أكبر في مختلف المجالات، و منه بناء علاقات صداقة جديدة ومتنوعة خارج حدود الأسرة.

كما أن توسع دائرة الشبكات الاجتماعية التي تحظى بها النساء المنتخبات المناقض للتحديات الاجتماعية المتعلقة بتوقعات أدوار النساء في النسق الثقافي التقليدي، جعلهن على اتصال مع مجموعة متنوعة من الأفراد و الوصول إلى شبكات اجتماعية ميدانية أوسع وأخرى توفرها وسائط التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت يشاركونهم ذات الاهتمام بالشأن السياسي، وتواجهها ضمن يؤر تدير الحوارات والنقاشات المفتوحة حول موضوعات العمل السياسي، هو تموضع حقق لهن قدرة أكبر على التعاون وتقديم الدعم والتشجيع بين جماعة الرفاق، بالإضافة إلى الدعم النفسي و العاطفي وعزز لديهن الثقة ودفعهن عن طريق التوجيه والتعاون لاستغلال الفرص الملائمة لخوض غمار السياسة.

ضف إلى ذلك أن الموافقة الاجتماعية لتعليم الإناث و حصولهن على فرص تعليم متساوية يبرر ارتفاع مستوى تعليم النساء المنتخبات، ضمن لهن التفاعل في أوساط علمية والتدريب على الإلمام واستيعاب المفاهيم السياسية، وبالتالي تكوين معرفة عميقة و متوسعة ومستندة على الموضوعية في فهم و مناقشة الموضوعات السياسية المختلفة، و منه تطوير مهارتهن في العمل السياسي من خلال التوليف بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي عبر مشروعات وأهداف سياسية من ابرزها تسجيل انفسهن للترشح للمقاعد النيابية المنتخبة، ثم إن

المستوى التعليمي لدى النساء موضوع الدراسة يجعل منها عامل استقطاب يمهّد لهن الانخراط في الأحزاب السياسية، من هنا يظهر ارتباط النوع الاجتماعي بالتعليم وعلاقته ببراديجم العمل لدى النساء المنتخبات موضوع الدراسة.

وكما يبدو أن انخراط النساء موضوع الدراسة في سوق العمل وتجاربهن مع دورات التكوين والتأهيل داخل مجال نشاطهن وفق برامج تدريبية وتطويرية تعزز مهارات العمال في مجالهم المهني وكذا الخبرة التي اكتسبناها تدعم تطوير مهارات القيادات النسوية واستفادتهن من العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير رسمية بين زملاء العمل في إطار منظمات العمل، آليات كان لها التأثير الإيجابي في دعم مشاركة النساء السياسية، وهنا يبرز دور قوانين العمل وحق ترشح الأفراد على قدم المساواة في المجالس النيابية في الدستور الجزائري، وبذلك فإن النساء المنتخبات اللواتي يشغلن وظائف صرحن باستفادتهن من علاقات العمل و استطعن ترشيح أنفسهن في المجالس النيابية طالما توفرت فيهن الشروط التي ينص عليها النصوص القانونية للترشح السياسي.

في ظل هذه الأوضاع الاجتماعية التي ضمنت تفاعل النساء موضوع الدراسة في إطار مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتشعبة بقيم المساواة النوع الاجتماعي، تجد النساء متسعا للقيام بدورها السياسي والترشح للعملية الانتخابية في المجالس النيابية المنتخبة، بفعل ترجع النسق السلطوي الذكوري، و الاندماج في سياق اجتماعي متشعب بموارد و محددات براديجم العمل السياسي، وبذلك فإن مستوى نجاح النساء السياسي يبقى مقدرًا لهن بمستوى وعيهم والتأقلم مع وضعها الاجتماعي والثقافي المتسامح جندريا، لذا يصبح من اليسر على نساء أخريات في سياق اجتماعي ووضعية اجتماعية مماثلة أن تجسد سبل الاندماج والتكيف في المجال السياسي، وبناء على ما سبق يمكننا القول بان الفرضية الأولى التي تنص على أن " براديجم العمل عند النساء المنتخبات يرتبط بالمساواة النوع الاجتماعي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية" قد تحققت من خلال الشواهد الامبريقية التي قمنا بسردها والتحقق منها، واستخلاصها من عينة البحث المختارة من مجموع النساء المنتخبات في المجتمع المحلي لمدينة الجلفة.

2. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية:

لإثبات مدى صدق الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها أن "تشبع الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية بتطبيقات النوع الاجتماعي يساهم في تشكيل براديجم العمل عند النساء المنتخبات"، قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، وذلك من أجل معرفة اتجاه آراء أفراد الدراسة نحو الموافقة أو عدم الموافقة لكل عبارة من عبارات الفرض الثاني، وبما أننا نتعامل مع فرضيات تأثرية ذات بيانات رتبية، سنحاول الكشف عن مدى تأثير تشبع الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية بقيم الجندر في تشكيل براديجم العمل السياسي لدى النساء المنتخبات وتحديد اتجاه المبحوثين من خلال حساب  $K^2$  لحسن المطابقة لكل عبارات الفرضية الثانية، ومقارنة مستوى دلالة قيم  $K^2$  المحسوبة والجدولية لتحديد درجة تطابقها ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (31): يبين مخرجات  $K^2$  لحسن المطابقة لعبارات الفرض الثاني:

الرقم	العبارات	قيمة $K^2$	درجة الحرية	المعياري الانحراف	الحسابي المرحح المتوسط	مستوى معنوي	القرار
01	اجد الاحترام والتقدير من زملائي في الحزب.	28.10	4	1.20	3.79	0.000	دال
02	منحني الحزب السياسي فرص متساوية في القيادة والتمثيل السياسي.	31.32	4	1.23	3.59	0.000	دال
03	يبادر الحزب في دعم النساء نحو المشاركة السياسية.	25.78	4	1.29	3.70	0.000	دال
04	وفر لي الحزب السياسي معلومات سياسية متنوعة.	30.07	4	1.15	3.79	0.000	دال
05	أشارك في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب.	24.17	4	1.23	3.77	0.000	دال
06	ساهم أعضاء الحزب في توجيهي نحو الترشح السياسي.	35.42	4	1.11	3.87	0.000	دال
07	تطورت مهاراتي في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب.	38.82	4	1.19	3.66	0.000	دال

08	أجد حرية وتشجيعا على التعبير عن أفكاري وآرائي السياسية.	35.42	4	1.17	3.93	0.000	دال
09	قدمني الحزب السياسي للترشح في الانتخابات النيابية.	42.14	3	0.92	4.38	0.000	دال
10	دعم الحزب فرص فوزي في الانتخابات.	26.32	4	1.34	3.84	0.000	دال
11	سهل علي الحزب سبل التواصل مع الناخبين.	36.32	4	1.29	3.96	0.000	دال
12	اكتسبت خبرة في المناقشة السياسية مع المنتخبين.	42.39	4	1.06	4.13	0.000	دال
13	قادني الحزب السياسي إلى تكوين شبكات اجتماعية وسياسية.	25.57	3	1.19	3.91	0.000	دال

بالنظر إلى قيم المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه نجد أن كل عبارات المحور الثاني جاءت مرتفعة نحو الموافقة وفقا للميزان التقديري لمقياس ليكارت، حيث تراوحت درجة (12) عبارة بين المجال (3.40 و4.19) ودرجة عبارة واحدة بين المجال (4.20 و5)، وكانت اعلى قيمة بين المتوسط الحسابي 4.38 درجة بانحراف معياري 0.92، للعبارة " قدمني الحزب السياسي للترشح في الانتخابات النيابية"، تليها قيمة المتوسط الحسابي 4.13 درجة بانحراف معياري 1.06، للعبارة " اكتسبت خبرة في المناقشة السياسية مع المنتخبين"، وتليها قيمة المتوسط الحسابي 3.96 درجة بانحراف معياري 1.29، للعبارة "سهل علي الحزب سبل التواصل مع الناخبين"، بينما جاءت اقل قيمة للمتوسط الحسابي 3.59 درجة بانحراف معياري 1.23 للعبارة " منحنى الحزب السياسي فرص متساوية في القيادة والتمثيل السياسي"، وقبلها قيمة المتوسط الحسابي 3.66 درجة بانحراف معياري 1.19 للعبارة " تطورت مهاراتي في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب"، و عند مقارنة مستوى المعنوية (sig) لقيم كا<sup>2</sup> المحسوبة لكل عبارة مع مستوى الدلالة الجدولية ( $\alpha=0.05$ ) وجدنا أن كل القيم مستوى المعنوية المحسوبة اقل من قيمة مستوى المعنوية الجدولية، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبذلك فأننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي مفاده توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح استجابات أفراد الدراسة لكل عبارات المحور الأول التي تميل نحو اتجاه الموافقة.

ولإثبات مدى صدق الفرضية الجزئية الثانية، قمنا بحساب المتوسط الحسابي العام للمحور وانحرافه المعياري، وذلك من اجل معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد الدراسة نحو الموافقة أو عدم الموافقة، ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (32): يبين مخرجات المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثاني:

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المحور الثاني:	درجة التقدير
0.79	3.86	العمل السياسي والأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية.	مرتفع

من خلال القيم المبينة في الجدول يتضح أن المتوسط المرجح لعبارات الفرض الثاني بلغت 3.86 درجة، ودرجة انحراف معياري قدرة ب: 0.79، وهي قيمة منحصرة في مجال (3.40 – 4.19) وبالتالي فهي ذات تقدير مرتفع، كما تدل قيمة الانحراف المعياري على أن التشتت ضعيف إذ كلما اتجهت القيمة نحو الصفر كلما زادت درجة التمرکز، و من خلال هذه النتائج يمكننا القول أن:

انخرط النساء المستجوبات في الدراسة في الأحزاب السياسية يبرز انفتاح العمل الجموعي على تنوع النوع الاجتماعي وتداول مضامين القيم الجندرية المرتكزة على المساواة و التوازن وتكافؤ الفرص بين الجنسين في بنيتها نتيجة الإجراءات السياسات الرامية إلى منح النساء فرصًا متساوية في النشاط الجموعي، واعتراف الفاعلين بأهمية مشاركة النساء في العمل السياسي كشركاء فاعلين، و يظهر استراتيجية الأحزاب السياسية للوصول إلى مراكز السلطة وحيازة أكبر عدد من المقاعد الانتخابية من خلال الاستثمار في فئة النساء المنتخبة في المجتمع، بذلك التوضع ترتفع درجة الوعي السياسي لدى النساء بأهمية دورهن في العمل السياسي وسبل التأثير على صنع القرار كنتيجة لانضمام النساء موضوع الدراسة في العمل الجموعي السياسي، الذي ساعدهن في بناء شبكات اجتماعية وعلاقات مهنية داخل الحزب وخارجه وبالتالي وصولهن القدر الكافي من المعلومات السياسية من خلال التأطير والتدريب على برامج الحزب السياسي ومدولة مشروعه عبر مختلف المنصات المخصصة لأجل تطوير المهارات السياسية للأعضاء المنتمين لتمكينهن من الفعل والتأثير بفعالية في العمل السياسي، وهو ما لعب دورًا أساسيًا في خلق الدافع وتحصيل الحافز لدى النساء موضوع الدراسة لأخذ زمام المبادرة و الترشح السياسي في المجالس المنتخبة.

ثم أن تقييم النساء الإيجابي لقيم المساواة الجندرية في الحزب السياسي، جعلهن أكثر استعدادًا للمشاركة والمساهمة بفعالية في الأنشطة والفعاليات الحزبية، بفعل تساوي الفرص في فضاء سياسي يجمع أفراد على

اختلاف النوع الاجتماعي يتشاركون نفس التوجهات السياسية وفي بيئة عادلة، وهو عامل محوري ساهم في رفع شعور الانتماء لديهن وإلهامهن لتحقيق النجاح إزاء الترشح السياسي في المجالس المنتخبة، كما أن استقطاب النساء للانخراط الجمعي السياسي هو إقرار و موافقة على امتلاكهن القدرة والمؤهلات والسمات الشخصية السياسية و تمثل لدورهن السياسي لدى الفاعلين في الحزب السياسي، وهو تصريح ضمني بتراجع الأدوار والتوقعات المرتبطة بالجنس في النشاط السياسي، هذا الإقرار يغذي برادغيم العمل السياسي من خلال تنمية المؤهلات والسمات الشخصية السياسية لدى النساء وتطور مهارتهن في مختلف الأنشطة السياسية.

يبدو جلياً أن مشاركة النساء في القوائم الانتخابية هو نتيجة انفتاح الأحزاب السياسية على التغييرات الهيكلية التي تلزم تخصيص نسبة معينة من المقاعد في المجالس النيابية للنساء اعتماداً على نظام الحصص (الكوتا) السابق أو قانون المناصفة الحالي واستجابتها بشكل إيجابي، وهي إشارة على عدم مقاومته الأحزاب السياسية الحضور النسوي ويعبر عن التزامها بالمساواة ودعمها للتمثيل النسوي، وهو التزام يفرض ثقافة التنوع والمساواة بين الجنسين ويدفع إلى تغير علاقات التفاعل التي تحدث داخل الحزب في السياق الاجتماعي والسياسي، حيث أوضحت من أولويات الحزب منح النساء فرصة أكبر للمشاركة في السياسة واتخاذ القرارات على قدم المساواة مع الرجال وهو ما يستلزم توفير دعم تنظيمي وموارد للمرشحات، وفي ظل عدم مقاومته للمشروع السياسي الرامي لتعزيز النوع الاجتماعي وتحقيق التوازن، تطورت علاقات النساء مع الأعضاء الفاعلين في إطار الحزب السياسي من جهة، ومن جهة أخرى أن الاعتراف ودعم الحزب مشاركتهم السياسية وأهميتها يزيد من ثقتهن ودافعتهن في الترشح ضمن القوائم الانتخابية، وبذلك أصبح من السهل على النساء عينة الدراسة في هذا السياق الحصول على فرص حقيقية للمشاركة في العمل السياسي والترشح للحصول على منصب منتخب.

وبذلك فإن تغيير علاقات النساء المنتخبات عينة الدراسة وتفاعلاتهن في الحزب السياسي، ساهم في إعادة بناء التوقعات والقيم المرتبطة بهن، فامتلاك النساء سبل المشاركة في الحقل السياسي له دور مهم في دحض الصورة النمطية لذواتهن وشكل لديهن معايير جديدة جعلت مفاهيم السياسة والقيادة أموراً متاحة ومناسبة.

كما أن استقبال النساء لانشغالات الناخبين و استيعاب احتياجاتهم ومتطلباتهم و الاستماع لآرائهم واهتماماتهم في إطار العمل الجمعي الحزبي آلية تركز عليها النساء لتوجيه سياساتهن وبرامجهن، ورفع التواصل

والثقة مع الفئات الناجبة وكسب دعمهم و تصحيح الانطباعات الخاطئة أو التفسيرات السلبية التي تنافي قدرتهن كنساء على التمثيل السياسي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ثم أن تواصل نساء عينة الدراسة المستمر والفعال وأفراد المجتمع في نشاطها الحزبي السياسي، مصدر الارتباط بين تشكيل الهوية الجندرية و تجاوز الصور النمطية وتحديات الهيمنة الذكورية التي تعوق دورهن في المجتمع بصفة عامة والحياة السياسية على نحو خاص، وهو محور اندماجهن في البيئة السياسية والاجتماعية بشكل كبير، إذ استطعن كسب حمولة من الخبرات والمهارات التي أتاح لهن الحزب السياسي فرص توظيفها في تقنين أدوارهن كفاعلات سياسيات وعرض رؤيتهن وبرامجهن بطريقة ملهمة للجمهور السياسي، وهذا الشكل من التفاعل بين النساء والناخبين و تبادل وجهات النظر والاستماع إلى مختلف القضايا ومناقشة احتياجاتهم محور مهم في تشكيل البراديعم الموجه للعمل السياسي لديهن من خلال تسهيل الحزب السياسي سبل التواصل.

كما أن تصريح النساء بالقدرة والاستعداد على التفاعل بفعالية مع الجماهير والمجموعات السياسية المختلفة، والتواصل بثقة أثناء المشاركة في الفعاليات السياسية، يترجم إيمانهن بقدرتهن على نقل أفكارهن وآرائهن بشكل واضح ومقنع، والتأثير في الجمهور من خلال التواصل الفعال، وهي عناصر ترتبط بالفاعل السياسي والخصائص التي تتطلبها الشخصية السياسية محصلة انخراطهن الجموعي، والتي قدمت لهن الدافع للمشاركة بشكل أكبر في النقاشات واتخاذ المواقف القوية والمؤثرة وتحفيزهن لمزيد من المشاركة والتأثير في العمل السياسي والمجتمعي.

إضافة إلى ذلك فإن الشبكات الاجتماعية والسياسية التي يوفرها الحزب السياسي للمنخرطين، سواء في مجال العمل السياسي أو في سياق أوسع من النشاطات الاجتماعية والسياسية، مكسب للنساء وفضاء لتبادل الأفكار والتجارب، ومنصة لتقديم الدعم والمشورة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية ساعدهن في تبادل المعلومات والخبرات، ومنصة للتعلم والتطوير في المجال السياسي، لما كان له التأثير على زيادة وعيهم السياسي ودورهن كمهتمات بالترشح السياسي وسعيهن للأدوار القيادية داخل الحزب وفي المجتمع.

ويترجم الاتجاه الإيجابي للنساء المنتخبات حيز الدراسة نحو الشبكات الاجتماعية تقدما في العلاقات الاجتماعية والتواصل بين الأعضاء داخل الحزب السياسي، ويعبر عن علاقة النوع الاجتماعي بالقوى السياسية في المجتمع، فإمكانية النساء من التواصل وتبادل الأفكار والخبرات مع الفاعلين السياسيين، يعني أنهن

يتفاعلن في جو تعاوني أفضل يؤكد على المساواة بين الجنسين وهو عملية إيجابية تغذي براديجم العمل السياسي لديهن.

بذلك يمكن القول بأن الفرضية الثانية التي تنص على أن " تشبع الأدوار الاجتماعية للتوظيف الجموعية بتطبيقات النوع الاجتماعي يساهم في تشكيل براديجم العمل عند النساء المنتخبات " تجتد الموافقة وتعكس الاتجاه العام للفرضية من خلال الشواهد الميدانية لعينة الدراسة حيث ومن خلال ما تم مناقشته فيما سبق للأدوار الاجتماعية في الأحزاب السياسية فأن هذه الفرضية مقبولة وفق حدود الدراسة.

### 3. خلاصة نتائج الدراسة الخاصة بالفرضية الجزئية الثالثة:

للتأكد من صحة الفرضية الجزئية الثالثة التي مفادها أن " شيوع النوع الاجتماعي في النسق الثقافي يساهم في توطين براديجم العمل عند النساء المنتخبات " اعتمدنا على حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ثم حساب كا<sup>2</sup> لحسن المطابقة لكل عبارات الفرضية الثالثة، من خلال المقارنة بين مستوى الدلالة المعنوي لقيمة كا<sup>2</sup> لكل عبارة المشاهدة والجدولية لتحديد درجة تطابقها، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): يبين مخرجات كا<sup>2</sup> لحسن المطابقة لعبارات الفرض الثالث:

الرقم	العبارات	قيمة كا <sup>2</sup>	درجة الحرية	المعياري	الانحراف	الحسابي المرجح المتوسط	مستوى معنوي	القرار
01	قرار ترشحي السياسي لم يكن مقيد بموافقة أفراد العائلة	29.00	4	1.13	1.13	3.86	0.000	دال
02	لا يتدخل الذكور من الأسرة في تحديد قراراتي المهنية.	28.82	4	1.12	1.12	3.71	0.000	دال
03	لا يتعارض نشاطي السياسي مع دوري في الأسرة.	42.75	4	1.26	1.26	4.04	0.000	دال
04	لم أصادف مشاكل مع الرجال في الاندماج في السياسة.	20.42	4	1.31	1.31	3.57	0.000	دال
05	لم أتعرض لتعليقات مهينة أو ازدراء غير لائق بسبب مشاركتي في العمل السياسي	14.71	4	1.48	1.48	3.57	0.005	دال
06	لا أجد حرجًا في تعاملتي مع الذكور في المجال السياسي.	11.14	4	1.36	1.36	3.50	0.025	دال

07	امتلك الاستقلالية في تحديد خياراتي واتخاذ قراراتي في الحياة السياسية.	24.57	3	0.81	4.18	0.000	دال
08	لا أجد أي ضغوط وعراقيل اجتماعية تعيق تطوعي السياسية.	18.85	3	0.95	4.04	0.000	دال
09	أستطيع التنقل والسفر بمفردتي بحسب متطلبات العمل السياسي.	38.28	4	1.04	3.82	0.000	دال
10	ينثق الأشخاص المحيطين بي في مؤهلاتي السياسية.	11.17	2	0.94	4.16	0.004	دال
11	لا أشعر برفض التعامل المباشر معي كوني مترشحة.	16.85	4	1.40	3.68	0.002	دال
12	تواجدي في المجلس النيابي كان له الأثر الإيجابي على علاقاتي الاجتماعية.	24.57	3	1.02	4.11	0.000	دال

يتضح من خلال قيم المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه أن كل عبارات المحور الثاني جاءت مرتفعة نحو الموافقة، حيث تراوحت درجة كل العبارات (12 عبارة) بين المجال (3.40 و 4.19)، وكانت اعلى قيمة بين المتوسط الحسابي 4.18 درجة بانحراف معياري 0.81، للعبارة " امتلك الاستقلالية في تحديد خياراتي واتخاذ قراراتي في الحياة السياسية"، وتليها قيمة المتوسط الحسابي 4.16 درجة بانحراف معياري 0.94، للعبارة "يؤمن الأشخاص المحيطون بي بامتلاكي مؤهلات كافية للمشاركة في العمل السياسي"، وتليها في مرتبة ثالثة قيمة المتوسط الحسابي 4.11 درجة بانحراف معياري 1.02، للعبارة " تواجدي في المجلس النيابي كان له الأثر الإيجابي على علاقاتي الاجتماعية"، في حين جاءت اقل قيمة للمتوسط الحسابي 3.50 درجة بانحراف معياري 1.36 للعبارة " لا أجد حرجًا في تعاملي مع الأعضاء الذكور في المجال السياسي"، وقبلها قيمة المتوسط الحسابي 3.57 درجة بانحراف معياري 1.48 للعبارة "لم أتعرض لتعليقات مهينة أو ازدراء غير لائق بسبب مشاركتي في العمل السياسي"، وقبلهما قيمة المتوسط الحسابي 3.57 درجة بانحراف معياري 1.31 للعبارة " لم أصادف مشاكل مع الرجال في الاندماج في السياسية"، وعند مقارنة مستوى المعنوية (sig) لقيم  $\chi^2$  المحسوبة لكل عبارة مع مستوى الدلالة الجدولية ( $\alpha=0.05$ ) وجدنا أن كل القيم مستوى المعنوية المحسوبة اقل من قيمة مستوى المعنوية الجدولية، وبذلك فأنا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي مفاده توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح استجابات أفراد الدراسة لكل عبارات المحور الأول التي تميل نحو اتجاه الموافقة.

ولتأكد من صدق الفرضية الجزئية الثالثة، قمنا بحساب المتوسط الحسابي العام للمحور وانحرافه المعياري، وذلك من اجل معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد الدراسة نحو الموافقة أو عدم الموافقة، ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (34): يبين مخرجات المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثالث:

المحور الثالث:	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة التقدير
النسق الثقافي وتوطين براديفم العمل لدى النساء المنتخبات.	3.86	0.87	مرتفع

من خلال القيم المبينة في الجدول يتضح أن المتوسط المرجح لعبارات الفرض الثالث بلغت 3.86 درجة، ودرجة انحراف معياري قدرة ب: 0.87، وهي قيمة منحصرة في مجال (3.40 – 4.19) وبالتالي فهي ذات تقدير مرتفع، كما تدل قيمة الانحراف المعياري على أن التشتت ضعيف، ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول أن:

موافقة الأسرة على قرار النساء الذاتي واختيار العمل السياسي يبين هامش الحرية المتاح في تحقيق رغباتهن الخاصة وهو تأكيد على إقرار الأسرة بمستوى استعدادهن ومقدرتهن على العمل في النسق السياسي، وبذلك فإن الموافقة التي تجدها النساء إزاء العمل السياسي من الأسرة بمثابة امتيازاً قدم لهن الحماية الاجتماعية واكسبهن مكانة اجتماعية ساعدتهن على تحقيق أهدافهن في الحقل السياسي ومهد القبول التدريجي للنساء في مختلف السياقات الاجتماعية وهو ما مكنهن من تقديم أنفسهن كمرشحات في المجالس النيابية المنتخبة.

تحرر النساء المنتخبات موضوع الدراسة من الوصاية الذكورية، في اتخاذ قراراتهن المهنية بما في ذلك القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بمشروعهن السياسي والذي يتناسب مع أهدافهن ورغباتهن الشخصية دون تدخل أو قيود من وصاية الأب أو الأخ أو الزوج، يؤكد على مستوى وعي الأفراد بما في ذلك الذكور في الأسرة بأهمية النوع الاجتماعي وتراجع السلطة الذكورية اتجاه النساء في المخيال الاجتماعي، وهو ما حققته الادلجة الجندرية التي رسخت قيم المساواة بين النوع الاجتماعي و المعتقدات الجندرية أين تم تداولها عبر التنشئة الاجتماعية، وكان لها الإسهام بشكل كبير في تجاوز الذهنيات الذكورية و الصورة النمطية لدور النساء في

النسق التقليدي ودفعت إلى الموافقة في تمثل أدوار النساء في المجال العام، وهو ما رفع مواردهن للمشاركة في العمل السياسي.

ثم أن حركة النساء المنتخبات في الفضاء العام بشكل عام والسياسة على نحو خاص لم يعد محط مساءلة، إذ أضحت السياسة بالنسبة لهن مهمة يسيرة و ليست بالصعبة نتيجة شيوع النموذج الجندري في محيطهن الاجتماعي، الذي خفف عليهن عبء المهام المنزلية من خلال مشاركة الذكور والمرافق الاجتماعية في إنجاز المهام المنزلية والمسؤولية الأسرية، و على ضوء ذلك تجد النساء أنفسهن أكثر تحررا و في موضع التكامل والتكامل لا يخضعن لحتمية المفاضلة بين العمل في المجال العام والأسرة في ظل هذا الفضاء المتوافق جندريا، وهو تكامل يغذي براديعم العمل السياسي لديهن باعتباره نموذجا موجها لسلوكهن في الحقل السياسي، الذي يستند على التوقعات الاجتماعية والمعايير المجتمعية الإيجابية المتشعبة بقيم المساواة الجندرية إزاء تنوع أدوار النساء وتمثلها في النسق الثقافي.

ثم أن اعتماد النساء على دائرة التفاعل مع النخب والفاعلين السياسيين في المجال السياسي وامتلاكهن لشبكة من العلاقات الاجتماعية التي تتوفر على القدر الكافي من الوعي بالنوع الاجتماعي وبأهمية دور النساء في الحقل السياسي، من بين اهم الموارد التي شكلت لديهن هوية نسوية استنسخت سمات وخصائص الشخصية السياسية، و منحتهن القدرة على الوقوف ضد أي مضايقات التراتبية التي تقلل من ذواتهن و تعوق اندماجهن في العمل السياسي، وقدمت لهن الظروف الموضوعية التي تحيل على أن الفعل السياسي النسوي مقبولا في ذوات الفاعلين في النسق السياسي، من خلال الاعتراف بأهليتهن وكفاءتهن السياسية و منحهن الاحترام والتقدير، من هنا تظهر أهمية النوع الاجتماعي في إعادة تنظيم علاقات اللامساواة وممارسة التراتبية في توزيع الأدوار بين الذكور والإناث التي خلفها تحيز تقسيم العمل وفق مبدأ الجنس ودفعت إلى تسامح الجنس الآخر و سمح لهن بالفاذ في النسق السياسي.

القبول الاجتماعي وعدم تعرض النساء لمضايقات أو رفض و استهجان بسبب مشاركتهن في العمل السياسي، قيم إيجابية تحمل دلالة رمزية تحيل على تأكيد المجتمع الحاضر بامتلاكهن الخصائص التي تتطلبها الشخصية السياسية، وهي وليدة تنشئة اجتماعية إعادة تقويم القيم التقليدية السابقة التي تضع النساء موضع هامشي في المجال العام، جعلت العمل السياسي مقبولا بالتدرج نتيجة للتغير الاجتماعي وتحولات في أنماط التفكير اتجاه أدوار النساء، وهو ما حازته النساء المنتخبات عينة الدراسة ضمن سياق التفاعل في وسطها

الاجتماعي، إذ يشكل القبول الاجتماعي اهم عناصر براديعم العمل السياسي لديهن و الذي دفعهن النساء لإثبات ذواتهن من خلال تتبع غاياتهن نحو العمل السياسي والترشح الانتخابي.

ثم إن الإقرار بجدوى فعالية النساء في الحقل السياسي الذي حازته النساء المنتخبات على نحو خاص، يحمل دلالة رمزية اجتماعية بأن للعمل السياسي فرص عادلة بين الرجال والنساء يمكن للنساء المنافسة والنجاح والتقدم بما انه يحتكم إلى القدرة والكفاءة والتأهيل و لا يخضع لمعيار الجنس، أن مثل هذه الاتجاه يعبر عن وجود مساحة توافق النوع الاجتماعي تشكلت عبر سيورة تنشئة اجتماعية وسياسية، لعبت دوراً هاماً في تعزيز مشاركة النساء في السياسة وتقديم الدعم الضروري لهن لتجاوز الخوف من مقارعة الميدان السياسي باعتباره من بين التحديات التي تواجههن في هذا السياق.

كما أن إحاطة النساء موضوع الدراسة بشبكة دعم اجتماعي و تواجدهن في بيئة داعمة من قبل الزملاء في منظمات العمل الجماعي المشجع على التعاون والتعامل مع الذكور المهتمين بنفس القضايا السياسية منحهن الدعم اللازم والفرص لتبادل الخبرات من خلال مشاركتهن الفعالة في الأنشطة السياسية، يعكس البيئة الاجتماعية الجندرية للنساء التي وسعت مسار حركتهن بين المجالين الخاص والعام، و إعادة تحديث تصوراتهن للأدوار النسوية في المجال العام، لذلك فإن دافعهن لشغل مركز سياسي أساسه اجتماعي يتجه نحو الاستجابة لتطلعات ذاتية تتوافق وغايات النسق السياسي.

استقلالية النساء المنتخبات في تحديد خيارتهن في الحياة السياسية يشير إلى حضور عنصر الثقة عند الفاعلين السياسيين بمستوى الكفاءة السياسية لديهن والدراية بما يقتضيه العمل السياسي، ويعبر عن وعي الفاعلين السياسيين ضمن الحقل السياسي بكفاءة النساء و تكوينيهن السياسي، وحيارة الاستقلالية اعتقاد تحمله النساء المنتخبات عن ذواتهن هو انعكاس الأنماط الفكرية المشكلة حول النساء في وحدات اجتماعية استطاعت الانفكاك والتخلص من بعض التقاليد والأعراف الذكورية بفعل تأثير القيم الجندرية الإيجابية في نسق الثقافة، والانفتاح الذي تجده النساء المنتخبات في المجال السياسي الموجه نحو المجالس المنتخبة، اهم مرتكزات براديعم العمل في الحقل السياسي الذي وصل بهن إلى الاندماج والتكيف الحقيقيين في النسق السياسي والنجاح في المجالس المنتخبة.

كما أن امتلاك النساء للاستقلالية المادية و المعرفة العلمية على نحو خاص داخل الأسرة بالإضافة إلى الحصانة القانونية في سياسات المجتمع، يحيل إلى عدم خضوعهن للتراتبية و الدونية التي توطئها المرجعية

الذكورية، ذلك باعتبار أن المحيط الاجتماعي الحاضن أصبح لديه ما يكفي من الموضوعية لتقبل عمل النساء السياسي والوعي بكفاءة وأهلية النساء في خوض غمار السياسة، وبالتالي فإن ترشحن للعملية الانتخابية يصبح أمراً عادياً لما تقتضيه الأوضاع الاجتماعية المحيطة بهن من جهة وخصوصية النساء من جهة أخرى، وهو ما يؤكد على أن التحولات التي حقها شيوع الجندر على البنيات الاجتماعية، أتاحت لهن المجال للاعتماد على أنفسهن وعلى ما جنته النساء من موارد ضمن نشاطهن السياسي.

القبول الاجتماعي بوصفهن نساء منتخبات وعدم تعرضهن لعراقيل وضغوط اجتماعية تعيق تطلعاتهن السياسية، وهو اتجاه ناتج عن التغيير الاجتماعي والكيفية التي تمت بها تلقين الأدوار الاجتماعية وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وهو ما يؤكد تنشئتهن في وسط اجتماعي يمتلك آفاقاً مستقبلية أوسع اجتماعياً للنساء، فعملية التنشئة المتبعة في هذا النسق الاجتماعي المتشعب بقيم المساواة الجندرية الذي تتفاعل في إطاره النساء أعاد تفكيك حدود تواجدهن بفعل المعايير المتحررة نحور دورهن في المجتمع، فمن المؤكد أن ما تدره عملية توليد المعتقدات النوع الاجتماعي في إطار التنشئة يعيد التشكيل الثقافي المحايد لوضعية الأفراد وأدوارهم الاجتماعية، و يعمل على صياغة تمثلات اجتماعية متزنة ومتسامحة نحور دور النساء وبالتالي إعادة ضبط نظرة المجتمع لإمكانيات وقدرات النساء وأدوارهن في مجالات كانت في السابق حكراً على الرجال خاضعة لمبدأ التراتبية والهيمنة وفق منطق التقسيم الجنسي للعمل.

تنقل النساء وسفرهن بمفردهن بموجب مقتضيات العمل السياسي و عدم خضوعهن للرقابة من اهم العوامل التي تنعكس على أداء مهامهن على الوجه الذي يقتضيه منهن العمل السياسي، و مما لا شك فيه أن مثل هذه الممارسات تبين مستوى التقدم الاجتماعي والسياسي وترجم مرامي المجتمع نحو تحقيق المساواة والعدالة وحقوق النساء في اتخاذ قراراتهن الخاصة والمشاركة الفعالة في تشكيل المجتمع، وهي غنيمة منطق القبول وتفهم النسق الاجتماعي لمساراتهن وهي نتاج لما أحدثته قيم المساواة في النسق الثقافي، وبالتالي فإن تطابق سلوك النساء العينة في وسط اجتماعي تحكمه القيم الرمزية ذات الدلالة الجندرية ومنه القدرة على التنقل والسفر دون توجس أو تحفظ، يعد من بين العوامل التي تشكيل براديعم العمل السياسي لديهن، والذي ساعدهن في توجيه سلوكهن للنفاز في منظومة البناءات الاجتماعية ومنه فرض التواجد والنجاح في الحقل السياسي.

أن مرونة التعامل التي تجدها النساء المبحوثات عينة الدراسة مع مختلف المتعاملين في الهيئات الإدارية والأفراد الناخبين في إطار النشاط السياسي وعدم تعرضهن للمضايقات الإدارية أو الإقصاء و التهميش الذي قد يعيق مسار ترشحها الانتخابي، وحصولهن على الوقت الكافي لإتمام معاملاتها الإدارية والسياسية بشكل متساوي جعلهن قادرات على الاندماج الفعلي داخل النسق السياسي، هذه المواقف شكل من أشكال الدعم الرمزي الذي يحمل في دلالاته الاعتراف بأهلية النساء وكفاءتهن في النسق السياسي، و الذي كان لها التأثير الإيجابية على سير مشروعهن السياسي، فمثل هكذا تفاعل وقبول يحيل على المساواة و تجسيد لمظهر من مظاهر التوازن على مستوى الدور والمكانة لكلى الجنسين التي يؤطرها استيعاب النوع الاجتماعي، أين كان للنساء الفرص الكافية للمشاركة في الحياة السياسية، وتمكن من لعب أدوارا مهمة في النظام السياسي على قدر من المساواة مع الرجال، و يبقى عنصر التفوق فيه من نصيب الأجدد و الأقوى كفاءة حسب موقعه السياسي والاجتماعي.

تغلغل قيم المساواة الجندرية في النسق الثقافي المحلي و تمثل دور النساء في السياسة على نحو خاص، بخصوصية أسرهن ومحيطهن الاجتماعي، لعب دورا محوريا في تكوين هوية النساء وتحديد توجهاتهن وسلوكياتهن وبالتالي مكانتهن في المجتمع، و عمل على تشكيل هويات النساء و كيفية تفاعل المحيطين بهن خلال الموافقة على سلوكهم وتفاعلاتهم مع هذا الدور، ومنه فان تشكل براديعم العمل السياسي لديهن باعتباره نموذجا موجها لسلوكهن في السياسة مرتبط بشيوع مفهومات الجندر بشكل كبير وتأثيراته على القيم والمعتقدات والتوقعات المجتمعية باعتبارها جزءا من النسق الثقافي، و الذي حملهن على الترشح والنجاح في العمل السياسي.

على ضوء ذلك يمكننا القول بأن الفرضية الثالثة التي تنص على أن " شيوع النوع الاجتماعي في النسق الثقافي يساهم في توطين براديعم العمل عند النساء المنتخبات" هي فرضية مؤكدة تركز على مخرجات السند الامبريقي المتصل بالسياق الاجتماعي الحاضن للنساء المنتخبات عينة الدراسة في المجتمع المحلي لولاية الجلفة.

## ثانيا. خلاصة الفرضية العامة للدراسة:

من خلال المصادقة الميدانية على صدق الفرضيات الجزئية يمكن في الأخير التصريح بأن الفرض العام للدراسة والذي ينص على أن "تشكل المساواة الجندرية في النسق الاجتماعي المحلي أطارا مرجعيا لبراديجم العمل عند النساء المنتخبات" هو فرض صحيح، مدعوم بعدد من شواهد الاستنباط النظري وما أفرزته معالجتنا لمختلف بيانات ومعطيات الدراسة الميدانية التي جاءت بها الدراسة، ويمكننا استخلاص النتائج العامة وتوضيح دلالاتها بالنسبة لأهداف الدراسة و تحديدها فيما يلي:

\* براديجم العمل السياسي محصلة تغير أسس التنشئة الاجتماعية والعائلية الخاصة بعينة الدراسة، التي ساهمت بفعل تشبعها بالمساواة الجندرية في توليد تمثلات اجتماعية تعزز التوازن بين الجنسين في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وبالتالي تساوي فرص الاختيار الحر للأدوار في المجال العام للنساء مكنتهن من تحقيق أهدافهن في مجالات الحياة المهنية والعملية على قدم المساواة مع الذكور.

\* حصول النساء على فرصٍ أوسع للاختيار والمشاركة في الحياة العامة راجع للدور الحيوي لأسرهن وتبني ذهنية علائقية جديدة في مكانزمات التفاعل بين أفراد العائلة استنادا على قيم المساواة الجندرية وتجاوز الصور النمطية المحدودة لأدوارهن، انتج بيئة مواتية عملت على تشكيل طبائع وسمات شخصية للنساء وفق ما يفترضه النموذج الموجه للعمل السياسي.

\* تعزيز حقوق المساواة وترسيخها في البنية الاجتماعية الأولى المتمثلة في الأسرة، وتحقيق التوازن الجندري والاستقرار عبر تجاوز الأدوار الجنسية التقليدية والاعتبارات الجنسانية السلبية، نصح متزن قاد إلى تطوير الشخصية المهنية للنساء ومكنهن من لعب الأدوار في المجال المهني، ويحملهن هذا السياق القدرة على التعبير عن آرائهن ومواقفهن بحرية داخل الأسرة، وهو ما يرفع فرصهن في المشاركة السياسية وتحقيق أهدافهن في هذا المجال.

\* توظيف معاني الجندر وتحرير الأسرة من القيود التقليدية يجعل منها بيئة شاملة تحقق التوازن بين الجنسين ومكسب اجتماعي تستفيد منه النساء للوصول إلى موارد المشاركة الاجتماعية والسياسية، التي كانت حكرا على السمات الذكورية في النسق الاجتماعي التقليدي لارتباطها بالجنس والتركيب البيولوجي.

\* مشاركة أفراد الأسرة على اختلاف جنسهم الاهتمام بتطلعات النساء في العمل السياسي شكل من أشكال الدعم الرمزي الذي تحتاجه النساء من أسرهن والذي يُظهر مستوى شيوع قيم النوع الاجتماعي، هذا الاهتمام المتبادل يعزز تطلعات النساء الفردية ويشكل هوية نسوية تستند على وعيهن الاجتماعي والسياسي، مما يساعدهن على الاستغلال الأمثل للحقوق المدنية والتشريعية لتحقيق تطلعاتهن والمشاركة كمرشحات في الحياة السياسية.

\* تفاعل النساء مع جماعات الرفاق في بيئات العمل والدراسة والمجتمع يعكس ملمحًا آخر لقيم المساواة الجندرية يتنافى مع التوقعات النمطية، فقدرة النساء على تكوين صداقات ومعارف مبنية على الاحترام والتعاون خارج الأسرة، يوجد بيئة تشجع على الوصول إلى شبكات اجتماعية و التواصل مع مجموعة متنوعة في المجتمع ميدانية أو عبر وسائط التواصل الاجتماعي تجمع أفرادًا مهتمين بالشأن السياسي، و تشكل بؤرًا للحوارات والنقاشات حول مواضيع العمل السياسي، وهو تموضع يعزز قدرة النساء نحو استغلال المعلومات المتداولة و المتاحة للمشاركة في الحياة السياسية.

\* تساوي فرص التعليم بين الذكور والإناث وارتفاع مستوى تعليم النساء المنتخبات، يمكنهن من التواجد بين الأوساط العلمية والتفاعل مع عمليات التدريب والتكوين ويسهل عليهن فهم واستيعاب ومناقشة المفاهيم السياسية، وبناء معرفة عميقة ومتوسعة مستندة على الموضوعية في فهم و مناقشة الموضوعات السياسية المختلفة، و بالتالي فان توليف النساء بين اهتمام النساء السياسي و المعرفة النظرية والتطبيق العملي في الحياة السياسية يدعم فرصهن للانخراط في العمل السياسي. وبذلك فان التعليم من اهم دعائم براديجم العمل السياسي.

\* انخراط النساء المنتخبات في سوق العمل الذي يضمن حق ترشيح الأفراد على قدم المساواة في المجالس النيابية وتفاعلهن الاجتماعي داخل منظمات العمل وتجاربهن في دورات التأطير والتأهيل، بالإضافة إلى الخبرة التي تكتسبونها في صقل مهارات القيادة، تلعبت دورًا إيجابيًا في دعم براديجم العمل السياسي لديهن.

\* تطور العمل الجماعي الحزبي وفق تدابير سياسية تهدف لتحقيق المساواة وتمكين النساء في النشاط الجماعي وتعزيز دور النساء كشركاء فعالين في العمل السياسي، يؤسس إلى استقبال وتبني قيم المساواة الجندرية والتوازن بين النوع الاجتماعي، وبالتالي المزيد من انخراط النساء في الأحزاب السياسية.

\* الشبكات الاجتماعية والعلاقات المهنية داخل الحزب وخارجه، بالإضافة إلى برامج التأهيل والتكوين التي تهدف إلى حشد قوى التأثير السياسي التي توفرها الأحزاب السياسية، تساهم في ارتفاع درجة الوعي السياسي لدى النساء من خلال تفاعلهم مع وسائط جموعية سياسية تغذي براديجم العمل السياسي لديهن، وهو ما يحملهن على إدراك دورهن في العمل السياسي ويدفعهن على الترشح وتولي قيادة الحملات السياسية.

\* استقطاب النساء للانخراط الجموعي السياسي و تساوي الفرص في فضاء سياسي يجمع الأفراد على اختلاف النوع الاجتماعي يتشاركون نفس التوجهات السياسية وفي بيئة مترنة تعمل على تنمية المؤهلات والسمات الشخصية السياسية لدى الأفراد وتطوير مهاراتهم في مختلف الأنشطة السياسية في ضل تراجع الأدوار والتوقعات المرتبطة بالجنس في النشاط السياسي، عامل محوري يساهم في تطوير مهارات النساء ومؤهلاتهن الشخصية ويرفع استعدادهن للمشاركة بفعالية في الأنشطة الحزبية وبالتالي إلهامهن لتحقيق النجاح إزاء الترشح السياسي في المجالس المنتخبة.

\* تبني الأحزاب لتغييرات هيكلية تعزز المساواة بين الجنسين والتزامها بالتمثيل النسوي في قوانين الأحزاب السياسية وعبر تخصيص مقاعد للنساء باستخدام نظام الكوتا والمناصفة في القوائم الحزبية، عمل على انتشار ثقافة التنوع والمساواة بين الجنسين، وتبني الأحزاب السياسية سياسات زيادة التمثيل النسوي، يقابله دعم تنظيمي وموارد تنظيمية تسهل عليهن الحصول على فرص حقيقية للمشاركة في السياسة ويزيد من ثقتهن ودافعتهن على الترشح للمناصب المنتخبة.

\* استغلال النساء لآليات الأحزاب في التواصل بشكل مستمر وفعال مع أفراد المجتمع في نشاطهن الجموعي السياسي في استقبال اهتمامات واحتياجات الناخبين والاستماع لآرائهم واهتماماتهم، يمنحهن القدرة على توجيه سياساتهن وبرامجهن، وزيادة مستوى التواصل والثقة مع الفئات الناجبة وبالتالي اندماجهن في البيئة السياسية والاجتماعية، و يساهم في تشكيل هويتهن الجندرية من خلال إعادة بناء التوقعات والقيم المرتبطة بهن وتجاوز الصورة النمطية لدوائهن وتحديات الهيمنة الذكورية، باعتبارها منافذ لتصحيح الأفكار المغالطة والآراء السلبية عن دورهن في العمل السياسي التي تقلل من قدرتهن على التمثيل السياسي.

\* امتلاك النساء القدرة و الاستعداد للتفاعل بفعالية مع الجماهير والمجموعات الانتخابية وإيمانهن بقدرتهن على نقل أفكارهن وآرائهن بشكل واضح مع المجموعات السياسية خلال المشاركة في الأنشطة السياسية، هي محصلة التفاعل الإيجابي في اطار العمل الجموعي الحزبي، الذي دعم براديجم العمل السياسي

ليدهن بالعناصر المرتبطة بالفاعل السياسي والصفات التي تتطلبها الشخصية السياسية، فثقة المشاركة في النقاشات السياسية واتخاذ المواقف القوية والمؤثرة، التي تدفع للمشاركة والتأثير في العمل السياسي ومنه الترشح الانتخابي، عوامل يكتسبها الأفراد في اطار النشاط الحزبي السياسي.

\* مقدرة النساء على تبادل المعلومات والخبرات في سياق أوسع من النشاطات والسياسية عبر الشبكات الاجتماعية والسياسية مع الفاعلين السياسيين التي يوفرها الحزب السياسي لأعضائه، تجعل من الأحزاب منصة لتعلم وتطور النساء في المجال السياسي عبر طلب الدعم والمشورة من الفاعلين السياسيين، لها تأثير إيجابي على زيادة وعيهم السياسي ودورهم كمهتمات بالترشح السياسي وسعيهن للأدوار القيادية داخل الحزب وفي المجتمع من خلال تقديم أنفسهن كمرشحات في المجالس النيابية المنتخبة.

\* الادلجة الجندرية التي تعمل على ترسيخ معاني وقيم المساواة بين النوع الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية، تساهم بشكل كبير في تحرر النساء من الوصاية الذكورية في اتخاذ قراراتهن المهنية بما في ذلك القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بمشروعهن السياسي والذي يتناسب مع أهدافهن ورغباتهن الشخصية، تساهم بشكل كبير في تجاوز الصورة النمطية لدور النساء في النسق التقليدي وتدفع إلى الموافقة الاجتماعية لتمثل أدوار النساء في المجال العام، وهو ما يرفع مواردهن للمشاركة في العمل السياسي.

\* هامش الحرية المتاح وموافقة الأسرة على خيار النساء في تتبع طموحاتهن وتحقيق رغباتهن الشخصية فيما يخص المشاركة السياسي، امتيازاً يمنحهن مكانة وحماية اجتماعية يسهل عليهن تحقيق أهدافهن و تقديم أنفسهن كمرشحات في المجالس النيابية وتحقيق قبول تدريجي في المجتمع.

\* التوقعات الاجتماعية والمعايير المجتمعية الإيجابية المتشعبة بقيم المساواة الجندرية اتجه تنوع أدوار النساء وتمثيلهن في النسق الثقافي، تجعل حركة النساء في الفضاء العام بشكل عام والميادين السياسية بصفة خاصة لا تخضع للمساءلة أو المفاضلة بينها وبين أدوارهن الخاصة، نتيجة مساندة أفراد الأسرة الذكور والمرافق الاجتماعية في أداء المهام المنزلية وتخفيف عبء المسؤوليات الأسرية، و على ضوء ذلك تجدد النساء أنفسهن أكثر تحملاً لإزاء نشاطهن السياسي، وهو عامل يغذي برادبغم العمل السياسي لديهن باعتباره نموذجاً موجهاً لسلوكهن في الحقل السياسي يستند على تنوع أدوار النساء وتمثلها في النسق الثقافي.

\* المحيط الاجتماعي الذي يحوز على القدر الكافي من الوعي بالنوع الاجتماعي يقدم الظروف الموضوعية التي تحيل على أن الفعل السياسي النسوي مقبولاً في ذواتهن، ويستسيغ أهمية دورهن في الحقل

السياسي والاعتراف بأهليتهن وكفاءتهن السياسة و يمنحهن الاحترام والتقدير، ويساهم في تجاوز المضايقات التراتبية التي تقلل من ذواتهن و تعوق اندماجهن في العمل السياسي، إذ يشكل القبول الاجتماعي اهم عناصر براديعم العمل السياسي لديهن و الذي يدفعهن لإثبات ذواتهن من خلال تتبع غاياتهن نحو العمل السياسي والترشح الانتخابي.

\* مساحة توافق النوع الاجتماعي التي تتشكل عبر سيرورة تنشئية اجتماعية في المحيط الاجتماعي والإقرار بجدوى فعالية النساء في حقل سياسي يحتكم إلى القدرة والكفاءة والتأهيل، يلعب دورًا هامًا في تعزيز مشاركة النساء السياسية وتقديم الدعم الضروري لهن لتجاوز الخوف من التراتبية في مقارعة الميدان السياسي باعتبارها من بين التحديات التي تواجههن في هذا السياق.

\* تكيف النساء واندماجهن في الوسط السياسي واستقلالية خياراتهن في الحقل السياسي اهم مرتكزات براديعم العمل في الحقل السياسي، وهي وليدة الأنماط الفكرية المشككة حول النساء في وحدات اجتماعية تتطلب الانفكاك والتخلص من الهيمنة الذكورية بفعل تأثير القيم الجندرية الإيجابية في نسق الثقافة، وتوطين الاعتراف بكفاءة وتأهيل النساء في المجال السياسي وثقة الفاعلين السياسيين بمستوى درايتهن بما يقتضيه العمل السياسي.

\* عملية التنشئة المتبعة في النسق الاجتماعي المتشعب بقيم الجندر الذي تتفاعل في إطاره النساء، تعيد تفكيك حدود تواجدهن بفعل تمثلات اجتماعية متزنة ومتسامحة نحور دورهن وبالتالي تعيد ضبط نظرة المجتمع لإمكانيات وقدرات النساء وأدوارهن في مجالات كانت في السابق حكرا على الرجال خاضعة لمبدأ التراتبية والهيمنة وفق منطق التقسيم الجنسي للعمل.

\* تنقل النساء وسفرهن بمفردهن وفق مقتضيات العمل السياسي وعدم خضوعهن للرقابة في وسط اجتماعي تحكمه القيم الرمزية المتسامحة جندريا، ممارسات تترجم توافق أفراد المجتمع نحو تحقيق المساواة والعدالة وتضمن حقوق النساء، وبالتالي امتلاك النساء الحدود الشرعية لبراديعم العمل السياسي التي تساعدهن على النفاذ في مختلف البناءات الاجتماعية وأداء مهامهن السياسية على الوجه الذي يقتضيه منهن العمل السياسي.

\* الدعم الرمزي والمادي المتمثل في مرونة تعامل النساء مع مختلف المتعاملين في الهيئات الإدارية والأفراد النابحين في إطار النشاط السياسي وعدم تعرضهن للمضايقات الإدارية أو الإقصاء والتهميش، وحصولهن على

الوقت الكافي لإتمام معاملاتها الإدارية والسياسية، هو تجسيد لمكانة ودور النساء التي يؤطرها استيعاب النوع الاجتماعي، الذي يوفر المساحة الكافية لمسايرة مشروعهن للمشاركة والاندماج الفعلي داخل النسق السياسي.

### ثالثا. مناقشة النتائج على ضوء الدراسات المشابهة:

#### \* مناقشة النتائج على ضوء دراسة أنور مقراني (2017):

- تطابقت نتيجة الدراستين في أن الرأسمال الاجتماعي والعائلي الذي تشكله النساء في المجال العام من خلال الانتماء الجمعي والحزبي ينمي لديهن خصائص الكفاءة، ويسمح لهن بالانغماس داخل البنى السلطوية للدولة متمثلة في المجالس المنتخبة من خلال تنظيم وتأييد الأحزاب السياسية للجماعة النسوية في أطر شرعية وموجهة بغية تحقيق الحاجة التبادلية التي تعني تغلغل الحزب اجتماعيا من جهة، ومن جهة أخرى انتقال النساء إلى المنتخبة المؤطرة.

- أبانت الدراستين على أن نجاح النساء السياسي مرتبط بالخصائص النسوية، حيث تؤكد الدراستين على أنها حصيلة منطقية لسيرة التجربة النسوية في عوالم العمل والتعليم، تغلب عليها منطوقات الكفاءة والقدرة والتأهيل في المجال العمومي، والتي تقرر انتقال النساء مجال سياسي لا يتسم بالذكورية من مرتبة الاهتمام السياسي إلى مرتبة الترشح ثم المنتخبة.

#### \* مناقشة النتائج على ضوء دراسة رزقي نوال (2017):

- توصلت الدراستين إلى أن غالبية النساء المنتخبات ينحدرن من أسر مساندة ولسن قادمات من فراغ سياسي ونشاطهن السياسي لا يخالف وضعيتهن الطبيعية اجتماعيا، حيث أكدت الدراسة على أن أسر النساء المنتخبات أسهمت بفعل تشبعها بالمساواة الجندرية في توطين قيم اجتماعية توطر التوازن بين الجنسين ومنه تساوى فرص الاختيار الحر للأدوار في المجال العام وهو ما حفز النساء وسهل عليهم سبل مقارعة النشاط السياسي.

- اختلفت النتيجة التي توصلت إليها الدراسة مع الدراسة المتشابهة الثانية، في أن النساء يعانين من ثقافة التهميش في معظم الأحزاب السياسية، حيث توصلت الدراسة أن الأحزاب السياسية تمثل بيئة متزنة تعمل على استقطاب النساء للانخراط الجمعي السياسي، بل وتساهم في تنمية المؤهلات والسمات الشخصية

السياسية لديهن و كذا تطوير مهارتهن في مختلف الأنشطة السياسية من خلال عمليات التأطير والتأهيل التي تخضع له النساء الأعضاء داخل الأحزاب السياسية في أطر شرعية وموجهة وهو ما ذكرناه سابقا.

#### \* مناقشة النتائج على ضوء دراسة بيبيمون كلثوم (2011):

- أبرزت الدراستين أن خواص المحيط الأسري المتمثلة المتشعبة بمعاني المساواة الجندرية، يدفع بالنساء لبناء رأسمال شخصي، يمكنهن من الوصول إلى منافذ العمل السياسي كما أن الكفاءة العلمية والتجربة المهنية يساعدان النساء في أداء الدور السياسي بكفاءة وفعالية، في حين توصلت الدراسة إلى أن بنية المحيط الأسري هي محصلة تعزيز حقوق المساواة وترسيخها في اللبنة الاجتماعية الأولى المتمثلة في الأسرة، وتحقيق التوازن بين النوع الاجتماعي والاستقرار عبر تجاوز الأدوار الجنسية التقليدية والاعتبارات الجنسانية السلبية، الذي أحدث نهج متزن قاد إلى تطوير الشخصية المهنية للنساء ومكنهن من لعب الأدوار الاجتماعية في المجال العام دون قيود اجتماعية بما في ذلك النشاط المجال السياسي.

- اختلفت النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة مع الدراسة المشابهة في أن معيار النجاح السياسي ينم بالضرورة عن تفادي النساء التعامل مع الذكور كمنافس في الحقل السياسي، في حين أن المنافسة السياسية التي تحتكم على القدرة و الكفاءة السياسية مشروعة بين الفاعلين السياسيين في النسق السياسي، في حين توصلت الدراسة إلى معيار النجاح السياسي مرتبط بجيازة المحيط الاجتماعي على القدر الكافي من الوعي بالنوع الاجتماعي، الذي يوفر الظروف الموضوعية لفرض مشروعية الاختيار السياسي النسوي وتحقيق أهدافهن السياسية من خلال منحهن الاحترام والتقدير و الاعتراف بأهليتهن وكفاءتهن السياسة، من خلال تجاوز الحواجز الثقافية والتوقعات الاجتماعية التي تصر على عدم أهليتهن.

#### \* مناقشة النتائج على ضوء دراسة حمدا صبيحة (2015):

- تطابقت نتيجة الدراستين في أن السياسات التي اتبعتها الدولة إزاء الممارسة الديمقراطية، كان لها الفضل في تشجيع النساء على الانخراط و المشاركة في الحياة السياسية، إلا أنها اختلفت مع الدراسة المشابهة فيما يخص عدم تجسيد الأحزاب السياسية الفعل الديمقراطية ولم تدرج النساء في هياكلها أو في توكيلها مهام ذات أهمية وتأثير كبيرين لعدم ثقتها بإمكاناتها ومؤهلاتها السياسية، في حين أكدت الدراسة على انتشار ثقافة

التنوع والمساواة بين الجنسين داخل الحزب السياسي و اعتراف الأحزاب السياسية بأهمية مشاركة النساء السياسية قابله دعم تنظيمي موجه سهل عليهن الحصول على فرص حقيقية للمشاركة في السياسة.

- تطابقت نتائج الدراستين فيما يخص الاختيار الحر وقناعة النساء في اقتحام العمل السياسي، في ظل تشجع وتعزز السياسات التي انتهجتها الحكومة لدور النساء في المشاركة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى أكدت الدراسة على الدور الحيوي لأسر النساء ومختلف مؤسسات التنشئة التي تتسم بالمرونة وتوفير منافذ أوسع للنساء للاختيار والمشاركة في الحياة السياسية، و منه توسيع قاعدة مواردها و من ثم النجاح في الهيئات البرلمانية وفي المجالس الولائية والبلدية المنتخبة.

- اتفقت الدراسة مع ما خلصت إليه الدراسة المشابهة فيما يخص سبب عدم انخراط النساء في العمل السياسي، حيث تشير دراسة حمداد صبيحة إلى انه مرتبط بالأحكام الخاطئة والضيقة عن دور المرأة التي تضيء بضلالها على النسيج الاجتماعي، و أن النظام القيمي المبني على التمييز بين الرجل والمرأة لعب دورا كبيرا في منع المرأة من ممارسة السياسة، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة إذ توصلت إلى أن التوقعات الاجتماعية والمعايير المجتمعية الإيجابية المتشعبة بقيم المساواة الجندرية تجاه تنوع أدوار النساء وتمثيلهن في النسق الثقافي، تجعل حركة النساء في الفضاء العام بشكل عام والميادين السياسية بصفة خاصة لا تخضع للمساءلة أو المفاضلة بينها وبين أدوارهن الأسرية الخاصة وهو ما يزيد فرص انخراط النساء في العمل السياسي.

#### \* مناقشة النتائج على ضوء دراسة سعاد منصور (2018):

- تشابهت نتيجة الدراستين فيما يخص أن التمكين السياسي للنساء في المجالس المنتخبة هو امتداد لتمكينهن في مختلف مجالات الحياة، وان النساء المنتخبات في المجالس الشعبية المحلية تستمد المرجعيات السوسيو ثقافية والسياسية حول التمكين السياسي من خلال التنشئة السياسية التي تقدمها لها مختلف مؤسساتها، كما أكدت الدراستين على دور الأحزاب السياسية في رسم معالم وأفكار منتظمة ومبنية حول التمكين السياسي للنساء المنتخبات، إلا أن تفسير تأثير النوع الاجتماعي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية والوظيفة الاجتماعية للحزب السياسي في دراستنا هو جوهر الاختلاف بين الدراستين، حيث توصلت الدراسة إلى أن توظيف معاني المساواة الجندرية وتحرر مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما في ذلك الأحزاب السياسية من القيود التقليدية جعل منها بيئة شاملة تحقق التوازن بين الجنسين ومكسب اجتماعي تستفيد منه النساء للوصول إلى موارد المشاركة الاجتماعية والسياسية.

**\* مناقشة النتائج على ضوء دراسة دكار فريدة (2010):**

- تؤكد نتائج الدراسة إلى أن إقبال النساء للمشاركة السياسية بنسب كبيرة مرهون بمدى تمثل قيم المساواة بين النوع الاجتماعي في خواص النسق الاجتماعي و الثقافي في محيطهن الاجتماعي اللذان يغذيان براديعم العمل السياسي لديهن، و تزيد و تتناقص بحسب كفاءتهن وقدرتهن وبمستوى تأثير الرؤية السياسية لديهن، وهو ما يتنافى مع ما توصلت إليه الباحثة دكار فريدة.

- تباينت نتائج الدراستين فيما يخص أن الأحزاب السياسية تجعل الوجود النسوي فيه مسألة ثانوية بعد اختياراته المذهبية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن الدراسة أكدت على النساء المنتخبات استفدن من غاية الأحزاب السياسية المبطنة لتغلل في البنى الاجتماعية، من توطين براديعم العمل السياسي لديهن، من خلال التفاعل في اطار وظائفه الاجتماعية التي توفر آليات التنشئة السياسية من خلال التدريب والتأطير وتداول المعلومات السياسية التي توفرها الأحزاب السياسية، و التي عززت وعيهن بالقضايا السياسية وساهمت في تشكيل الهوية السياسية ورفعت قيم انتمائهن للحزب السياسي، في المقابل فان الجهود والإجراءات التي يتخذها الحزب لتمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وتحقيق تأثير إيجابي في العملية السياسية يصب في لب التمكين السياسي للنساء الأعضاء، من خلال توفير الفرص والمنصات والدفع بهن إلى السلطة التشريعية بهدف تحقيق الفعالية داخل النسق السياسي، كما أن منافذ تعزيز التواصل مع الناخبين مكنتهن من استيعاب انشغالات الناخبين و احتياجاتهم ومتطلباتهم و الاستماع لآرائهم واهتماماتهم، وبذلك تستطيع النساء توجيه سياساتهن وبرامجهن، وهو ما يعني إدماجها في المشاركة الفعلية في الممارسة السياسية، وبذلك فان نتيجة الدراسة لا تتفق مع استنتاج الباحثة دكار فريدة في هذا السياق.

**\* مناقشة النتائج على ضوء دراسة ريجان سوزان فلور (2019):**

- تتفق الدراستين فيما يخص أن انتخاب النساء وحصولهن على مناصبهن هو نتيجة للتوقعات الجنسية الإيجابية لناخبينهن وأقرانهن، هذه الافتراضات والاعتقادات الاجتماعية التي تتضمن الاعتراف بمهارات النساء وقدراتهم وتدعم سلوك النساء وتصرفاتهن واختيارتهن في الحياة السياسية، بفعل تغلغل المساواة الجندرية نتيجة جهد نشط من قبل البنية السياسية والاجتماعية التحتية لخلق المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية.

**\* مناقشة النتائج على ضوء دراسة كاترين آن كوبر (2012):**

- اتفقت نتائج هذه الدراسات على أن النساء اللواتي لديهن اهتمام بالأنشطة السياسية يمكن إحساس بالوعي بتطبيقات النوع الاجتماعي، إلا أن نتائج الدراسة تؤكد على الوعي بالنوع الخاص بالنساء غير كافي لتحقيق النجاح السياسي، بقدر ما يتطلب براديعم موجه للعمل السياسي، الذي يتشكل بتكامل ووعي النساء الذاتي بالنوع الاجتماعي وبمستوى الوعي بالنوع الاجتماعي في مختلف البنى الاجتماعية التي تؤثر على أدوار النساء في السياسة.

---

# خاتمة و استنتاج

---

## خاتمة واستنتاج:

عبر مُساءلة موضوع العمل السياسي لدى النساء إيمريقيا و التنقيب في مسارات النساء المنتخبات عينة الدراسة بتوظيف الإجراءات والأدوات المنهجية السوسولوجية، ومن خلال الحفر في المنطلقات النظرية والدراسات المتشابهة، و تشخيص وتحليل البنية الاجتماعية المرتبطة بالدراسة في المجتمع المحلي في سياقها الاجتماعي والثقافي، تبين أن امتلاك براديعم العمل السياسي لدى النساء يبرر الكيفية التي ترتبت بها الأمور للنساء للمشاركة السياسية وحياسة مقاعد سياسية منتخبة في المجالس النيابية في نسق اجتماعي تعرف السياسة فيها على مستوى المبادئ بأنها محصورة للذكور، حيث اتضح أن جل مراحل الحياة السياسية النسوية تخضع لحزمة من ديناميات اجتماعية وثقافية وسياسية وتنظيمية التي اعتمدنا التركيز عليها في هذه الدراسة باعتبارها محددة لسلوك وتفاعلات النساء الاجتماعية في سياقها الاجتماعي، تشكل في ترابطها أطارا مرجعيا لبراديعم العمل السياسي لديهن، تم من خلالها تنميط الأدوار في المجالين العام والخاص بما يحقق المساواة لكلا الجنسين من خلال إرساء أبعاد الجندر في النسق الاجتماعي، حيث كشفت الدراسة أن:

\* الوعي بالنوع الاجتماعي في اطار التنشئة الاجتماعية الأسرية والمؤسسية استجابة لمتطلبات التغيير الاجتماعي الذي توطره برامج وسياسات تمكين النساء، و نفاذها في أنماط التفكير الذهنية و الخصائص النفسية والاجتماعية للأفراد عبر سيرورة تنشئية، رسخ لدى النساء قيم الحرية و المساواة بفعل الرعاية الأسرية والمؤسسية، التي أضحت فضاءات تفرض التوافق والانسجام بين الجنسين في المجال الاجتماعي، هو ما اثر على تقدير النساء لذواتهن و رفع من مستوى طموحاتهن ودافعيتهن للعمل السياسي بغية تحقيق غاية التمكين و المشاركة السياسية كأعضاء فاعلين في اطار التنشئة الاجتماعية.

\* أن الأدوار الاجتماعية للأحزاب السياسية في ظل تكافؤ الفرص و المساواة الجندرية في العمل الجمعي السياسي بوصفه الحقل الحاضن و المنتج لعوامل تحمل مضامين ثقافية ووظائف اجتماعية تؤسس وترسخ قيم العدل و المساواة ومبادئ الترابط و التضامن الاجتماعي، تنمي دوافع النساء وتوجهاتهم الذاتية نحو المشاركة السياسية المشكلة في مسار التنشئة الاجتماعية، وتحولها إلى منظومة فكرية ذات دلالة سياسية وفق جهود منظمة ومتواصلة، توطر الرساميل السياسية و تغرس الاستعدادات و الصفات الشخصية للفاعلين السياسي و تشربها في ذوات النساء بما يعزز قدرتهن على فهم كيفية اشتغال العمل السياسي وآليات النجاح فيه، و ترفع مواردهم في العمل السياسي والترشح للتمثيل النيابي.

\* يؤدي شيوع الجندر في النسق الثقافي إلى تراجع الأفكار والأحكام المسبقة إزاء الأدوار الأسرية والاجتماعية المفروضة على النساء، و يولد هامش الحرية في النسق الذكوري أوضاع اجتماعية تؤيد تأنيث العمل السياسي و تسمح بحضور نماذج نسوية سياسية منتخبة من خلال تشكيله لمجموعة من الفرص والمنافذ في اطار نسق ثقافي يمنح النساء الشرعية و القبول ثم الاعتياد الاجتماعي بناء على قدرتهن على المنافسة والنجاح في الحقل السياسي، فتمثل أدوار النساء في النسق الثقافي بمحمل المساواة الجندرية يجعل من العمل السياسي لدى النساء مجالاً يرفع من حظوظ التوافق وتقليص المفاضلة بين الأدوار الأسرية والغاية الذاتية نحو العمل السياسي، ومنه توطين براديغم العمل السياسي لدى النساء.

في الختام، يمكننا اقتراح مجموعة من الخلاصات الخاصة ذات صلة بالموضوع الحالي من زوايا مختلفة، لا تحمل غاية التعميم بقدر ما يراد إيعازها إلى مجالات بحثية متجددة قابلة للتحقق في سياق سوسولوجيا السياسة والنوع الاجتماعي، يمكن تلخيص هذه النتائج كما يلي:

**أولاً.** يُعتبر تأنيث العمل السياسي في الغالب مشروعاً سياسياً بدرجة أكبر من كونه مشروعاً اجتماعياً يتطلب دعم البنى الاجتماعية الأخرى بتغيير منطلقات تحديد أدوار النساء في المجتمع، و هو ما يجعل مناقشات نشاط النساء في الساحة السياسية تحمل تناقضات واضحة، حيث يدعو بعض الفاعلين السياسيين إلى ضرورة تبني استراتيجيات تنظيمية تهدف إلى تعزيز التمكين السياسي للنساء وفق أساليب وأليات منتجة في سياقات اجتماعية وثقافية أخرى، في حين لا تزال بعض النساء تواجه صعوبة في مغادرة المنزل بدون مرافق، مما يبرز التحديات الحقيقية في تحقيق المساواة الجندرية.

**ثانياً.** تتمتع النساء في المدن الكبرى بامتيازات عدة، مما يساهم في تعزيز نشاطهن السياسي عبر التفاعل مع نماذجهن السياسية المتوفرة، في حين تواجه النساء في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة تحديات في الاندماج في البيئة السياسية نظراً لصرامة القواعد الاجتماعية والثقافية المحيطة بأدوارهن، علاوة على ذلك، يواجهن نقصاً في فرص التأطير والتوجيه المتاحة لهن مقارنة بنظيرتهن في المدن الكبرى، مما يؤثر سلباً على قدرتهن على المشاركة الفعّالة في النشاط السياسي وتحقيق النجاح فيه، رغم اهتمام العديد من النساء بالمشاركة في الحياة السياسية إلا أن هذا النقص في فرص التوجيه يجعلهن يعانين من صعوبة أكبر في تحقيق أهدافهن في هذا المجال.

ثالثا. نجاح النساء السياسي مقيد بنقطة مهمة، وهي ضرورة تحررهن من سياسات التمكين السياسي التي و لو أنها ساهمت في زيادة الحضور النسوي إلا أنها لم تحقق غايتها في تقليص التباين في المشهد السياسي بين الجنسين، بقدر ما يحمل ارتباط النساء بهذه السياسات عنفا رمزيا وتهميشا منظما، يجعلهن يُعامَلْنَ على أنهن القضية الهشة وغير القادرة التي تتطلب دعماً خاصاً من اجل الرفع من تمثيلهن السياسي، في حين أن وجود النساء السياسي يجب أن يقترن بالعمل والجهد الذاتي ويعكس امتلاك النساء خصائص وسمات الفاعل السياسي النابعة من مكانتهن الاجتماعية والسياسية، فسياسات التمكين التي مرجعها سياسي بحث هي من اجل إضفاء المشروعية لأنظمة الحكم من اجل التغلغل في البنى الاجتماعية\*.

رابعا. السبيل لخلق مسارات ممكنة لتأنيث العمل السياسي مرهون بالحمولات الرمزية والثقافية والاجتماعية تتضمن أبعاد التأنيث التي تنمي الروح السياسة في ذوات الفاعلين، باعتبارها أطر مرجعية يستند عليها نشاطهن السياسي، بما يتيح السياق من ممارسات إجرائية، ويجعل العمل السياسي النسوي فعلا ممكنا.

\* انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة: التحيز الجندي وشرعية المشاركة السياسية، ص 110.

---

# قائمة المراجع

---

## قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

## 1. المعاجم والقواميس:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج 10، 1956.
  2. إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1999.
  3. أندرو إدجار وبيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة. هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 2، 2014.
  4. جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ط 1، 2009.
  5. دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ط 2، 1986.
  6. مارتن غريفيتسو بيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، د ط، 2008.
  7. مصلح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي عربي، دار عالم الكتب، الرياض، 1999.
2. الكتب:
8. أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1984.
  9. احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 9، 200.
  10. ادغر موران، النهج: إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة: هناء صبحي، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، أبوظبي، ط1، 2009.
  11. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1987.

12. اصف بيات، الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: احمد زائد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014.
13. أمال قرامي، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية: مقارنة جندرية، دار المدار الإسلامي، بيروت، د ط، 2007.
14. أماني فنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ط، 2008.
15. إميل دوركايم، في تقسيم العمل، ترجمة: حافظ الجمالي، المكتبة الشرقية، بيروت، ط 2، 1982.
16. الان توران، براديعم جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2011.
17. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط4، 2001.
18. إهرنبرغ جون، المجتمع المدني؛ التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح، وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2008.
19. اوسيوف، أصول علم الاجتماع، ترجمة: سليم توما، دار التقدم، الاتحاد السوفياتي، 1990.
20. إيمان سليمان الروبي، المرأة والعشوائيات في العالم العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، د ط، 2016.
21. إيمي اس وارتون، علم اجتماع النوع، مقدمة في النظريات والبحث، ترجمة: هاني خميس أحمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2014.
22. بثينة قروي، دور المرأة العربية في التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ملتقيات، القاهرة، 2007، ص ص 70،71.
23. بورغدة وحيدة وآخرون، المرأة العربية من العنف و التمييز إلى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2014.
24. بيضون عزة شرارة، الجندر ماذا تقولين؟... الشائع والواقع في أحوال النساء، دار الساقى، لبنان، ط1، 2012.

25. بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2009، ص 27.
26. توفيق حسن فرج، محمد يحي مطر، الأصول العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، د ط، 1988.
27. توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2007.
28. جون ستيوارت مل، استعباد النساء، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط 1، 1998، ص 111.
29. جون فريدمان، التمكين سياسة التنمية البديلة، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2010، ص 187.
30. جيل ليوفيتسكي، المرأة الثالثة: ديمومة الأنثوي وثورته، ترجمة: دينا مندور، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2012.
31. جين سعيد المقدسي وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فيدرتش ايرت، لبنان، د ط، 2004.
32. حسن أحجيج، جمال فزة، البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، فضاء آدم للنشر والتوزيع، المغرب، ط 1، 2019، ص 96.
33. حسن أحجيج، نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسولوجية عند بيير بورديو، مؤمنون بلا حدود، المغرب، ط 1، 2018.
34. حسن ملح، نظرية الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1981.
35. حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر؛ بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 6، 1998.
36. خديجة العزبي، الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، بيسان للنشر والتوزيع والأعلام، بيروت، لبنان، ط 1، 2005.
37. دليو فضيل، مدخل الى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومة، الجزائر، د ط، 2014.

38. دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعداني، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2007.
39. دون إيبرلي، تيموثي ديل، نهوض المجتمع المدني بناء المجتمعات والدول من اسفل إلى اعلى، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
40. ديرك لايدر، قضايا التنظير في البحث الاجتماعي، ترجمة: عدلي السمري، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر ستامبا، مصر، د ط، 2000.
41. ديوي جون، المدرسة والمجتمع، ترجمة: احمد حسن الرحيم، دار مكتبة الحياة، لبنان، دط، 1978.
42. رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، دط، 2015.
43. رويدا المعاينة وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2010.
44. الرياشي سليمان (وآخرون)، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 1999.
45. ريتشارد داوسن، وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة: خشيم عبدالله و المغيري محمد زاهي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، دط، 1990.
46. ريم بن زايد، المرأة والتعليم في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 01، المجلد 14، 2020.
47. ريمون كيفي، ولوك فان كمبنهود، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1997.
48. سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة: أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د ط ، 2002.
49. سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية، القاهرة، د ط، 2006، ص 266.
50. ستيفين ديبلو، تيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010.

51. سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2012.
52. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ط4، 2004.
53. سوتيريوس سارانثاكوس، البحث الاجتماعي، ترجمة: شحدة فارغ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2017.
54. سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، ترجمة: محمد علي شرف الدين، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1990.
55. شارلين ناجي هيسى، باير، وباتريشا لينا ليفي وآخرون، مدخل إلى البحث النسوي ممارسة وتطبيقا، ترجمة: هالة كمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2015.
56. شرارة بيضون عزة، الجندر ماذا تقولين ..؟ الشائع والواقع في أحوال النساء، دار الساقى، بيروت، دط، 2012.
57. شفيق السامرائي، حقوق الإنسان في المواثيق والاتفاقيات الدولية، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.
58. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي؛ أسسه وأبعاده، دار الحكمة، جامعة بغداد، 1990.
59. عائشة التايب، النوع وعلم اجتماع المؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ط1، 2011.
60. عبد الرحمان حمدي عبد المجيد، الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، دط، 2019.
61. عبد الله إبراهيم، علم الاجتماع (السوسيولوجيا)، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 2001.
62. عبد الله شلبي، علم الاجتماع: الاتجاهات النظرية وأساليب البحث، دار الشمس للطباعة، القاهرة، دط، 2008.
63. عصمت محمد حوسو، الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.
64. علي عباس مراد، المجتمع المدني و الديمقراطية، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

65. علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية؛ صناعة الإنسان والمواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان، دط، 2017.
66. غسان عبد الخالق، المرأة التجليات وأفاق المستقبل، دار النشر الآن ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2016.
67. فاطمة المرنيسي، السلطانات المنسيات نساء رئيسات دولة في الإسلام، ترجمة: جميل معلي، عباس عبد الهادي، دار الحصاد للنشر و التوزيع، دمشق، ط1، 1994.
68. فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مطبعة الأشعة الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002.
69. فرنسوا دوفيلاري، السهوب عبر العهود؛ مرافئ لتاريخ الجلفة، ترجمة: عيسى بن محمد بونوة، مطبعة رويغي، الأغواط، ط1، 2015.
70. فضيل دليو، مدخل الى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2014.
71. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1998.
72. فليب جونز، النظرية الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.
73. فهيمة شرف الدين، أصل واحد وصور كثيرة؛ ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، دار الفرابي، بيروت، ط 1، 2002.
74. فؤاد على احمد، وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، دار أجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017.
75. فوزي بوخريص، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية من متغير الجنس إلى سؤال النوع، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2016.
76. فوزي بوخريص، مدخل الى سوسولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2013، ص 34.

77. ليندا جين شفر، انثوية العلم؛ العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة: يمى طريف الخوري، عالم المعرفة، الكويت، 2004.
78. ماركس، انجلز، لينين، وآخرون، المرأة في التراث الاشتراكي، ترجمة: جورج طرايشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1977.
79. مازن مرسل محمد، استنطاق معنى الجندر، مجلة أدب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، العدد 73، 2016.
80. مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1986، ص 82.
81. مايكل إدواردز، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمان عبد القادر شهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط 1، 2015.
82. محمد بلقاسم الشايب، الجلفة تاريخ ومعاصرة، دار أسامة، الجزائر، ط 1، 2006.
83. محمد بن محمود آل عبد الله، علم النفس الاجتماعي ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دط، 2012.
84. محمد خشون، المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية، المؤتمر الدولي السابع، طرابلس، لبنان، 19.21 مارس 2015.
85. محمد علي صالح المنصوري، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 2011.
86. محمد وليد صالح، العلاقات العامة والتمكين السياسي للمرأة، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016.
87. محمود، حسن إسماعيل، التنشئة السياسية؛ دراسة في دور أخبار التلفزيون، دار النشر للجامعات، مصر، دط، 1997.
88. مرويس دوفرجيه، الاحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، ط 3، 1980.
89. مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، ترجمة: دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1984.

90. مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962.1982)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1986.
91. موريس أنجس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي (وأخرون)، دار القصة، الجزائر، ط2، 2006.
92. مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، ط1، 2001.
93. مية الرحبي، النسوية مفاهيم وقضايا، الرحبة للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2014.
94. ميشال دوبوا، مدخل إلى علم اجتماع العلوم، ترجمة: سعود المولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.
95. ميشيل تومبسون وآخرون، نظرية الثقافة: ترجمة: سيد علي الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1997.
96. ميل تشيرتون و آن براون، علم الاجتماع النظرية و المنهج، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2012.
97. نبيل علي دريس، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، د ط، 2017.
98. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1982.
99. نجم عبود مهدي السامرائي، مبادئ حقوق الإنسان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2018.
100. نهي القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
101. الهادي الهروي، الأسرة المرأة والقيم تساؤلات سوسولوجية في قضايا المرأة، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2013.
102. هبة رؤوف غزت، المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط 1، 1995.

103. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر، لبنان، ط 3، 1984.
104. هناء حسني النابلسي، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010.
105. الهواري عدي، تحولات المجتمع الجزائري العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ترجمة: ميلود طاهري، منشورات la découverte، باريس، 1999.
106. وسيم حسام الدين، التمكين السياسي للمرأة العربية؛ دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث ودراسات المرأة، الرياض، دط، 2016.

### 3. الرسائل الجامعية:

107. احمد شاطرباش، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات دراسة ميدانية في جامعة الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية (التنظيم السياسي والإداري)، كلية العلوم السياسية والأعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011.
108. بوشلوش طاهر، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967\_1999)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006.
109. ببيمون كلثوم، النخبة النسوية والسلطة في الجزائر، دراسة محضرة لنيل شهادة دكتوراه علوم علم اجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2011.
110. حمدا صبيحة، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا، دراسة محضرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم علم اجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة وهران 02، 2015.
111. دكار فريدة، الوضعية الاجتماعية للمرأة في الجزائر و انعكاساتها على المشاركة السياسية، دراسة محضرة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2010.

112. رزقي نوال، المرأة الجزائرية والانتخابات التشريعية؛ ما بين الغطاء القانوني وتناقضات الواقع الاجتماعي، دراسة محضرة لنيل شهادة دكتوراه علوم علم اجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2017، 02.
113. ساحي علي، الاتصال الجمعي ودوره في تفعيل الخدمة الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات الاتصال الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2019.
114. سرور طالي، تحفظات الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007.
115. سعاد منصور، المرأة المنتخبة بين التمكين السياسي ومسارات صنع القرار بالمجالس الشعبية المحلية المنتخبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2018، 02.
116. عبد الوهاب داودي، الاتصال الجمعي ودوره في ترقية الخدمة الاجتماعية الشبانية من خلال مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
117. كريم أبو حلاوة، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره؛ وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، دمشق، دط، د ت.
118. كنزة عيشور، دور جمعيات المجتمع المدني في تكريس مبادئ المواطنة في المجتمع الجزائري، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، علم اجتماع الاتصال والعلاقات العامة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
119. نعيمة سليمي، دور الخدمة الاجتماعية الطبية في تفعيل مشاريع التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية بالجمعيات الخيرية الطبية لولاية الوادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل، م، د) في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2021.

120. يوسف زدام، دور الثقافة السياسية في تفعل المواطنة بالبلدان العربية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013.

#### 4. المجلات العلمية:

121. أمال غنو، المواطنة وحق المرأة في المشاركة السياسية؛ الجزائر نموذجا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 01، المجلد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2017.

122. أمنة تازير، كريمة محروق، انعكاسات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة زيات عاشور، الجلفة، العدد 01، المجلد 07، 2018، ص 734.

123. أنور مقراني، براديعم السياسة عند النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الجزائرية: مقارنة جندرية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، مجلد 15، العدد 01، ديسمبر 2017.

124. برقوث عبدالرزاق، بلالي عبد المالك، ثقافة المرأة السياسية ودورها في تأنيث الفعل السياسي، مجلة أفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 04، المجلد 06، 2021.

125. بلقاسم بن زين، المرأة الجزائرية والتغيير؛ دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية، مجلة إنسانيات، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر، العدد (مزدوج 57.58)، المجلد 14، 2012، ص 17.

126. بو قريس فريد، الأدوار الاجتماعية للمرأة والفتاة ظل منهاج الإصلاح التربوي، مجلة الناصرية، جامعة معسكر، العدد 01، المجلد 2011، ص 249.

127. بوحنية قوي، هبة لعوادي، إصلاح قانون الأحزاب السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 12، المجلد 07، 2015.

128. حاتم سماتي، محمود قندوز، إحصائيات عن الجامعة الجزائرية (1962 - 2018)، مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 02، المجلد 01، 2019، ص 239.

129. حسان تريكي، العربي حجام، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، 2015، ص 293.
130. سليم العايب، تنظير معرفي للمقاربة الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، 2013.
131. صالح زباني، تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 17 المجلد 08، 2007.
132. عبد الرحمان بن جيلالي، الحق في تأسيس الأحزاب السياسية بين التنظيم والتقييد دراسة في أحكام المادة 52 من التعديل الدستوري الصادر عام 2016 وأحكام القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 12-04، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة، عدد 02، مجلد 06، 2017.
133. عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وأفاق، مجلة إنسانيات، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر، العدد 28، المجلد 09، 2005.
134. العياشي عنصر وآخرون، الإطارات الصناعية: مواقع؛ أدوار؛ مسارات؛ تماثلات، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، دفاتر المركز رقم 02، وهران، 2001.
135. العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي من الأبوية إلى المشاركة، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 3، المجلد 36، مارس 2008.
136. غانص محمد، الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر واثرها على أداء الحركة الجمعوية؛ دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية، مجلة المعيار، جامعة تسمسليت، العدد 04، المجلد 09، تسمسليت، 2018.
137. محمد براهيم صالح، التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي والسياسي؛ منطقة القبائل نموذجاً، مجلة إنسانيات، مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 8، المجلد 03، 1999.

138. محمد صالح بن شعبان، الاطار القانوني للتعددية السياسية في الجزائر منذ دستور فبراير 1989 حتى صدور القانون 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 03، مجلد 25، 2014.
139. محمود بوسنة، الحركة الجموعية في الجزائر؛ نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 01، المجلد 13، 2002.
140. مدافر فايزة، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية؛ من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، العدد 05، المجلد 58، 2021.
141. نصيرة بن تركية، الحماية الدولية لحث المرأة في المشاركة السياسية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 01، العدد 02، 2017.

#### 5. القوانين والمراسيم:

142. قانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، الصادر بتاريخ 29 جويلية 1987.
143. مرسوم رقم 88-16 المؤرخ في 02 فيفري سنة 1988، يحدد كيفيات تطبيق قانون 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987 والمتعلق بالجمعيات، ويضبط الأحكام القانونية الأساسية المشتركة بينهما، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادر بتاريخ 03 فبراير 1988.
144. أمر رقم 72-21 المؤرخ في 07 جوان 1972، يتضمن تعديل الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 والمتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادر بتاريخ 15 أوت 1972.
145. أمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 105، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1971.
146. مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير سنة 1989، السنة 26، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، 1989.

147. قانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 5 جويلية 1989.
148. قانون رقم 90-11 المؤرخ في 25 أفريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادر بتاريخ 15 أفريل 1990.
149. قانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1990.
150. مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996.
151. أمر رقم 97-09 مؤرخ في 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادر بتاريخ 6 مارس 1997.
152. قانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 2008.
153. قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012.
154. مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
155. أمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادر بتاريخ 10 مارس 2021.
156. قانون عضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012، يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادر بتاريخ 14 جانفي 2012.
157. قانون عضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 جانفي 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012.

158. قانون عضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 أوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 أوت 2016.
159. أمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 94، الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 1976.

#### 6. التقارير:

160. تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر، برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، جويلية، 2010.
161. التقريران الدوران الثالث والرابع للجزائر عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، هيئة الأمم المتحدة، 2009.

#### 7. المواقع الإلكترونية:

162. أحمد مرواني، المرأة والسياسة في الجزائر خطوة للأمام واثنان إلى الخلف، منتدى فكرة، <https://www.washingtoninstitute.org>.
163. أصوات مغربية، وكالة الأنباء الجزائرية، <https://www.maghrebvoices.com/algeria>
164. قاموس وبستر، <https://www.merriam-webster.com/dictionary/empowerment#synonyms>
165. المجلس الشعبي الوطني، <http://www.apn.dz>
166. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>

#### المراجع باللغة الأجنبية:

### 1. Les livres :

167. yann bertachini, **traite d'initiation épistémologie méthodologie**, épistémologie et méthodologie de recherche en sciences de l'information et de la communication, lyon, éd, 2015.
168. Le comte Patrick et Denni Bernard, Sociologie du politique , presses universitaire de
169. Grenoble,France , 1990.
170. Duverger Maurice, La participation des femmes à la vie politique, UNESCO, Paris, 1955.
171. Megherbi AbdelGhani, Culture et personnalité Algérienne de massinissa à nosjours,OPU,Alger,1986.
172. Christine Guionnet, Erik Neveu, Féminin; masculin sociologie du genre, ed Armand colin, Paris, 2004.
173. Françoise héritier, Masculin; Féminin la penser de la différence, ed Odile Jacob, Paris, 1996.
174. Biron Alain, Vocabulaire pratique des sciences sociales, édition Ouvrières, paris, 1966.
175. Scott Cotrane , Michel Adams, The social construction of Gender and families, Scott Coltrane and Michel Adams, Gender and Families, 2 ed ; ed Rowman and Littlefield ,USA, 2008.
176. Grawitz , M et Luca J, L'action politique , traité de science politique , édition PUF Paris, 1985.
177. Campet Jacques, L'avenir de la télévision publique, La documentation française, Paris,1994.
178. Michel Ferrand, Féminin-masculin, édition La découverte, Paris, 2004.
179. Kateleen New Land, Femmes et Société, trad : Dominipue Walter, Paris, 1980.

## 2. thèses universitaires:

180. Kathryn anne cooper , **discrimination and participation: the effect of perceived gender discrimination on women's political activity**, dissertation submitted in partial of the requirements for the degree of doctor of philosophy in political science, university of california, irvine, 2012.
181. Lawrie Haley, **Latin American gender politics: Examining the relationship between gender and political participation**, Senior Honors Projects, James Madison University. 2017.

182. Regan, Susan Fleur; **Gender, Legitimacy and The Local: A Study of Elected and Unelected Political Representation**, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of the University of Northumbria at Newcastle for the degree of Doctor of Philosophy, Research undertaken in the Department of Social Sciences, Northumbria University, 2019.

### 3. Les revues scientifique:

183. Hartani Amine Khaled, **la participation politique des femmes dans les assemblées en Algérie**, document 44 lfr, conférence internationale des femmes élues, APN,L'ONU, femmes, Le Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, 2013, p 06.

### 4. Rapports :

184. ONS, **activite emploi & chômageen mai 2019**, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi Direction des Publications et la Diffusion, Alger, 2019, p 01.
185. ONS, **les principaux indicateurs du secteur de l'education nationale**, Année scolaire, 2019.2020, la Direction Technique chargée des Statistiques Régionales et de la Cartographie Direction des publications et de la Diffusion, Alger ,2021, p 2.

---

# الملاحق

---

الملاحق:

الملحق رقم (01):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
قسم علم الاجتماع  
تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم

الاستمارة

نموذج الاستمارة رقم: .....

موجهة إلى النساء المنتخبات في المجالس النيابية البلدية والولائية لولاية الجلفة

حول:

براديغم العمل لدى النساء المنتخبات  
(بحث في الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية)

أنا طالب بصدد إعداد أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنظيم والعمل بعنوان براديغم العمل لدى النساء المنتخبات، وفي إطار البحث العلمي حول هذا الموضوع، نرجو منكم مساعدتنا على الإدلاء بأرائكم حول الأسئلة المطروحة لتزويدنا بمعلومات تفيدنا في بحثنا هذا، ونتعهد بأن البيانات المقدمة منكم ستحظى بالسرية التامة وأنها لا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة. شكراً على تعاونكم معنا وثقتكم في مسعانا العلمي الأكاديمي.

إعداد الطالب:

برقوث عبد الرزاق

إشراف:

د. بلالي عبد المالك.

■ المحور الأول: البيانات العامة:

■ المحور الأول: الخصائص الشخصية للنساء المنتخبات:

1. السن: .....
2. الحالة العائلية:  عزباء  متزوجة  مطلقة
3. المستوى التعليمي:  متوسط  ثانوي  جامعي  دراسات عليا
4. الوضعية المهنية:  موظفة  أعمال حرة  مأكثة في البيت  متقاعدة
5. الأصل الاجتماعي:  حضري  ريفي
6. عمر الانتماء السياسي: .....

■ المحور الثاني: المرأة المنتخبة وطبيعة التنشئة الاجتماعية:

رقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
07	تدعم الأسرة مشاركتي في الحياة المهنية والعملية.					
08	عائلتي لا تجبرني على القيام بأدوار تقليدية.					
09	تشجعتني الأسرة على تحقيق طموحاتهم بدون قيود.					
10	اجد دعمًا من أفراد الأسرة لمشاركتي السياسية					
11	اساهم مع الأسرة في إثراء النقاش حول القضايا السياسية.					
12	تأثر اهتمامي بالعمل السياسي بالنشاط السياسي لأحد أفراد عائلتي.					
13	لدي صداقات متنوعة بين النساء والرجال يهتمون بالعمل السياسي.					
14	شجعتني أصدقاؤني على المشاركة في العمل السياسي.					
15	منحتني النقاشات السياسية مع الأصدقاء خبرات حول العمل السياسي.					
16	ارتكز على التحصيل العلمي لتطوير مهاراتي في العمل السياسي.					
17	مؤهلاتي العلمية والمعرفية دفعتني للمشاركة السياسية.					
18	منحتني مستواي التعليمي فرص كبيرة للمشاركة في العمل السياسي.					
19	تتيح وضعيتي المهنية فرصًا للمشاركة في العمل السياسي.					
20	احظى بدعم من زملاء العمل للمشاركة في الأنشطة السياسية.					

					منحتني خبرتي المهنية القدرة على إدارة توجهاتي السياسية.	21
					وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة رفعت مستوى ثقافتي السياسية.	22
					استخدمت الإنترنت في التواصل مع المجتمع السياسي.	23
					تعزز لإنترنت تطلعاتي السياسية بالمعلومات.	24

■ المحور الثاني: الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية:

رقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
25	اجد الاحترام والتقدير من زملائي في الحزب.					
26	منحني الحزب السياسي فرص متساوية في القيادة والتمثيل السياسي.					
27	يبادر الحزب في دعم النساء نحو المشاركة السياسية.					
28	وفر لي الحزب السياسي معلومات سياسية متنوعة.					
29	أشارك في الندوات والتظاهرات السياسية للحزب.					
30	ساهم أعضاء الحزب في توجيهي نحو الترشح السياسي.					
31	تطورت مهاراتي في تنظيم الأنشطة السياسية داخل الحزب.					
32	اجد حرية وتشجيعا على التعبير عن أفكاري وآرائي السياسية.					
33	قدمني الحزب السياسي للترشح في الانتخابات النيابية.					
34	دعم الحزب فرص فوزي في الانتخابات.					
35	سهل علي الحزب السياسي سبل التواصل مع الناخبين.					
36	اكتسبت خبرة في المناقشة السياسية مع المنتخبين.					
37	قادني الحزب السياسي إلى تكوين شبكات اجتماعية وسياسية.					

■ العمل السياسي وهامش الحرية المتاح في النسق الثقافي:

رقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
38	قرار ترشحي السياسي لم يكن مقيد بموافقة أفراد العائلة					
39	لا يتدخل الذكور من الأسرة في تحديد قراري المهنية.					
40	لا يتعارض نشاطي السياسي مع دوري في الأسرة.					
41	لم أصادف مشاكل مع الرجال في الاندماج في السياسية.					
42	لم أتعرض لتعليقات مهينة أو ازدراء غير لائق بسبب مشاركتي في العمل السياسي					
43	لا أجد حرجاً في تعاملي مع الذكور في المجال السياسي.					
44	امتلك الاستقلالية في تحديد خياراتي واتخاذ قراري في الحياة السياسية.					
45	لا أجد أي ضغوط وعراقيل اجتماعية تعيق تطلعاتي السياسية.					
46	يثق الأشخاص المحيطين بي في مؤهلاتي السياسية.					
47	لا أشعر برفض التعامل المباشر معي كوني مترشحة.					
48	تواجدي في المجلس النيابي كان له الأثر الإيجابي على علاقتي الاجتماعية.					

---

# ملخص الدراسة

---

## ملخص:

تأتي هذه الأطروحة لمعالجة موضوع "براديغم العمل لدى النساء المنتخبات" وانطلق الباحث في هذه الدراسة من تصور نظري ومنهجي كون الجماعة السياسية المنتخبة تكتسب القيم والتوجهات السياسية من محصلة تفاعلها الاجتماعي، و عمل الباحث على امتداد هذه الدراسة لأجل التحقق من أن براديغم العمل السياسي هو قاعدة تحديد الخصائص النسوية التي تجعلهن أعضاء منتخبة في المجالس النيابية وقد تمت هذه الدراسة عن طريق توزيع استمارة على عينة من 56 امرأة منتخبة تم اختيارهن عبر معينة غير احتمالية قصدية، مع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، وتقديم دلالات سوسولوجية للمعطيات الميدانية في حدود المقاربة الجندرية، توصل الباحث إلى تأكيد الفرضيات التي انطلق منها حيث يرتبط براديغم العمل عند النساء المنتخبات بمساواة النوع الاجتماعي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية مع تشعب الأدوار الاجتماعية للوظيفة الجموعية بتطبيقات النوع الاجتماعي و شيوعه في النسق الثقافي، وبالتالي فإن المساواة الجندرية في النسق الاجتماعي أطارا مرجعيا لبراديغم العمل عند النساء المنتخبات.

الكلمات المفتاحية: براديغم العمل، النوع الاجتماعي، العمل السياسي، النسق الثقافي.

## Abstract:

This thesis addresses the topic of *the work paradigm among elected women*. The researcher approached this study from a theoretical and methodological perspective, considering that the elected political group acquires its political values and orientations because of its social interactions. Throughout the study, the researcher aimed to verify whether the political work paradigm serves as a basis for identifying the feminine characteristics that enable women to become elected members of representative councils.

The study was conducted by distributing a questionnaire to a sample of 56 elected women, selected through a non-probabilistic, purposive sampling method. The descriptive-analytical approach was applied, and sociological interpretations of the field data were provided within the framework of the gender approach.

The researcher confirmed the initial hypotheses, showing that the work paradigm among elected women is linked to gender equality within socialization institutions, with the social roles of associative work being infused with gender-based applications and widely present in the cultural system. Thus, gender equality in the social system serves as a reference framework for the work paradigm among elected women.

**Keywords:** work paradigm, gender, political work, cultural system.